مجلة
أكاديمية شمال أوروبا المحكمة
للدراسات والأبحاث
الدنمارك

Print ISSN 2596 – 7517
Online ISSN 2597 -307X

تصدر في الدنمارك - كوبنهاكن
www.Journalnea.com

المجلد . 4 العدد 19

مجلة علمية فصلية محكمة للدراسات والأبحاث التربوية والإنسانية
www.Journalnea.com

A Refereed Journal of Northern
Europe Academy for
Studies & Research
Denmark

Print ISSN 2596 – 7517
Online ISSN 2597 -307X

Issued in Denmark
Copenhagen

VOL . 4 Issue. 19

Quarterly refereed journal for studies & research
(Educational & Human Sciences)
www.Journalnea.com

مجلة أكاديمية شمال أوروبا المحكمة للدراسات والبحوث (الدنمارك)

ISSN 2596 – 7517 Print
ISSN 2597 – 307X Online
AIF 0.92 ISI 1.717 DOI EBSCO
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق - بغداد
2380 لسنة 2019

مجلة علمية فصلية محكمة للدراسات والأبحاث التربوية والإنسانية

العدد (19) المجلد (4)

تاريخ الأصدار: 13/ 04/ 2023

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / عمر الشيخ هجو المهدي
الأختصاص / علم اللغويات (الأنكليزي)
جوال - 0024991237869
ohago65@gmail.com
جامعة طيبة . المملكة العربية السعودية
Sudan

نائب رئيس التحرير

البروفسور الدكتور /إحسان عرسان عقلة الرباعي
الأختصاص / تاريخ الفن الإسلامي والتصميم والعمارة
جوال – 00962795551759
ihsan_or@hotmail.Com
عميد كلية الآداب واللغات - جامعة جدارا
Jordan

أعضاء هيئة التحرير

البروفسور الدكتور / ابراهيم نعمه محمود
الأختصاص / الإخراج التلفزيوني
Iraq

البروفسور الدكتور/ آصف حيدر يوسف
الأختصاص: مناهج وطرائق تدريس
Syria

البروفسور الدكتور / بلال بوترعة بن الساسي
الأختصاص / علم الإجتماع
Algeria

البروفسور الدكتور /خميس خلف موسى الفهداوي
الأختصاص / التنمية الإقتصادية
Iraq

البروفسور الدكتور / رضوان بن الرتمي شافو
الأختصاص / التاريخ الحديث
Algeria

البروفسور الدكتور/ رياض نايل العاسمي
الأختصاص / إرشاد نفسي
Syria

البروفسور الدكتور/ زياد محمد عبود
(الأختصاص / علوم الكومبيوتر (معالجة الصور
Iraq

البروفسور الدكتور/ سامي عبد العزيز محمد
الأختصاص / الآدب الأنكليزي
Iraq

البروفسور الدكتور / شريف غياط
الأختصاص / العلوم الأقتصادية والتجارية
Algeria

البروفسور الدكتور / صالح أحمد مهيدي
الأختصاص / تربية فنية
Iraq

البروفسور الدكتور/ صلاح عبد الهادي الجبوري
الأختصاص / تاريخ حديث
Iraq

البروفسور الدكتور / طلال ياسين العيسى
الأختصاص / قانون دولي
Jordan

البروفسور الدكتور / عبد العاطي أحمد الصياد
الأختصاص / إحصاء تطبيقي تربوي ونفسي
Egypt

البروفسور الدكتور / علي عز الدين الخطيب
الأختصاص / لغة عربية ـ نقد أدبي حديث
Iraq

البروفسور الدكتور / عمر مهيديوي
الأختصاص / الهندسة والمعاجم اللغوية
Morocco

البروفسور الدكتور / قحطان حميد كاظم
الأختصاص / التاريخ
Iraq

البروفسور الدكتور / لؤي علي خليل
الأختصاص / الثقافة والدراسات النقدية
Qatar

البروفسور الدكتور / ليث كريم السامرائي
الأختصاص / علوم نفسية
Iraq

البروفسور الدكتور / مساعد عوض الكريم
الأختصاص / قانون
Saudi Arabia

البروفسور الدكتور / مولود حمد نبي سورجي
الأختصاص / مناهج وطرائق تدريس
Iraq

البروفسور الدكتورة/ نفيسة دويدة
الأختصاص / تاريخ حديث
Algeria

البروفسور الدكتورة /نواله احمد محمود متولي
الأختصاص /علم الأشوريات اللغة الأشورية، السومرية
Iraq

البروفسور الدكتورة /هدى عباس قنبر
الأختصاص / معلومات ومكتبات
Iraq

البروفسور الدكتور / هلال أحمد علي القباطي
الأختصاص / تكنولوجيا المعلومات
Yemen

أعضاء الهيئة الإستشارية

البروفسور الدكتورة / سعاد هادي حسن الطائي
الأختصاص / تاريخ المغول والمشرق الاسلامي

البروفسور الدكتورة /ساهرة عباس قنبر السعدي
الأختصاص / طرق تدريس فيزياء

البروفسور الدكتور / ضياء لفته العبودي
الأختصاص /الآدب القديم والسرديات

البروفسور الدكتورة / علاهن محمد علي
الأختصاص / إرشاد نفسي وتربوي

البروفسور الدكتور/ غسان أحمد خلف
الأختصاص / علم الأجتماع التربوي

البروفسور الدكتور / ماجد مطر الخطي
الأختصاص/ تخطيط حضري وأقليمي

البروفسور الدكتور/مبروك مفتاح أبو شينة
الأختصاص / إدارة

البروفسور الدكتور/ محسن عبود كشكول الدليمي
الأختصاص / الصحافة والإعلام

البروفسور الدكتور/هاشم عبود محمود الحسني
الأختصاص / أدب انكليزي

البروفسور الدكتورة / وسام عبدالله جاسم
الأختصاص /التفكير الجغرافي

الأستاذ المشارك الدكتور / أسلام أبو جعفر
الأختصاص/ إدارة أعمال

الأستاذ المشارك الدكتورة/ أميرة محمد علي
الأختصاص / علوم تربوية

الأستاذ المشارك الدكتور/ أنور سالم مصباح
الأختصاص/ التمويل والاستثمار

الأستاذ المشارك الدكتور / بهاء الدين مكاوي
الأختصاص / علوم سياسية

الأستاذ المشارك الدكتور / سفيان عبدلي
الأختصاص /قانون عام

الأستاذ المشارك الدكتور/عادل اسماعيل عبد الرحمن
الأختصاص / تربية وعلم النفس

الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الفتاح ثابت ناصر
الأختصاص/ الاقتصاد والعلاقات الاقتصاديه الدوليه

الأستاذ المشارك الدكتورة/ مروة صلاح العدوي
الأختصاص/ تقنيات التعليم

الأستاذ المساعد الدكتور/ جميل محمود الحوشان
الأختصاص/ قانون

الأستاذ المساعد الدكتور / ديلم كاظم حسن
الأختصاص /لغة عربية

الأستاذ المساعد الدكتور / سامي حميد كاظم
الأختصاص/ طرق تدريس

الأستاذ المساعد الدكتور / هشام علي طه الشطناوي
الأختصاص/ إدارة أعمال

الأستاذ المساعد الدكتور / وسام محمد ابراهيم
اختصاص/طرائق تدريس

الدكتور / أحمد سعيد ناصر الحضرمي
الأختصاص / إدارة تربوية

الدكتور / أنس بالخيرية
الأختصاص/ الإعلام والإتصال

الدكتور / راشد محمد علي الشيخ
الأختصاص/ علوم سياسية

التدقيق اللغوي

مدقق اللغة العربية

الأستاذ الدكتور / ضياء لفته العبودي/الآدب القديم والسرديات ـ جامعة ذي قار ـ العراق

مدقق اللغة الأنكليزية

الأستاذ الدكتور / هاشم عليوي محمد ـ أدب أنكليزي ـ جامعة واسط ـ العراق

البحوث والدراسات التي تنشر في هذه المجلة تعبر عن رأي الناشر وهي ملكية فكرية له
جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لأكاديمية شمال أوربا للعلوم والبحث العلمي . الدنمارك
جميع البحوث والدراسات المنشورة في المجلة يتم نشرها أيضاً على موقع قاعدة البيانات العالمية EBSCO
وموقع دار المنظومة لقواعد البيانات العربية حسب إتفاقية التعاون للنشر العلمي

المراسلة

Address: Dybendal Allé 12, 1. Sal, nr. 18 / 2630-Taastrup,(Copenhagen) - DENMARK
Website: www.neacademys.com
E -Mail: Journal@neacademys.com
E – Mail: HR@neacademys.com
Tel: +45 7138 24 28
Tel : + 45 81 94 65 15

الأشتراك السنوي للمجلة

يمكن الأشتراك سنويا بالنسخة الألكترونية للمجلة بمبلغ 100$ دولار على أن ترسل على أيميل الشخص
رقم حساب الأكاديمية ـ الدنمارك

Account.nr. 2600066970
Reg.nr. 9037
IBAN: DK 6090372600066970
SWIFT CODE: SPNODK 22

جدول بإصدارات المجلة

مجلة فصلية ربع سنوية تصدر كل ثلاثة أشهر حسب التواريخ في أدناه

13/01/..... 13/04/..... 13/07/..... 13/10/.....

ضوابط النشر

شروط تخص الباحث (الناشر)

1.يجب أن يكون البحث غير مستل وغير منشور سابقاً في أي مكان أخر.

2.يكتب البحث بأحد اللغتين العربية أو الأنكليزية فقط.

3.يرسل البحث بصيغتين **word** والأخرى **pdf** ، مع ملخصين باللغة العربية والأنكليزية على ألا يزيد عن 200 كلمة لكل ملخص، ويرسل على أحدهما **journal@neacademys.com** الأيميل

4. يرفق البحث بخطاب معنون الى رئيس تحرير المجلة يطلب فيه نشر بحثه ومتعهداً بعدم نشر بحثه في جهة نشر أخرى .

الشروط الفنية لكتابة البحث

1.عدد صفحات البحث لاتزيد عن 30 صفحة من القطع **A4 (28×21)** .

2. للكتابة باللغة العربية يستخدم خط **Simplified Arabic** بمقياس 14 ويكتب العنوان الرئيسي بمقياس 16 بخط عريض.

3. للكتابة باللغة الأنكليزية يتم إستخدام **Times New Roman** بمقياس 12 ويكتب العنوان بمقياس 14 .

4. الهامش العربي يكتب بمقياس 12 وبنفس نوع الخط ، أما الهامش الأنكليزي فيكتب بمقياس 10بنفس نوع الخط المستخدم.

5. يرفق مع ملخصين البحث كلمات مفتاحية (دالة) خاصة به ، وتكون باللغتين العربية والأنكليزية.

6. ألا تزيد عدد صفحات المراجع والمصادر عن 5 صفحات.

7. أن تكون الجداول الرسومات والأشكال بحجم **(18×12)**

8. تكتب المراجع في المتن بطريقة **American Psychological Association - APA**

. ترتب المصادر هجائياً في نهاية البحث حسب الأسم الأخير للمؤلف.

. جميع الملاحق تذكر في نهاية البحث بعد المراجع .

إجراءات المجلة

1.بعد الموافقة الأولية على البحث وموضوعه ، ترسل للباحث الموافقة المبدئية ، وفي حالة رفضه يبلغ بذلك.

2.بعد الموافقة يرسل البحث الى محكمين من ذوي الأختصاص بعنوان البحث.

3.خلال 14 يوماً يحصل الباحث على الجواب بخصوص بحثه ، وفي حالة وجود ملاحظات عن البحث ترسل للباحث لإجل القيام بالتصحيح ، وبعد ذلك ترسل الموافقة النهائية لنشر البحث.

الفهرست

ت	عنوان البحث	أسم الباحث	الصفحة
1	كلمة رئيس التحرير	أ.د. عمر الشيخ هجو المهدي	1-2
2	مقاربة بين علم الاجتماع الديني وعلم مقاصد الشريعة	أ. د. مسفر بن علي القحطاني	3-28
3	الدِّلَالَةُ المُعْجَمِيَّةُ اللُّغَوِيَّةُ لِاشْتِقَاقِ الفِعْلِ مِنَ العَدَدِ سَبْعَةٍ فِي ضَوْءِ نَظَرِيَّةِ الْحُقُوْلِ الدِّلَالِيَّةِ	أ.م.د. خالد بن قاسم الجريان	29 -60
4	مناهج التفسير القانوني في القضاء الأنجلوسكسوني (أمريكا أنموذجاً)	أ.م.د. رامي بن عبد العزيز الشبل	61-80
5	قياس وتحليل الجدوى المالية والاقتصادية والاجتماعية لمصنع المواد الحرارية في بغداد	أ.د. خميس خلف موسى الفهداوي د. رياض جواد كاظم المعموري د. محمود عبد المحسن علي	81-103
6	العوامل المؤثرة على أداء ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (2000 – 2015)	أ.م.د. سعيد جلال سعيد	104-138
7	The Image of a Female Character in the African Novel: A Feminist Reading of Zaynab Alkali's "The Stillborn".	Asso.Prof.Dr. Khaleel Bakheet Khaleel Ismail	139-156
8	Iraq's food security between implementation reality and implementation constraints after 2003	A.Prof.Dr. Mostafa Kazemi Najaf Abadi Najlah Shamoon Shlaymoon Ahmed Jabbar Shaye	157-171
9	How learning attitudes influence students' academic motivation in ICT-integrated EFL learning practices	A.Prof.Dr. Abbas Hussein Abdelrady Altaher	172-188
10	Analysis of the developmental impact of participatory yield formulas (reality and challenges)	A.Prof-Dr. Mohamad Bidar Najlah shamoon shlaymoon Ahmed Jabbar Shaye	189-203
11	The impact of the stock market on supporting economic development (Iraq Model) for 2014-2021	A.Prof-Dr .Qassem Askari Ibn Karim Najlah shamoon shlaymoon Ahmed Jabbar Shaye	204-215
12	Remote control of smart home via the Internet of Things using an Android app.	Dr. Abdalilah Gaafar Ibrahim Alhalangy	216-230
13	The Impact of Computer-Assisted Translation (CAT) on Translation Quality: A Comparison with A corpus of Saudi Translators' Generated Texts	Nouf Abdulrahman Nami Alshaikh	231-244

البروفسور الدكتور / عمر الشيخ هجو المهدي
Prof. Dr. Omer El Sheikh Hago El Mahdi
رئيس تحرير مجلة أكاديمية شمال أوروبا
Editor-in-chief of the A Refereed Journal of Northern Europe Academy for Studies & Research

بسم الله الرحمن الرحيم

الباحثون والباحثات، إن أكاديمية شمال أوروبا بالدنمارك صرح بحثي علمي معرفي يهتم بمجالات العلوم التربوية والانسانية متمثلة في التخصصات الأكاديمية التي تهتم بالمجتمع وعلاقاته الإجتماعية معتمدةً في الأساس على مناهج تجريبية، وعادة ما تشمل مختلف العلوم التربوية الإنسانية مثل علم الآثار والدراسات الإقليمية ودراسات الاتصالات والدراسات الثقافية والتاريخ والقانون وعلوم اللغة والعلوم السياسية، وما استحدث لها من تطبيقات معاصرة لتجعل من واقع الإنسان ومستقبله في كل أشكال وجوده الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والفكرية والتاريخية، موضوعاً لها. وبذلك تسهم في ترسيخ أسس التَّنمية المجتمعية المستدامة. من منظور شمولي يُراعي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بالإستفادة من المداخل والمنهجيات المختلفة للتَّنمية المجتمعية، من خلال الأبحاث العلمية والأنشطة المجتمعية الموَّجهة لصُنَّاع القرار والأكاديميين والشرائح المجتمعية. وتعمل الأكاديمية دوماً أن تكون مصدراً ومرجعاً موثوقًا؛ محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا.

وتهدف الأكاديمية إلى تطوير الأداء الاستشاري والبحث العلمي وبناء مجتمع معرفي متميز، والارتقاء بمستوى فئات المجتمع وتنمية قدراتهم من خلال تقديم برامج توعوية متنوعة، واستخدام أحدث الوسائل التقنية في نشر وترجمة النتاج العلمي والبحثي والفكري، ودعم مشروعات التطوير العلمي وتنفيذها ومتابعتها، والعمل على تحقيق شراكة معرفية بينية مستمرة وفعالة مع القطاعات الحكومية والخاصة.

الباحثون والباحثات تَصدُر مجلتكم من أكاديمية شمال أوروبا بالدنمارك، وهي دورية علمية محكمة تُعنى بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات المجددة والمبتكرة في مجال اهتمامها، كما تهدف إلى تشجيع الأبحاث والدراسات الخاضعة إلى المعايير العلمية المتعارف عليها دولياً، وتعدّ مجلة أكاديمية شمال أوروبا بالدنمارك من الأوعية العلمية الرصينة المعنية بالنشر في مجالات اللغة والأدب، والتربية، والإعلام، وعلم الاجتماع، والخدمة الاجتماعية، والاقتصاد، والعلوم السياسية، وعلم النفس، والثقافة الإسلامية، والفنون الجميلة، والتاريخ، والجغرافيا، والقانون، والعلوم الإدارية، والسياحة والآثار، وتنشر المجلة البحوث الرائدة الخاضعة للمعايير العلمية الدقيقة مما

يقع تحت مظلة الدراسات والعلوم التربوية والإنسانية والاجتماعية وما يتصل بها من قضايا ومسائل أدبية وفكرية وعلمية ومعرفية وإنسانية وفق منهج علمي قويم يؤدي إلى نتائج وتوصيات ومقترحات تخدم البحث العلمي وترتقي به في سلم المعرفة.

يجيء هذا العدد في ثوبه الجديد والمجلة تثبت تقدمها وانتشارها الواسع وقد أصبحت في مقدمة أوعية النشر العلمي ولها تصنيف بالفهرسة العالمية **ISI** وكذلك صارت المجلة ضمن قواعد دار المنظومة لقواعد البيانات العربية ولها رقم دولي **DOI** والمجلة ضمن القواعد العالمية **EBSCO** ولها معامل تأثير عربي **AIF** ، وتواصل المجلة مسيرتها ونهجها في الإنجاز بتكاتف جهود أعضائها من أجل تحقيق أهداف أكاديمية شمال أوروبا بالدنمارك ورسالتها العلمية بتطوير آليات البحث وتنويع قنواته والعمل على رفع مستوى النشر العلمي، وإتاحة الفرصة للباحثين المنتمين إلى مجالات الأكاديمية العلمية واهتماماتها لنشر بحوثهم ومقالاتهم المميزة المواكبة للتطورات العلمية والمعرفية التي يشهدها العالم في عصرنا الحاضر. ستأخذ مجلة أكاديمية شمال أوروبا على عاتقها مهمة نشر نتاج بحثي متنوع وراهنت على الريادة والتميز في نشر الدراسات والمقالات المحكمة المتسمة بالجدة والأصالة والابتكار مع الانفتاح الفكري والعلمي على المجتمع والمشهد الثقافي، والعلمي المحلي والإقليمي والعالمي.

مجلة أكاديمية شمال
أوروبا المحكمة للدراسات
والبحوث التربوية والإنسانية
ـ الدنمارك
العدد ـ 19
13/04/2023

" مقاربة بين علم الاجتماع الديني وعلم مقاصد الشريعة "

An approach between religious sociology and the science of the Maqasid of Sharia

إعداد

أ.د. مسفر بن علي القحطاني
الأستاذ بقسم الدراسات الإسلامية والعربية
كلية الدراسات الإنسانية
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
الظهران – المملكة العربية السعودية
واتساب : 00966569966888

المستخلص

يعد موضوع الاجتماع الديني من الموضوعات المهمة في دراسة الظواهر الدينية، ومحاولة كشف الأسباب الكامنة وراء تلك التحولات التي تشهدها مجتمعاتنا المعاصرة، وما يزال هذا الموضوع؛ على أهميته، بعيدًا عن تناول الباحثين ومقارباتهم الدينية والاجتماعية، والمتأمل في التحولات الاجتماعية في مجتمعاتنا الراهنة يلحظ بوضوح التفاعل الكبير بين الدين والظواهر الاجتماعية، واختباء كل واحد في عباءة الآخر، ونحن ندرس تلك الظواهر؛ لا نعرف مدى تأثير المقدس والسلطة والعرف والعادة والمجال العام والفعل المجتمعي في إنتاج حالة دينية جديدة قد تخرج إلى السطح بمسميات عديدة.

ولا أظن أحدًا يستطيع الإنكار أن منتجات الحداثة، والتقنية المتشعبة في مفاصل الحياة، وإدمان المجتمع على مواقع التواصل الاجتماعي، وخضوعه لكل مستجدات السياسة والاقتصاد وآثارهما عليه، قد أسهم بشكل كبير في إحداث تغيرات اجتماعية ودينية كبيرة في أوقات قصيرة الأمد، ما كانت لتحدث لولا تلك المعطيات المكثفة والساحرة.

الكلمات المفتاحية: الاجتماع الديني، مقاصد الشريعة، المجتمع العربي، السلطة، الدين.

Abstract

The subject of religious sociology is one of the important topics in the study of religious phenomena, and an attempt to uncover the reasons behind those transformations taking place in our contemporary societies, and this topic, despite its importance, is far from dealing with researchers and their religious and social approaches, and the contemplation of social transformations in our current societies clearly notes the great interaction between religion and social phenomena, and we study these phenomena; With many names.

I do not think anyone can deny that the products of modernity, the manifold technology in the joints of life, the addiction of society to social networking sites, and its submission to all political and economic developments and their effects on it, have contributed significantly to major social and religious changes in short-term times, which would not have happened without these intense .and charming data.

Keywords: religious sociology, Maqasid al-Shari'a, Arab society, power, religion.

المقدمة:

يربط البحث بيم مجالين هما الاجتماع الديني وعلم مقاصد الشريعة، ويسعى الباحث لإعادة الاهتمام والنظر في منهج القراءة الشرعية للواقع من خلال زاوية المتغيرات الاجتماعية، من خلال التفريق بين العادات والعبادات، والبدع والمستجدات، والفطري الإنساني وما يضاده من توحش ونزق بشري، وهذا التفريق مرجعه فهم مقاصد وقواعد الشرع الحنيف ومدى تفسير الظاهرة الاجتماعية وتداخلها مع الحالة الدينية. ولأجل هذا النوع من الفهم والربط للوصول لإدراك أفضل لظواهرنا الدينية، قمت بمقاربة بين علم مقاصد الشريعة وعلم الاجتماع الديني.

مشكلة البحث

في هذه الأوراق أحاول أن أقدم مقدمات أوليّة لفهم تلك التحولات الاجتماعية من خلال مقاربة تلك التحولات بعلم مقاصد الشريعة، واختياري للمقاصد معياراً للمقاربة، جاء لعدة أسباب، أوجزها فيما يأتي:

- تُعدُّ مقاصد الشريعة منارة هادية لتوضيح الأهداف والغايات الكلية للإسلام، فعندما نشعر بالتوغل في فروع التراث وإملاءات المذاهب ومراغمات الأعراف والتقاليد؛ حينها نحتاج إلى الوقوف والتريث من أجل النظر إلى الأعلى والعودة إلى منارات المقاصد الشرعية من أجل ألا نصل طريق الشريعة.

- الظواهر الاجتماعية ذات البعد الديني تحتاج إلى فقيه مقاصدي يحسن فهم الواقع وتفكيك الأعراف عن الدين الأصل، وإدراك مدى حاجات المجتمع للتغيير، مع التنبه اليقظ للمآلات الضارة أو النافعة للمجتمع. ، لذلك لا يمكن أن نخرج الدرس المقاصدي عن رؤيتنا للتغير الاجتماعي .

- في التجارب الإصلاحية في تاريخنا الإسلامي؛ كان علم المقاصد من أهم المجالات التي دفعت بالإصلاح الديني والمجتمعي والمعرفي نحو التقدم والتجديد.

- تعيش المجتمعات الإسلامية فترة ركود معرفي وتبعية عمياء جعلت كثيرين ينادون بالتجديد، والتجديد عادةً يتجه نحو البحث في المجدِّد وتطوير وسائل الخطاب والمعرفة الدينية، بينما المنهج التجديدي ما يزال غائبًا عن مشروعات التجديد.

أهمية البحث:

يعد موضوع الاجتماع الديني من الموضوعات المهمة في دراسة الظواهر الدينية، ومحاولة كشف الأسباب الكامنة وراء تلك التحولات التي تشهدها مجتمعاتنا المعاصرة، وما يزال هذا الموضوع؛ على أهميته، بعيدًا عن تناول الباحثين ومقارباتهم الدينية والاجتماعية، والمتأمل في التحولات الاجتماعية في مجتمعاتنا الراهنة يلحظ بوضوح التفاعل الكبير بين الدين والظواهر الاجتماعية، واختباء كل واحد في عباءة الآخر، ونحن ندرس تلك الظواهر؛ لا نعرف مدى تأثير المقدس والسلطة والعرف والعادة والمجال العام والفعل المجتمعي في إنتاج حالة دينية جديدة قد تخرج إلى السطح بمسميات عديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن مجتمعاتنا العربية المعاصرة في أشد الحاجة لمثل تلك الدراسات المقاصدية والاجتماعية، نظرًا للتحولات الكبيرة التي يمر بها، وللأسف ما يزال هناك قصور في تناول هذه القضايا في الجامعات والمراكز البحثية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على منهجية البحث الاستقرائي والاستنباطي، بحيث يدرس الباحث الظواهر الدينية للخروج بعلاقات كلية مع مقاصد الشريعة، فهي دراسة استقرائية أحيانًا، تظهر من خلال دراسة الجزئيات للوصول إلى الكليات (استقراء)، أو بالعكس من خلال تطبيق قواعد كلية ومفاهيم اجتماعية وفلسفية عامة على حالات خاصة؛ لتحقيق مزيد من الفهم للواقع الديني (استنباط).

وقد استعمل الباحث مصطلح المقاربة من أجل أن يؤكد للقارئ أن البحث محاولة أولى للفهم وتقريب الفعل الاجتماعي من الدرس المقاصدي، والتي قد يعتريها كثير من النقص والقصور.

الدراسات السابقة لهذا الموضوع:

الدراسات التي اهتمت بهذا النوع من الموضوعات خصوصا علم الاجتماع الديني؛ تكاد تكون قليلة رغم انتشار أقسام علم الاجتماع في غالب جامعات العالم العربي، إلا أن هناك قصورا في تتبع الظواهر الدينية داخل مجتمعاتنا ودراستها بشكل علمي ومنهجي، يقول الدكتور عز الدين عناية: " وتكاد الأعمال المؤلفة والمترجمة في علم الاجتماع الديني لا تتجاوز أصابع اليد"(أكوافيفا و باتشي ، 2011: 7)، أما العناية المقاصدية بالدرس الاجتماعي فهي نادرة ولا أعلم كتابا متخصصا درس هذا الموضوع.

ويمكن أن نعتبر حقل الدراسات البينية بين الشريعة والمجتمع والإنسان مدخلاً لنا في هذا الموضوع، ومن المؤلفات التي اقتربت من هذا المنحى في البحث:

1- كتاب علم الاجتماع والإسلام. دراسة نقدية لفكر ماكس لفيبر. للدكتور براين تيرنر، ترجمة الدكتور أبوبكر باقادر ، نشر دار القلم، الطبعة الأولى، 1987م.

2- كتاب علم الاجتماع الديني ، لمؤلفه الدكتور عبدالله الخريجي، نشر دار رامتان 1990م.

3- علم الاجتماع الديني. الإشكالات والسياقات لمؤلفيه :الدكتور سابينو أكوافيفا، والدكتور إنزو باتشي ترجمة عزالدين عناية. دار كلمة ،أبوظبي ، الطبعة الأولى 2011م.

4- كتاب مقاصد الشريعة الإسلامية. مدخل عمراني، للدكتور مازن موفق هاشم، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى 2014م.

5- كتاب مقاصد الشريعة؛ نحو إطار للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجموعة باحثين بإشراف الدكتور عبدالله محمد الأمين النعيم، نشر دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى 2012م.

6- كتاب الفكر المقاصدي وتطبيقاته في السياسة الشرعية، الدكتور عبد الرحمن العضراوي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، الطبعة الأولى، 2010م.

7- زمن الصحوة. الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية. للدكتور ستيفان لاكروا، نشر الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت عام 2012م.

8-مقدمات في الاجتماع الديني. مقاربة للحالة السعودية. للدكتور مسفر بن علي القحطاني. نشر مركز البحوث والتواصل المعرفي، بالرياض عام 2021م.

9- كتاب المرجع في سوسيولوجيا الدين (كتاب أكسفورد)، تحرير بيتر كلارك، ترجمة ربيع وهبة، نشر الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت 2020م.

هنا سأعلق على كتابين لهما علاقة مباشرة بموضوع البحث وهما:1.دراسة لاكروا (2012): وكانت تتناول واقع الصحوة الإسلامية في السعودية؛ من خلال أبرز الشخصيات المؤثرة فيها، وأهم التيارات الصحوية، وسمات كل تيار، ومدى التأثير الذي حصل في واقع المجتمع السعودي.

2. دراسة القحطاني (2021): وركزت الدراسة على حالة التدين السعودي بعد إعلان رؤية 2030، وأهم أنواع التدين داخل المجتمع السعودي، مع نقد للخطاب الديني الصحوي والتقليدي، وأهم المتغيرات الاجتماعية التي انتجتها الصحوة الدينية، ثم شواهد لأهم البنى الفكرية وتفكيكها.

هذه المؤلفات وغيرها من أبحاث ومقالات حاولت الاقتراب من فهم الظواهر الاجتماعية من خلال مقاربات دينية ومذهبية، كل واحد من تلك الكتب وغيرها يأتي في سياق مناقشة ظاهرة أو عدة ظواهر يتداخل فيها الديني والسياسي والاجتماعي، ولعلي أيضا أخص الكتاب الأخير وهو المرجع في سوسيولوجيا الدين بشيء من الأهمية، وذلك أنه جمع أهم الدراسات في الاجتماع الديني من مدارس وجامعات عالمية وخبرات متنوعة تمتاز بالقيمة العلمية ومعالجة القضايا الحديثة.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة:

المبحث الأول: علم الاجتماع الديني والمجتمع العربي، تساؤلات مفتاحية.

المبحث الثاني: المقاربة المنهجية بين علم الاجتماع الديني وعلم مقاصد الشريعة.

والله أسأل التوفيق والإخلاص والإعانة.

المبحث الأول: علم الاجتماع الديني والمجتمع العربي، تساؤلات مفتاحية.

منذ أن بدأ التأليف في علم الاجتماع بدايات القرن التاسع عشر على يد أوغست كونت عام 1838م، وهو يمثل استجابة العلماء للأحداث التي حصلت للفرد والمجتمع بسبب الثورة الصناعية أو تشكُّل الرأسمالية والاشتراكية، أو لنقل استجابةً لتحولات العيش في المدن الصناعية وظهور الأنماط الاجتماعية المعاصرة، هذه المتغيرات في الفعل البشري أنتجت كثيرًا من النظريات التفسيرية لفهم هذا التغير ودراسة أبعاده وآثاره، وكانت النتائج عند الأخذ بهذه النظريات الاجتماعية إيجابية جدًا على قرارات الدول والمؤسسات الرسمية ومشاريعها.

ومع هذه الأهمية التي تزداد وضوحًا مع تنامي المجتمعات؛ ما يزال هذا العلم يصنع نظرياته ويعيد النظر في نتائجه التجريبية والنظرية بحثًا عن استقرار علمي يجعله أكثر رسوخًا في ميادين المعرفة. ومع هذه المحاولات يذكر جون سكوت: " لا يمكن الاستقرار على مجموعة متماسكة ووحيدة من الأفكار المقبولة

لجميع ممارسي هذا العلم، وهذا ما حدا بكثير من الباحثين إلى التسليم بأن علم الاجتماع في جوهره علم خاضع للجدل" (جون، 2009 : 9)، وهذا ما يجعل قواعد هذا العلم تتسم بالنسبية؛ رغم محاولات الوضعيين بناء نظام معرفي للبحث الاجتماعي أقرب إلى العلوم البحتة ذات النتائج الصارمة، لهذا كانوا يسمونه بالفيزياء الاجتماعية، بينما واقع هذا العلم يشير إلى كثرة النظريات الاجتماعية وانقسامها، حتى أصبحت بعدد مُنظِّريها، وقد يكون هذا أمرًا طبيعيًا نتيجة اختلاف المخزون المعرفي بين النظّار والباحثين، واختلاف التجربة والظروف المحيطة بكل نظرية، كما أنها تتيح وبقدر كبير مجالًا للتأمل والحدس في تغليب سبب على سبب، أو تفسير ظاهرة بكثير من الفرضيات النسبية، وفشلُ السوسيولوجيين في وضع إطار علمي (براديم) لعلم الاجتماع؛ بحيث لا يختلف عليه أحد؛ ليس شرطًا في صحة هذا العلم، بل ربما يكون سببًا في إثراء الساحة المعرفية بكثير من المعارف المتولدة من صلب هذا العلم؛ مثل: علم الاجتماع السياسي، والاقتصادي، والسلوكي، والتربوي، وغيرها (شحاته، 2009: 19–26).

وفي هذا البحث محاولة لإعمال أحد فروع علم الاجتماع ذي الثراء التفسيري للكثير من الظواهر والاشكالات المجتمعية، والمتعلق بمجال الدين والتدين، ودراسة الظواهر الناتجة عنهما، وفهم طبيعة التفاعلات بين الفرد والسلطة والدين والاقتصاد والانفتاح والتقنية وغيرها، مما قد يثري حركة النقد والمراجعة للكثير من المجالات في مجتمعاتنا العربية، أهمها في هذا السياق ما يتعلق بالاجتماع الديني المحلي.

ويستحسن البدء بتعريف علم الاجتماع بوصفه مدخلًا للحديث عن الاجتماع الديني، وسأقتصر في بيان مفهوم علم الاجتماع على اثنين من أهم علماء الاجتماع، أحدهما العالم مورس كينزبيرك، الذي يشير إلى أنه: "العلم الذي يدرس طبيعة العلاقات الاجتماعية وأسبابها ونتائجها" (منصور، 2016: 17) ، والثاني هو ماكس فيبر، الذي يشير إلى أنه: "علمٌ يهدف إلى فهم الفعل الاجتماعي بطريقة شارحة، ويفسر بذلك أسبابه في تتابعه وتأثيراته" (فيبر، 2011: 28)، وهذا ما يجعل أهم موضوعات علم الاجتماع تدور حول الفعل الاجتماعي، وطبيعة الظواهر والعلاقات التي تنتجها تلك الأفعال.

أما مفهوم الاجتماع الديني فيمكن تحديده بأنه: " العلم الذي يدرس الظواهر الاجتماعية في ميدان الدين، والعلاقات الاجتماعية للدين في الداخل والخارج" (الجوهري، 2015 : 268) . وهو التعريف نفسه الذي اختاره الدكتور الخريجي في كتابه علم الاجتماع الديني (الخريجي، 1990: 166)، ما يعني أن علم الاجتماع الديني يتناول عددًا من الموضوعات المهمة المتعلقة بتأثير الدين والمعتقد والمقدس ومجالاته

الحيوية في المجتمع، وكذلك مظاهر التدين الخارجية وتفاعلاتها على النفس والفكر والثقافة، كما أن الظواهر الدينية تعد من أهم المجالات التي اهتم بها علماء الاجتماع في العقود الأخيرة.

ونظرًا إلى المجال الواسع من الموضوعات التي يتطرق لها علم الاجتماع الديني، فإن الاهتمام هنا سيتركز في بعض الموضوعات ذات العلاقة بأهداف البحث، ومن ثمّ سيطرح هذا التمهيد أهم التساؤلات التي تحدّد وتقرّب العلاقة بين الدين والمجتمع العربي، يمكن بيانها على النحو الآتي:

أولًا: في القراءة السوسيولوجية للدين: ما دواعي ذلك في محيطنا العربي؟

أي مشروع نرغب في نجاحه لابد أن يمر بمراحل عدة، هي أنساق طبيعية لكل عمل حتى يصل المشروع إلى أهدافه المبتغاة، من أهم هذه المراحل معرفة الحاجة للمشروع وطبيعة الواقع الذي سينفذ فيه المشروع، لذلك لن ينجح مشروع مزرعة دواجن في الصومال لأن طبيعة المجتمع تنفر من أكله، وكذا لن ينجح في تايلند مشروع لإنتاج لحوم الإبل، وكذا سيفشل في الخليج استيراد لحوم الخنزير، هذه المشاريع التي قد تفشل في بيئة وتنجح في أخرى، ما هي إلا نتاج تقاليد المجتمع أو تعاليمه الدينية التي تحدد هذا النجاح أو الفشل.

هذه المسلّمة الاجتماعية والاقتصادية أيضًا، قد تتفرع منها قضايا مختلفة يرتبط فيها النجاح والفشل في مدى قبول المجتمع أو رفضه لها. مثل الدين والقيم والعادات والتقاليد والرمزيات التي يحترمها المجتمع. فمجال الاجتماع البشري مجال حيوي جدًا لخلق القبول أو الرفض للأفكار والبرامج والمشاريع مهما كانت من الناحية العقلية أو المادية صحيحة ونافعة.

من هنا رأى عالم الاجتماع دوركهايم أن: الدين ليس مجرد عقائد محترمة؛ بل هو المجال المقدس الذي يخترعه المجتمع للالتقاء فيه، ويتشاركون معًا وفق ممارسات محترمة تحقق لهم التضامن والتعالي عن الغير من خلال غيبيات تتجاوز الماديات الطبيعية. فالدين داخل المجتمع يمثل جوهراً حقيقياً يلتقي عليه الأفراد ويهربون إليه عند الخوف والعوز، ويمثّل لهم المجال الغيبي الذي تخضع لقواه المجالات الحياتية الأخرى كافة(الحكمة، 2015: سبتمبر).

- **أثر العامل الديني في المجتمعات المعاصرة:**

الدين في المجتمعات الإنسانية روحها الغائرة في الأعماق، ويمكن الجزم أنه: " ليست هناك جماعة إنسانية، بل أمة كبيرة، ظهرت وعاشت ثم مضت دون أن تفكر في مبدأ الإنسان ومصيره، وفي تعليل ظواهر الكون

وأحداثه، ودون أن تتخذ لها في هذه المسائل رأيًا معينًا، حقًا أو باطلًا، يقينًا أو ظنًا، تُصوّر به القوة التي تخضع لها هذه الظواهر في نشأتها، والمآل الذي تصير إليه الكائنات بعد تحوُّلها" (دراز، 1970 : 28-39) وهذا ما يعني أن شعوب الأرض كلها مارست نوعا من الدين أو الإيمان او المعتقد، والذي شكّل لها هويتها الثقافية وطريقتها في الحياة، فلو سافرنا عبر العالم فمن الممكن أن نجد مدنا بلا حصون، بلا حروف، بلا ثروة، بلا عملة، بلا مدارس أو مسارح، ولكن مدنا بلا معابد فهذا الذي لم يره أحد.(الهبيلي، 1437هـ: 37).

وغالب الجدل الذي يهوّن من شأن الدين ويخرجه من الاهتمام الإنساني، نجده يعود لهؤلاء المنكرين من النافذة وعبر الأزمات والتساؤلات الوجودية، وهذا ملاحظ حتى لدى عتاة فلسفة الإلحاد المعاصرين.

والموضوع الديني شائك وواسع وليس الغرض هاهنا، التوسع في مفهومه وأنواعه وعناصره التي تكوّنه، بقدر ما نحتاج في هذا السياق إلى التمهيد بأن مجتمعنا العربي، يعيش على أرض لها خصوصيتها الدينية ورمزيتها العظيمة لدى المسلمين، ما أكسب هذا المجتمع روحا دينية وهوية إسلامية واضحة وراسخة يتميز بها عن كثير من مجتمعات العالم.

هنا لما نقول أن المجتمع العربي مجتمع غالبه مسلم، فهذا يعني أن الدين له طابعه المميز والمتفرد في الحضور والتمثل الكبير داخل الفرد ومجتمعه. فليس كونك مسلما يشابه انتماء الآخرين لأديانهم السماوية أو الأرضية، كما هو معلوم في طبيعة الانتماء الديني المختلفة بين البشر، يشرح ذلك المفكر البوسنوي علي عزت بيجوفيتش بقوله: "يمثل الإسلام في تاريخ تطور الأديان نقطة تحول لا جدال فيها، فهو يختلف عن غيره من الأديان والمذاهب والفلسفات جميعًا؛ لقد جاء الإسلام بمدخل يعكس فلسفة جديدة كل الجدة. تتطلب هذه الفلسفة من الإنسان أن يحيا – في وقت واحد – حياته الجوانية والبرانية، الحياة الأخلاقية والحياة الاجتماعية، الحياة الروحية والمادية معًا؛ وبدقة أكثر تقتضي هذه الفلسفة من الإنسان أن يتقبل بوعي كامل وإرادة كاملة جميع جوانب هذه الحياة باعتبار أنها تحقق إنسانيته، وتؤكد المعنى الحقيقي لحياته في هذه الدنيا"(بيجوفيتش، 2009: 93).

ومع هذا التوصيف الدقيق لحقيقة الإسلام، فإن المجتمعات العربية المعاصرة ليست على وزان واحد في تحقيق هذا المعنى، فبعضها أكثر تمسكا بالدين في تفاصيل حياته الخاصة والعامة، وبعضها دون ذلك، على مراحل ومدارج متعددة.

- **أين تكمن حاجتنا لفهم علم اجتماع الدين في تصور حالتنا العربية الراهنة؟**

نحتاج إلى فهم أسس ونظريات الاجتماع الديني أولا، ومعرفة أين تبرز حاجتنا الواقعية في فهمه واعتباره مرجعا لتفسير الفعل الاجتماعي الديني، ويمكن إيجاز الجواب في المسائل التالية:

أولا: يقرر عدد من علماء الاجتماع الديني؛ أن الدين له جذور نفسية عميقة بصفته تعبيراً عن تدابير يضعها الفرد قيد التنفيذ أمام حاجاته المنقوصة،(اكوفيفا،باتشي، 2011: 10)، وهذا المعنى عام تشترك فيه غالب الديانات بالعالم، ومن هنا فإن أي مجتمع لابد أن تمر به ظروف مرهقة أو مانعة من احتياجاته، ومن الطبيعي أن يلجأ الضعيف والمحتاج إلى الدين والتدين، وإذا همُشت المؤسسة الدينية أو تمّ تجفيف موارد الإشباع الديني العاطفي في المجتمع، فلربما تحوّل من خلاله للإيديولوجيات الحادة التي تلبي احتياجاته العادية والمتطرفة أيضا، وغالب العالم العربي الذي اختار العلمانية الصلبة التي سيطرت عليه من خلال انقلابات عسكرية؛ فمنعت الدين من التأثير في المجالات العامة، يظهر فيها بالمقابل نشاطات سرية للتيارات اليسارية والإسلامية بشكل هائل ومتطرف، مثاله: مصر بعد ثورة يوليو في الخمسينيات والستينيات، وتركيا في عصر اتاتورك بعد 1924م، وقريبا منها إيران في عهد رضا شاه في 1924م. فحسب نظرية الاحتياجات المنقوصة، قد يكون احتياج المجتمع العربي للمحافظة؛ برز من خلال حاجته لشعور القناعة والرضا في أوقات العوز والشدّة التي مرّت على الجزيرة العربية والشام والعراق والمغرب ومصر خلال القرن الماضي، فربما يجد في ارتوائه من الدين تحقيقا لهذه المشاعر الإيجابية تجاه الحياة. وقد يفسر البعض انتشار الصوفية في المناطق الفقيرة في أفريقيا وأسيا أنه استجابة لحاجة تلك المجتمعات المعوزة لنمط ديني يشبع لديهم الاحتياج للرضا والقبول بالحال.(جون، 2009: 408-409).

ثانيا: في علم اجتماع الدين تمنح التجربةُ الدينيةُ الفردَ قدرةً على الضبط في مقابل أن لها جزاءً أخروياً، ومن ثمَّ تنتج تلك الحالة قيما ضابطة داخليا تكافئ الملتزم بها، وتمنحه سموا نفسيا وفوزا بالآخرة (الجنة)، هذه القيم الداخلية أقوى من أي تشريعات أمنية ضابطة يلزم بها القانون، والدين في المجتمع العربي أهم ملهم للقيم الضابطة، فإي محاولة للتقليل من حضوره قد يُسبب ضعفاً داخل المنظومة القيمية الضابطة، يذكر مؤلفا كتاب علم الاجتماع الديني(المرجع السابق): أن في إيطاليا كانت ممارسة الشعائر الدينية تتجاوز 99% في القرن 18م، وبعد نصف قرن أصبحوا 70% ، وفي 1956م أصبح الذين يذهبون لقداس الأحد 69%، ثم انحدرت إلى 33.5% في عام 1985م، فتراجع الالتزام بالأخلاق التقليدية وانعتق المجتمع من

الضوابط الجنسية حتى أصبح المواليد غير الشرعيين يمثلون نسبا طاغية. والملاحظ ان الصين الشيوعية مع نموها الاقتصادي المذهل وآلتها القمعية في حرب الفساد، بدأت تشعر بضرورة عودة منظومة قيمية لأجل الضبط السلوكي؛ بعد تفشي الفساد وانعدام التدين والخوف من غزو التبشير الديني للمسيحية والإسلام داخل الصين، وحتى لا تفشل تلك النجاحات؛ بدأ الحديث عن قيم كونفوشيوسية والعودة مرة أخرى لها، بعد حرب عليها استمر نصف قرن منذ الثورة الثقافية.(السماك، 2018) والمجتمع السعودي –على سبيل المثال– بسبب تدينه ومحافظته قدّم ضبطا اجتماعيا مثاليا ومتفردا لو قارناه بمجتمعات أخرى، يقول الدكتور محمد السيف:" يعد الدين في حياة المجتمع السعودي أهم نظام اجتماعي يحقق الضبط الاجتماعي، ويمتد تأثيره إلى تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية جميعا"(السيف، 2018: 154). وبناءً عليه تظهر الحاجة لفهم هذا المجتمع وفق سياقات الاجتماع الديني، ليس في مجال الظواهر الدينية الخالصة فحسب؛ بل حتى في مجال العادات والأعراف والسياسات العامة التي يتبعها.

ثالثا: يطرح كثير من علماء الاجتماع الأوروبيين والأمريكان عن عودة الدين للحياة الاجتماعية، من خلال أنماط عديدة بعضها تقليدي كنسي، وبعضها باطني روحاني، وبعضها أطلق عليه الدين المضمر كقصص شعورية يخترعها الفرد لالتزامات دينية خاصة.(بيتر، 2020: 2 /1205–1222). وفي هذا يقرر السوسيولوجي الأمريكي روبرت هفنر:" أن الاشاعات حول زوال الدين هي – في أقل تعبير عنها– محض مبالغة، وعلى الرغم من اتفاق السوسيولوجيين الأن على أن الدين أثبت صمودا أكثر مما تنبأ به أحد، فإن هذا الاتفاق يقلّ عند تطرّقنا إلى سبب حدوث هذا الصمود"(المرجع السابق) ثم سرد عدداً من أسباب هذا الصمود.

هذا الصمود الديني في العالم ولّد حركة تحوّل جديدة نحو التدين المتصالح مع الطبيعة والكون والآخر يسميه البعض بالقفزة الحضارية لما له من تماهٍ بالتقنية والثقافات الجديدة، والمسلم في كل عصر لا يعاني من تناقضات الالتزام الديني بالثوابت والأصول؛ إلا إذا أنغمس في التقليد والجمود على المذهب والطائفة، لأن التدين الصحيح في اصوله الكلية منضبطٌ بأحكام الشريعة الإسلامية ولا يصادم توجّه المجتمع أو الدولة نحو الانفتاح والتطور، فعودة التدين –حسب مؤشرات عدّة– يثبت ضرورة إفساح المجال التديني للمجتمع والمحافظة على وجوده الظاهر، لأن مصادمته لن تجدي أبدا في القضاء عليه؛ بل قد تسمح بتشكّل جيوب خفية وأنماط غريبة وربما متطرفة تنشأ كردّة فعل في مواجهة كل القوى التي تصادم التدين الطبيعي للفرد والمجتمع.

رابعا: يطرح فيلسوف الاجتماع الألماني ماكس فيبر أن علم الاجتماع من مهامه صياغة الأنماط المثلى للفعل، القادر على التنبه بشكل مجرد للتنوعات المختلفة للواقع، لذلك رأى ماكس فيبر أثناء محاولة أوروبا النهوض الاقتصادي أن يربط بين الكالفانية بروحها الدينية وقيمها البروتستانتية وقدرتها في بناء استثمار رأسمالي حديث(أكوافيفا، باتشي، 22011: 51)، وبناءً على ذلك تحقق النهوض الاقتصادي في أوروبا البروتستانتية أكثر من أوروبا الكاثوليكية أو الارثوذكسية، والمجتمع العربي الذي يتحوّل من الريعية الاقتصادية الى الإنتاجية والتنافسية، يتحول أيضا من الانغلاق الى الانفتاح، ويمر بتحديات كثيرة تواجه هذا الانموذج بعضها داخلي (تقليديون، متشددون، متوجسون) وبعضها خارجي (منافسون إقليميون، سلطويون غربيون، منظمات دولية واقتصادية تلزمنا بالتبعية) ومالم نخرج للعالم بأنموذجنا الديني والأخلاقي المتصالح مع تطلعاتنا الاقتصادية وإلا فإن التبعية للنماذج الجاهزة ستوقعنا في التعثر لاختلاف طبيعة أرضنا واختلاف طبيعة الإنسان العربي عن غيره، وهذا كله يجعل علم الاجتماع الديني مهماً في قراءة هذه المعادلة من المواجهات.

خامسا: تحدّثَ عدد من علماء الاجتماع عن نظرية التبادل؛ مثل مالينوفسكي وكلود ليفي شتراوس، تتمحور هذه النظرية على أن الإنسان يشتغل دائما بحساب التكاليف والمنافع، وفي السياق الاجتماعي يتم التبادل بين الفئات والسلطات على حساب المنافع بشكل واضح، والدين برمزيته وقدسيته يدخل في هذا المجال، وفي التجارب التاريخية كان الدين يمنح الشرعية في مقابل أن تمنح السلطة موقعا مهيبا للدين في الدولة، كما حدث في أوروبا العصور والوسطى وغيرها (المرجع السابق: 52، 59)، وفي مجتمعاتنا العربية يظهر التبادل جليا عندما يتم فسح فرص للدين ومؤسساته في المجالات السياسية والاقتصادية في مقابل ما يمنحه الدين ورمزياته لهذه المجالات من القبول والرضا الاجتماعي، وهذا يعتبر أهم رأس مال معنوي واجتماعي لأي دولة في تنفيذ برامجها وتطلعاتها المستقبلية.

سادسا: يعدّ علم الاجتماع من أهم العلوم التي درست العلاقة بين الدين والتدين، فالدين مختص بالمعتقد الثابت والتدين بالممارسة التي يشكلها المجتمع حسب المساحة التي يمنحها الدين للاجتهاد في هذا المجال، كما في اللباس والطقوس والمناسبات الدينية والتعاملات المدنية العادية، وبناء عليه تظهر صور وأشكال التدين حسب ظروف واحتياجات المجتمع،(دراز، 1970: 28-35)، والدين والتدين حتى لو أردنا الفصل بينهما يبقى هناك أمشاج متصلة بينهما، فالدين المتعالي والمطلق لا يمكن أن يظهر ويتجلى إلا في الواقع الاجتماعي ولا يمكن أن يمارس الدين إلا على ذات تتديّن به، وهذا ما يجعل حضور علم الاجتماع في البنية

الدينية ضرورياً ليس فقط بحكم طبيعة الاجتماع؛ بل كذلك بحكم موضوع الدين.(ياسين، 2012: 6)، أما في المجتمع العربي فالنظرية التمييزية بين الدين والتدين تحتاج إلى توضيح وفقه، فهناك أمور زُجّت بالدين وهي عادات خاصة؛ أملتها ظروف معينة، مثل لبس العباءة بلون أسود، أو حدود التواصل بين الجنسين، أو الموقف من بعض المهن والعادات، وغيرها كثير، مما يجعل من المهم فتح النقاش ضمن المجال الثقافي العام لمعالجة تلك التداخلات وسحب المقدس من تلك المظاهر الاجتماعية البشرية. وهذا ما يجعل موضوع الاجتماع الديني فاعلا بقوة في تحديد هذه الفوارق ونزع الهيبة الدينية عنها.

سابعا: تظهر في المجتمعات الصناعية كما يقول الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس حركات احتجاجية بسبب (مكننة عالم الحياة) وانسياق المجتمع نحو التشيئة المادية، ومن ثمّ تخرج الاحتجاجات عبر صراع رمزي بين دعاة القيم ودعاة التحرر، وغالبا ما يكون الدين هو اللاعب الرئيس في ذلك، وهذا الحال وإن كا قد مرّ على مجتمعات أوروبا أوائل القرن الماضي بعد التغيرات الحياتية التي دخلت على المجتمع بفعل التقدم الصناعي، فأن المجتمع العربي بدأ يمر به، وظهرت تشكلات اجتماعية تمايز بين فريق المحافظين على القيم وفريق التحرر الراغب في الخروج كلياً من النسق الاجتماعي السابق كشرط للتقدم، وهذا ما جعل هابرماس يسلط الضوء على ما سماه بالفعل التواصلي والحوار المتبادل داخل المجال أو الفضاء العام.(بيتر 2020: 1/159–160) من خلال التأكيد على أن الأفكار المصنوعة في الفضاء العام لابد أن تتحول إلى لغة عامة صالحة للتواصل والحوار، فالفاعلون العلمانيون لابد أن يكونوا على استعداد لفهم الدين، لأن الدين في تمظهره العقلاني أسهم ببناء الفضاء العام في الغرب، فبالرغم من علمانية هابرماس إلا أنه جعل الهوية الدينية جزءً رئيساً لعالم الحياة، ومن ثمّ تظهر الحاجة لعلم الاجتماع الديني في خلق فضاء عام داخل المجتمع العربي يتواصل فيه الجميع دون إقصاء أو تهديد، و وجود هذا الفضاء سيخلق استقراراً يحافظ عليه الجميع مهما اختلفوا.

ثامنا: اعتادت المجتمعات على احترام سلطة الشخص المتفرد، بما أسماها ماكس فيبر بالسلطة (الكاريزمية)،(اكوفيف، باتشي، 2011: 55) وغالبا ما تكون الشخصية الدينية هي المتمتع الأكبر بهذه السلطة؛ بسبب القداسة الدينية التي تتعلق بشخصه، والمجتمعات العربية في عمقها الاجتماعي تميل إلى البحث والتمجيد لهذه الشخصيات حتى لو تحولت إلى أدوات عقاب وتدمير لهم، وفي بعض مجتمعاتنا العربية كانت الحظوة الأهم للكاريزميات الوعظية والدعوية، وبعد 2010 ضعفت هذه السلطة، ولكن حلّ بدلا عنها كاريزميات رياضية وفنية ونجوم من مواقع التواصل الاجتماعي، هذه السلطة الكاريزمية غير المؤهلة

التي بدأت تمنحهم المال والجاه قد تكون خطرا على مكونات مهمة للمجتمع؛ إما في قيمه أو في سلطة الدولة ذاتها، وهذا ما يعزز حاجتنا لعلم الاجتماع الديني في فهم هذه الظواهر وتأثيراتها الراهنة والقادمة.

تاسعا: تمر بعض المجتمعات بحالة صدام بين ثقافة تقليدية في مقابل ثقافة حديثة مستجدة، وغالبا تأتي الثقافة الحديثة لتزيح السابقين عن مواقعهم ومغانمهم وتدفع بثقافتهم للخروج من الأبواب، هذه الحالة ليست بالبسيطة في تغيراتها الاجتماعية، لأن التقليديين –إن صح التعبير– سوف يقاومون التغير الحداثي بالتترس بالهويات الدينية أو القيم المقدسة التي تستجلب إلى أرض المواجهة دعما لموقفهم المستلب. هذا النوع من التغير يصيب كثير من فئات المجتمع بما يسمى بنظرية الاغتراب الاجتماعي.(شتا، 1993)

أمام هذا النوع من المواجهة يتجه الفريق الخاسر غالبا إلى نوعين من المواقف: إما الاعتزال والانكفاء عن المجتمع، أو المقاومة العنيفة كردة فعل من استلاب الحداثيين لقيمهم وهوياتهم المقدسة –كما يصورونها في معركتهم– ومن ثمّ يتحول المجتمع نحو ساحات حقيقية أو افتراضية للمواجهات بين الفريقين؛ قد تسهم في سلبه نعمة الاستقرار.

عاشرا: قدم عدد من العلماء والمفكرين دراسات مهمة في تأثير الجانب الديني على المجتمع وسلطاته؛ بحيث كانت المؤثر الأهم لتحولاته الإيجابية أو السلبية، ومن هؤلاء ما ذكره ابن خلدون في مقدمته في الفصل 27." فصل: في أن العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصبغة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة" وهذا من أهم مباحث علم الاجتماع الديني في شرح كيفية حصول العرب على السلطة والملك، وهو من أهم الدروس الاجتماعية الضاربة في القدم، والمبنية على تحليل اجتماعي لطباع العرب وصعوبتها وتوحشها؛ كما قرر ابن خلدون في استحالة خضوع العرب لأحد مالم يكن الوازع من أنفسهم والدافع روحياً؛ حتى لا تنكسر الغلظة والتوحش من أنفسهم(ابن خلدون، 1994: 160/1). ومن الدراسات في التاريخ الاجتماعي التي أكدت دور الدين في الفعل والتفاعل الاجتماعي، ما كتبه حاييم وايزمان أول رئيس للكيان الصهيوني في مذكراته عندما ذكر أن توظيف التوراة كان أصعب مهمة وأسهلها في آنٍ واحد، لأجل اقناع اليهود بوطن بعدما كان من المستحيلات دينا و واقعا(وايزمان، 2006: 42–44) ، ثم كتب شيمون بريز كتابا عن رحلة متخيلة مع هيرتزل ليخبره كيف نجح الصهاينة في بناء دولة وسط كيان عربي غاضب وإعادة لغة اليهود العبرية من الموات وتحقيق نجاحات تنموية في ظل حروب وجودية!، وما كانت هذه النجاحات ستحصل للصهاينة لولا الفهم العميق للاجتماع الديني والنفسي للعرب واليهود(بيريز، 2001) ومثله كتب

رضوان السيد في كيفية محافظة الأمويين على السلطة رغم تحديات الفتنة، وكان ذلك النجاح من خلال تعمّق فكرة الجماعة والجهاد في السياق الاجتماعي لأهل الشام الذين يمثلون القاعدة الشعبية للأمويين،(السيد، 2015: 195–216) ومثله كتب علي الوردي في أسباب انتشار التشيع في العراق من الزاوية الاجتماعية الدينية، حيث مارس القادمون العرب من الصحراء اضطهادا لأهل الزراعة المتوطنين في العراق؛ ما دفعهم للبحث عن نماذج معصومة ومثالية تمنحهم حق الثورة على السلطات الجديدة(الوردي، 2013: 53–62) ، وقريبا مما سبق كتب إحسان نراغي وميشيل فوكو في أسباب هزيمة الشاه وتغلب الثورة الخمينية على دولة القوة والعسكر، وما ذاك إلا بسبب خلل فهم الاجتماع الديني الذي كان غائبا عن الشاه أثناء تلك الأحداث وكيف أثرت على المجتمع بشكل جذري.(نراغي، 1999: 87–92).

ومن ثمّ نستطيع القول أن الفعل الاجتماعي والسياسي يتحكم به في وطننا العربي بشكل كبير؛ سلطة الدين والطائفة، ومن يفهم سنن الاجتماع الديني قد يغنم قرارات أفضل في البيئة العربية.

نخلص من تلك الشواهد السابقة؛ على أهمية علم الاجتماع الديني، خصوصا في البيئات الخصبة المترعة بمظاهر التدين والمحافظة كالمجتمع العربي، وهذا الاهتمام المعرفي يمنح المؤسسات الرسمية والمجتمعية قدرة أكبر على فهم المجتمع الذي تتعامل معه وحسن اختيار الوسائل والقرارات والأنظمة التي تصلح له، وهو ما يمنح النظام الاجتماعي ثباتاً واستقراراً هو غاية كل دول العالم، يقول ماكس فيبر :"النظام الذي يقوم فقط على دوافع عقلانية غائية يكون عموما أكثر ثباتا من النظام الذي يتوجه تبعا لقوة التقليد الناتج عن سلوك معيش"(فيبر، 2011: 63).

المبحث الثاني: المقاربة المنهجية بين علم الاجتماع الديني وعلم مقاصد الشريعة.

في هذا المبحث سأحاول تفسير المقاربة بين علم الاجتماع وعلم مقاصد الشريعة في عمل هذا البحث، ولكن تجدر الإشارة أيضًا –ونحن في هذا السياق– إلى أن الفعل الفردي أو المجتمعي الذي نتج بسبب ظواهر أو مؤثرات اجتماعية يحسن بنا أن نفهمه بحسب سياقه الحقيقي، حتى لا يرتبط بالدين بشكل خاطئ أو متعمد؛ كسباً للنفوذ أو من أجل مغانم مادية، كما نحتاج أيضًا أن نفهم من زاوية أخرى الموقف الشرعي الصحيح لهذا الفعل المجتمعي، ومقاصد الشريعة قائمة على الكليات والغايات العامة للشريعة الإسلامية، ومن ثمّ فهي تمنحنا صورة من أعلى لإدراك موقع الفعل من الدين والشرع، ولنأخذ على ذلك مثالًا: تختلط بعض الشعائر بالعادات الاجتماعية كما يحصل في الأعياد وبعض الليالي الفاضلة كليلة النصف من شعبان (ليلة البراءة

والشعبانيات) أو النصف من رمضان (القرقيعان عند أهل الخليج) والموالد النبوية، وغيرها، ومثل ذلك أيضًا إلزام بعض الفتاوى المرأة أو الرجل بلباسٍ معين وأنه اللباس الشرعي، في حين أنه نتاج عادات مجتمعية أرادوا بها الإلزام بضمها إلى الدين، أما على مستوى الخطاب الديني العام، فإننا نلحظ سعي بعض الوعّاظ والدعاة في اختيار الغرائب والتشدد في التوجيه، على اعتبار أن التشدد والغرائب تُظهِر المتمكن في علمه أو تقواه، ما ينتج عنه- اجتماعياً- أتباعًا أكثر وانتشارًا أوسع.

ومن المعلوم أن العودة إلى النص الشرعي في الاستدلال يمنحنا معرفة أحكام تلك الوقائع، ولكن ماذا لو لم يكن فيها نص صريح؟ حينئذٍ يأتي دور العلماء في البحث عن حكمها ومعرفة مراد الشارع منها، من خلال استنباط تلك الأحكام من مظان النصوص بطرائق الاجتهاد المعروفة، ومن أهم مجالات الاجتهاد في الأفعال العامة والممارسات الجمعية؛ العودة إلى مقاصد الشريعة في تحديد الفعل المقبول من الممنوع، لأن هناك مسائل مشتبهة تقع بين أصلين، أحدهما مقبول والآخر مردود، مثلما يحصل في الموالد النبوية التي يحتفل بها كثير من المسلمين، معتمدين على أصل محبة النبي عليه الصلاة والسلام، وهذه المحبة النبوية صحيحة من حيث الأصل، ولكن الإشكال يكمن فيما ترتب على الفعل من ممارسات وشعائر حوّلت النية من فعل عادي إلى فعل تعبدي، ومن فعل فردي إلى فعل جماعي، ومن فعل عابر إلى فعل دائم، ومن فعل قاصر على النبي عليه الصلاة والسلام إلى متعدٍ نحو الأولياء والصالحين، فكل هذه المستجدات على الفعل الأصلي تستوجب تقديرات مقاصدية تخرج الفعل الحادث المخالف من الواجب المشروع. وينبغي التنبيه على أن الرد إلى مقاصد الشريعة في مثل هذه الممارسات الجمعية ليس منوطًا بمزاج الفقيه أو فذلكة الشرعيين؛ بل لأن فهم المقاصد دليل اجتهاد مرجعه قواعد مقررة عند الأصوليين كاستقراء النصوص والمصالح المعتبرة والمآلات المتحققة وغيرها(القحطاني، 2019: 550-571). وقد ذكر الإمام السيوطي نقلًا عن الإمام الغزالي قوله: "مقاصد الشرع قبلة المجتهدين من توجه إلى جهة منها أصاب الحق" (السيوطي، 1983: 182).

وبناءً على ما تقرر من دور مقاصد الشريعة في علاج هذا الإشكال الاجتماعي والديني، فإني استعرض بعض القواعد المقاصدية التي قد تفيدنا في تقدير الموقف الشرعي ومعرفة الفعل الصحيح من المخالف خصوصًا في الشأن الاجتماعي، يمكن إيجازها -على سبيل المثال لا الحصر- على النحو الآتي:

1- قواعد المباح التي ذكرها الإمام الشاطبي، إذ قسم الفعل المباح بحسب ما يترتب على فعله من تحقيق مقصدٍ للشريعة، وكذلك من حيث الجزئية والكلية، فالمباح قد يتغير حكمه بحسب ما

يفضي إليه من وسائل، فالأكل والشرب مباح في الحكم الشرعي في نفسه، لكنه خادم لأصل ضروري ومحبوب؛ وهو إقامة الحياة، فيكون بهذا الاعتبار الكلي واجبًا شرعيًا(الشاطبي، 1997: 1/177-240). فحاجة المجتمع الكلية قد تكسب الحكم وجوبًا وإن كان مباحًا في حق الفرد.

2- ما يتعلق بالحكم الوضعي؛ كالأسباب والشروط والموانع التي يترتب على وجودها حصول الحكم وعلى انتفائها انتفاء الحكم في الأغلب، ذكر فيها الأمام الشاطبي عددًا من القواعد التي تضبط الحكم في تحقيق غايته الشرعية؛ وهو حصول المصلحة أو انتفاء المفسدة (المرجع السابق: 1/269-540). فأسباب الحكم أو شروطه ليست تعبديه قطعية دائمًا؛ فقد تكون مرنة تتحقق بأيّن الوسائل الممكنة، مثال ذلك: أن رؤية الهلال سبب في دخول الشهر ووجوب الصيام، وهذه الرؤية بالعين كانت السبب المتاح لمعرفة الهلال، ولكن قد تكون هناك أسباب مستجدة تتيح معرفة الهلال غير الرؤية المباشرة؛ لهذا ذهب كثير من أهل العلم المعاصرين لصحة استخدام المجاهر الفلكية، وبعضهم لصحة اعتبار الحساب الفلكي في معرفة دخول الشهر (شاه 2009). لهذا أصبح المجتمع وتفاعلاته وتطوراته أمرًا معتبرًا في تحقّق أسباب الأحكا وطها.

3- قرر الإمام الشاطبي بناء على دليل الاستقراء، أن وضع الشريعة قائم على تحقيق المصلحة للعباد في العاجل وامن أجل، وعلى هذا الأصل نستطيع رد كل الأوامر والنواهي إليه، فالفعل الجمعي الذي ينطلق باسم الدين ويثير الفساد أو الضرر أو الظلم لا يمكن اعتباره من الدين، وحتى لو قام بعض الفقهاء أو الطوائف بتزيينه بفعل بعض الأولياء أو الصالحين له؛ فالعبرة في القبول تحصل من موافقة الفعل لمقصد الشريعة.

4- هناك قاعدة قلّما يُلتفت إليها في التأصيل الشرعي والعرفي، وهي التي قررها الإمام الشاطبي؛ وهي أن الشريعة أميّة لأن أهلها كذلك؛ وهذا جارٍ على اعتبار المصالح(الشاطبي، 1997: 2/109). ومعنى ذلك: أنها موافقة لفهم العامة من الناس من دون تقعّر أو رمزية تخرج عن فهم الأمّي، كما أنها بسيطة في معانيها وأحكامها لا تكلّف ولا تعنت في أدائها، "والواجب في هذا المقام إجراء الفهم في الشريعة على وزان الاشتراك الجمهوري الذي يسع الأميين كما يسع غيرهم"

(المرجع السابق: 138/2). وأعتقد أن الخطاب الديني في المدة المنصرمة كان يحاول تكوين حاجز بين العوام والمتدينين في مجال الفهم والممارسات، وكذلك حاول بعض الوعّاظ رفع مستوى الوعظ إلى المثاليات الصعبة، أو الأمر بالورع الخاص وربطه بمفهوم التقوى؛ مستدلين عليها بآثار التابعين الخاصة ومستندين على سير الجنيد وابن المبارك وابن المنكدر وجعلها المقياس التربوي لنجاة المسلمين.

5- يقول ابن عاشور: "إننا استقرينا الشريعة فوجدناها لا تراعي الأوهام والتخيلات وتأمر بنبذ .. فقضينا بأن الأوهام غير صالحة لأن تكون مقاصد شرعية" (ابن عاشور، 1978: 54) والناظر في كثير من العادات الاجتماعية التي تتحول مع الزمن إلى شعائر وطقوس دينية، سيجدها مبنية على خيالات منسوبة للخضر أو لأحد الأولياء، أو أن تلك الأفعال تحمي من الحسد والسحر ويقام من أجلها احتفالات وممارسات تدخل في عباءة الدين.

6- يذكر أيضًا ابن عاشور أن: "ابتناء مقاصد الشريعة على وصف الشريعة الأعظم وهو الفطرة (المرجع السابق: 56) ، وهذا الوصف عظيم في معرفة أن الفطرة حقيقة في الإنسان وطبيعتها أصل في خلقته، فلا يصلح أن نصادمها بشعائر أو عادات، فهي عند التدقيق: "الحالة التي خلق الله عليها عقل النوع الإنساني سالمًا من الاختلاط بالرعونات والعادات الفاسدة" (المرجع السابق: 58)، والمرجع في تمييز الفطرة عن غيره من التصرفات مرجعه العلماء المتمكنون، وقد ضرب ابن عاشور أمثلة من الفطرة السليمة جديرة بالعناية في مجتمعنا السعودي، كون بعض المدارس الفقهية لم تعتنِ بها؛ بل حذّرت منها في بعض المدد السالفة، مثل: آداب التحضّر والتجمّل والتأنق في الملبس والمأكل، والمعارف والمخترعات على اختلاف أنواعها، كما أن اليسر من الفطرة لأن في فطرة الناس حب الرفق، وهذا ما جعل السماحة في التدين أول أوصاف الشريعة وأكبر مقاصدها(المرجع السابق: 60).

هذه الأمثلة هي غيض من فيض عن أثر مقاصد الشريعة في ضبط العوائد والأعراف وتمييز التصرفات الدينية عن غيرها من التصرفات. وفي المباحث اللاحقة تنزيل واقعي لأثرها في بعض الظواهر الاجتماعية.

وللدلالة على ما مضى؛ أشير إلى موضوع مهم له علاقة بما سبق والمتعلق بظاهرة الصحوة الإسلامية التي انتشرت في كل مجتمعاتنا العربية، ومدى علاقة هذه الظاهرة بقواعد ونظريات الاجتماع الديني، وعلاقتها من زاوية أخرى بتحقيق مقاصد الشرع في الامتثال للدين والدعوة إليه. ولعلي أبرز ذلك في المسائل التالية:

أولا: رغم انتشار أقسام علم الاجتماع في غالب جامعات العالم العربي، إلا أن هناك تفريطا هائلا في تتبع الظواهر الدينية داخل مجتمعاتنا ودراستها بشكل علمي ومنهجي، " وتكاد الأعمال المؤلفة والمترجمة في علم الاجتماع الديني لا تتجاوز أصابع اليد" (اكوفيفا، باتشي، 2011: 7).وفي هذا المطلب سيتم التركيز على ظاهرة الصحوة الإسلامية التي تنامت بشكل كبير منذ سبعينات القرن الماضي إلى منتصف العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، هذا الزخم الصحوي والحضور اللافت على المستوى المجتمعي في كافة ميادينه، كان له دوره في التأثير على جيل بأكمله ،وصنع توجهات عميقة داخل مجتمعاتنا العربية، ولازلنا نتعامل مع ظاهرة الصحوة باعتبارها نتاج دعوي وقَدر ديني، وهذا معلوم ومشهود في طبيعة الإسلام الخالدة وثبات الوحي المنزّل وتجدده عبر الأزمنة، وأن هذا الدين باقي بعزّ عزيز أو بذلّ ذليل، كما قال تعالى:" هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ" (سورة التوبة، 33) وجاء في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم: "ليبلُغنَّ هذا الأمرُ مبلغَ اللَّيلِ والنَّهارِ، ولا يترُكُ اللَّهُ بيتَ مدرٍ ولا وبرٍ إلَّا أدخلَهُ هذا الدِّينَ بعزِّ عزيزٍ أو بذُلِّ ذليلٍ، يعزُّ بعزِّ اللَّهِ في الإسلامِ، ويذلُّ بِهِ في الكفر"(أخرجه الحاكم: 17/6) ،ولكن ممارسات الصحوة كحالة اجتماعية متداخلة مع الدين ،جعلت منها طبيعة مختلفة، فالدين قبل وبعد الصحوة له رسوخه؛ بينما الأدوات البلاغية، والاختيارات الشرعية، ومأسسة الحراك الدعوي، ومظاهر الاحتفالات العامة، وخطاب المنابر و أولوياته، تدل على حالة اجتهادية بشرية تمارسها الصحوة، فمن الطبيعي حينئذٍ أن يختلط المقدّس بالإنساني، والديني بالدنيوي، ولأجل تفكيك هذه التداخلات وفتح باب المراجعات وتأسيس منهجية النقد على أساس الحقل الأقرب لهذه الظاهرة، وهو علم الاجتماع الديني.

ثانيا: الدين والتدين، حالتان متداخلتان، ولا تعني تشكلات التدين حسب العصور وظروف المجتمعات أنها الدين بجوهره الإيماني والأخلاقي، فالمجتمع الإنساني متغير ومتطور وأنماط التدين تخضع لهذا القانون المجتمعي؛ بينما الدين أصله باقٍ في رسوخه الاعتقادي وأصوله الكلية التي يجب أن تبقى ثابتةً رغم كل المتغيرات، فأنماط التدين تظهر في اختيار اللباس والمظهر الخارجي للفرد، وفي طرائق التعبّد، واختيارات نوع الطقوس عندما تتقاطع عوالم الفن والمال والسيطرة والطبيعة مع عالم الدين وخصوصياته، كل هذه الممارسات الدينية في ظاهرها، هي في الحقيقة من التدين الذي نراه مختلفا من بيئة إلى أخرى، فأنماط

التدين قد تتنوع من مجتمع إلى آخر رغم ثبات الدين، كما هو مشاهد في حال تدين أهل الخبوب (في بريدة من منطقة القصيم وسط السعودية) وفي حال أتباع داعش من أهل الرقة، أو المجتمعات التي تتكاثر فيها قبور الأولياء كما في المغرب ومصر والسودان، أو كما هو الحال في مجتمع قمّ الإيراني، وبيئات (إسلام السوق) التي تحاول انتاج تديّن نيو ليبرالي متناغم مع سوق الاستهلاك العالمي في الموضة والهوايات والوعظ الحداثي بطريقة برجوازية تسوّق بشكل مادي قيم الدين والفضيلة (هايني، 2015: 85–108) وبناءً على المقدمة السابقة، نحاول من خلالها فهم الصحوة الدينية التي ظهرت في مجتمعنا السعودي بشكل لافت خلال الفترة من منتصف السبعينات الميلادية إلى بداية الألفية الثالثة، حيث خرجت على السطح بمظاهر تدينية مقاربة لظروف المجتمع؛ الزمانية والمكانية، وارتباطها بالإسلام لا يعني أن الدين اختلف قبل وبعد الصحوة، ولكن اختيارات الصحوة وأولوياتها وخطابها الجماهيري؛ ظهر كنسق فكري ومجتمعي جديد، الأمر الذي جعل لها شكلا متفردا تجلّى في المظاهر الفردية والبرامج الدعوية وانتشار المؤسسات التابعة لها.

ثالثا: عندما نعود للتاريخ ونتأمل بعض الصحوات الدينية في عدد من بقاع العالم، نجد أن هناك أشكال متقاربة وأنماط سلوكية متشابهة، يمكن أن أوجزها في المظاهر التالية:

أ. محاولة إضفاء الديني والمقدس على الممارسة الطبيعية والاجتماعية، فالاحتفالات التي ترغبها النفوس والمآدب التي تقام فيها والمغانم الاقتصادية التي تصاحبها، تم إضفاء طابع القدسية عليها من خلال إحياء مولد أو شعيرة أو قصة تصبح حدثا سنويا، ومن ثمّ يجد المرء حياته مرتبطة بسلسلة لا تنتهي من الشعائر الاحتفالية طوال العام، ومن الشواهد على ذلك؛ كثرة المناسبات الدينية عند الطائفة الشيعية، فقد قمت بجرد المناسبات والموالد والاحداث الاحتفالية عندهم من خلال مصادرهم الرسمية فوجدتها (114) حدثا مقدسا خلال العام الواحد فقط، وهناك جهات شيعية تذكر مناسبات أكثر، قامت على رعايتها جهات ومؤسسات وقفية ورسمية.(www.jwd.gov.bh/ar/occasions) أما في مصر السنية فتذكر "الجمعية المصرية للمأثورات الشعبية" إلى أن عدد الموالد الإسلامية والمسيحية حوالي 2850 مولدا، يحضرها حوالي 40 مليون شخصا، وتنتشر هذه الموالد في كل المحافظات من الدلتا إلى الصعيد والقاهرة والإسكندرية، علما أن الحدث الرئيسي هو مولد النبي والمسيح عليهما الصلاة والسلام، بينما الأحيائيون حرّاس هذه الممارسات الدينية يقومون بتكثيرها وتوليدها والإتجار بها بلا حدود.(الشرق الأوسط، 2010: 11407) فهذه المظاهر الاحتفالية وإن حاربتها الصحوة السعودية باعتبارها بدعا وإحداثا في الدين، إلا أنها مورست باسم الصحوات

الصوفية والشيعية، وسلفية الصحوة في غالبها داخل دول الخليج؛ بينما العالم الإسلامي يعج بمظاهر أخرى للصحوة.

ب. الرغبة في التمايز عن بقية أفراد المجتمع في الشكل والمضمون، وقد أصبح الاهتمام بالشكل أهم خطاب مارسته الصحوة في إثبات وجودها، وقد ظهر ذلك بشكل واضح، من خلال هيئة ظاهرية تدل على الالتزام الديني تختلف كليا عن هيئة المسلم العادي، فإطلاق اللحية وتقصير الثوب إلى منتصف الساق وعدم لبس العقال الذي يوضع على الراس، مع التحذير من أي لباس أصله غربي، أستطاع هذا الشكل الخارجي أن يمايز أفراد المجتمع بشكل ملحوظ وفي فترة وجيزة، وهذه السنن بعضها ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا إشكال في عملها، ولكنها مع الصحوة الإسلامية كانت شرطا متوافقا عليه للتدين، فلا يصبح المسلم ملتزما بالدين إلا بها، وبدونها يُحرم الاحترام والحظوة والتصدّر الاجتماعي. ومثلها وقع في التدين الشيعي والأباضي والصوفي. وهذا ما جعل عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو يؤكد أن الدين قد يوظّف كأهم وسيلة للتميّز عن الآخرين في المجتمع المعاصر.(بيتر، 2020: 164/1) .

ت. التركيز على الخطاب العاطفي والخلاصي أكثر من الخطاب العلمي والعقلاني، وهذا قاسم مشترك في التيارات الدينية الجماهيرية، لأن الجمهور يميل للبساطة في الأسلوب، والمباشرة في الطلب، والقطعية في المواقف، ولذلك ينتعش الخطاب الوعظي في هذه البيئة القابلة للتسطيح، والمحتاجة للأمن النفسي والرغبة بالروحانيات الإيمانية، فيُقبل أفراد المجتمع على هذه الاطروحات ويزداد حضورهم في مناسباتها، وقد تُطغي هذه الجموع الغفيرة أنفس بعض دعاة ووعّاظ الصحوة، للحفاظ على هذا المكسب الجماهيري الفريد، بخطاب يستهوي رغباتهم ويؤجج عواطفهم، من خلال خطاب الترهيب والتخويف، أو الدعوة للمثالية المقنّطة، ما أدى مع الزمن أن يصبح هو سمة الوعظ وطريقته المثلى في التأثير، ولا يجب أن نغفل الدور الإيجابي الذي حمله الوعظ الواعي للمجتمع من خلال الدعوة إلى الخير والحث على التوبة والإنابة.(السفياني، 2014: 299-337).

ولو استعرضنا أهم الصحوات الدينية في التاريخ المعاصر لوجدنا تشابها نسبيا وقواسم مشتركة بينهم، فلو أخذنا على سبيل المثال :حركة الإحياء الإنجيلي التي خرجت في منتصف القرن الثامن عشر في بريطانيا ،حيث بدأت على أيدي مجموعات طلابية من جامعة أكسفورد و خريجيها ،قادهم (جون ويزلي، وتشارلز

ويزلي) وكان سبب هذا التحول الطلابي؛ السمعة والممارسة السيئة للكنيسة، وإهمالها الدور الإصلاحي، وعدم مبالاتها بالمتطلبات الأخلاقية تجاه الفقراء والمعوزين، واستغلالها الدين في الثراء والانغماس في الرذيلة، وقد أعادت هذه الحركة الكثير للتخلي عن خطاياهم، والعيش في حياة أكثر تقوى وأخلاق. (رايت، 2010: 232) وأشهر النماذج الصحوية في العالم الحديث، الصحوات الكبرى بأمريكا في ثلاثينيات القرن الثامن عشر وكانت أول حركة جماهيرية في أمريكا، انطلقت شرارتها الأولى في المناطق القروية عام 1734م بنورثهامبتون، عندما ألهب (جونثان إدواردز) الحماس الديني في قلوب الحشود، وجلب للناس مبادئ الحرية والمساواة بلباس ديني شديد الإثارة، وأن التنوير اللاهوتي هو المحقق للسعادة، وبصورة ما تهيأت الجموع للثورة الأمريكية ضد الانجليز التي بلغت قوتها في عام 1775م، ومن ثمَّ برز مفهوم جديد للدين يؤمن بالديمقراطية ويعلمن النشاط الديني نحو الحرية الشخصية دون تدخل الدولة الجديدة، ومع موثوقية ورمزية الدستور وواضعيه؛ إلا أن الاحتجاجات عادت مرة أخرى عام 1790م في المناطق السكنية الحدودية، فقد كانوا أكثر اعتراضا على الضرائب الباهظة، التي فُرضت بقسوة لا تقل عما فعله البريطانيون، حينها خرجت ما سماه المؤرخون الأمريكان بالصحوة الكبرى الثانية التي كانت تدعو إلى مزيدٍ من الديمقراطية الشعبوية وتنادى بشعار :" أمريكا تقوم على مبادئ الكتاب المقدّس" ، تنامت هذه الحركة الصحوية الشعبية بعد تراجع مثقفي النخبة التنويرية، ثم هيمنت تقريبا في اربعينات القرن التاسع عشر على غالب الطوائف الدينية بما عرف بالمسيحية الانجيلية، وبسبب تأثر الطبقة الوسطى بها، انتشرت في كامل الولايات الأمريكية الكنائس والمدارس والجمعيات الخيرية التابعة لها، وتأسست فلسفة جديدة، تمثلت في عودة القيم المسيحية من خلال "البروتستانتية التنويرية"، أو كما عبّر عنها (ألكسس دو توكفيل) لما زار الولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر حيث قال: "أن البلد يجمع بين عنصرين متمايزين بشكل كامل، عنصرين كانا ليتسببا في الحرب في مكان آخر، ولكنهما في أمريكا نجحا في التعاون والاتفاق بصورة رائعة : أعني روح الدين، و روح الحرية" (ارمسترونغ، 2016: 405-417).

هذه الصحوات التي خرجت في أماكن متعددة من العالم، ومنها الصحوة الإسلامية، يمكن أن نشير إلى ظروف نشأة مشتركة تعتمد على التصحيح والعودة نحو الجذور الدينية الأصيلة، وتقديم قراءة جديدة للدين تخضع لظروف البيئة المحيطة، وهذه الحالة نوع من التفاعل الاجتماعي بالدرجة الأولى؛ ولو تلبّس بالدين أو تكيّف مع السياسة، ومن ثمَّ فإن معرفة عوامل التفاعل بين الدين وأنماط التدين، وحاجة الأفراد لفضاء طهوري يعوّض حاجاتهم النفسية والاجتماعية الناقصة، وغيرها من عوامل؛ هي ما انتج تلك الظواهر الدينية

في العالم، وبحسب دراسة مسحية قاما بها العالمان ستارك وبانينبريدج أن الجماعات الدينية أو التيارات الصحوية أيا كانت؛ تنشأ عندما يكون هناك توتر مع البيئة الاجتماعية الثقافية المحيطة، وهناك ثلاث سمات في تشكّل هذه الصحوات الدينية هي: الاختلاف والعداء والانفصال. (بيتر، 2020: 318/2) لذلك غالب الحركات الدينية في العالم تعلن بأنها دعوات تصحيحية أو إحيائية، فتعادي وتفاصل ما سواها من مؤسسات دينية أو تقليدية.

وهذا ما ينبغي أن يفهمه الصحويون الإسلاميون، سنة أو شيعة، أنهم ليسوا الدين، وليسوا المقدس، وليسوا الخلاص، وليسوا الصفوة، أو الفرقة الناجية، فهم نتاج حراك اجتماعي ويمثلون ظاهرة تدينية، خاضعة لمعايير نقدية، لا تهمّش دورهم ولا تدنّس ذواتهم، وإنما تعيد تعريف موقعهم داخل المجتمع.

النتائج:

توصل الباحث الى عدد من النتائج والأفكار الجوهرية في هذا البحث وهي كما يلي:

1- الظواهر الدينية في مجتمعنا كالصحوة الإسلامية ليست وحيا معصوما لأنها تتحدث باسم الدين؛ بل هي ممارسة بشرية يعتريها الكثير من التفاعلات الاجتماعية التي يخضع لها الشيخ والداعية، فتلك الاجتهادات ليست معصومة، ونقدها ضرورة، وقراءتها وفق نظريات علم الاجتماع في مصلحة الدين والمجتمع.

2- حاولت المقاربة بين مقاصد الشريعة وعلم الاجتماع الديني من خلال تطبيقات تمس واقعنا العربي في احتفالاته وطقوسه وأيامه الدينية، لفهم العلاقة بين تلك المكونات ومساعدتنا على حسن تحليلها.

3- إن الدين في المجتمع العربي له قوته ورسوخه، والممارسات التي يقوم بها المتدينون تتأثر بمتغيرات المجتمع وثقافته والسلطات التي تحكمه، ومهما تذبذب مؤشر التدين، فالله حافظ دينه وكتابه ولن يأتيه الباطل بين يديه ولا من خلفه، وضعف التدين العام يعتبر نقصا خطيرا ومهددا لصحة الفرد الروحية والمجتمعية "وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم".

4- هذا البحث مجرّد مقدّمات أوليّة ومحاولات مبتدئة في هذا الموضوع الهام، ومجتمعنا العربي يحفل بالكثير من الظواهر والمواقف ذات التأثير العالمي، فمعاودة بحث هذا الموضوع ومناقشته؛

أجده من أهم المشاريع العلمية في وقتنا الراهن، خصوصا لأقسام علم الاجتماع في جامعاتنا العربية.

5- غالب القضايا التي اشغلت المجتمع العربي حول الطقوس الاحتفالية ومكانة المرأة والفنو والتعامل مع المخالف العقدي والمستجدات الفقهية، وغيرها هي من ضمن الشواهد للتداخل الكبير بين الفعل الاجتماعي والتدين، والتحليل السوسيولوجي مهم في فهم أبعاد تلك الظواهر ومعالجة الأخطاء التي تعتريها.

التوصيات:

-ضرورة الجمع بين الدراسات الدينية والنظريات الاجتماعية في كليات الشريعة والدراسات الإسلامية.

-أهمية الدراسات البينية بين علم الاجتماع وبقية علوم الشريعة؛ في فهم النصوص والسياقات البيئية، وأن تحظى برعاية ودعم عاليين.

- أهمية الدراسات البينية مع العلوم الطبيعية أيضا فهي تعين على إكساب الفقه الديني عقلانية وتجريب تحميه من الخرافة والبدع والأساطير.

وأخيرا أرجو من الله السداد والتوفيق والإخلاص والله تعالى أعلم وصلى الله وسلم على محمد وآله وصحبه.

فهرس المراجع والمصادر:

1. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد(1994). **مقدمة ابن خلدون، تصحيح وفهرسة أبي عبدالله السعيد المندوه** ، مؤسسة الكتب الثقافية.
2. ابن عاشور، محمد الطاهر(1978). **مقاصد الشريعة الإسلامية**، طبعة الشركة التونسية للتوزيع.
3. بيريز، شمعون، (2001) **كتاب الرحلة الخيالية مع تيودور هيرتزل إلى إسرائيل**، تحقيق وترجمة يوسف ضومط، نشر الدار الأهلية للنشر والتوزيع.
4. جرموني، رشيد،(2016) **سوسيولوجيا التحولات القيمية في عالم اليوم**، مقالة في موقع مؤمنون بلا حدود، https: //www.mominoun.com/articles/3470
5. الجوهري، محمد،(2015) **كتاب المدخل إلى علم الاجتماع**، نشر دار المسيرة.
6. الخريجي، عبدالله، (1990) **كتاب علم الاجتماع الديني**، نشر دار رامتان بجدة.
7. دوركهايم، (2015) **علم الاجتماع الديني ونظرية المعرفة**، ترجمة محمد الحاج سليم، نشر مجلة الحكمة.
8. سكوت، جون، (2009) **كتاب علم الاجتماع. المفاهيم الأساسية**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
9. السيد، رضوان، (2015) **كتاب الجماعة والمجتمع والدولة**، دار جداول ببيروت.
10. السيف، محمد إبراهيم، (2018) **كتاب المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي**، نشر مكتبة المتنبي.
11. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن،(1983) **الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض**، قدمه وحققه خليل الميس، دار الكتب العلمية ببيروت.
12. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، (1997) **الموافقات**، تحقيق مشهور آل سلمان، دار ابن عفان.
13. ، ذو الفقار علي، (2009) **الحسابات الفلكية وإثبات شهر رمضان: رؤية مقاصدية فقهية**، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
14. شتا، سيد علي، (1993) **نظرية الاغتراب من منظور علم الاجتماع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

15. شحاتة، صيام، (2009) **كتاب النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى مابعد الحداثة**، نشر مصر العربية للنشر والتوزيع.
16. الشيكر، محمد،(2009) **فوكو والثورة الإيرانية**، نشر دار مخطوطات للنشر والتوزيع ودار المعقدين للنشر والتوزيع.
17. طعيمة، صابر محمد،(2004) **الأصول العقدية للإمامية: دراسة نقدية لعقائد غلاه الشيعة**، مكتبة مدبولى الصغير.
18. طيب جاب الله، (2013) **دور الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري**، مجلة معارف، العدد 14.
19. فيبر، ماكس،(2011) **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ترجمة صلاح هلال، المركز القومي للترجمة.
20. فيلالي، مختار الطاهر،(1976) **نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثرهما في الجزائر خلال العهد العثماني**، دار الفكر القرافيكي للطباعة والنشر، باتنة.
21. القحطاني، مسفر بن علي،(2019) **منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة**، دار ابن حزم ببيروت.
22. كلارك، بيتر، (2020) **(كتاب أكسفورد) المرجع في سوسيولوجيا الدين**، ترجمة ربيع هبة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
23. مجلة إضافات، (2018) العددان: 43 و 44 .
24. منصور، عصام محمد، (2016) **كتاب المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الخليج عمّان.
25. نراغي، إحسان،(1999) **من بلاط الشاه إلى سجون الثورة**، تقديم محمد أركون، نشر دار الساقي.
26. وايزمان، حاييم، (2006) **مذكرات وايزمان** بقلمه، منشورات دار الفنون ودار قانون النهر للأبحاث والدراسات، بيروت.
27. الوردي، علي،(2013) **كتاب دراسة في سوسيولوجيا الإسلام**، ترجمة رافد الأسدي، الوراق للنشر المحدودة.
28. ياسين، عبدالجواد، (2012) **الدين والتدين. التشريع والنص والاجتماع**، دار التنوير.

مجلة أكاديمية شمال
أوروبا المحكمة للدراسات
والبحوث التربوية والإنسانية
ـ الدنمارك
العدد ـ 19
13/04/2023

الدِّلَالَةُ المُعْجَمِيَّةُ اللُّغَوِيَّةُ لِاِشْتِقَاقِ الفِعْلِ مِنَ العَدَدِ سَبْعَةٍ فِي ضَوْءِ نَظَرِيَّةِ الْحُقُوْلِ الدِّلَالِيَّةِ

The lexical indication of deriving the verb from the number seven through semantic field's theory

إعداد

أ.م.د. الدكتور خالد بن قاسم الجريان
أستاذ فلسفة اللغة العربية المساعد
بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن
الظهران – المملكة العربية السعودية ـ المنطقة الشرقية
واتساب: 00966505917238

المستخلص

يوضح البحث أهمية علم الاشتقاق اللغوي الذي يعد مفخرة العربية، وأنَّه أحد أهم مميزات اللغة العربية لتنمية اللغة وزيادة الثروة اللفظية، وبيان معاني الألفاظ المشتقة، والاشتقاق هو أحد أهم العلوم الذي استفاد منه علماء المعاجم اللغوية لصناعة المعجم العربي. كما أنَّ البحث يقدم رؤية جديدة حول اشتقاق الفعل من العدد بصفة عامة، ومن العدد سبعة بصفة خاصة مبينًا السمات التي اتسم بها هذا العدد أعني العدد سبعة على غيره من بقية الأعداد. ويحاول الباحث أن يلقي الضوء على دلالات الأفعال المشتقة من العدد سبعة، ويوضح كيف استعملها العرب في سياقاتها اللغوية ودلالة كل سياق. واستطاع الباحث الاستفادة من نظرية الحقول الدلالية وتوظيفها في البحث لتقريبها من القراء والباحثين من جهة وبيان معاني الأفعال المشتقة من العدد سبعة من جهة أخرى، ثم خلص إلى عدد من النتائج والتوصيات بعد أن استفاد من عدد من كتب اللغة والمعاجم وكتب التفسير والحديث، والغريب وشروحه.

الكلمات الدلالية:

الاشتقاق، العدد سبعة، الحقول الدلالية، الفعل

Abstract

The research demonstrates the importance of the science of etymology, which is the pride of Arabic, and that it is one of the most important features of the Arabic language to develop the language and increase verbal wealth, and clarifies the meanings of derived words. The research also presents a new vision about deriving the verb from the number in general, and from the number seven in particular, showing the features that characterized this number, I mean the number seven over the rest of the numbers. The researcher tries to shed light on the semantics of the verbs derived from the number seven, and explains how the Arabs used them in their linguistic contexts and the significance of each context.

The researcher was able to benefit from the theory of semantic fields and employ it in the research to bring it closer to the readers and researchers on the one hand, and to clarify the meanings of the verbs derived from the number seven on the other hand.

Key words: Derivatives, Syntax sphere, number seven, verb.

المقدمة

م الله الرحمن الرحيم، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله وسلَّمَ وبارك على عبده ونبيه محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد: فقد كانت العربية ومازالت خير اللغات وأحسنها نظامًا وبناء ومعنى، وقد تميزت عن غيرها بميزات كثيرة لا يتسع المجال لذكرها، ومن أبرز ما تميزت به لغتنا العربية باب الاشتقاق، الذي يعدُّ مفخرة العربية، وبحرها الذي لا ينضب. ويعدُّ علم الاشتقاق أحد أهم علوم فقه اللغة الذي يعتمد على إعمال العقل لاستنباط ألفاظ لغويَّة متعددة المعاني، بل يعد الاشتقاق السبيلَ إلى معرفة الحروف الأصلية من الزائدة، ومعرفة أصول الألفاظ، وبه يعرف الدخيل في العربية، وهو أحد أهم وسائل تنمية اللغة وتوالد موادها، وتكاثر ألفاظها، وتوليد كلمات جديدة للدلالة على معانٍ مستحدثة، وهو وسيلة لنقل العلوم وضع المصطلحات.

وقد تعددت تعاريف الاشتقاق في اللغة والاصطلاح ولكن من أشهر تعاريفه في الاصطلاح هو: أخذ كلمة من أخرى أو أكثر مع تناسب اللفظة المأخوذة واللفظة المأخوذ منها في اللفظ والمعنى.

والعرب عرفت الاشتقاق بكل أنواعه الصغير والكبير والأكبر، فقد عرَّفت الصغير: بأنَّه أخذ كلمة من أخرى بتغيير في الصيغة مع تناسبهما في المعنى، واتفاقهما في حروف المادة الأصلية وترتيبها، وهو ما يعرف بالمشتقات السبع المشهورة. أما الاشتقاق الكبير، فهو: أن يكون بين الكلمتين اتفاق في حروف المادة الأصلية من دون ترتيبها وتناسب في المعنى، وهو ما يعرف بالقلب المكاني، وهذا النوع هو الذي ذهب إليه ابن جني فيما يعرف بتقليب حروف المادة الواحدة.

وأما الاشتقاق الأكبر، فهو: أن يكون بين الكلمتين تناسب في المعنى واتفاق في بعض حروف المادة الأصلية وترتيبها سواء أكانت الحروف المتغايرة متناسبة في المخرج أم لم تكن، وهو ما يعرف بالإبدال اللغوي.

والعرب أبدعت في الاشتقاق، فقد اشتقت من الأفعال، ومن المصادر، ومن أسماء الأعيان، والأسماء الجامدة والمعربة، واشتقت من أسماء الأعضاء، ومن أسماء الزمان والمكان، ومن الأعلام، ومن الأعداد، ومن أسماء الأصوات ومن حروف المعاني وغيرها.

ومن الأعداد التي شهدت اشتقاقًا واسعًا العددُ سبعة، فقد اشتق منه الفعل، والمصدر، والمشتقات، والأسماء، ولم يعرف في العربية عدد شهد اشتقاقات كثيرة كمثل هذا العدد، ولذا –والله أعلم– له ميزة على غيره من الأعداد، وما دورانه في القرآن الكريم بخافٍ على شريف علم القارئ الكريم.

اكتفيت في هذا البحث على اشتقاق الفعل من العدد سبعة؛ لأنَّ البحث في كلِّ اشتقاقات العدد سبعة وبيان دلالاته طويل جدًّا على أني- ولله الحمد- كتبت فيها كلها، وسوف أنشر بقية هذا البحث في عدد آخر بإذن الله.

وقد وظفت نظرية الحقول الدلالية في هذا البحث، ونظرية الحقول الدلالية، هي: عبارة عن مجموعة من الوحدات المعجميَّة تشتمل على مفاهيم تندرج تحت مفهوم عام يحدد الحقل أو هو قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبر عن مجال معين من الخبرات، أو هو عبارة عن تقسيم الألفاظ لمدلولاتها إلى محاور موضوعات.

وقد فطن علماء اللغة العربية لهذه النظرية منذ القدم بل إنهم ألفوا رسائل ومعاجم صغيرة تحاكي هذه النظرية مثل كتاب الخيل والإبل والمطر والنبات وغيرها.

مشكلة البحث:

ذا البحث عدة إشكالات أو تساؤلات منها:

- هل اهتمَّ علماء العربية بعلم الاشتقاق؟ وما أنواعه؟
- هل اشتقت العرب من كل الألفاظ أم لا؟
- هل العرب اشتقوا من الأعداد أم لا؟
- كيف اشتق العرب من العدد سبعة؟ وما ميزة هذا العدد عن غيره؟
- هل لاشتقاق الفعل من العدد سبعة دلالات لغوية؟
- كيف يمكن توظيف اشتقاق الفعل من العدد سبعة في ظل نظرية الحقول الدلالية؟

الهدف من الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن علم اللغة البنيوي الذي تشكلت في نظرية الحقول الدلالية، والتي تقوم على إيضاح الكلمات التي تربط دلالة كلمات وتصنفها إلى حقول عامة تندرج تحتها حقول خاصة، وهذا ا توصلت إليه من خلال دراستي لحقل اشتقاق الفعل من العدد سبعة، وهي أربعة حقول دلالية: "سَبَعَ"، " بِعَ"، و"أَسْبَعَ"، "سَبَّعَ"، كما تهدف الدراسة إلى التالي:

1- بيان أهمية علم الاشتقاق اللغوي.

2- دور علم الاشتقاق في تنمية اللغة العربية.

3- بيان معرفة التطور الدلالي لكل فعل من الأفعال المشتقة من العدد سبعة.

4- محاولة تطبيق التحليل الدلالي في ضوء نظرية الحقول الدلالية.

منهج البحث:

اس دمت في بحثي هذا المنهج الاستقرائي الاستقصائي الوصفي التحليلي، وهو من أصعب المناهج اللغوية في كتابة الأبحاث والدراسات؛ لأنَّ هذا المنهج يتطلب من الباحث قراءة كتب المعاجم اللغوية، وكتب اللغة، والتفسير، والحديث وغريبه وشروحها، والفقه، وكتب النحو والصرف، ومعرفة أقوال العلماء والشراح؛ لاستخراج الأساليب اللغوية التي استعملها العرب، والتي لم يستعملها، وبيان اشتقاق العرب للفعل من العدد بعة وبيان دلالته اللغوية والمجازية والإضافية، ثم وصف تلك الأساليب والصيغ ثم تحليلها التحليل الدِّلالي لاستنباط المعاني ثم وضع تلك الدِّلالات في جدول الحقول الدلالية لتقريبها من فهم القارئ.

الدراسات السابقة:

لم أقف على بحث تنا ل العدد سبعة واش ، وبيان دلالاته سوى كتاب واحد هو:

- اشراقات الرقم سبعة في القرآن الكريم، والباحث في هذا الكتاب يتحدث عن الإعجاز الرياضي أو العددي أو الرقمي للعدد سبعة في القرآن الكريم، ومحاولة الكشف عن أسرار العلاقات والتناسقات العددية مع الرقم سبعة في القرآن الكريم لبيان الإعجاز القرآني الرقمي. (الكحيل،2006)

وهناك دراسات عدة تناولت الحديث عن أسرار العدد سبعة لكن من نواحي بعيدة عمَّا أنا بصدده، فبعضهم تحدث عن علاقة العدد سبعة بالروحانيات، وبالسحر، وعن جلب الخير ودفع الشر، وهذه كلها أوهام غير صحيحة، وعقائد باطلة لا صحة لها، ولذلك لم أتطرق لها ولم أشر إليها.

أمَّا عن العدد في العربية والقرآن الكريم والحديث النبوي الشرف والشعر العربي القديم منه والحديث، فقد كتب فيه عددٌ كبير من الباحثين والدارسين، وسجلت فيه رسائل علمية لا يتسع المجال لذكر أبحاثهم مؤلفاتهم ورسائلهم.

تقسيم البحث:

قسمَّتُ البحث إلى مبحثين اثنين، الأول، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تناولت فيه تعريف الاشتقاق لغة واصطلاحًا، وفوائد الاشتقاق، والاشتقاق من العدد، واشتقاق الفعل من العدد سبعة.

المطلب الثاني: تناولت فيه شرف العدد سبعة وخاصيته على غيره من الأعداد، ودلالة العدد سبعة.

أمَّا المبحث الثاني: فقد تناولت فيه الدراسة الدلالية المعجمية لاشتقاق الفعل من العدد سبعة في ضوء نظرية الحقول الدلالية، ثم بيَّنت الحقول الدلالية لكل فعل من الأفعال المشتقة من العدد سبعة، وبيان دلالة كل فعلٍ من الأفعال.

وفي ختام البحث خلص الباحث إلى عدد من النتائج والتوصيات..

هذا وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم. الباحث

المبحث الأول

المَطْلَبُ الأوَّلُ: وفِيْهِ عددٌ منَ القضايا اللُّغويَّة:

- الاشتقاقُ لغةً واصطلاحًا
- الاشتقاقُ اللُّغوي قياسٌ أَمْ سماعٌ؟
- فوائدُ الاشتقاقِ
- الاشتقاقُ مِنَ العَدَدِ
- الاشتقاقُ مِنَ العَدَدِ "سَبْعَةٌ"

المَطْلَبُ الثَّانِي فِيْهِ:

- شَرَفُ العَدَدِ سَبْعَةٌ وَخَاصِيَّتُهُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الأَعْدَادِ
- دِلَالَةُ العَدَدِ "سَبْعَةٌ"
-

المَبْحَثُ الأوَّلُ

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

الاشْتِقَاقُ لُغَةً:

وَرَدَ فِي المَعَاجِمِ العَرَبِيَّةِ مَا يَلِي: (شَقَّ الفَرَسُ فِي جَرْيِهِ إِلَى جَانِبٍ فَهُوَ أَشَقُّ) ينظر: (الفراهيدي، ١٤٠٨هـ : 98/3)، و (ابن سيدة، ١٣٨٨هـ : 153/4)، و (الجوهري، ١٤٠٤ هـ: 233/4)، أَوْ شَاقَّهُ خَالَفَهُ (ابن منظور، 1374هـ، : 387/10)، وينظر: (ابن القطاع، 1403هـ : 95/3)، وَشَقَّقَ الكَلَامَ وَسَّعَهُ وَبَيَّنَهُ وَوَلَّدَ بَعْضَهُ مِنْ بَعْض، ينظر: (ابن منظور، 1374هـ : 388/10)، وينظر: (السرقسطي، 1413هـ : 401/2)، و (الزمخشري أ.، 1409هـ : 334)، و (العسقلاني، 1411هـ : 159)، وَشَقَّقَ الكَلَامَ أَخْرَجَهُ أَحْسَنَ مَخْرَجٍ، وَاشْتَقَّ الكَلِمَةَ مِنْ غَيْرِهَا صَاْغَهَا مِنْهَا) ينظر: (الفيروزآبادي، 1419هـ/1998م : 898) و (الفيومي، 1414هـ : 319) و (مصطفى، 1410هـ/1989م : 489/1).

مِمَّا ذُكِرَ يَتَبَيَّنُ لَنَا مَا يَلِي:

1) أَنَّ الفِعْلَيْنِ "شَقَّ" وَ"شَاْقَّ" يَدُلانِ عَلَى المُخَالَفَةِ، وَهَذَاْ مَاْ يَحْدُثُ فِي تَصَارِيْف الكَلِمَةِ الَّتِي يُخَالِفُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَالفِعْلُ مَثَلاً (سَبَعَ) يُخَالِفُ فِي مَعْنَاهُ الفِعْلَ (سبَّعَ).

2) أَنَّ لِلفِعْلِ "شَقَقَ" مَعْنَىً حَقِيْقِيًّا هُوَ تَوْسِيعُ أَلْفَاظِ الكَلَامِ، وَتَوْلِيْدُ بَعْضِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَالمُشْتَقَاتُ نَحْو: سَابِعَ وَسَبْعَ وَسَبِيْعَ مُوَلَّدَةٌ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الفِعْلِ. وَلَهُ مَعْنَىً مَجَازِيٌّ هُوَ إِخْرَاجُ الكَلَامِ أَحْسَنَ مَخْرَجٍ، ينظر: (الزمخشري أ.، 1409هـ : 334)، وينظر: (العسقلاني، 1411هـ :259).

3) الفِعْلُ "اِشْتَقَّ" يَدُلُّ عَلَى أَخْذِ لَفْظٍ مِنْ آخَر، بِدَلِيْلِ قَوْلِهِم "اِشْتَقَّ الكَلِمَةَ مِنْ غَيْرِهَا صَاْغَهَا مِنْهَا".

الاشْتِقَاقُ اِصْطِلَاحًا:

تَبَايَنَتْ عِبَاراتُ البَاحثينَ القُدَمَاءِ وَالمُحْدَثِينَ فِي تعريفِ "الاشتقاق" مَع قُرْبِ معانِيْهَا، فَقَدْ عَرَّفَ أبو كرٍ بنُ السَّراجِ رحمهُ اللهُ تعالى – الاشتقاقَ بأَنَّهُ: (توليدُ بعضِ الألفاظِ مِنْ بعضٍ وَالرجوعُ إليها أصلٌ واحدٌ حدِّدُ مَادَتَهَا، ويُوحِي بمعنَاهَا المُشْتَرَكُ الأصيلُ، مثلمَا يُوحي بِمَعنَاهَا الخاصُّ الجديدُ) (ابن السراج، 1973م : 39).

وَيُظنُّ مِنْ هَذَا التعريفِ أَنَّ الصِّيْغَةَ المُشْتَقَةَ تتفقُ مع الصِّيغةِ المُشتقةِ مِنْهَا في المَادَةِ الأَصليَّةِ وَهيئةِ التركيبِ كَمَا في كَلِمَةِ "سَبْع" وتصاريفها، وتفيدُ المَعنى العَامَ الذي وُضِعتْ لَهُ تلك الصيغةُ.

وَيُعَرِّفُ جَلالُ الدِّينِ السُّيوطيّ الاشتقاقَ بِأَنَّهُ: (أَخذُ صِيْغَةٍ مِنْ أُخرى معَ اتفاقِهمَا معنىً ومادةً أصليةً هيئةَ تركيبٍ لها؛ ليدلَ بالثانيةِ على معنى الأصلِ بزيادةٍ مفيدةٍ؛ لأَجْلِهَا اختلفَا حُرُوفًا أو هيئةً كتضاربَ من ضَرَبَ) (السيوطي، 1958م: 346/1).

وَتعريفُ السُّيُوطِيُّ هذَاْ هُوَ أشهرُ تعريفٍ للاشتقاقِ وَإليهِ ذهبَ كثيرٌ مِنَ البَاحثينَ. وَلعلَّ مِنْ أسبابِ شـ تِهِ أَنَّهُ يُحَقِّقُ فصائلَ الكلماتِ النَّاتجةِ مِنَ الاشتقاقِ، وقَدْ ذكرَهَا بعضُهُم (أبو سكين، 1399هـ :10) عَشْرًا هي: الفعلُ الماضي، والمضارعُ، والأمرُ، واسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، والصفةُ المشبهةُ، واسمُ التَّفضيلِ، واسمُ الزَّمانِ، واسمُ المكانِ، واسمُ الآلةِ.

وَعرَّفَ الباحثونَ المحدثونَ الاشتقاقَ بأَنَّهُ: (أخذُ كلمةٍ أو أكثرَ مع تناسبٍ بين المأخوذِ والمأخوذِ منهُ في اللَّفظِ والمعنى) (عبدالتواب، 1408هـ : 291).

وإلى التَّعريفِ الأَخيرِ أميلُ لأسبابٍ:

1) اختصارُ العبارةِ مع تمامِ المعنى المُرادِ من الاشتقاقِ.

2) يشتملُ هذا التَّعريفُ على جميعِ أنواعِ الاشتقاقِ وهي الاشتقاقُ الصَّغيرُ، والكَبِيْرُ، والأكبرُ.

3) اعتمادُ مجمعِ اللُّغةِ العربيةِ بالقاهرةِ هذَاْ التعريف (حجازي، 1403هـ :60/1).

الاشتقاقُ اللُّغَوِيُّ قياسٌ أمْ سماعٌ؟

ذَكَرَ ابنُ فارسٍ في كتابِهِ الصَّاحبي: (أَنَّ الُّلغةَ لا يُحِيْطُ بِهَا إلا نبيٌّ) (ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، د.ت، صفحة 14). والعربيةُ لها صفةُ الاتساعِ والشُّمُولِ، فهلْ نكتفي بِمَا وَرَدَ عنها أَمْ لَنَا أَنْ نقيسَ مَا لَمْ يردْ على مَا وَرَدَ لا سِيَّمَا وأَنَّ الإحاطةَ بِهَا أَمْرٌ عَسْرٌ؟

ذَكَرَ أبو بكرٍ بنِ السَّراجِ خلافَ العلماءِ في ذلكَ قائلاً: (.. فهم مختلفونَ فمنْهُم من يقولُ: لا اشتقاقَ في الُّلغةِ البَتَّة وهم الأقلُّ. ومنهم مَنْ قالَ: بَلْ كُلُّ لفظتينِ متفقتينِ فإحداهُمَا مشتقةٌ من الأُخرى، ومنهم من ول: بعضُ ذلكَ مشتَقٌّ، وبعضُهُ غيرُ مشتَقٍّ، وهؤلاءِ جمهورُ أهل الّلغةِ) ينظر: (ابن السراج، 1973م : 39)، و (ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، د.ت: 33)، و (السيوطي، 1958م: 345/1).

تناولَ العلماءُ القدماءُ والباحثونَ المحدثونَ هذا النَّصَّ تناولاً تباينتْ فيه الآراءُ:

1) الفريقُ الأَوَّلُ يرى أَنَّهُ لا قياس على كلامِ العربِ في الاشتقاقِ، وأَنَّ كلَّ كلامٍ توقيفٍ (وليسَ لنا اليَوْم أَنْ نخترعَ، ولا أَنْ نقولَ غيرَ مَا قالُوهُ، ولا أَنْ نقيسَ قياسًا لم يقيسُوهُ؛ لأَنَّ في ذلكَ فسادَ الُّلغةِ، طلان حقائِقِهَا)ينظر: (ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، د.ت: 14)، و (السيوطي، 1958م:345/1).

2) الفريقُ الآخرُ يرى قياسيةَ اشتقاقِ الُّلغةِ عَلَى مَا وَرَدَ فيها. وإلى هذا الرَّأيُ أميل لأَسبِ

الأَوَّلُ: قالَ أبو عثمان المازني: (ما قِيْسَ على كلامِ العَرَبِ فهوَ مِنْ كلامِ العَرَبِ، أَلا ترى أَنَّكَ لم معْ أنتَ ولا غيرُكَ اسم كُلِّ فاعلٍ ولا مفعولٍ، وإنَّمَا سمعتَ بعضَهَا فقسْتَ عليه غيرَهُ) (ابن جني، المنصف شرح تصريف المازني، 1373هـ: 398/2). وهذا نصٌ صريحٌ في جوازِ القياسِ الُّلغويّ.

الثاني: اشتقاقُ العلماءِ السابقينَ ألفاظًا قاسُوهَا على ما ورد فَأَلَّفُوا لذلكَ كُتُبًا كَمَا فعلَ ابنُ دريدٍ، والأصمعي، وابنُ فارسٍ –صاحب فكرة الاشتقاق الصغير والكبير والأكبر والكبار–، وابنُ السَّراجِ.

الثالثُ: لا يُعقلُ أَنْ يُسْمَعَ عن أصحابِ الُّلغةِ جميعَ المشتقاتِ أو الأَسماءِ في كُلِّ مادةٍ من موادِ الُّلغة. قالَ إبراهيم أنيس: (فكثيرًا من تلكَ الصِّيَغِ التي يجوزُ اشتقاقُهَا لا وجودَ لها فعلاً في نَصٍ صحيحٍ نصوصِ الُّلغةِ " فليسَ من الضَّروريّ أَنْ يكونَ لِكُلِّ فعلٍ اسمُ فاعلٍ أو اسمُ مفعولٍ مرويانِ في وصِ الُّلغَةِ) (أنيس، 1966م: 47).

الرابع: الاشتقاقُ الصَّرفيُّ خاصةً والُّلغويُّ عامةً نوعٌ من التَّوسعِ في الُّلغة يحتاجُ إليهِ الأديبُ، اللغوي، وتلجأُ إليهِ المجامعُ الُّلغويَّةُ لما يستحدث من معانٍ. ومَا أنفسُ كلامُ ابنِ جنّي حينَ قالَ: (المشتقاتُ والُّلغةُ تنمو وتكثرُ، وقد يسبقُ بعضُهُ بعضًا في الوجودِ، وليسَ من اليسيرِ دائمًا أَنْ ندركَ أسبَقَهَا...) (ابن جني، الخصائص، د.ت: 432/2).

الخامس: اعتمادُ مجمعِ الُّلغةِ العربيَّةِ بالقاهرةِ القياسُ الصَّرفيُّ والنَّحويُّ والُّلغويُّ أصلاً من أصولِ العربيَّة الواجب الأخذ بها (حجازي، 1403هـ: 64/1) .

السادس: للقياسِ فوائدُ متنوعةٌ تعودُ لصالحِ العربيَّة، أعرضُ لها الآن

فوائدُ الاشتقاقِ:

1/ الاشتقاقُ وسيلةٌ مفيدةٌ لنموِّ اللُّغةِ واتساعِهَا، فيزدادُ ثراؤها في المفرداتِ وبخاصةٍ المستحدثاتِ (الصالح، 1989م: 174) وينظر: (عبدالتواب، 1408هـ: 290).

2/ ارتدادُ التَّصاريفِ المختلفةِ المتشعِّبَةِ عن المادةِ الأَصليَّةِ إلى معنىً جامعٍ مشتركٍ بينهما يغلبُ أنْ كونَ معنىً واحدًا أو أكثر (أبو سكين، 1399هـ: 15). مثالُ ذلكَ "الشَّرَفُ" معناها المُرْتَفَعُ مِنَ الأرضِ نها أَشْرَفَ، والشَّرَفُ: بمعنى سُمُوُّ الخُلُقِ والشُّعورِ بالكرامةِ.

3/ الاشتقاقُ يساعدُنَا على توريدِ مادةِ الكلمةِ وربطِهَا بأخواتِهَا فلا يلتبسُ علينا الأَصلُ والفرعُ.

4/ الاشتقاقُ وسيلةٌ للتمييزِ بين الأَصيلِ والدَّخيلِ، مثال ذلك: "الفُرُوْسَةُ" بمعنى "السَّعَةُ" يقالُ: لا صَدْرٌ ْ دسٌ أي واسعٌ فالفردوسُ مشتقٌّ وهو دخيلٌ (ابن جني، الخصائص، د.ت: 432/2).

5/ الاشتقاقُ يُفيدُنَا لتوليدِ معانٍ جديدةٍ لألفاظٍ قديمةٍ كالصَّلاةِ، فقدْ كان معناهَا الدُّعاء، ثُمَّ تطورَ معناها (أمين، 1420هـ: 14).

الإِشْتِقَاْقُ مِنَ اَلْعَدَدِ

أصلُ الاشتقاقِ أنْ يكونَ من أسماءِ المعاني، وهي التي تُسَمَّى الأَحداث؛ لأَنَّها ليستْ أسماءٌ ثابتةٌ وإِنَّما تقعُ في زمانٍ دونَ زمان، وفي مكانٍ دونَ مكا ، وتقعُ من فاعلٍ وعَلَى مفعولٍ (سيبويه، د.ت:187/2) ينظر: (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، 1410هـ :501/2).

وَالاشتقاقُ مِنَ العَدَدِ سماعي ينظر: (ابن مالك، شرح الشافية الكافية، 1402هـ: 52/3)، و (ابن عقيل، 1400هـ، : 87/2)، و (ابن عصفور الأشبيلي، 1405هـ: 415/2)، و (أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1408هـ، : 360/3)من قبيلِ الاشتقاقِ من أسماءِ الأَجناسِ، "كَتَرِبَتْ يَدَاكَ" من الترابِ، و"اِسْتَحْجَرَ الطِّيْنُ" من الحَجَرِ، وإِذَا أُرِيْدَ بفاعلٍ من ألفاظِ العدد– ينظر: المراجع السابقة – نى مُصَيِّر كانَ لَهُ فعلٌ ومصدرٌ، فيكونُ مصوغًا من المصدرِ وليسَ من ألفاظِ العَدِدِ.

لَ الرضى في شرحِ الكافيةِ: (جازَ بناءُ اسمِ الفاعلِ من الاثنين إلى العشرةِ إِذْ كانَ لكلٍّ منهما فعلٌ مصدرٌ نحو: ثَنَيتُ الأَحدَ ثَنَيًا، وثَلَثتُ الاثنينَ ثَلْثًا، وكذلك رَبَعْتُ الثلاثةَ إلى عَشَرت التسعة...) (الاستراباذي، 1996م: 148/2) وحكى أبو عبيدةَ في العقود: (كانُوا تسعةً وعشرينَ فَثلثْ أي جعلتُهم ثلاثين، وكانُوا تسعةً وثلاثينَ فَرَبَعْتُهم أي جعلتُهم أربعينَ وكذلكَ إلى المائةِ) (الاستراباذي، 1996م : 184/2)، وفي المُقْتَضَب: (فإِذَا بلغتْ المائةُ كانُوا تسعةً وتسعينَ فأَمْأَيتُهُم إِذا جعلتَهم مائةً وكانوا تسعةً

ينَ وتسعَمائةٍ فَأَلَفَتُهم إِذَا أردتَ فعلتَهم وآلفتَهم إِذَا أَردتَ أفعلتَهُم كلُّ ذلكَ يُقَالُ) (المبرد، 1399هـ:184/2).

أَمَّا الباحثونَ المحدثونَ فيرونَ أنَّ الاشتقاقَ من ألفاظِ العددِ قياسٌ، ينظر: (أمين، 1420هـ: 15)، و (أبو سكين، 1399هـ: 26) و (الصالح، 1989م: 312). وإلى رأيهم أميل لأسبابٍ:

1/ أَنَّ العربَ اشتقتَ من أسماءِ المعاني من غيرِ المصادرِ كمَا اشتقُوا من أسماءِ المعاني المصدريَّةِ فاشتقوا من أسماءِ العددِ وهي أسماءُ معانى جامدة اشتقاقًا صريحًا يكادُ يكونُ مطردًا (الهروي، 1420هـ، : 115/2)، ومنْ ذلكَ قولُهُم: (وحَّدهُ وأحَّده ويقالُ ثنَّاهُ وثلَّثهُ، ويقال ثنَّيتهُ وأثنيتهُ ثنيًا صرتُ معه ثانيًا، ثنَّيْتُ الشيءَ بالتَّشديدِ جعلتُهُ اثنين وثَلَّثتُ القومَ أثلثُهم إِذَا كنتُ ثالثهم وكمَّلتهم ثلاثة بنفسك ...) (الهروي، 1420هـ: 115/2)، وينظر: (الزمخشري أ.، 1417هـ: 180/2).

كُلّ هذا يقالُ من غيرِ اللّجوءِ إلى المصدرِ وإنَّما الاشتقاقُ من الفعل.

2/ روايةُ كثيرٍ من اللُّغويينَ القدماءِ ألفاظُ العددِ المشتقةِ من غيرها مَا جعلَهُم يخالفونَ النَّحويينَ بالسَّماعِ القياسِ، من ذلكَ: (وأَمَّا إِذَا أخذتَ منهم العُشْرَ من أموالِهِم وهو جزءٌ من عَشْرَةٍ قلتَ أعشُرهم بضم الشَّين، وكذلكَ إلى الثُّلثِ إلا أَنَّكَ تفتحُ أيضًا أربعُهُم وأسبعُهُم وأتسعُهُم تقولُ: تَسَعَتُهُم أَتْسَعُهُم بفتحِ السَّين، وسَبَعْتُهُم وأَسْبَعُهُم...) (ابن السكيت، 1368هـ/1949م: 272).

ابنُ المُرحَّلِ المَالِقيّ الأَندلسيّ مبيّنًا قياسُ هذا النوع من الاشتقاق (ابن المرحل، 1424هـ :77):

وَقَــدَ ثَلَثْــتُ الرَّجُــلَيْنِ أَثْلَــثُ	صِــرْنَا مَعًــا ثَلاثَــةً لا أَثْــلُثُ
وَقَــدْ عَشَــرْتُ تِسْــعَةً أَعْشِــرُهُم	بالكَسْــرِ أَيضًــا لا تَقُــلْ أَعْشَــرُهم
تَقُــولُ قَــدْ رَبَعْتُــهُمُ أَرْبَعُهُــم	زِدْ عَلَــى أسبَــعِهُم أتْسَــعُهُم
وَقَومُنَــا قَــدْ أَثْلَثُــوا أَيْ صَــارُوا	ثلاثَــةً فَــقِسْ فَــلا إِنْكَــار

وَقَدْ عَقَدَ اللُّغويُّ ابنُ سيده بابًا في مُخَصَّصِهِ بعنوان: (بابُ الأفعالِ المشتقَّةِ من أَسماءِ العدد) (ابن سيده، د.ت: 129/17).

3/ العربُ اشتقَّتْ مِنْ أسماءِ القبائِلِ كقيسٍ وتميمٍ وحمير.. فقالُوا: قاس وقيَّس، وتام وتيم وحمَّر، اشتقُّوا من أَسماءِ الأَمكنةِ فقالُوا: أُدَدْ ومعدّ وكنعان، واشتقُّوا مِنْ أسماءِ الأصواتِ كسَبْ سَبْ، وعدسْ وهي أقلُّ استعمالاً، وأَغمضُ مكشفًا في استخراجِ المشتقِ والمشتقِّ منْهُ وقعَ ذلك، فقدْ جَوَّزُوا الاشتقاقَ منها، فالأولى أنْ يكونَ الاشتقاقُ من أسماءِ العدد قياسًا؛ لأَنَّها أكثرُ استعمالاً وأوضحُ اشتقاقًا (ابن دريد، الاشتقاق، 1411هـ : 22).

4/ إِجَازَةُ مجمعِ اللُّغةِ العربيَّةِ بالقاهرةِ الاشتقاق من ألفاظِ العددِ (حجازي، 1403هـ: 65/1).

الإِشْتِقَاقُ مِنَ الْعَدَدِ "سَبْعَة"

اشتقَّتِ العربُ ألفاظًا متعددةً ذاتَ معانٍ متنوعةٍ مِنَ العددِ سبعة، فَقَدْ اشتقَّتْ منهُ أفعالاً كنحوِ قولِهم: سَبَعَ الحبلَ يَسْبَعَهُ سَبْعًا جَعَلَهُ عَلَى سَبْعِ قُوىً (بن سيدة، ١٣٨٨ : 315/1) وينظر: (الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1419هـ/1998م، : 726)، وسُبِعَتْ الوحشيةُ إِذَا أكلَ السَّبَعُ ولدها (الزمخشري أ.، 1409هـ، : 283)، وسبَّعَ الرجلُ عند امرأته إِذَا أقامَ عندها سَبْعَ ليالٍ (ابن منظور، 1374هـ، : 145/8–150)، وينظر: (بن سيدة، ١٣٨٨ : 317/1)، واشتُقَّتْ منه أَسماءُ نحو السُبُع والسَبُع (ابن منظور، 1374هـ، الصفحات 145/8–150) وينظر: (ابن دريد، جمهرة اللغة، 1987م : 337/1) وأُمُّ الأسْبُعِ (بن سيدة، ١٣٨٨، صفحة 317/1)، وينظر: (ابن دريد، الاشتقاق، 1411هـ، : 537)، واشتُقَّتْ منه أسماءُ مشتقَّةٌ كمُسْبَع وهو الذي لَهُ سبعةُ آباءٍ في العبودةِ أو في اللؤم (السرقسطي، 1413هـ، : 506/3)، وينظر: (ابن عباد، 1414هـ، : 375/1)، والسَّبِيْعُ وهو الذي قد أكلَ السَّبْعُ غنمَهُ (ابن منظور، 1374هـ : 145/8–150)، واشتُقَّتْ منه رُ نحو السُبُوع والأُسْبُوع من الأَيَّامِ تمامُ سبعةِ أيامٍ ، واشتُقَّتْ منه عقدًا هو السَّبْعُونَ (المرجع السابق).

ذُكِرَ يَدُلُّ على أَنَّ العربَ قد توسَّعتْ في الاشتقاقِ من العددِ "سَبْعَة" وأنَّ المعاني التي أَضَافها الاشتقاقُ إلى اللفظِ المشتقِّ جاءَ مَا يؤيِّدهُ في معناه سماعًا من القرآنِ الكريمِ والحديثِ الشَّريفِ وكلامِ العربِ، أتي بيانُ ذلكَ في الفصلِ القادِمِ بإذن الله.

المَطْلَبُ الثَّانِي
شَرَفُ العَدَدِ سَبْعَةٌ
وَخَاصِيَّتُهُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الأَعْدَادِ

استقريتُ مَا وقفتُ عليهِ مِنْ كتبِ التَّفْسِيرِ والحديثِ والتَّاريخِ واللُّغةِ فلمْ أَرَ عددًا مذكورًا دائرًا على الألسنةِ أكثرَ مِنْ هَذَا العَدِدِ، وَمَنْ تَصدَّى لذلكَ عَلِمَ صِحَّةَ ما قلتُهُ، ومعلومٌ أنَّ كثرةَ الأسماءِ تدلُّ على شَرَفِ المُسَمَّى وأَنَّ مَنْ أَحَبَّ شيئًا أكثرَ ذِكْرَهُ.

وأتكلَّمُ عن مزايا هذا العددِ مِنْ سبعةِ أوجهٍ:

أوَّلها: قالَ علماءُ الرِّياضةِ: "السَّبْعَةُ أوَّلُ الأعدادِ الكاملةِ؛ لأَنَّها جمعتْ العددَ كلَّه؛ لأَنَّ العددَ أزواجٌ أفرادٌ فالأزواجُ منها أوَّلُ وثانٍ فالاثنانِ أوَّلُ الأَزواجِ، والأربعةُ عددٌ ثانٍ، والثَّلاثةُ أوَّلُ الأفرادِ، والخمسةُ فردٌ ثانٍ فإِذَا جمعتَ الزَّوجَ الأَوَّلَ مع الفردِ الثَّانِي، أو الفردَ الأَوَّلَ مع الزوجِ الثَّانِي كانتْ سبعةً وهذه الخاصيَّةُ لا توجد في عددٍ قبل السَّبْعة" (الخوارزمي، 1409هـ : 88).

الثَّانِي: مَا حَكَاهُ بعضُ المفسرينَ أنَّ العربَ تبالغُ بالسَّبعةِ؛ لأَنَّ التَّعديلَ في نِصْفِ العددِ وهو خمسةٌ إِذَا زِيْدَ عليه واحدٌ كانَ لأَدْنَى المبالغةِ وإِذَا زِيْدَ عليه اثنانِ كانَ لأَقْصَى المُبَالَغَةِ ولا زيادةَ عَلَى ذلك (القرطبي، 1413هـ :390/2).

الثَّالِثُ: قَالَ الأستاذُ أبو عليٍّ المَالِقِيّ في وَاوِ الثَّمانيةِ: إِنَّهَا لغةٌ فصيحةٌ لبعضِ العربِ من شأنِهِم أَنْ ولوا إِذَا عدُّوا: واحدٌ، اثنانِ، ثلاثةٌ، أربعةٌ، خمسةٌ، ستةٌ، سبعةٌ، ثمانيةٌ، تسعةٌ، عشرةٌ، فهذِهِ هي لُغَتُهم وَمَتَى ءَ من كلامِهِم أمرُ ثمانيةٍ أدخلوا الواوَ (المالقي، 1423هـ، : 480)، وينظر: (ابن هشام الأنصاري، 1386هـ/1964م : 617/1).

إِنَّمَا كانَ ذلكَ كذلكَ؛ لأَنَّ السَّبْعَةَ عندهم عددٌ كاملٌ، والعددُ بَعْدَهَا مستأنفٌ ومنه قولُهُ تعالى: (وَيَقُوْلُوْنَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ)(الكهف 22/18).

الرابع: قال ابنُ عطيةَ في تفسيره: (وقَدْ جعلَ اللهُ السَّبْعَمائة والسَّبْعِيْنَ والسَّبْعَةَ مواقفَ ونهاياتٍ لأشياءَ عظامٍ، فلذلكَ مَشَى العربُ وغيرُهُم على أَنْ يجعلوها نهاياتٍ) (ابن عطية الأندلسي، 1422هـ/2001م، : 236/1).

أقولُ: لعلَّ مَا يؤيدُ هَذَا خمسةُ أمورٍ هي:

1- قال الله تعالى: (اِسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِيْنَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ)(التوبة 80/9) على أَنَّهُ ليسَ المرادُ بذكرِ السَّبْعِينَ هُنَا حدًّا محدودًا لوجودِ المغفرةِ بعدها، وإِنَّما على وجه المُبالغةِ بذكرِ هَذَا العددِ، بدليلِ مَا رَوَاهُ مجاهدٌ وقتادةُ – رضيَ اللهُ عنهما – أَنَّ النَّبي ρ قال: (سوفَ أستغفرُ أكثرَ مِنْ سبعينَ مرَّةً) (الإمام البخاري، د.ت، صفحة 228/2) فَأَنزلَ اللهُ عَلَيْهِ: (سَوَاْءً عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ)(المنافقون 115/63).

2- قالَ تعالى: (وَاخْتَاْرَ مُوْسَى قَوْمَهُ سَبْعِيْنَ رَجُلاً لِمِيْقَاْتِنَا فَلَمَّا...)(الأعراف 115/7) قِيْلَ: اختارَ اثني عشرَ سِبْطًا من كُلِّ سِبْطٍ ستةٍ فلمَّا صَارُوا اثنين وسبعينَ قالَ: لِيَتَخلَّفَ منكم اثنانِ فَتَشاجرُوا فقالَ: أَجْرُ مَنْ قَعَدَ مِثْلَ أَجْرِ مَنْ خَرَجَ، فَقَعَدَ كَالْبُ ويُوْشَعُ بنُ نُوْن. ورُوِيَ أَنَّهُ لم يصبْ إلا ستينَ شيخًا فأوحى اللهُ تعالى يهِ أَنْ يختارَ من الشُّبانِ عشرةً ليُكْمِلَ بهم السَّبعينَ فاختارَهم فأصبَحُوا شيوخًا (ابن كثير، 1410هـ، صفحة 241/2)، وينظر: (أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 1413هـ : 259/3).

3- قوله تعالى: (ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُوْنَ ذِرَاْعًا فَاسْلُكُوْهُ، إِنَّهُ كَاْنَ لا يُؤْمِنُ بِاللهِ العَظِيْمِ، وَلا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ المِسْكِيْنِ) (الحاقة 32/69) . قِيْلَ: السِّلْسِلَةُ سبعونَ ذراعًا كُلُّ ذراعٍ سبعونَ باعًا وكُلُّ باعٍ نها كَمَا بينَ رميَّةِ الكوفةِ ومكةَ شرَّفَها اللهُ تعالى (أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 1413هـ :127/7).

4- قوله تعالى: (الَّذِيْ خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ) (الطلاق 12/65)، قالَ فخرُ الدِّينِ الرَّازيّ: (وَقَدْ أكثرَ اللهُ –سبحانَهُ وتعالَى– مِنْ ذِكْرِ السَّمواتِ والأرضِ في كتابِهِ العزيزِ، وذلكَ يدلُّ على عِظَمِ

شأنِهِمَا وعَلَى أنَّ لَهُ سبحانَهُ فيهما أسرارًا عظيمةً وقد زيَّنَهُمَا سبحانَهُ بسبعةِ أشياءَ: بالمصابيحِ، وبالقمرِ، شَّمسِ، وبالعرشِ، وبالكرسِيّ، وباللَّوحِ، وبالقلمِ، فهذِهِ السَّبعةُ ثلاثةٌ منها ظاهرةٌ وأربعةٌ منها خفيَّةٌ تَثْبُتُ دَّلائِلِ السَّمْعِيَّةِ وبالآياتِ والأخبارِ) (الفخر الرازي، 1410 : 415/4).

5- قولُهُ تعالى: (مَثَلُ الَّذِيْنَ يُنْفِقُوْنَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيْلِ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِأْئَةُ حَبَّةٍ وَاللهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ)(البقرة 261/2) وجهُ استنباطِ السَّبعِمائةِ من هذه الآيةِ الكريمةِ أَنَّ الحبَّةَ أنبتَتْ سبعَ سنابلَ فِي كُلِّ سنبلةٍ مائةُ حبَّةٍ فصارتْ الجُمْلَةُ سبعَمائةِ حبَّةٍ، واللهُ يضاعفُ لمنْ يشاءُ واللهُ واسعٌ عليمٌ (أبو السعود، د. ت، : 364/1).

الخامس: قالَ بعضُ المُفَسْرِينَ: السَّبعةُ عددٌ مقنعٌ؛ لأَنَّها في السَّمواتِ والأرضِ، وفي خلقِ الإنسانِ، في رزقِهِ، وفي أعضائِهِ التي يطيعُ اللهَ بها. وبِهَا يعصيه وهي عيناهُ وأذناهُ ولسانُهُ وبطنُهُ وفرجُهُ ويداهُ ورجلاهُ (أبو السعود، د. ت، صفحة المرجع السابق)، وينظر: (أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 1413هـ : 428/3)، و (القرطبي، 1413هـ : 355/2).

وَقالَ الإمامُ فخرُ الدِّينِ في تفسيرِهِ "أسرار التنزيل": ((لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُوْلُ اللهِ) سبعُ كلماتٍ لعبدِ سبعةُ أعضاءٍ وللنَّارِ سبعةُ أبوابٍ، فكُلُّ كلمةٍ من هذه الكلماتِ السَّبْعِ تُغْلِقُ بابًا مِنَ الأبوابِ السَّبْعَةِ عَنْ عضوٍ مِنَ الأَعضاءِ السَّبْعَةِ) (الفخر الرازي، 1410 : 277/4).

السَّادس: العَدَدُ سبعةٌ يَصْدِقُ على القليلِ والكثيرِ، فالقليلُ ما دونَ الثَّلاثةِ، والكثيرُ الثَّلاثةُ فما فوقَهَا، أدنى الكثيرِ الثلاثةُ، والعددُ نوعانَ: أشفاعٌ وأوتارٌ، وأوَّلُ الأَشفاعِ اثنانِ وأوَّلُ الأوتارِ ثلاثةٌ، وعليه فالسَّبْعَةُ أَوَّلُ الجمعِ الكثيرِ مِنَ النَّوعينِ، فهي أوَّلُ الجمعِ الكثيرِ من الأَشفاعِ؛ لأَنَّ فيها أشفاعًا ثلاثةً، وهي أَوَّلُ الجمعِ الكثيرِ مِنَ الأوتارِ؛ ولأَنَّ فيها أوتارًا ثلاثةً (أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 1413هـ، صفحة 520/5).

السَّابع: (السَّبْعَةُ فيه دِلالَةٌ على تضاعيفِ القوةِ والشِّدَّةِ، كأَنَّهُ ضُوْعِفَ سَبْعَ مراتٍ. قالَ أهلُ اللُّغةِ: إنَّ التَّصريفَ الَّذِيْ يَكُوْنُ من السِّينِ والبَاءِ والعينِ هو شديدُ الأمرِ) (ابن منظور، 1374هـ : 145/8-150).

قَدْ تَتَبَّعْتُ الحروفَ (س ب ع) ومَا تصرَّفَ منها بتقديمِ بعضِهَا على بعضٍ فوجدتُ الكلمةَ تحتمِلُ ةَ تركيباتٍ، خمسة منها مستعملة في كلام العربِ، وواحد مهمل، والخمسةُ المستعملةُ وما تصرَّفَ منها لا لو من معنى القُوَّةَ والعظمةَ. وبيانُ ذلكَ أنَّ المادةَ الأَصليَّةَ الأُولى: مَادَّةُ (س ب ع) يُقالُ سَبَعْتُهُ أي شَتَمْتُهُ تُ فيه. وَسَبُعَتِ الذِّئَابُ الغَنَمَ أي افترَسَتْهَا وأكلَتْهَا (الجوهري، ١٤٠٤، : 475/4)، وينظر: (ابن منظور، 1374هـ، : 145/8-150). وهذه المعاني فيها معنى القوة.

الثَّانية: مَادَّةُ (س ع ب)، السَّعَابِيْبُ مِنَ الماءِ هو الصَّافِي الجَارِي الَّذي فيه تَمَرُّدٌ وقوةٌ (الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1419هـ/1998م: 97)، و (مصطفى، 1410هـ/1989م : 446/1).

الثَّالِثة: مَادَّة (ب س ع) ، مُهْمَلَةٌ لَمْ تستعملْهَا العَربُ ولا وَضَعَتْ لَها مِثَالاً.

الرَّابِعَة: مَأْدَة (ب ع س)، البَلْعَسُ: النَّاقَةُ الضَّخْمَةُ (بن سيدة، ١٣٨٨ : 524/4)، وينظر: (أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 1413هـ: 347/5)، و (الزمخشري أ.، 1409هـ :451).

الخَامِسَة: مَأْدَة (ع ب س)، يَوْمٌ عَبُوْسٌ وعَابِسٌ أي شديدٌ (يَوْمًا عَبُوْسًا قَمْطَرِيْرا)(الإنسان 10/76)، العَوَابِسُ الذِّئَابُ القَاْعِدَةُ عَلَى أَذْنَابِها، والعَبِيْسُ: الأَسَدُ (ابن منظور، 1374هـ : 128/6).

السَّادِسَة: مَأْدَة (ع س ب)، عَسِيْبٌ اسمُ جبلٍ، واليَعْسُوْبُ مَلِكُ النَّحْلِ (ابن فارس، مجمل اللغة، 1406هـ/1986م : 474/2)، و (الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1419هـ/1998م : 186) ، ومنها عسيب النخل.

وَبَعْدُ.. فقدْ ظَهَرَ بِهَذَا الاستقراءِ والبحثِ مَزِيَّةُ هَذَا العَدَدِ عَلَى غَيْرِه، وأَنَّ القوةَ تَلْزَمُ تَصَارِيْفَ حُرُوْفِهِ، وَالعَظَمَةَ، والمُبَالَغَةَ، وَالتَّضعيفُ بعضُ مَعَانِيْهِ. واللهُ أعلمُ.

دِلَالَةُ اَلْعَدَدِ سَبْعَةٌ

الأصلُ في اللُّغةِ أنْ يكونَ للمدلولِ الواحدِ لفظٌ واحدٌ يدلُّ عليه، لكنَّ مرورَ الزَّمنِ يُؤدِّي إلى نشوءِ عواملَ معيَّنةٍ تجعلُ المتكلمينَ يُطلقونَ على بعضِ المسمَّياتِ أكثرَ من لفظٍ أو يطلقونَ بعضَ الكلماتِ على أكثر من معنىً. يقولُ الإمامُ الشَّافعِي رحمهُ اللهُ تعالى: "وتُسَمِّي العربُ الشيءَ الواحدَ بالأسماءِ الكثيرةِ وتُسَمِّي لاسمِ الواحدِ المعاني الكثيرةِ وإنَّ ذلكَ من سننِ العربِ" (الشافعي، 1398م : 32).

دَ تتبُّع دِلَالَةِ السِّينِ والبَاءِ والعينِ في المَعَاجِمِ ظَهَرَ لَنَا أَنَّ مادةَ (سَبَعَ) لها دلالاتٌ متنوعةٌ أفادتْهَا السِّياقِ اللُّغوي أو التَّطوُّرِ الدِّلالِي، وأَنَّ أشهرَ دلالتينِ هما العددُ، ونوعٌ من الحيوانِ.

لَ ابنُ فارسٍ: السِّيْنُ والباءُ والعينُ أصلانِ مطَّردانِ صحيحانِ، أحدُهُمَا: في العددِ والآخرُ شيءٌ من الوحوشِ" (ابن فارس، مقاييس اللغة، 1411هـ : 335/3)، ومثَّلَ لدلالةِ العددِ بعدةِ أمثلةٍ، منها: السَّبْعَة، السَّبْع، ويُقَالُ سَبَعْتَ القَوْمَ أَسْبَعهم إِذَا أخذتَ سُبْعَ أموالِهِم أو كُنْتَ لهم سَابِعًا، وَمَثَّلَ لدلالةِ الحيوانِ الوحشيّ أمثلةٍ، منها: السَّبُعُ واحدٌ من السِّبَاعِ، وأرضٌ مُسْبَعَةٌ إِذَا كَثُرَ سِبَاعُهَا (المرجع السابق).

وَهُنَاكَ دِلَالَاتٌ أُخْرَى فَرْعِيَّة غير تِلْكَ الدِّلالَتَيْنِ السَّابقتينِ كَدِلَالَةِ المُبَالَغةِ، ودِلالةِ التَّضعيفِ ودِلَالةِ التَّكثيرِ والدُّعَاءِ والرَّحْمَةِ والغُفْرانِ(يأتي بيانها وذكر نماذجها في الفصل القادم إن شاء الله) وغيرها.

المَبْحَثُ الثَّانِي

الدِّرَاسَةُ الدِّلَالِيَّةُ لِاشْتِقَاقِ الفِعْلِ مِنَ العَدَدِ سَبْعَةٍ

فِي ضَوْءِ نَظَرِيَّةِ الحُقُوْلِ الدِّلَالِيَّةِ

الدِّلالةُ المُعْجَمِيَّةُ هي دِلَالةُ الكلمَةِ الَّتِي استُخدمتْ في المجتمعِ اللُّغَوِيّ مفردةً أو مركَّبةً وفقَ تركيبٍ ويٍّ معينٍ سواءً أكانَ المعنى حقيقيًّا في أصلِ الوضعِ أو مجازيًّا منقولاً عَنْ مَعْنىً حقيقيٍّ، فالمعجمُ يبحثُ الكلمةَ بذكرِ مَعْنَاهَا أو مُرَادِفِهَا وأَحيانًا يَذْكُرُ مَا يُضَادُهَا، وقَدْ يَذْكُرُ بعضَ السِّياقاتِ الكَلاميَّةِ الَّتِي تُوَضِّحُ دِلَالَتَهَا.

الدِّراسةُ المعجميَّةُ التي أقومُ بتحديدِهَا ودراستِهَا (اشتقاقُ الفعل من العدد سبعة نموذجًا) لَا تَعْنِي دِلَالةَ الكلمةِ مفردةً فقط بَلْ يدخلُ فيها كافةُ التراكيبِ الَّتِي تُشكِّلُ وحدةً دلاليَّةً متماسكةً أي تتجزأُ، فإنِّي تتبَّعتُ ةَ "سَبَعَ" واشتقاقاتِها في القُرآنِ الكريمِ وكتبِ اللُّغةِ والمعاجمِ وغريبِ الحديثِ الشَّريفِ مستعينًا بأقوالِ العُلماءِ المُفسرينَ وشُراحِ الحديثِ وأهلِ اللُّغةِ.

ˆ سُرْتُ في الدِّراسةِ الدِّلاليَّةِ وِفْقَ مَا يَلِي:

أوَّلاً: تحديدُ الحَقْلِ الدِّلالي للكلمةِ (الفعل).

ثانيًا: عرضُ التَّركيبِ الكَلاميّ الَّذِي وَرَدَتْ فِيْهِ الكَلِمَةُ.

ثالثًا: تحديدُ دِلالةِ اللَّفظةِ مفردةً ودِلَالَتِهَا فِي السَّياقِ اللُّغويّ.

رابعًا: الاهتمامُ ببيانِ المَعْنَى الحقيقيّ والمجازيّ للكلمةِ مفردةً ومركَّبةً.

خامسًا: تحديدُ الدِّلالةِ الأصليَّةِ للكلمةِ، والدِّلالة الفرعيَّة (الإضافيَّة) الَّتي اكتسبَتْها من السِّياقِ اللُّغَوي، أو التَّطَورِ الدِّلالِي، أو التَّغْييرِ الصَّوتِي.

دراسةُ الحَقْلِ لإيجادِ نوعِ العلاقةِ الَّتِي تَرْبِطُ بينَ مُفْرَدَاتِهِ اللُّغويَّةِ، وَهَذِهِ العلاقةُ قدْ تكونُ: مشتركًا لفظيًّا أو ترادُفًا، أو تضَادًا، أو تنافُرًا (علاقة مفردة).

: الإ العَدَدِي للمفرداتِ اللُّغويَّة داخل الحقلِ الدِّلاليّ لتحديدِ أكثرِ الحقولِ ا عمالاً وتنوعًا.

إليكَ الجدولُ البيانِي الَّذي يوضحُ مَا ذكرناهُ:

الحقل الدلالي	نوعه	اللفظة مفردة أو مركبة	علاقة الحقل	نوع الدلالة	عدد الورود

الحُقُولُ الدِّلَالِيَّةِ لِاشتِقَاقِ الفِعْلِ
مِنَ العَدَدِ سَبْعَةٍ

- الحَقْلُ الدِّلالِيّ: "سَبَعَ" دِلالتُهُ الأَصْلِيَّةُ والإِضَافِيَّةُ
- الحَقْلُ الدِّلالِيّ: "سُبِعَ" دِلالَتُهُ الأَصْلِيَّةُ وَالإِضَافِيَّةُ
- الحَقْلُ الدِّلالِيّ: "أَسْبَعَ" دِلالَتُهُ الأَصْلِيَّةُ وَالإِضَافِيَّةُ
- الحَقْلُ الدِّلالِيّ: "سَبَّعَ" دِلالَتُهُ الأَصْلِيَّةُ وَالإِضَافِيَّةُ

أَوَّلاً: الحَقْلُ الدِّلالِيّ (سَبَعَ) دِلالَتُهُ الأَصْلِيَّةُ وَالفَرْعِيَّةُ:

وَرَدَ هَذَا الفِعْلُ المجردُ من الزِّيادةِ المَبْنِي لِلمَعْلُومِ في استعمالاتٍ لُغَوِيَّةٍ متعددةِ الدِّلالاتِ وفقَ مَا يَلِي:

(1) دِلَالَةُ العَدَدِ:

التراكيبُ اللُّغويَّةُ الواردةُ هي:

(سَبَعَ القومُ يَسْبَعُهُمْ بالفَتْحِ صَارَ سَابِعَهُمْ) (الراغب الأصفهاني، 1412هـ: 394)، وينظر: (ابن منظور، 1374هـ، : 148/8)، و (السرقسطي، 1413هـ، : 505/3)، و (ابن عباد، 1414هـ، : 375/1).

الدِّلَالَةُ الإِضَافِيَّةُ: التَّكميلُ وَهَذَا ظاهرٌ مِنَ التَّركيبِ الَّذي يدلُّ على وجودِ سِتَةِ أشخاصٍ، فزادَ عليهم فردٌ آخرٌ حتَّى صارُوا سبعةً:

وَمثلُهُ قولُهُمْ: (رَبَعْتُ القَوْمَ وَخَمَسْتُهُم وسَدَسْتُهُم وسَبَعْتُهُم صِرْتُ سَابِعَهُم) (الفيومي، 1414هـ، :364)، وينظر: (ابن السيد البطليوسي، 1982م : 409/2).

وَمثلُ قولِهِمْ: (سَبَعْتُ الأَيَّامَ سَبْعًا مِنْ بَابِ نَفَعَ كمَّلْتُها سَبْعَةً) (ابن منظور، 1374هـ، :147/8)، نظر: (الفيومي، 1414هـ : 264)، فقدْ يكونُ المرادُ أَنَّهُ صَامَ أَيَّامًا سِتَةً فَأَسْبَعَها أيْ أَكْمَلَهَا سَبْعَةَ أيَّامٍ (ابن ، جمهرة اللغة، 1987م : 337/1).

وَأَمَّا قَوْلُهُم: (سَبَعَ الحَبْلَ يَسْبَعُهُ سَبْعًا جَعَلَهُ عَلَى سَبْعِ قُوَىً) (بن سيدة، ١٣٨٨ : 315/1)، وينظر: (ابن سيده، د.ت : 109/17؛ الضبي، 2003م)، و (ابن منظور، 1374هـ :147/8)، و (الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1419هـ/1998م : 726).

لا تَخْفى دلالةُ العددِ هنا، ويُفهمُ من التَّركيبِ دِلَالةٌ إضافيَّةٌ هي التَّحويلُ.

فالمرادُ من التَّركيبِ أنَّ الحَبْلَ كانَ على ستِّ فتائِلَ (ستةِ حبائِلَ) فزادَ حبلاً سابعًا، ويُفهمُ منه دلالةٌ أخرى هي: دِلَالَةُ التَّضعيفِ كأنْ صيَّرَهُ (أي الحَبْل) عَلَى سَبْعٍ قوىً وهي المُنْتَهَى.

قولُه (سَبَعْتُ الصَّبِيَ إِذَا حَلَقْتَ رَأْسَهُ وَذَبَحْتَ عَنْهُ لِسَبْعَةِ أَيَّامٍ) (ابن منظور، 1374هـ :146/8)، ينظر: (السرقسطي، 1413هـ :505/3).

الدِّلالةُ الإضافيَّة هي: الحَلْقُ وَالذَّبْحُ، فمعلومٌ أنَّ حَلْقَ شَعْرِ الصَّبِي والنَّزْعَ عَنْهُ شُكْرًا للهِ، وَتَيَمُّنًا بِصَلاحِهِ، يكونُ في اليومِ السَّابعِ مِنْ وِلَادَتِهِ.

وَقَوْلُ (سَبَعْتُ الإِنَاْءَ إِذَا غَسَلْتَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ) (ابن منظور، 1374هـ : 146/8)، وينظر: (ابن ، جمهرة اللغة، 1987م :337/1)، و (السرقسطي، 1413هـ : 505/3).

الدِّلالَةُ الفَرْعيَّةُ هي: الغَسْلُ، فَظَاهرُ التَّركيبِ يدلُّ على أنَّ غَسْلَ الإِنَاءِ وَقَعَ سَبْعَ مَرَّاتٍ، ولعلَّ السَّبَبَ هو تطهيرُ الإِنَاءِ وتَنْقِيتُهُ ممَّا عَلَقَ بِهِ.

قال أبو ذؤيب الهذلي: (السُّكَّري، 1384هـ : 26/1)

فَإِنَّـــكَ مِنْهَـــا وَالتَّعـــذرُ بَعْـــدَمَا لَجَجْـتَ وَشَـطَّتْ مِـنْ فَطِيْمَـةَ دَارُهَـا

لَنَعْـــتُ الَّتِـــي قَامَـــتْ تُسَـــبِّعُ سُـــؤرَهَا وَقَالَـــتْ حَـــرَامٌ أَنْ يُرَجَّـــلَ جَارُهَـــا

(2) دِلَالَةُ السَّرِقَةِ:

وَرَدَ فِي تَرْكِيْبٍ لُغويّ قَوْلُهُم: (سَبَعَ الشَّيءَ سَرَقَهُ) (الشيباني، 1394هـ، : 92/2)، وينظر: (الزبيدي، 1384هـ، : 164/21).

المُلاحَظُ فِي هَذَاْ التَّركِيبِ أنَّهُ لا يَدلُّ عَلَى مَا يَدلُّ عَلَيْهِ الفِعْلُ (سَبَعَ) مِنَ العَدَدِ بَلْ خَرَجَ إِلَى دِلَالةٍ أُخْرَى هِيَ السَّرِقَةُ، وَهَذِهِ دِلَالَةٌ حِسِّيَّة لِشَيءٍ مَحْسُوسٍ. فَالحِسِّيَّةُ: السَّرِقَةُ، وَالمَحْسُوْسُ: المَسْرُوْقُ.

(3) دِلَالَةُ المِقْدَارِ:

وَرَدَ فِي تَرْكِيْبٍ لُغَوِيّ قَوْلُهُم: (سَبَعَ القَوْمَ يَسْبَعُهُم أَخَذَ سُبْعَ أَمْوَالِهِم) (الراغب الأصفهاني، 1412هـ، صفحة 394)، وينظر: (ابن السيد البطليوسي، 1982م : 409/2)، و (بن سيدة، ١٣٨٨ : 315/1) .

المُلاحَظُ أنَّ دِلَالَةَ المِقْدَارِ (السُّبْعُ) هِي الدِّلَالَةُ المُرَادَةُ مِنْ هَذَاْ التَّرْكِيْبِ، وَهِي دِلَالَةٌ إِضَافِيَّةٌ اكْتُسِبَتْ مِنَ السِّيَاقِ اللُّغَوِيّ.

(4) دِلَالَةُ الغِيْبَةِ:

وَرَدَ في تَرْكِيْبٍ لُغَوِيّ قَوْلُهُم: (سَبَعَ فُلَانٌ فُلَانًا اِغْتَابَهُ وَأَكَلَ لَحْمَهُ أَكْلَ السِّبَاعِ) (الراغب الأصفهاني، 1412هـ، صفحة 395)، وينظر: (ابن منظور، 1374هـ :148/8)، و (السرقسطي، 1413هـ : 505/3)، و (الزمخشري أ.، 1409هـ :383).

المُلَاحَظُ مِنْ هَذَا التَّرْكِيْبِ أَنَّ دِلَالَةَ العَدَدِ لَيْسَتْ مَقْصُودَةً إِنَّمَا المَقْصُودُ الدِّلَالَةُ عَلَى الغِيْبَةِ، وَهَذَا مَعْنىً إِضَافِيّ مَجَازِيّ كَمَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيّ (المرجع السابق)، وينظر: (العسقلاني، 1411هـ، : 280).

(5) دِلَالَةُ الطَّعْنِ والشَّتْمِ:

وَرَدَ فِي تَرْكِيْبٍ لُغَوِيّ قَوْلُهُم: (سَبَعَهُ يَسْبَعُهُ سَبْعًا طَعَنَ عَلَيْهِ وَعَابَهُ وَشَتَمَهُ) (بن سيدة، ١٣٨٨، : 316/1)، وينظر: (ابن منظور، 1374هـ : 148/8)، و (ابن دريد، جمهرة اللغة، 1987م : 337/1).

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الأَنْبَارِيّ: فِيْهِ قَوْلَانِ: أَنْ يَكُونَ مَعْنَى يَسْبَعُهُ: يَرْمِيْهِ بِالْقَوْلِ القَبِيْحِ، وَقَدْ أُخِذَ مِنْ قَوْلِهِم: قَدْ سَبَعْتُ الذِّئْبَ. إِذَا رَمَيْتَهُ. وَالْقَولُ الآخَرُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى: قُلْتُ فِيْهِ قَوْلاً غَمَّهُ (ابن الأنباري، 1412هـ، : 499/1)، وينظر: (الأزهري، 1384هـ : 118/2).

وَالمُلاحَظُ أَنَّ دِلَالَةَ العَدَدِ هُنَا لَيْسَتْ مَقْصُوْدَةً، إِنَّمَا المَقْصُوْدُ دِلَالَةُ الطَّعْنِ والشَّتْمِ والتَّعْيِيْرِ، وَهِي دِلَالَةٌ إِضَافِيَّةٌ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وُرُوْدُ هَذَا التَّرْكِيْبِ فِي بَابِ الشَّتْمِ عِنْدَ الأَنْبَارِيّ فِي كِتَابِهِ: الزَّاهِرِ (ابن الأنباري، 1412هـ : 499/1)، وَابْنِ مَالِكٍ فِي كِتَابِهِ: إِكْمَالِ الأَعْلَامِ (ابن مالك، إكمال الإعلام بتثليث الكلام، 1404هـ : 293/2).

(6) دِلَالَةُ الذُّعْرِ وَالْفَزَعِ:

وَرَدَ فِي تَرْكِيْبٍ لُغَوِيّ قَوْلُهُم: (سَبَعَ فُلَانٌ فُلَانًا يَسْبَعُهُ ذَعَرَهُ) (ابن منظور، 1374هـ، صفحة 148/8)، وينظر: (ابن عباد، 1414هـ : 374/1)، و (الأزهري، 1384هـ : 118/2)، و (ابن الأنباري، 1412هـ : 499/1).

المُرَادُ مِنْهُ: قُلْتَ فِيْهِ قَوْلاً غَمَّهُ وَذُعِرَ مِنْهُ، يُقَالُ قَدْ سَبَعَتْ الوَحْشُ إِذَا ذَعَرْتَهَا، وَكَذَلِكَ قَدْ سَبَعْتُ الأَسَدَ إِذَا ذَعَرْتَهُ وَأَفْزَعْتَهُ (ابن منظور، 1374هـ : 147/8)، وينظر: (الأزهري، 1384هـ :118/2)، و (الضبي، 2003م : 199) قَالَ الطِّرِمَّاحُ يَذْكُرُ ذِئْبًا (الطرماح، 1414هـ/1994م، : 309):

فَلَمَّا عَوَى لِفْتَ الشِّمَالِ سَبْعَتُهُ كَمَا أَنَّا أَحْيَانًا لَهُنَّ سَبُوعُ.

(7) دِلَالَةُ الافْتِرَاسِ وَالأَكْلِ:

وَرَدَ فِي تَرْكِيْبٍ لُغَوِيّ قَوْلُهُم: (سَبَعَتِ الذِّئَابُ الغَنَمَ فَرَسَتْهَا فَأَكَلَتْهَا) (بن سيدة، ١٣٨٨، :315/1، 374)، وينظر: (ابن منظور، 1374هـ : 147/8)، و (السرقسطي، 1413هـ: 505/3).

فَهَذِهِ الدِّلَالَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى دِلَالَةٍ أَصْلِيَّةٍ هِيَ الحَيْوَانُ المَعْرُوْفُ المَبْنِي لَهُ لَفْظُ (السَّبُعُ)، وَدِلَالَةُ الافْتِرَاسِ فِي الحَيْوَانِ دِلَالَةٌ حَقِيْقِيَّةٌ بِخِلَافِ الإِنْسَانِ فَإِنَّهَا دِلَالَةٌ مَجَازِيَّةٌ (الزمخشري أ.، 1409هـ : 283).

(8) دِلَالَةُ الْعَضِّ:

وَرَدَ فِي تَرْكِيْبٍ لُغَوِيّ قَوْلُهُم: (سَبَعَ فُلَانٌ فُلَانًا أَيْ عَضَّهُ بِسِنِّهِ) (ابن منظور، 1374هـ، صفحة 148/8)، وينظر: (الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1419هـ/1998م، : 726)، و (القرطبي، 1413هـ، : 315/3).

أَقُوْلُ: العَضُّ هُنَا حَقِيْقِيٌّ، وَلَعَلَّهُ مُتَفَرِّعٌ مِنْ دِلَالَةِ الافْتِرَاسِ وَالأَكْلِ السَّابقة، وَهَذَا مَعْنىً إِضَافِيّ لَيْسَ لِلْعَدَدِ فِيْهِ نَصِيْبٌ.

لٌ بيانِيٌّ إحصائِيٌّ للفعلِ (سَبَعَ) تَرْكِيْبَاتِهِ ودِلَالَاتِهِ

الحقل الدلالي	نوعه	التركيب اللغوي	علاقة الحقل	الدلالة الأصليَّة	الدلالة الإضافيَّة
سَبَعَ	فعلٌ ماضٍ مجردٌ مبني للمعلومِ	سَبَعَ القومَ يَسْبَعُهُم صَارَ سابِعَهُم	اشتراك لفظي	العـ د	التَّكميل
		رَبَعْتُ القومَ وخَمَسْتُهم وسَدَسْتُهم وسَبَعْتُهم سابِعَهم		==	==
		سَبَعْتُ الأيامَ سَبْعًا كَمَّلْتُهَا سبعةً		==	==
		سَبَعَ الحبلَ يَسْبَعُهُ جعلهُ على سَبْعِ قوىً		==	التَّحويل والتَّضعيف
		سَبَعْتُ الصَّبِيَّ إذا حلقتَ رأسَهُ وذبحتَ عنه لِسَبْعَةِ أيَّامٍ		==	الحَلق والذَّبح
		سَبَعْتُ الإناءَ غَسَلْتُهُ سَبْعَ مراتٍ		==	الغسل
		سَبَعَ الشيءَ سَرَقَهُ			السَّرقة
		سَبَعَ القومَ يَسْبَعُهُم أَخَذَ سُبُعَ أموالِهِم			المِقدار
		سَبَعَ فلانٌ فلانًا اغتابَهُ وأكلَ لحمَهُ أَكْلَ السِّبَاعِ			الغِيبة

			سَبَعَهُ يَسْبَعُهُ طعنَ عليه وعابَهُ وشَتَمَهُ		الطَّعنُ والشَّتم
			سَبَعَ فلانٌ فلانًا ذَعَرَهُ		الذُّعر
			سَبَعَتِ الذِّئابُ الغنمَ فرسَتْهَا فَأَكَلَتْهَا		الافتراس والأكل
			سَبَعَ فلانٌ فلانًا عَضَّهُ بِسِنِّهِ		العضُّ
المجموع		13		6	11

ثَانِيًا: الحَقْلُ الدِّلَالِيّ (سُبِعَ) دِلالَتُهُ الأَصْليَّةُ وَالفَرْعِيَّةُ:

وَرَدَ هذا الفعلُ المجردُ المَبني للمجهولِ في استعمالاتٍ لغويَّةٍ قليلةٍ ذاتِ دلالةٍ أصليَّةٍ هي العدد، ويفهمُ بعضِهَا دلالةٌ أخرى هي المفاجأةُ والدَّهشةُ والأكلُ.

(1) دلالةُ العددِ:

التَّركيبُ اللُّغويّ: (سُبِعَ المَوْلُوْدُ إِذَا حُلِقَ رَأْسُهُ وذُبِحَ عَنْهُ لِسَبْعَةِ أيَّامٍ) (بن سيدة، ١٣٨٨ :315/1)، ينظر: (ابن دريد، جمهرة اللغة، 1987م : 337/1)، و (ابن منظور، 1374هـ :147/8).

الدِّلالةُ الأصليَّةُ العددُ، والدِّلالةُ الإضافيَّةُ الحَلْقُ والذَّبْحُ (الزمخشري أ.، 1409هـ : 283).

(2) دلالةُ الأكلِ:

التَّركيبُ اللُّغويّ: (سُبِعَتِ الوَحْشِيَّةُ إِذَا أَكَلَ السَّبُعُ وَلَدَهَا) (ابن منظور، 1374هـ : 147/8)، وينظر: (الزمخشري أ.، 1409هـ :283).

الدِّلالةُ الأَصليَّةُ: الحيوانُ المفترسُ، الدِّلالةُ الإضافيَّةُ الأكلُ.

(3) دلالةُ المفاجأةِ والدَّهشةِ:

التَّركيبُ اللُّغويّ: (سُبِعَ الرَّجلُ دُهِشَ مِنَ السَّبُعِ) (ابن منظور، 1374هـ : 147/8)، وينظر: (رضا، 1401هـ : 249).

المُرادُ أضاعَ رُشْدَهُ من هولِ المفاجأةِ، وهذه دلاليَّة إضافيَّة أوجدها خوفُ الإنسانِ من السَّبُعِ، والعامة ول: انسَبَعَ مكان سُبِعَ كمَا قالوا: انْضَرَبَ على عينيه إِذَا فُوجِئَ بِمَا لم ينتظرْهُ ممَّا يكرهُ (ابن منظور، 1374هـ : 147/8).

جدولٌ بيانِي إحصائِي للفعلِ (سُبِعَ) تركيباته ودلالاته

الحقل الدِّلالي	نوعه	التركيب اللغوي	علاقةُ الحقلِ	الدلالة الأصليَّة	الدلالة الإضافيَّة
بِعَ	فعلٌ ماضٍ نيّ للمجهولِ	بِعَ المولودُ حُلِقَ رأسُهُ وذُبِحَ عنْهُ لِسَبْعَةِ أَيَّامٍ	اشتراك لفظي	العدد	الحلق والذَّبح
		بِعَتْ الوحشيَّةُ إذا أكلَ السَّبُعُ ولدَهَا		الحيوان	الأكل
		بِعَ الرَّجلُ دُهِشَ مِنَ السَّبُعِ		الحيوان	المفاجأة والدَّهشة
المجموع		3		2	3

ثالثًا: الحقلُ الدِّلالِي (أَسْبَعَ) دِلالَتُهُ الأَصْليَّةُ وَالفَرْعِيَّةُ:

وَرَدَ هَذَا الفعلُ المزيدُ بالهمزةِ في استعلاماتٍ لُغويَّةٍ مختلفةٍ ذاتِ دِلالةٍ أصليَّةٍ، ودِلَالَةٍ إِضَافِيَّةٍ عَلَى النَّحو الآتِ

(1) دِلَالَةُ العددِ:

التَّراكيبُ اللُّغويَّةُ الواردةُ: (أَسْبَعَ القومُ صَارُوا سَبْعَةً) (ابن منظور، 1374هـ، : 147/8)، وينظر: (السرقسطي، 1413هـ، : 505/3).

(أَسْبَعَ الشَّيءَ صَيَّرَهُ سَبْعَةً) (الفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، 1416هـ، :108/3).

(أَسْبَعَتِ المَرأَةُ وَلَدَتْ لِسَبْعَةِ أَشْهُرٍ) (بن سيدة، ١٣٨٨، : 315/1)، وينظر: (السرقسطي، 1413هـ، : 505/3).

(أَسْبَعَ الرَّجلُ وَرَدَتْ إِبِلُهُ سَبْعًا) (ابن منظور، 1374هـ، صفحة 146/8)، وينظر: (الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1419هـ/1998م، : 727).

المُلاحظُ أَنَّ التَّراكيبَ السَّابِقَةَ تَدُلُّ عَلَى العَدَدِ، وإِنْ تنوَّعَتْ مَعَانِي دِلالاتِ العددِ وِفْقَ وُرُوْدِهَا فِي السِّيَاقِ.

فالأَوَّلُ أَسْبَعَ القومُ صَارُوْا سَبْعَةً يُفيدُ دِلَالةً إضافيَّةً هي التَّحويلُ بِدليلِ التَّفسيرِ (صَارُوْا)، ومثلُهُ التَّرْكِيبُ الثَّانِي.

وَالتَّركيبُ الثَّالِثُ يُفِيْدُ أَنَّ الولادةَ كانتْ بعدَ سبعةِ أشهرٍ، وَيُمْكِنُ أَنْ نَعُدَّ الولادةَ منهُ مَعْنىً إِضَافِيًّا.

وَالتَّرْكِيبُ الرَّابِعُ يدلُّ على العَدَدِ أيضًا، فالإبلُ وردتْ للماءِ والرَّعْي بعدَ سبعةِ أيَّامٍ مِنْ حَبْسِهَا (المرجع السابق). ويمكنُ أنْ نعدَّ ورودَ الماءِ معنىً إضافيًّا يقالُ في مثلِ هَذَا التَّركيبِ.

(2) دِلَالَةُ الأَكْلِ:

التَّرْكِيبُ اللُّغوي: (أَسْبَعَ الرَّجلَ أَطْعَمَهُ السَّبُعَ) (ابن منظور، 1374هـ، : 146/8)، وينظر: (السرقسطي، 1413هـ، : 505/3).

الملاحظُ أَنَّ دلالةَ التَّركيبِ الأَصْلِيَّةِ (الحيوانُ) ليستْ مقصودةً هُنَا، ولكنْ أُشْتُقَ منهُ معنىً يُفِيْدُ الأكلَ، والأكلُ من لوازمِ الحيوانِ.

أَرَى فيهِ القُوَّةَ والشَّجَاعةَ، فَهَلْ يستطيعُ أحدُنَا أَنْ يأكلَ السَّبُعَ؟

هَذَا التَّركيبِ فِي الدِّلالةِ عَلَى (الأَكلِ) – وإِنْ زادَ معنىً آخرُ هو (الافتراسُ) كَمَا فِي قولِهِمْ: أَسْبَعَ القَوْمَ وَقَعَ السَّبُعُ فِي غَنمِهِمْ (ابن منظور، 1374هـ، صفحة 146/8)، وينظر: (الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1419هـ/1998م، : 727).

قال الشاعر (ابن منظور، 1374هـ، : 148/8)، وينظر: (الزبيدي، 1384هـ، : 173/21):

قَـدْ أَسْـبَعَ الرَّاعِـي وَضَوْضَـا أَكْلَبُـهُ وَأَقْبَـلَ الـذِّئْبَ وَشَـأْةٌ تَسْـحُبُهْ

(3) دِلَالَةُ الإِهْمَالِ وَالتَّرْكِ:

التَّرْكِيْبُ اللُّغَوِيّ: (أَسْبَعَ عَبْدَهُ أَيْ أَهْمَلَهُ) (ابن منظور، 1374هـ، :146/8)، وينظر: (السرقسطي، 1413هـ، صفحة 505/3).

أَنْشَدَ أبو عثمانَ لِأَبِي ذُؤَيْبٍ يصفُ حمارَ وَحْشٍ (ابن دريد، جمهرة اللغة، 1987م، صفحة 285/1)، وينظر: (الأزهري، 1384هـ، :117/2):

صَـخِبُ الشَّـوَارِبِ لَا يَـزَالُ كَأَنَّـهُ عَبْـدٌ لِآلِ أَبِـي رَبِيْعَـةَ مُسْـبَعُ

لَنَا أَنَّ الدِلَالَةَ الأَصْلِيَّةَ (العدد أو الحيوان) غيرُ متاحةٍ هُنَا مِمَّا يجعلُنَا أَنْ نحملَ المعنى اللُّغويّ عَلى الإهمالِ والتَّركِ، وكَأَنَّ هَذَا المعنى مأخوذٌ مِنْ حياةِ الحيوانِ القائمةِ عَلَى عدمِ الاستقرارِ، وكثرةِ التِّرْحالِ مَا يجعلُهُ مهملاً، وَالمُرَادُ مِنَ البيتِ تشبيهُ الرَّجلِ بالحيوانِ المهملِ.

(4) دلالةُ وَضَاعَةِ النَّسَبِ وَقِلَّةِ المَكَانَةِ:

التَّرْكِيْبُ اللُّغويّ: (أَسْبَعَ الرَّجُلُ إِذَ كَانَ دَعِيًّا فِي القَوْمِ) (ابن منظور، 1374هـ، : 146/8)، ينظر: (الأزهري، 1384هـ، : 117/2)، و (ابن دريد، جمهرة اللغة، 1987م، : 285/1).

هَذَاْ التَّرْكِيْبُ وَرَدَ عندَ التَّمِيْمِيين خَاْصَةً فإنَّهمْ يستخدمونَهُ إِذَا أَرَاْدُوا أنْ يُنَبِّهُوا عَلَى وَضَاعَةِ النَّسَبِ وَقِلَّةِ الشَّأْنِ يقولونَ: "أَسْبَعَ الرَّجُلَ إِذَا كَاْنَ دَعِيًّا فِي القَوْمِ فِي لُغَةِ تَمِيْم" (عبدالباقي، 1405هـ، : 412).

وَقَاْلَ شاعِرُهُمْ مُفْتَخِرًا بشرفِ نسبِ تميمٍ (بن رؤبة، 1415هـ، : 65):

إِنَّ تَمِيْمًـا لَـمْ يُرَاْضِـعْ مُسْـبَعًا وَلَـمْ تَلِـدْهُ أُمُّـهُ مُقَنَّعـا

المُسْبَعُ هُنَا: الوَضِيْعُ.

وَلَعَلَّ سببَ خروجِ التَّرْكِيْبِ السَّابقِ عَنْ معناهُ الأَصْلِيّ (العدد أو الحيوان) هو انحطاطُ الدِلَاْلَةِ الَّتِي كاْنَ وراءَهَا التَّمِيْمِيُونَ عندَمَا أرادُوْا الافتخارَ بنسبِهِمْ عَلَى غيرِهِمْ (عبدالباقي، 1405هـ، : 412).

(5) دِلَاْلَةُ الرَّضَاعَةِ:

التَّرْكِيْبُ اللُّغويّ: (أَسْبَعَ ابنَهُ دَفَعَهُ إِلَى الظُّؤْرَةِ) (ابن منظور، 1374هـ، : 147/8)، وينظر: (الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1419هـ/1998م، : 727).

وَالمَعْنَى الذي يدلُّ عليهِ التَّركيبُ هو الرَّضاعةُ، وَذَلِكَ بأنْ يدفعَ الرَّجلُ ابنَهُ إلى غيرِ أُمِّهِ كَيْ ترضعَهُ إِمَّا لِمَوْتِهَا أَوْ لِمَرَضِهَا أَوْ لِحُمْقِهَا.

(6) دِلَاْلَةُ الامتلاءِ والكثرةِ فِي المَكَاْنِ:

التَّرْكِيْبُ اللُّغَوِيّ: أَسْبَعَ الطَّرِيْقُ كَثُرَ السِّبَاْعُ فِيْهِ (ابن منظور، 1374هـ، : 147/8)، وينظر: (الزمخشري أ.، 1409هـ، : 283) و (مصطفى، 1410هـ/1989م، :414/1).

قَاْلَ الشَّاعِرُ (ابن منظور، 1374هـ، : 147/8):

طَرِيْقٌ كُنْتَ تَسْلُكَهُ زَمَاْنًا فَأَسْبَعَ فَاِجْتَنِبْهُ إِلى طَرِيْقِ

ل بياني إحصائي للفعل (أسبع)، تركيباته ودلالاته

الحقل الدلالي	نوعه	التركيب اللغوي	علاقة الحقل	الدلالة الأصلية	الدلالة الإضافية
أسبع	فعل ماض مزيد بالهمزة	أَسْبَعَ القومُ صَاْرُوا سَبْعَةً	اشتراك لفظي	العـ د	التحول
		أَسْبَعَ الشَّيءَ صَيَّرَهُ سَبْعَةً		العـ د	التحول
		أَسْبَعَتِ المَرأَةُ وَلَدَتْ لِسَبْعَةِ أَشْهُرٍ		العـ د	الولادة
		أَسْبَعَ الرَّجلُ وَرَدَتْ إِبِلُهُ سَبْعًا		العـ د	د الماء

		أَسْبَعَ الرَّجلَ أَطْعَمَهُ السَّبُعَ		الأكل
		أَسْبَعَ القَوْمَ وَقَعَ السَّبُعُ فِي غَنمِهِمْ	–	الأكل
		أَسْبَعَ عَبْدَهُ أَيْ أَهْمَلَهُ	–	الإهمال والترك
		أَسْبَعَ الرَّجُلُ إِذَ كَانَ دَعِيًّا فِي القَوْمِ	–	وضاعة النسب
		أَسْبَعَ ابنَهُ دَفَعَهُ إِلَى الظُّؤرَةِ	–	الرضاعة
		أَسْبَعَ الطَّرِيْقُ كَثُرَ السِّبَاعُ فِيْهِ	–	الامتلاء والكثرة
المجموع		10	2	8

رَابِعًا: الحَقْلُ الدِّلَالِي (سَبَّعَ) دِلالَتُهُ الأَصْليَّةُ وَالفَرْعِيَّةُ:

وَرَدَ هَذَا الفِعْلُ المَزِيْدُ بِالتَّضْعِيفِ في استعمالاتٍ لُغويَّةٍ متعدِّدَةٍ ذاتِ دِلَالَتَيْنِ اِثْنَتَيْنِ إحداهُمَا: العَدَدُ الأُخْرَى التَّضْعِيْفُ وإليكَ بيانُ ذلكَ.

(1) دِلَالةُ العَدَدِ:

التَّركيبُ اللُّغويّ: (سَبَّعَ الرَّجلُ عِنْدَ امرأتِهِ إِذَا أَقَامَ عندَهَا سَبْعَ ليالٍ) (ابن منظور، 1374هـ، : 148/8)، وينظر: (الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1419هـ/1998م، : 727)، و (بن سيدة، ١٣٨٨، : 315/1)، و (الزمخشري أ.، 1409هـ: 283).

وَفِيهِ الحديثُ أَنَّ النَّبيَّ ρ قالَ لأُمِ سلمةَ حينَ تزوجَهَا – وكانتْ ثيِّبًا: (إِنْ شئتِ سَبَّعتُ عندكِ ثُمَّ بَّعتُ عند سائرِ نِسَائِي، وإِنْ شئتِ ثَلَّثْتُ ثُمَّ دُرْتُ لا أَحتسبُ بالثَّلاثِ عليكِ) ، (ابن الأثير، 1399هـ/1979م: 336/2)، وينظر: (الزمخشري أ.، 1993م: 283) أي مكثت عندك سبع ليالٍ، وإن شئتِ ثلَّثتُ أي مكثت عندك ثلاث ليالٍ.

قَالَ ابنُ منظورٍ: "اِشْتَقُوا" فَعَّلَ من الواحدِ إلى العَشَرَةِ فمعنى سَبَّعَ: أَقَامَ عندَهَا سَبْعًا، وَثَلَّثَ أَقَامَ عِنْدَها ثَلاثًا، وَكذلكَ من الواحدِ إلى العَشَرَةِ في كلِّ قَوْلٍ أَو فِعْلٍ) (ابن منظور، 1374هـ : 148/8).

قَالَ أَبو ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيّ (السُّكَّري، 1384هـ .: 26/1):

كَنَعْتِ الَّتِي جَاءَتْ تُسَبِّعُ سُؤْرَهَا وَقَالَتْ حَرَامٌ أَنْ يُرَجِّلَ جَارَهَا

المعنى: إِنَّكَ واعتذاركَ بِأَنَّكَ لمَّا تحبها بمنزلةِ امرأةٍ قتلتْ قتيلاً وضمَّتْ سلاحَهُ وتحَرَّجَتْ من ترحيلِ جَارِهَا وظلتْ تغسِلُ إِناءَهَا من سؤرِ كَلبِهَا سَبْعَ مراتٍ (ابن الأثير، 1399هـ/1979م: 336/2)، وينظر: (الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1419هـ/1998م: 727).

وَمِنْ مثلِ التَّركيبِ اللُّغوي السَّابقِ في دِلالتِهِ عَلَى العددِ قولُهُم:

سَبَّعَتْ سُلَيْم يومَ الفتحِ أَيْ كمَّلتْ سبعَمائةِ رجلٍ (ابن الأثير، 1399هـ/1979م، : 336/2)، وينظر: (الزمخشري أ.، 1993م: 283).

بَّعَ فلانٌ القرآنَ إِذَا وَظَّفَ عليه قراءَتَهُ في سَبْعِ ليالٍ (المرجع السابق) ، وينظر: (الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1419هـ/1998م، : 727).

سَبَّعَ الإناءَ غَسَلَهُ سَبْعَ مراتٍ (بن سيدة، ١٣٨٨، صفحة: 315/1)، وينظر: (ابن عباد، 1414هـ، : 374/1)، و (السرقسطي، 1413هـ، : 505/3)، و (ابن الأثير، 1399هـ/1979م، :336/2).

سَبَّعَتِ المَرْأَةُ وَلَدَتْ لِسبعةِ أَشْهُرٍ، والوَلدُ مُسْبَعٌ (ابن منظور، 1374هـ، : 147/8)، وينظر: (بن سيدة، ١٣٨٨، :315/1).

وَسَبَّعَ دراهمَهُ أو سَبْعَنْتُ دراهمي كَمَّلْتُهَا سَبْعِيْنَ، وهذِهِ مُوَلَّدةٌ غير جائزة (الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1419هـ/1998م، : 727)، وذكر أنها مولدة.

وقال الأزهري: ولا يجوز ما قاله بعض المولدين، سبّعتُ دراهي، ولا سبْعَنْتُ أي كمّلتها سبعين، ينظر: (الأزهري، 1384هـ، : 118/2)، وفي كتاب التكملة: سبعنتُ دراهي أي كمّلتها سبعين، وهو غير ئز، لكن يقال كمَّلها سبعين من غير اشتقاق الفعل منه (الصغاني، 1974م، : 274/4).

(2) دِلَالَةُ التَّضْعِيْفِ:

هذِهِ الدِّلالةُ مِنَ الدَّلائلِ الأَصْليةِ التي أَشَارَ إِليهَا عَدَدٌ مِنَ اللُّغويينَ والمُفَسرينَ، وهي لا يُرادُ بِهَا في التَّركيبِ اللُّغوي سِوَى التِّكرار والتَّضعيف دونَ إِرادةٍ لحقيقةِ العَدَدِ.

وَمِنَ التَّراكيبِ الواردةِ قولُ الأَعرابِي لرجلٍ أَعطَاهُ دِرْهَمًا: سَبَّعَ اللهُ لَكَ الأَجرَ (بن سيدة، ١٣٨٨ : 315/1)، وينظر: (ابن منظور، 1374هـ : 148/8)، و (الزمخشري أ.، 1993م : 146/2).

فِي المُحْكَمِ: "أَرادَ التَّضعيفَ" (بن سيدة، ١٣٨٨ : 315/1). قالَ الزَّمخشريُّ: "وَلَمْ يُريدِوا بِهَذَا عددَ السَّبْعِ حَتَّى لَا يُجَاوزُوهُ" (الزمخشري أ.، 1993م : 146/2).

وَحَمَلَ السَّرْقَسْطِي عَلَى إِرادةِ العددِ حيثُ قالَ: "سَبَّعَ اللهُ لَكَ أَيْ أَعطاكَ أَجْرَكَ سَبْعَ مراتٍ" (السرقسطي، 1413هـ : 505/3).

حنُ نميلُ إِلى أَنَّ التَّركيبَ يُرادُ بِهِ التَّضعيفَ؛ لِأَسبابٍ منها:

1) أَنَّهُ واردٌ في مقامِ الدُّعاءِ، والدُّعاءُ يُحْمَلُ عَلَى التَّضعيفِ والمبالغةِ لا الحَدّ.
2) أَنَّهُ مثل قولِهِ تعالى: (كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ)(البقرة 261/2). التي دلت على التَّضعيفِ، والمُضاعفةُ لا ترتبطُ بعددٍ.

3) في نوادرِ الأَعرابِ: سَبَّعَ اللهُ لِفلانٍ تَسبِيْعًا، وَتَّبَعَ لَهُ تَتْبِيْعًا أَيْ تَابَعَ لَهُ الشَّيءَ بَعْدَ الشَّيءِ، وهو دعوةٌ كونُ في الخيرِ والشر (الصغاني، 1974م : 274/4)، والعربُ تضعُ التَّسْبِيعَ موضعَ التَّضعيفِ، وإنْ وزَ السبع.

بياني إحصائي للفعل (سَبَّعَ)، تركيباته ودلالاته

الحقل الدلالي	وعه	التركيب اللغوي	علاقة الحقل	الدلالة الأصلية	الدلالة الإضافية
سَبَّعَ	فعل ماض مزيد ضعيفِ	سَبَّعَ الرَّجلُ عندَ امرأتَهُ إِذَا أَقامَ عندهَا سَبْعَ ليالٍ	اشتراك لفظي	العدد	الإقامة
		بَّعَتْ سُلَيْم يومَ الفتحِ أَيْ كَمَّلَتْ بعَمائةِ رجلٍ		العدد	التكميل
		سَبَّعَ فلانٌ القرآنَ إذا وَظَّفَ عليهِ راءتَهُ في سَبْعِ ليالٍ		العدد	–
		سَبَّعَ الإناءَ غَسَّلَهُ سبعَ مراتٍ		العـ د	الغسل
		سَبَّعَتِ المرأةُ ولدتْ لسبعةِ أشهرٍ		العـ د	الولادة
		سَبَّعَ دراهِمَهُ كَمَّلَهَا سبعينَ		العـ د	التكميل
		سَبَّعَ الله لك الأجرَ		–	التضعيف
المجموع		7		6	5

النتائج والتوصيات

بعد الدراسة والتحليل الدلالي لاشتقاق الفعل من العدد سبعة خلصت إلى عدد من النتائج منها:

1- عناية العرب قديمًا وحديثًا بعلم الاشتقاق.
2- فهم علماء العربية لعلم الاشتقاق ولَّدَ أنواعًا من الاشتقاقات مثل: (الصغير، والكبير، والأكبر، والكبار).
3- كثرة تآليف علماء العربية في هذا العلم بأنواعه.
4- يعد علم الاشتقاق وسيلة لتنمية اللغة وتوليد الألفاظ والكلمات والمعاني.
5- اشتقاق العرب من أنواع الألفاظ جميعها، الأسماء والأفعال وحروف المعاني.

6- عناية علماء العربية بالاشتقاق من الأعداد.
7- خاصية العدد سبعة على غيره من الأعداد جعل علماء العربية يهتمون بالاشتقاق منه.
8- اشتقاق العرب من العدد سبعة فعلاً واسمًا ومصدرًا ومشتقات.
9- كثرة اشتقاقات الفعل من العدد سبعة.
10- الدلالات اللغوية المعجمية لكل فعل من العدد سبعة شكَّل معانٍ كثيرة.
11- الحقول الدلالية اللغوية للفعل من العدد سبعة بصوره الأربع.
12- أكثر الدلالات ورودًا في اشتقاقات العدد سبعة هي دلالة العدد.
13- هناك دلالات أخرى خرجت عن العدد إلى معانٍ متعددة حسب السياق الذي استعملت فيه.

التوصيات

يوصي الباحث بعد الدراسة والتحليل بالتالي:

1- إبراز جهود علماء العربية في علم الاشتقاق بأنواعه لبيان مستوى العقلية العربية التي وصلت إليه.
2- الاهتمام بعلم الاشتقاق وتدريسه في مقررات مستقلة للطلبة والباحثين.
3- حث الباحثين والدارسين في الدراسات العليا خاصة وأساتذة الجامعات عامة على تطبيق علم الاشتقاق في أبحاثهم ودراساتهم لتنمية الثروة اللغوية واللفظية.
4- حث الباحثين على تطبيق علم الاشتقاق على الأعداد لبيان معانيها، ومعرفة التطور الدلالي للألفاظ.
5- التحليل والاستنباط للاشتقاق من الأعداد ينمي الفكر اللغوي العربي.
6- المقاربة اللغوية للألفاظ المشتقة من الأعداد في ضوء نظرية الحقول الدلالية.

المصادر

1- إبراهيم أنيس. (1966م). **من أسرار اللغة** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة.

2- إبراهيم، وآخرون مصطفى. (1410هـ/1989م). **القاموس الوسيط** ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة.

3- أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده. (د.ت). **المخصص** ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

4- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء ابن فارس. (1406هـ/1986م). **مجمل اللغة** ، مج2. (تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، المحرر) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

5- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء ابن فارس. (1411هـ). **مقاييس اللغة**. (تحقيق: عبدالسلام هارون، المحرر) ، دار الجيل ، بيروت.

6- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء ابن فارس. (د.ت). **الصاحبي في فقه اللغة**. (تحقيق: السيد أحمد صقر، المحرر) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة.

7- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. (1399هـ). **المقتضب**. (تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، المحرر) ، دار الكتاب العربي ، القاهرة .

8- أبو الفتح عثمان ابن جني. (1373هـ). **المنصف شرح تصريف المازني**. (تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، المحرر) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة .

9- أبو الفتح عثمان ابن جني. (د.ت). **الخصائص**. (تحقيق: محمد علي النجار، المحرر) ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

10- أبو الفداء إسماعيل ابن كثير. (1410هـ). **تفسير القرآن العظيم**. عمَّان: مكتبة المنار للنشر والتوزيع.

11- أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني. (1412هـ). **مفردات ألفاظ القرآن**. (تحقيق: صفوان عدنان داوودي، المحرر) ، دار القلم ، دمشق.

12- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري. (1993م). **الفائق في غريب الحديث**، دار الفكر ، بيروت .

13- أبو القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري. (1409هـ). **أساس البلاغة**، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت.

14- أبو القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري. (1417هـ). **شرح الفصيح**. (تحقيق: د. إبراهيم الغام ي، المحرر) ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

15- أبو القاسم علي بن جعفر السعدي ابن القطاع. (1403هـ). **الأفعال**، عالم الكتب ، بيروت.

16- أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه. (د.ت). **الكتاب**. (تحقيق: عبدالسلام هارون، المحرر) ، دار الجيل ، بيروت .

17- أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد. (1411هـ). **الاشتقاق**. (تحقيق: عبدلسلام هارون، المحرر) ، دار الجيل ، بيروت.
18- أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد. (1987م). **جمهرة اللغة**. (تحقيق: د. رمزي منير البعلبكي، المحرر) بيروت: دار العلم للملايين.
19- أبو بكر محمد بن السري ابن السراج. (1973م). **الاشتقاق**. (تحقيق: د. محمد صالح التكريتي، المحرر) ، المعارف ، بغداد .
20- أبو بكر محمد بن القاسم ابن الأنباري. (1412هـ). **الزاهر في معاني كلمات الناس**. (تحقيق: د. حاتم الضامن، المحرر) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
21- أبو سعيد الحسن بن الحسين السُّكَّري. (1384هـ). **شرح ديوان الهذليين**. (تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، المحرر) ، مطبعة المدني، القاهرة .
22- أبو سهل محمد بن علي الهروي. (1420هـ). **إسفار الفصيح في شرح كتاب الفصيح**. (تحقيق: أحمد سعيد قشاش، المحرر)، مطبوعات الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة.
23- أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم الضبي. (2003م). **الفاخر في الأمثال**. (تحقيق: د. قصي الحسين، المحرر)، مكتبة الهلال ، بيروت .
24- أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. (1413هـ). **القاموس المحيط** (المجلد 3). (مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، المحرر) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
25- أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. (1416هـ). **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**. (تحقيق: محمد علي النجار، المحرر) ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة .
26- أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن الفخر الرازي. (1410). **التفسير الكبير**. (عناية: أحمد عبدالسلام، المحرر) ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
27- أبو عبدالله محمد ابن حجر العسقلاني. (1411هـ). **غراس الأساس**. (تحقيق: د. توفيق محمد شاهين، المحرر) ، مكتبة وهبة، القاهرة .
28- أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي. (1413هـ). **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت.
29- أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الإمام البخاري. (د.ت). **صحيح البخاري**، عالم الكتب ، بيروت .
30- أبو عبدالله محمد بن جمال الدين ابن مالك. (1402هـ). **شرح الشافية الكافية**. (تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي، المحرر) ، مطبوعات جامعة أم القري، مكة المكرمة.
31- أبو عبدالله محمد بن جمال الدين ابن مالك. (1404هـ). **إكمال الإعلام بتثليث الكلام**. (تحقيق: سعد الغامدي، المحرر) ، مطبوعات جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

32- أبو عبدالله محمد بن جمال الدين ابن مالك. (1410هـ). **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**. (تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، المحرر) ، مكتبة هجر للطباعة والنشر، القاهرة.
33- أبو عثمان سعيد بن محمد السرقسطي. (1413هـ). **الأفعال**. (تحقيق: د. حسين محمد شرف، المحرر) ، المطابع الأميرية ، القاهرة .
34- أبو عمرو الشيباني. (1394هـ). **الجيم**. (تحقيق: إبراهيم الأبياري، المحرر) ، الهيئة العامة للشؤون الأميرية ، القاهرة.
35- أبو محمد عبدالحق بن غالب ابن عطية الأندلسي. (1422هـ/2001م). **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**. (تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، المحرر) ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
36- أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري. (1384هـ). **تهذيب اللغة**. (تحقيق: عبدالسلام هارون وآخرون، المحرر) ، دار الكتاب العربي ، القاهرة .
37- أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت. (1368هـ/1949م). **إصلاح المنطق** ، مج4. (تحقيق: أحمد شارك وعبدالسلام هارون، المحرر) ، دار المعارف ، القاهرة .
38- أحمد بن محمد بن علي الفيومي. (1414هـ). **المصباح المنير**. بيروت: دار الكتب العلمية.
39- أحمد رضا. (1401). رد العامي إلى الفصيح، دار الرائد العربي ، بيروت.
40- أحمد عبدالنور المالقي. (1423هـ). رص**ف المباني في شرح حروف المعاني** ، مج3 ، (تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، المحرر) ، دار القلم ، دمشق .
41- إسماعيل بن حماد الجوهري. (١٤٠٤). **تاج اللغة وصحاح العربية** ،ط3 ، مج3 ، (تحقيق: أحمد عبدالغفور العطار، المحرر، دار العلم للملايين ، بيروت.
42- الحسن بن محمد الصغاني. (1974م). **التكملة والذيل والصلة لكتاب الصحاح**. القاهرة: دار الكتب.
43- الخليل بن أحمد الفراهيدي. (١٤٠٨). **العين** ،مج3 ، مؤسسة الأعلى ، بيروت.
44- الصاحب ابن عباد. (1414هـ). **المحيط في اللغة**. (تحقيق: محمد حسن آل ياسين، المحرر) ، عالم الكتب ، بيروت.
45- الطرماح بن حكم بن حكيم الطرماح. (1414هـ/1994م). **ديوان الطرماح** ، مج2 ، (تحقيق: عزة حسن، المحرر) ، دار الشرق العربي ، دمشق.
46- العجاج بن رؤبة. (1415هـ). **ديوان العجاج بن رؤبة** ، دار صادر ، بيروت.
47- بهاء الدين محمد ابن عقيل. (1400هـ). **المساعد على تسهيل الفوائد**. (تحقيق: د. محمد كامل ت، المحرر) ، دار الفكر ، دمشق .

48- جلال الدين عبدالرحمن بن محمد السيوطي. (1958م). **المزهر في علوم اللغة العربية**. (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر) ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .
49- جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف ابن هشام الأنصاري. (1386هـ/1964م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. (تحقيق د. مازن المبارك، المحرر) ، دار الفكر ، دمشق .
50- جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور. (1374هـ). **لسان العرب**، دار صادر ، بيروت.
51- د. رمضان عبدالتواب. (1408هـ). **فصول في فقه اللغة** ، مج3 ، مكتبة الخانجي، القاهرة .
52- د. صبحي الصالح. (1989م). **دراسات في فقه اللغة** ، مج12 ، دار العلم للملايين ، بيروت.
53- د. ضاحي عبدالباقي. (1405هـ). لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، مجمع اللغة العربية ، القاهرة.
54- رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي. (1996م). **شرح كافية ابن الحاجب** ، مج2 ، (تحقيق: د. يوسف حسن عمر، المحرر، جامعة قاريونس ، بنغازي .
55- عبدالحميد محمد أبو سكين. (1399هـ). **الاشتقاق وأثره في النمو اللغوي**، مكتبة الفنون النموذجية، القاهرة.
56- عبدالله أمين. (1420هـ). **الاشتقاق** مج2 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
57- عبدالله بن محمد ابن السيد البطليوسي. (1982م). **المثلث**. (تحقيق: صلاح الفرطوسي، المحرر) ، دار الرشيد للنشر ، العراق.
58- علي بن إسماعيل بن سيدة. (١٣٨٨). **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة** (المجلد ٤)،الفيصلية ، مكة المكرمة .
59- علي بن مؤمن ابن عصفور الأشبيلي. (1405هـ). **شرح الجمل**. (تحقيق: د. صاحب أبو جناح، المحرر) ، مكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة.
60- مالك بن عبدالرحمن ابن المرحل. (1424هـ). **موطأة الفصيح**. (تحقيق: عبدالله محمد الحكمي، المحرر) ، دار الذخائر للنشر والتوزيع ، الخبر – السعودية.
61- مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير. (1399هـ/1979م). **النهاية في غريب الحديث والأثر**. (تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، المحرر) ، المكتبة العلمية ، بيروت.
62- محمد بن إدريس الشافعي. (1398م). **الرسالة**، مطبعة دار المعارف ، القاهرة.
63- محمد بن محمد أبو السعود. (د. ت). **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم** ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
64- محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي. (1409هـ). **مفاتيح العلوم** (المجلد 2). (تحقيق: إبراهيم الأبياري، المحرر) ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

65- محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي. (1408هـ). **ارتشاف الضرب من لسان العرب**. (تحقيق: د. مصطفى النحاس، المحرر) ، مطبعة المدني ، القاهرة.
66- محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي. (1413هـ). **البحر المحيط**. (تحقيق: د. زكريا النوني وزميله، المحرر) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
67- محمد مرتضى الزبيدي. (1384هـ). **تاج العروس من جواهر القاموس**. (تحقيق: عبدالعليم الطحاوي، المحرر) ، وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت.
68-مصطفى وضاحي عبدالباقي حجازي. (1403هـ). **أصول اللغة**، مجموعة قرارات مجمع اللغة العربية اهرة، مجمع اللغة العربية ، القاهرة .

مجلة أكاديمية شمال
أوروبا المحكمة للدراسات
والبحوث التربوية والإنسانية
ـ الدنمارك .
العدد ـ 19
13/04/2023

مناهج التفسير القانوني في القضاء الأنجلوسكسوني (أمريكا أنموذجاً)

Approaches to legal interpretation in the Anglo-Saxon judiciary (America as a model)

إعداد

أ.م.د. رامي بن عبدالعزيز الشبل
أستاذ القانون المساعد بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن
الظهران –المملكة العربية السعودية
ralshebl@kfupm.edu.sa
00966504849159

المستخلص

تختلف المحاكم في الدول في طريقة تفسيرها حسب الإطار المتعارف عليه والسائد في المحاكم للتفسير، بين الاتجاه النصي والمقاصدي. فنجد اتجاهاً سائداً في المحاكم، وهو النصي الحرفي، يعظم من النص القانوني ويسعى لتفكيكه وتحليله وتعريفه ليطابق الواقعة المعروضة أمام العدالة وإن كانت النتيجة ستفضي إلى مشقة أو ظلم ظاهر أو عدم تحقيق للعدالة، وتعتذر المحاكم لانتهاجها لهذا المنهج بحجة أن القانون الصادر من السلطة التشريعية هو القانون المعترف به ويجدر به أن يكون صحيحاً وهو التشريع المقبول لأنه صادر من السلطة التشريعية المخولة بسن القوانين ، وأن المحاكم يجب عليها أن لا تجاوز سلطتها في القضاء إلى سلطة التشريع، وهذا الاتجاه هو الغالب على القضاء الأنجلوسكسوني؛ في القضاء البريطاني والكندي والأمريكي. وهذا كان المنهج السائد في القضاء الأمريكي تحديداً، في جهودها الرامية إلى محاولة الانفصال عن تأثير السوابق القضائية الممتدة من القضاء البريطاني كمظهر من مظاهر الاستقلال الأمريكي عن الماضي البريطاني. واتجاه نصي آخر يأخذ بالسياق وطريقة عمل المحاكم عند تطبيق ذلك النص. ثم نجد منهجاً مغايراً تماماً وأصبح هو السائد في الخمسين سنة الماضية؛ وهو المنهج المقاصدي، أو منهج التفسير من خلال استنباط نية المشرع، الذي يحاول فهم روح القانون. يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على هذه المناهج واكتشاف الآليات والموازنة بينها فيما هو أقرب للعدالة.

الكلمات المفتاحية

مناهج التفسير القانوني، التفسير القانوني، المنهج النصي، المنهج المقاصدي

Abstract

Courts differ in their interpretation according to their methodology, between textual and intentional approaches. We find a prevailing trend in the courts, which is the literal interpretation of the text, which glorifies the legal text and seeks to dismantle, analyze and define it to match the fact before the court, even if the result will lead to hardship, apparent injustice. Courts argue that this is the enacted law by the authority body and shall prevail no matter what will be the consequences, and thus, courts shall not go beyond their authority by interpreting the text in a way that leads to a new law. This approach was historically the main stream in American and British courts. Another textual direction takes into account the context and the way the courts work when applying that text. In the other hand, we find a completely different approach that has become the norm in the past fifty years. It is the intentional approach, which seeks to deduce the intention of the legislator, by trying to follow the spirit of the law. This research seeks to shed light on these approaches, discover the mechanisms, and balance them in what is closer to justice .

Keywords:

Legal Interpretation Approaches, Legal Interpretation, Textual Interpretation, Intentional Interpretation

المقدمة

يشغل تفسير النص تفكير الكثير من الفلاسفة وعلماء الشريعة والقانونيين وعلماء الأديان، ويكاد يعرف ويتفق الكل على أن منهجية التفسير هي التي تضبط فهم النص وتنزيله وتطبيقه على أرض الواقع، فبخلو الساحة من هذه المنهجية يستطيع قراء النص الواحد أن يصلوا لعدة نتائج متباينة بالرغم من صدورهم عن نص ومنبع واحد.

وإذا كان الموضوع يتصل بالعمل القانوني الذي ينبني عليه الحكم القضائي وتحديد الحقوق بين الناس، فإن الموضوع يعتبر في غاية الأهمية؛ حيث إن إعمال النص ومفهومه ومقصده من أهم أعمال رجال العدالة. وخلاف ذلك، من عدم وجود منهجية للتفسير، يعتبر إرباكاً للمجتمع في تعدد مخرجات أحكام القضايا بالرغم من أن القانون الحاكم على وقائع القضايا المتشابهة واحد.

وتختلف المحاكم في الدول في طريقة تفسيرها حسب الإطار المتعارف عليه والسائد في المحاكم للتفسير، بين الاتجاه النصي والمقاصدي. فنجد اتجاهاً سائداً في المحاكم، وهو النصي الحرفي، يعظم من النص القانوني ويسعى لتفكيكه وتحليله وتعريفه ليطابق الواقعة المعروضة أمام العدالة وإن كانت النتيجة ستفضي إلى مشقة أو ظلم ظاهر أو عدم تحقيق للعدالة، وتعتذر المحاكم لانتهاجها لهذا المنهج بحجة أن القانون الصادر من السلطة التشريعية هو القانون المعترف به ويجدر به أن يكون صحيحاً وهو التشريع المقبول لأنه صادر من السلطة التشريعية المخولة بسن القوانين، وأن المحاكم يجب عليها أن لا تجاوز سلطتها في القضاء إلى سلطة التشريع. وهذا الاتجاه هو الغالب على القضاء الأنجلوسكسوني؛ في القضاء البريطاني والكندي والأمريكي وهذا امتداد لمدرسة القانون الوضعي؛ التي ترى بأن السلطة التشريعية هي الوحيدة المخولة بتحديد القانون وما تقوم بتشريعه هو القانون الواجب التطبيق، وإن كان قد يسبب ظلماً ظاهراً، فإن إيجابيات التسليم للسلطة التشريعية وقوانينها يفوق سلبياتها. ومن أبرز أنصار هذه المدرسة هم: جون أوستن وجيرمي بنتام والفقيه الإنجليزي هارت وكيلسن وغيرهم، الذين يرون أن القانون هو انعكاس للحالة السياسية ولا يهم هل هو أخلاقي أم لا بل يجب الفصل بين الأخلاق والقانون مقدمة بقلم د. فهد الزميع. (باوند، ٢٠٢١: ٥٦-٥٩) ، وهذا كان المنهج السائد في القضاء الأمريكي تحديداً، في جهودها الرامية إلى محاولة الانفصال عن تأثير السوابق القضائية الممتدة من القضاء البريطاني كمظهر من مظاهر الاستقلال الأمريكي عن الماضي البريطاني. واتجاه نصي آخر يأخذ بالسياق وطريقة عمل المحاكم عند تطبيق ذلك النص. (نفس المصدر السابق :64)

ثم نجد منهجاً مغايراً تماماً وأصبح هو السائد في الخمسين سنة الماضية؛ وهو المنهج المقاصدي، أو منهج التفسير من خلال استنباط نية المشرع، الذي يحاول فهم روح القانون.

ويمكن تحديد هذه الاتجاهات السائدة في التفسير القانوني للمحاكم في الدول الأنجلوسكسونية (لاسيما أمريكا، بحكم ظهور آثار هذه الاتجاهات في تفسير الدستور الأمريكي في أهم القضايا الساخنة مثل حمل السلاح، الإجهاض، المثلية الجنسية وغيرها) من خلال عدة اتجاهات كما قسمها الفقيهان القانونيان ايسكردج وفيليب (Eskridge Jr & Philip P, 1990). وإن كان تقسيمهما فيه عمومية. فلا يحددان نوع الاتجاه الثاني هل هو نصي حرفي أم نصي يأخذ بالسياق القضائي والسياق النصي للقانون نفسه. ووصم هذا الاتجاه (الاتجاه الثاني) بأنه نصي حرفي متحجر غير مواكب للتطور، أصبحت وصمة تلاحق هذا الاتجاه بالرغم من منافحة الكثير من رواده وأكثر من كان ينافح عنه وينفي عن هذا الاتجاه صفة الحرفية هو القاضي في المحكمة العليا الفيدرالية الأمريكية أنتونن سكاليا، وسنقوم بتوضيح أهم أفكاره في المبحث الأول. فاتجاهات التفسير حسب ايسكردج وفيليب هي

1 – الاتجاه النصي (Textualists)؛ يطبق النص كما هو حرفياً ويتقيد به ويرى ذلك هو الأسلوب الأمثل الصحيح حيث إن ما صدر من السلطة التشريعية هو القانون الرسمي ويجب عدم تجاوزه إلى مصدر آخر ويسمون أيضاً بالنصيين الحرفيين (Literal Textualist)..

2 – الاتجاه النصي الآخر؛ يأخذ بالنص ولكنه يأخذ بتطبيق واضع النص الأصلي في زمنهم والسياق القضائي الذي يطبق هذا النص في ذلك الوقت كطريقة لفهم النص، وهم من يسمون بال (Originalists).

3 – الاتجاه المقاصدي؛ (Intentionalism) يرى أن تفسير النص يجب أن يكون من خلال الرجوع لنية واضعي النص الأصلي ولهم بذلك وسائل لمعرفة فهم نية ومقصد المشرع، مثل مراجعة تاريخ التشريع والأعمال التحضيرية ومقترح اللجنة المقدمة للقانون وغيرها.

4 – الاتجاه المقاصدي الآخر (Purposivism)؛ يرى أن النص الأصلي هو المرجع ولكن فهم مقصد المشرع ونيته متعذر وغير متطلب مع مرور الأيام واختلاف المعطيات والظروف. وهذا الاتجاه لا يتقيد بالنص ولا بفهم واضع النص، وله إعادة تفسير النص بطريقة قد تكون مخالفة لمنطوق النص تماماً متأثراً بتغير المفاهيم في المجتمع ويعتبر الدستور حياً متغيراً. ويختلف هذا الاتجاه عن الاتجاه الثالث بأنه يقوم بافتراض نية المشرع وفق ما يراه من معطيات اجتماعية وسياسية واقتصادية، فهو ينشئ مقصداً يساعده على تحليل النص وتطبيقه بطريقة ديناميكية متغيرة وإن كانت تفضي أحياناً إلى تغيير معنى النص تماماً.

إن كان الاتجاهان الأخيران قد يختلفان في التسمية والأدوات، إلا أنهما يجتمعان في النتيجة، بحيث المحصلة النهائية لهذين الاتجاهين هو نية جديدة أو مقصد جديد مفترض أو مسكوت عنه تم الوصول إليه من خلال التاريخ التشريعي. وسنقوم بتفصيل هذه الاتجاهات ومحاولة توضيح نماذج من أدواتها المستخدمة والمفعلة في الواقع العملي للمحاكم. إلا أنه تجدر الإشارة أن المحاكم في الدول العربية قد لا تختلف عن مناهج المحاكم في الدول الأنجلوسكسونية، من حيث الاتجاه النصي أو الاتجاه المقاصدي، ولكن تختلف الدول العربية من حيث أنها قد أحالت في بعض قوانينها إلى الرجوع إلى القواعد الفقهية والأصولية في تفسير النص القانوني. ولا يخفى أن القواعد الفقهية والأصولية هي أدوات يستطيع أن يصل بها المفسر إلى فهم النص وتحليله ثم تنزيله وبذلك يكون قد التزم بالنص ويكون قد سلك المنهج النصي، أو تعينه هذه الأدوات والقواعد على فهم مغزى النص وروحه فينفتق النص عن معنىً جديد وبذلك تتغير النتيجة النهائية ويكون قد سلك المنهج المقاصدي، وقد نص القانون المدني الأردني في مادته الثالثة على ما يشبه ذلك (القانون المدني الأردني، ١٩٧٦).

مشكلة الدراسة

تفسير النصوص يعتبر من الأمور المهمة والواجبة لاسيما في الإطار القانوني الذي يسعى للعدالة والذي يتعاطى مع النص القانوني في إصدار أحكامه. والأدوات الموضوعة للتفسير وتحليل النص في غاية الأهمية حيث قد تكون وسيلة دعم وبناء لقيمة العدالة وقد تكون بالعكس من ذلك، فتكون وسيلة لهدم قيمة النص والخروج بنتائج عكسية قد لا يريدها النص. وتظهر هذه الإشكالية مع الاتجاه المقاصدي (الذي يفترض مقصد المشرع أو الذي يبحث عن نيته من خلال التاريخ التشريعي) إذا ظهر وزاحم الاتجاه النصي دون وجود قواعد وإطار ينظمها من التعدي على النص وتعطيله. كما أن التزام المنهج النصي قد يوحي بالانضباط والحياد إلا أنه قد يكون أيضاً هادماً لقيمة النص إذا كان تطبيقه يؤدي إلى نتائج غريبة وشاذة وظالمة بحجة عدم تعدي المحاكم لسلطتها القضائية والدخول في السلطة التشريعية.

مشكلة البحث تكمن في أن كلا الاتجاهين مشكل ويحتاج إلى موازنة بين المنهجين لمعرفة أي الاتجاهين أليق عند معالجة قضية بعينها. وعدم وجود آلية ملزمة واتجاه مفروض على المحاكم في طريقة التفسير.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في تلمس وتصنيف منهجيات التفسير القانوني في الدول الأنجلوسكسونية صاحبة نظام القانون العام والسوابق القضائية المغايرة للمنهجيات الموجودة في نظام دول القانون المدني. وبالرغم من ذلك إلا أنه هناك تقاطع وتوافق كبير يمكن تصنيف المنهجيات في جميع الأنظمة القانونية إلى منهج

نصي ومقاصدي على الرغم من اختلاف المسميات الموحية لاختلاف المناهج. ما مدى إمكانية الاستفادة والتوفيق بين المنهجين والآليات المتبعة في تطبيق كلا المنهجين للوصول لشكل أقرب من أشكال العدالة لا سيما في اهم مواضيع القانون ألا وهي تفسير النص القانوني.

المنهج المتبع في الدراسة

تقوم هذه الدراسة على منهجية علمية تحليلية مقارنة، تقوم بدراسة تشريعات قوانين الدول الأنجلوسكسونية الخاصة بالتفسير ومقارنتها ببعضها، ثم دراسة واقع أحكام الدول الأنجلوسكوسونية لا سيما كندا ثم التركيز على أمريكا في أحكام المحكمة الفيدرالية العليا لا سيما في القضايا التي شكلت منعطفاً في مسيرة تفسير القانون وأحدثت تغيراً جوهراً منهجياً. كما تم اتباع المنهج النقدي من خلال تتبع الكتابات العلمية للأكاديميين والقضاة في القانون الأمريكي للوصول لفهم أعمق للإشكالات والحلول المقترحة والإجابة على التساؤلات المثارة.

تمهيد

إن أهم عمل يقوم به القضاة هو معالجة النص القانوني سواء كان تشريعاً أو دستوراً وتفسيره وممارسة حق السلطة القضائية في ذلك دون تجاوز لهذا الحق.

فنجد أن القاضي يحتاج إلى التوفيق بين نصين متعارضين، أو تفسير كلمة مبهمة أو عامة وغيرها من الأحوال التي تحتاج إلى تحليل واجتهاد؛ وفي هذه الأحوال يكون بحاجة لإعمال قواعد في الاستدلال والتفسير للوصول إلى نتيجة توافق أحكام القانون.

على اختلاف مناهج التفسير القانوني في الدول الأنجلوسكسونية، نحتاج أن نتلمس القواعد والأدوات التي يستخدمها أرباب كل منهج لكي نقوم بتحليلها ودراستها بتمعن. في المقابل، نجد أن من العلوم والأدوات المفيدة لنا في الدول الإسلامية لتفسير النصوص الشرعية وغيرها بما فيها النصوص القانونية؛ قواعد أصول الفقه، وهي وإن كانت في أصل الوضع من أجل ضبط اجتهاد الفقيه والقاضي في النصوص الشرعية، إلا أنها قواعد مستمدة من نصوص عربية وقواعد عقلية، لذا فهي صالحة لمعالجة سائر النصوص العربية بما في ذلك النصوص القانونية إذا تمت مراعاة الشروط المعتبرة في تفسير النصوص القانونية.

وقد أشارت لهذا المعنى تجارب قانونية عربية، فمن ذلك ما ورد في المادة (3) من القانون المدني الأردني: "يرجع في فهم النص وتفسيره وتأويله إلى قواعد وأصول الفقه الإسلامي" وجاء مثل هذا النص في المادة (2) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي.

تجارب الدول الأنجلوسكسونية في التفسير القضائي للقوانين

تجربة القانون الانجليزي والكندي

يعتبر القانون الانجليزي هو المؤسس للنظام القضائي الأنجلوسكسوني، فلذلك فهو يتقاطع كثيراً مع القانون الكندي (باعتبار أن كندا هي جزء من التاج البريطاني) ويتقاطع كذلك مع القانون الأمريكي كذلك، إذ يستمد القانون الكندي والأمريكي كثيراً من فلسفة القانون الانجليزي وآلياته في القضاء العام فيما يسمى بالسوابق القضائية.

5- أما ما يتعلق بتفسير النص القانوني، فيتميز المشرع الانجليزي (كذلك الكندي) بإصداره لقانون يسمى قانون التفسير "Interpretation Act 1978" الذي صدر ليحدد آلية تفسير المحاكم للقوانين التي يصدرها البرلمان الانجليزي. (Interpretation Act, 1978) والملامح العامة لهذا القانون هي:

١- قسم عام للتعريفات وآلية التطبيق.

٢- التفسير وبناء الحكم.

٣-السلطة التي يمنحها التشريع والمسؤوليات.

٤-النصوص الناسخة.

٥-قواعد متفرقة.

٦-ملحق وجداول للتعريف بالمصطلحات المتكررة في القوانين وتحديد معناها.

كما يتضمن مجموعة من القواعد في التفسير أهمها:

- الكلمات الدلالية على الأداة النظامية.
- وقت سريان القانون.
- قواعد التفسير.
- التعريفات.
- نسخ القانون، ونسخ النسخ.
- تحديد مفهوم الوقت الوارد في النص القانوني بتوقيت غرينتش.

وتحتوي قواعد التفسير في التشريع الإنجليزي، كما في التشريع الكندي، على قواعد مثل: القانون لا يسكت أبداً ويعتبر ناطقاً بصيغة المضارع، والتشريعات تعويضية بحيث تكون جابرة للضرر، الديباجة تعتبر جزء من التشريع والملاحظات والهوامش لا تعتبر، أن التشريع غير ملزم لجلالة الملكة باستثناء ما نص عليه التشريع نفسه، كيفية تحديد الأيمان المطلوبة للشهادة علي حق ممنوح في التشريع، الشركات وأنها مخاطبة

مثل مخاطبة الأفراد من خلال وجود ممثل لها وختم وشعار واسم، حساب المواعيد والأيام، صيغة الجمع تشمل الفرد والألفاظ الدالة على الذكر تدل على الأنثى كذلك.

ولكن من خلال استعراض معالم قانون التفسير، فهو لا يلبي حاجتنا المباشرة في تحديد اتجاهات المحاكم ما بين النصي والمقاصدي والقواعد التي يفعّلها القضاة عند التصدي لتحليل النص القانوني، فهو قانون يقوم بتوضيحات عامة لجميع التشريعات، أشبه ما يكون بأنه يعطي تعريفاً عاماً للمصطلحات المتكررة في كافة القوانين بحيث يكون هذا القانون مرجعاً في فهمها دون الحاجة لإعادة تعريف المصطلحات في كل قانون بالإضافة إلى قواعد عامة في دلالات الألفاظ والنسخ وغيرها، ولكن العملية العقلية التي يقوم بها القضاة في التحليل النصي موجودة في أحكام المحاكم المنشورة التي أظهرت أهم الاتجاهات القضائية من خلال ما قام به أستاذ القانون الكندي إيلمار دريدجر (ت ١٩٨٥) الذي قدم في كتابه(تفسير القوانين – النص والسياق والتفسير المقاصدي–) إطاراً عاماً لتفسير النصوص في قاعدته الموحدة التي تشمل دلالات الألفاظ والسياق والمقاصد، وجعلها في قاعدة واحدة تطبق لفهم مقصد النص. (دريدجر، ٢٠٢١: ٤٣) وأن قواعد التفسير المتعلقة بالنص والمقاصد تقوم كمجموعة واحدة على رفع الغموض في النص ابتداءً من النص نفسه وسياقه ومقاصد القانون وغاياته والمصالح التي أرادها والمفاسد التي قصد إلى إزالتها. (نفس المصدر السابق: 10)

وقد خلص دريدجر إلى خلاصاته من خلال استقراء الكثير من القواعد التي نص عليها القضاة في أحكامهم من خلال المحاكم الانجليزية والكندية وبعض المحاكم الأمريكية. وكان كتابه هذا مرجعاً للكثير من أحكام المحكمة العليا الكندية والمحاكم الانجليزية ومن أكثر الكتب استشهاداً في الأحكام، لا سيما فيما يتعلق بقواعد التفسير. (نفس المصدر السابق: 12)

6- كما أن أعمال قاضي المحكمة العليا الفيدرالية الأمريكية؛ أنتونن سكاليا (ت ٢٠١٦م)، خالف فيها السائد والاتجاهين الطاغيين، المقاصدي (الباحث عن نية المشرع من خلال التاريخ التشريعي) والمقاصدي (المفترض للمقصد)، ورجع إلى اتجاه التفسير النصي الأصلي (textualism–originalism) من خلال سياق النص القانوني ككل وطريقة تطبيق المحاكم في فترة وضع النص. ويرى أنه من خلال هذا المنهج نستطيع فهم النص وتطبيقه تطبيقاً صحيحاً، وهذا النص الذي بكلماته، ومن خلال كلماته فقط، هو المعبر عما قصده المشرع وليس من خلال التاريخ التشريعي الذي يشوبه إشكالات؛ فقد يكون التشريع تم التصويت عليه بالأكثرية النيابية، في حين أن أكثر من ثلث المجلس النيابي لم يوافق! فكيف نقول إن هذه هي نية المشرع، أو من خلال افتراض مقصد للمشرع الذي يبني

افتراضات لا يدعمها النص القانوني ويحرف مسار القانون وفق الاتجاهات السياسية أو الاجتماعية مخالفاً ما كان يطبق في المحاكم فترة كتابة النص، مثل قضايا الإجهاض أو الإعدام أو الشذوذ، فقد كتب الدستور الأمريكي في نهايات القرن الثامن عشر ولم يخطر ببال واضعيه أن يأتي أحد ويقول بأن الإجهاض جائز أو الإعدام ممنوع ويعتبر عقوبة وحشية أو الشذوذ جائز وحرية. فالإجهاض في فترة وضع النص كان عملاً مجرماً لدى المحاكم في فترة اعتماد الدستور، كذلك الحال بالنسبة لعقوبة الإعدام كانت تطبق ولم تكن تعتبر عقوبة وحشية، كما أن الشذوذ كان مجرماً كذلك (Scalia, A matter of interpretation, 2018: 46,120-122, 132, 145-147).

حتى أنه وصل به الحال (سكاليا) واصفاً التخبط في التفسير في المحاكم الأمريكية أنها ليس لديها منهجية مبتكرة في أكثر عمل يقوم به القضاة، وهو التفسير! (نفس المصدر السابق: ١٤)

تجربة القانون الأمريكي

تعتمد المحاكم العليا في الدول الأنجلوسكسونية (انجلترا–كندا–أمريكا) وغيرها من المحاكم الأدنى درجة في تفسيرها للنصوص القانونية على عدة طرق مبنية على ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه النصي "Textualist" أو المعنى الحرفي "Literal" وما لحقه من التعديل من خلال القاعدة الذهبية. يعد الاتجاه النصي قبل التعديل بالقاعدة الذهبية من الاتجاهات التي عفي عليها الزمن وواجهت الكثير من النقد بسبب حرفية أرباب هذا التوجه وهم من أنصار القانون الوضعي. ولمنظري هذا التوجه كما أسلفنا مستنداً قوياً في تبني هذا الاتجاه؛ وهو أن السلطة التشريعية هي صاحبة السلطة الوحيدة في التشريع فلذلك كل ما يصدر منها سواء كان منطقياً أم غير ذلك فهو قانوني ويجب الحكم به، وإلا كانت التكلفة في عدم الانصياع للقانون الصادر من السلطة التشريعية هو الفوضى العارمة. ويظهر أثر هذا الاتجاه في القضايا التي تفصل فيها المحكمة العليا حينما يتصدى لها قضاة ذوي توجهات مختلفة في تفسير النص، لا سيما في القضايا الدستورية، وكان هذا الاتجاه سائداً وشائعاً في الاتجاهات المتعاطية للنص القانوني بحجة أن المحاكم لا يحق لها أن تعدل عن النص التشريعي حتى لا تقوم بدورٍ ليس من صلاحياتها وهو التشريع، ولكنها تقوم بهذا الدور بطريقة حرفية مغالية ولا تبحث وتنظر في السياق النصي للقانون (Eskridge Jr & Philip P., 1990: 340-342).

وقام هذا الاتجاه على التأكيد على مجموعة من الضوابط في طريقة استخدام المنهج النصي: أولاً: أن النص يجب أن يفسر على النحو المعتاد والمعنى الواضح المفهوم. (دريدجر، ٢٠٢١: ٥٣)

وأوضح دريدجر أن هناك إشكاليات في المنهج النصي:

1 – أن النص والكلمات والألفاظ في حد ذاتها لا يمكن الاستناد إليها في معالجة الواقعة المعروضة على المحكمة ثم الحكم؛ دون قراءة كامل القانون ومعرفة سياق الكلمة.

2 – أن الألفاظ يصعب أن تكون دقيقة ومحددة وأحادية الدلالة، إذ من خلال اللجوء إلى المعجم يمكن تعريف كلمة واحدة بأكثر من معنى.

3 – كيف لنا أن نحدد المعنى النحوي المعتاد للكلمة إذا وجد لها أكثر من تعريف، ويمكن ذلك من خلال حيازة المعنى الأولي القبول لدى مستقبليه ممن يطبق عليهم القانون. (نفس المصدر السابق: ٦٥) وقد يظهر من خلال هذا المنهج في تفسير دلالات الكلمات الشاذة في سياق النص القانوني أو بما يسببه تفسيرها النصي من حرج أو ظلم ومشقة إلى نتائج غير عادلة ولكن أرباب هذا المنهج متمسكين به بالرغم من اعتراضات المتضررين واستئنافهم للعديد من القضايا، ولكن استقر رأي الكثير من المحاكم الإنجليزية على أحقية البرلمان في تشريع نص قانوني لا يحتمل سوى هذا التفسير (نفس المصدر السابق: ٦٥-٧٠).

أما إذا احتمل تفسير الكلمات لأكثر من احتمال معقول من ناحية الدلالة اللغوية فإن الترجيح يكون من خلال المعقولية والأقرب للعقل والأقرب للتوافق الداخلي لهذا التفسير مع باقي أجزاء النص القانوني، كذلك استبعاد المعنى الواضح المباشر للنص من خلال استنباط ما يسع دلالة النص شموله واستيعابه صراحة أو ضمناً وبذلك يمكن من خلال هذه الطريقة استنطاق نية المشرع من خلال النص الذي وضعه المشرع أو استنطاق النص لمعرفة الدلالة الضمنية.(نفس المصدر السابق: ٧١-٨٩)

ثم تطور المنهج النصي بعد توجيه العديد من النقد في النتائج المخزية التي قد يصل إليها في التفسير الحرفي واعتبار حصانة السلطة التشريعية في ملكية النص وتفسير مقصده حتى وإن أدى ذلك إلى مجانبة العدل، فظهر ما يسمى بالقاعدة الذهبية، وهي كما يقول القاضي فينسليديل: "طالما أعجبت بعمق الحكمة في هذه القاعدة، وأعتقد الآن أنها متبناة عالمياً حقيقة... حيث يلزم إعمال المعنى النحوي والمعتاد للكلمات، إلا إذا أدى ذلك إلى نوع من مجافاة المنطق أو العقل، أو إلى الوقوع في التناقض أو عدم الاتساق مع سائر أجزاء الوثيقة، بما يلزم معه في هذه الأحوال تعديل المعنى النحوي والمعتاد للكلمات في حدود تجنب هذه المجافاة أو عدم الاتساق، دون زيادة على ذلك(نفس المصدر السابق: ٩٣).

الفهم المقاصدي للنص ليس من خلال الكلمات والألفاظ ودلالاتها، إذ هي مجرد وسيلة وأحد أدوات مقد المشرع، بل من خلال تفسير النص وتوضيح مقصد المشرع من النص نفسه (نفس المصدر السابق: ١٣٧).

1- اتجاه الفهم الأصلي للنص "Original Understanding" ويندرج هذا الاتجاه تحت المنهج النصي"Textualist" ولكنه ينظر للنص من خلال فهم وعمل المحاكم في وقت إقرار النص التشريعي أو الدستوري. ولهذا الاتجاه في فهم النص مشابهة بما يأخذ به المذهب المالكي في الاحتجاج بعمل أهل المدينة أو إجماع أهل المدينة في بيان دلالة النص الشرعي وما يعمل به (الزركشي، ١٩٩٤: ٤/٤٨٥-٤٨٦).

2- لذلك وإن كان هذا الاتجاه تابعاً للمنهج النصي إلا أن سهام النقد الموجهة إليه أقل مقارنةً بالمنهج الأساسي الموصوم بالنصي "الحرفي". إلا أنه لم يسلم من بعض الاتهامات بأنه حرفي، ولكن نافح عنه أربابه وفندوا هذه الادعاءات كما فعل ذلك كثيراً القاضي بالمحكمة العليا الفيدرالية سكاليا. فقد نفى كثيراً هذه التهمة في كتاباته ولقاءاته؛ فالتعديل الدستوري الأول "first amendment" المتعلق بالحريات والذي منع السلطة التشريعية من تقييد حرية التعبير عن الرأي وغيرها من الحريات، يرى سكاليا أنه مثال لعدم حرفية منهجه، ففي زمن التعديل الدستوري كانت حرية التعبير من خلال الكتب والجرائد، أي بالكتابة، أما الآن فلا يمنع أن تكون من خلال الإنترنت والتلفاز أو المذياع أو غيرها من الوسائل، راداً بذلك على اتهامات الحرفية للمنهج النصي

(Scalia & Garner, Reading (Scalia, A matter of interpretation, 2018: 23-24) Law: The Interpretation of Legal Texts, 2011: 15-16)

أما النقد الموضوعي الحقيقي الوحيد والوجيه الموجه للمنهج النصي المربوط بالفهم الأصلي حسب سكاليا؛ أن المنهج النصي بالفهم الأصلي هو منهج شكلي يهتم بالقوالب والمباني وليس بالحقائق والمعاني. يورد القاضي سكاليا بأن هذا صحيح وبالتأكيد المنهج الصحيح في تفسير النص يجب أن يكون كذلك من خلال إعطاء الأهمية الكبرى للكملة ودلالاتها والإجراءات القانونية واتباعها، وضرب على ذلك مثالاً: فذكر لو أن مجرماً ارتكب جريمة قتل وتم القبض عليه واعترف بالجريمة ومشاهدات تسجيلات أجهزة التصوير للجريمة موجودة ومثبتة للجريمة؛ فالمتهم مجرم بما لا يدع مجالاً للشك وباعترافه أيضاً ولكن لا نستطيع قتله مباشرة إلا بعد محاكمته وإصدار حكم بالإعدام، أليس هذا إجراءً شكلياً في ظل اعتراف المجرم وأدلة التصوير؟!

كذلك، أليس سريان القوانين لا يكون إلا بعد اكتمال كافة الموافقات الرسمية لذلك؟ فمثلاً؛ لا يسري القانون في أمريكا إلا بعد تصويت الكونجرس "السلطة التشريعية" واعتماد الرئيس لذلك، فلو أن قانوناً بمنع بيع التكنولوجيا إلى دولة خارجية لم يعتمده الرئيس الأمريكي بعد، بالرغم من تصويت الكونجرس

له، فإن عقد البيع ذلك يعد قانونياً، وإن كانت السلطة التشريعية المنتخبة من الشعب تمنع ذلك وهي نائبة عن المجتمع، فمعنى ذلك أن المجتمع يرفض هذا النوع من العقود وقد يكون الرئيس كذلك موافقاً على القانون ولكنه لم يعتمده بعد، فإن ذلك العقد يعتبر قانونياً وصحيحاً طالما لم تكتمل الدورة التشريعية ولم يعتمد ويسري القانون بعد، وبذلك تظهر الشكلية القانونية بأنقى صورها ولا أحد يبدو أنه يعترض أو يرفض ذلك! (Scalia, A matter of interpretation, 2018: 25).

يرى سكاليا أن هذا المنهج يحافظ على الدولة كدولة قانون وليس كدولة رجال، فالدستور قام بالتصويت عليه الشعب ولكن قضاة المحكمة العليا الفيدرالية تم تعيينهم من غير انتخاب، فلا يحق لهم أن يقوموا بإعادة تفسير الدستور وتغيير مفهومه، فهذا مخالف للديمقراطية، حيث أصبحت أمريكا دولة يحكمها قانونياً تسعة قضاة غير منتخبين، وهذا تقويض لحق الشعب الذي قام بالتصويت على الدستور وانتخب ممثلين له للتشريع. يرى سكاليا أن التفسير القانوني الصحيح للدستور والتشريع يجب أن يبدأ بالنص وينتهي بالنص، ويُعرف هدف المشرع ونيته من خلال عباراته وعباراته فقط، ومن خلال فهم السياق العام للنص والقانون ككل لتوضيح أي إبهام في العبارات، وهذا هو المنطق العملي المنضبط الذي يزيل أي توجه لدى القاضي، فأي اتجاه آخر غير الاتجاه النصي فهو قابل للتفسير الغير منضبط وقابل للتوجيه الأيدلوجي حسب تعبير سكاليا (Scalia & Garner, Reading Law: The Interpretation of Legal Texts, 2011: 15-19)

وقد يرد إشكال جوهري في هذا المنهج، ألا وهو التقديس المبالغ فيه للنص الذي قد يقوض تطور المجتمع وتغيراته، ففي حال أراد المجتمع من خلال المشرع تغيير قانون ساري وتعديل اجتماعي؛ مثل إعطاء الحقوق للمرأة في التصويت والانتخاب وغيرها، التي كانت حسب فهم المنهج النصي بالفهم الأصلي كان غير قانونياً حين وضع الدستور الأمريكي، فالدستور الأمريكي حين وضع في نهايات القرن الثامن عشر، لم تكن المرأة حاصلة على الحقوق الممنوحة لها في هذا العصر، فيجيب سكاليا عن ذلك: أن التعديل الدستوري والقانوني وإحداث التغيير الاجتماعي لا يكون من المحاكم بل من خلال السلطة التشريعية التي انتخبت لفعل ذلك، فحق المرأة أعطي لها من خلال التعديل الدستوري التاسع عشر "nineteenth amendment" فهذا هو الطريق الصحيح للتغيير الذي نضمن أنه يحافظ على الصلاحيات الممنوحة لكل سلطة من سلطات الدولة (Scalia, A matter of interpretation, 2018: 47).

ولهذا الاتجاه أدواته التي أشارت إليها كثيراً أحكام المحكمة العليا الفيدرالية الأمريكية وغيرها من المحاكم، وتسمى "canons of construction" قوانين البناء؛ ويقصد بها قواعد للتفسير وبناء

المعنى من النص. وكلمة "cannon" في اللغة الإنجليزية واللاتينية تأتي من الأصل الإغريقي والتي بمعنى: قاعدة أو نظام أو قرار من الكنيسة (Balkin & Sanford, 1998: 968).

وهي قواعد منطقية ولغوية تعارف عقلاء العالم على استخدامها لتفسير معاني النصوص والعبارات، ولكن بالرغم من قدم قوانين البناء هذه على مدى أكثر من أربعة قرون في القضاء الأنجلوسكسوني وتعاقب الأجيال القضائية عليها إلا أنها لاقت نقداً واسعاً في القرن الماضي لا سيما إذا عرفنا أنه لا يحفل بها سوى النصيون، أما المقاصديون فهم لا يحبذون هذه القواعد (Brudney & Corey, 2005).

وقد تكون موضع استهجان واستنكار بسبب أصلها اللاتيني، حسب وصف سكاليا (Scalia, A matter of interpretation, 2018: 25-26) .

ومن العجيب والمثير أن هذه القواعد الخاصة ببناء المعنى من النص "canons of construction" معروفة قديماً منذ القرن الثالث الهجري لدى علماء الشريعة الإسلامية فيما يعرف بعلم أصول الفقه؛ المعني بمعرفة الدليل وشروطه وطريقة الاستدلال من الدليل ومواصفات المستدل وقدرته. وأصل علم أصول الفقه مستمد من اللغة العربية، نحوها وصرفها وبيانها، بالإضافة إلى علم المنطق.

والمثير أن بعض القواعد التي تستخدم في استنباط الحكم من النص الدستوري أو القانوني " canons of construction" مطابقة تماماً لما ذكر في كتب أصول الفقه لا سيما في مباحث دلالات الألفاظ، إلا أن كتب الأصول فصلت هذه القواعد بشكل أعمق وناقشت الكثير من لوازم وثمرات هذه القواعد سواءً في تطبيقاتها الفقهية أو حتى العقدية (فيما يعرف بعلم الكلام). كذلك من العلوم الإسلامية التي تتشارك في احتواءها على قواعد شبيهة بقوانين البناء "canons of construction" علم القواعد الفقهية، الذي يختلف عن علم أصول الفقه في أنه يستقري النصوص الشرعية من القرآن والسنة ويضع قواعد كلية استقرت كثير من أحكام الشريعة عليها وأصبح يمكن التوصل بها إلى الحكم مباشرة وتطبيقها على الواقعة المعروضة، بخلاف قواعد أصول الفقه التي تعرض على الدليل ثم يستخرج منه الحكم.

وسأقوم بالإشارة إلى القواعد المشابهة في موطنها، ولكن يحسن التنبيه أن علم أصول الفقه قد زاد على قواعد البناء بأنه تطرق لموضوع أنواع الدليل التي لا تناقش لدى القانونيين لاسيما أرباب المنهج النصي ممن يعتقدون أن القانون الوضعي الخارج عن السلطة التشريعية هو المصدر الوحيد، بخلاف الشريعة التي لديها أكثر من مصدر؛ القرآن والسنة والإجماع والقياس. كذلك، مما زاد به علم الأصول أنه تكلم عن درجات وشروط المستدل؛ وهو المجتهد بكثير من التفصيل.

ويمكن تقسيم هذه القواعد المستخدمة لتفسير النص على عدة أقسام كما ذكرها القاضي سكاليا في كتابه (قراءة القانون) (Scalia & Garner, Reading Law: The Interpretation of Legal Texts, 2011)، الذي يعتبر أول من قام بجمعها في دفة واحدة كأول جمع لأغلب وأشهر قوانين البناء التفسيري التي يرى صحتها من وجهة نظره. وقد قدم فيه لصحة وأهمية المنهج النصي بالفهم الأصلي لتفسير النص الدستوري والتشريعي، ثم أعقبها بمجموعة من القواعد "قوانين البناء" وختمها بأبرز الانتقادات والمغالطات لهذا المنهج.

قواعد أساسية (Fundamental Canons)، مثل: قاعدة "Presumption Validity": وتعني بأن التفسير الذي يقرر صحة النص مقدم على التفسير الذي يخالف النص (Scalia & Garner, Reading Law: The Interpretation of Legal Texts, 2011: 66).

ويشبه هذه القاعدة ما نص عليه الفقهاء في القواعد الفقهية من قاعدة "إعمال الكلام أولى من إهماله" أي ترتيب الأحكام والالتزامات على الكلام وإعطاؤه حكماً مفيداً أولى من إلغاء لوازم الكلام وما يترتب عليه من أوامر أو غيرها (البورنو، ١٩٩٦: ٣١٤). والمقصود بالكلام هنا الكلام في مقام التشريع أو الكلام من البالغ العاقل المدرك لما يقول.

قواعد لغوية أو دلالية (دلالة اللفظ) (Semantic Canons)، مثل: قاعدة " Mandatory/Permissive Canon": والتي تعني بأن عبارات الإلزام تقتضي الوجوب، وعبارات الجواز تقتضي الإباحة (نفس المصدر السابق: ١١٢). وهذا ما نص عليه الأصوليون عند الحديث عن الأمر في الأصول بماذا يعرف الأمر وماهي مقتضياته؛ مثل: الوجوب والفورية والتكرار وغيرها، وكذلك في الإباحة عند الحديث عن أقسام الأحكام التكليفية (الغزالي، ١٩٩٣: ١٥٦-١٦٨).

قواعد نحوية أو (قواعد تركيب الكلمات في الجملة نحوياً) (Syntactic Canons): مثل: قاعدة "Last-Antecedent Canon": والتي تعني بأن الضمير في الكلمة أو الصفة الظاهرة تعود لأقرب مذكور (نفس المصدر السابق: ١٤٤). وقد ذكر هذه القاعدة واستخدمها كثيراً المفسرون وهي قاعدة "الأصل في الضمير أن يعود إلى أقرب مذكور"، وقد فصلوا فيها من حيث إذا لم يكن هناك قرينة فإنه يعمل بها، أما إن لم يكن هناك قرينة فيرجع إلى المذكور الأنسب، وأصل هذه القاعدة هو اللغة ودلالاتها (الطيار، ٢٠١٠: ١٥٥).

قواعد سياقية (Contextual Canons): مثل: قاعدة "Whole-Text Canon": والتي تعني بأن النص يجب أن يفسر كاملاً (Scalia & Garner, Reading Law: The Interpretation of Legal Texts, 2011: 167).

- قاعدة (Surplusage Canon): والتي تعني أن التفسير الذي لا يهمل كل الأحكام الواردة في النص القانوني أولى من التفسير الذي يثبت جزء من أحكام النص ويسقط جزء من أحكامه (نفس المصدر السابق: ١٧٤). وهذه القاعدة تَرِدُ على التشريع الواحد (دريدجر، ٢٠٢١: ٣٣٤).
- – قاعدة (*Ejusdem Generis* Canon): المستخدمة لتفسير الكلمات متعددة المعاني أو ما كان جنساً لأنواع متعددة فيفسر النص من خلال استخدام الاستدلال الاستقرائي (Scalia & Garner, Reading Law: The Interpretation of Legal Texts, 2011: 199).

– قاعدة (General/Specific Canon): والتي تعني بأن النص الخاص مقدم على النص العام في حال تعارضا (نفس المصدر السابق: ١٨٣). وهذا ما نص عليه الأصوليون في باب دلالة الألفاظ؛ في دلالة العام ومخصصاته وأقسامه، والعمل بالخاص (الغزالي، ١٩٩٣: ٣١٨-٣٤٠).

- – قاعدة (*Leges Posteriors Priores Contrairias Abrogant*) : ويقصد بها نسخ القانون اللاحق القانون السابق إذا تعارضا، وهو ما يسميه الأصوليون النسخ الضمني، في باب تعارض الأدلة وطرق دفع التعارض، مثل ما ورد في آيات عدة المرأة المطلقة، فورد في الآية الأولى أن عدتها سنة كاملة، ثم ورد في الآية الثانية من نفس السورة أن عدتها أربعة أشهر وعشرا؛ فتكون ناسخة لأنها وردت بعد ذكر الآية الأولى، كما ذكرها المترجم في تعليقاته (دريدجر، ٢٠٢١: ٣٢٩-٣٣٠) وذكرها كذلك الغزالي في كتاب النسخ (الغزالي، ١٩٩٣: ٣٥-١١٨). ولا يلزم من أنهما في نفس السورة أن الآيتين قد نزلتا في وقت واحد، فقد تكون آية من نفس السورة نزلت في زمن متأخر عن آية أخرى من نفس السورة في القرآن.

وهذه القاعدة تطبق في القانون على تشريعين مختلفين، ولا تطبق إذا تناقض حكمين من نفس التشريع؛ لأنهما صدرا في نفس الوقت، فكأن المشرع قد قال نعم ولا في نفس الوقت وهذا غير صحيح، فعند ذلك يجب تدخل المحكمة لحل التناقض (دريدجر، ٢٠٢١: ٣٣٢-٣٣٣).

1- قواعد خاصة بالقوانين ذات الصفة الحكومية (Expected Meaning Canons): مثل قاعدة الشك الدستوري (Constitutional Doubt Canon)، والتي تعني بأن أي تفسير يشكك في دستورية التشريع يجب أن يستبعد (Scalia & Garner, Reading Law: The Interpretation of Legal Texts, 2011: 247).

2- قواعد متعلقة بالحريات الشخصية (Private Right Canons): مثل قاعدة "Rule of Lenity": أي قاعدة التيسير، وهي تعنى بأي غموض أو خطأ فإنه يفسر لصالح المتهم.

وقد ذكر الأصوليون مثل هذه القاعدة عند الحديث عن الاستصحاب؛ وهو بقاء الحكم السابق على ما كان حتى يأتي الدليل بتغيره، وذكر في علم القواعد الفقهية في قاعدة اليقين لا يزول بالشك وله أمثلة فقهية كثيرة جداً (البورنو، ١٩٩٦: ١٦٦).

3- الاتجاه المقاصدي "Intentionalism" الباحث عن نية المشرع أو "Purposivism" الباحث عن المقصد من التشريع:

تفرق الأدبيات البحثية القانونية في نظرية التفسير الدستوري والتشريعي بين النوعين، إلا أنهما يتشاركان ويتقاطعان كثيراً لا سيما في النتائج والآثار، إنما يختلفان في أن الاتجاه الذي يبحث عن نية المشرع يرجع إلى التاريخ التشريعي، بينما الأخير، الباحث عن مقصد المشرع، لا يرجع إلى التاريخ التشريعي بل يفترض مقصداً أراده المشرع. ويلقى الاتجاه الأول (الباحث عن نية المشرع) رواجاً في التفسير القانوني الأمريكي، بحيث يصفه أنصاره بأنه الاتجاه الوحيد والصحيح للتفسير التشريعي والدستوري (Eskridge Jr & Philip P., 1990: 325-326).

وهو أحد الاتجاهات المعاصرة (الباحث عن نية المشرع) التي تعنى بفهم مقصد المشرع وأهدافه من النص الدستوري إما من خلال فهم الأعمال التحضيرية والوثائق التي سبقت وضع الدستور والتصريحات التي قام بها واضعوا الدستور في التعبير عن مقصدهم من النص القانوني أو من خلال تخيل مناقشة السلطة التشريعية وطرح أسئلة افتراضية حتى يتبين للمفسر النية من وراء التشريع.

وتعرض هذا الاتجاه إلى نقد من قبل أنصار الاتجاه النصي أو حتى من قبل أنصار الاتجاهات الجديدة التي تنادي برفض أي نظرية للتفسير لأن هذه النظريات والاتجاهات كفيلة بتأطير عقلية القاضي والقانوني ولا يفتح المجال للتفسيرات الحديثة. (نفس المصدر السابق: ٣٤٥)

لا يمكن للباحث عن التاريخ التشريعي أن يتلمس ويعرف نية المشرع من خلال المباحثات والمداولات التي تمت أثناء جلسات إقرار التشريع أو الدستور، ولا يمكن ذلك من خلال تقارير اللجان التي قدمت المقترح التشريعي، فلو أن أحد التشريعات قام بالتصويت وتأييدها أكثرية ممثلي السلطة التشريعية لنقل مثلاً ما نسبته ٥١٪ فإن نسبة ٤٩٪ من الأعضاء لم يصوتوا له ولم يوافقوا عليه، فكيف يقال بأن التاريخ التشريعي يكشف عن نية المشرع إذا كان المشرع أصلاً منقسم ولم يمرر هذا التشريع إلا بالأكثرية البسيطة، فنيات أعضاء السلطة التشريعية مختلفة تماماً حيال هذا التشريع. كذلك يقال

بالنسبة تقارير اللجان المقترحة للقوانين، حين يكون هناك استقطابات سياسية بين عدة أحزاب وتكتلات وحشد لأجل مكاسب حزبية، فإن الشك يدور حول قراءة التقارير المقدمة من اللجان التي تقترح التشريعات، فالتصويت من قبل الأعضاء في الغالب يكون لأجل تعاضد حزبي لا أكثر (Eskridge Jr & Philip P., 1990: 325-332).

(Scalia, A matter of interpretation, 2018: 29-36).

أما أنصار الاتجاه المقاصدي (Purposivism) الذين يفترضون مقصداً للمشرع أراده من النص الدستوري أو النص التشريعي، فإنهم وإن كانوا لاقوا أيضاً رواجاً في السنوات الأخيرة كاتجاه متطور عن اتجاه الباحث عن التاريخ التشريعي، فإنهم يصفون التشريع أو الدستور بالنص الحي.

ويعنون بالدستور الحي؛ أي القابل للتغير حسب التغير الحاصل في المجتمع، فهو نص غير جامد وغير مقيد للتحولات التي تطرأ على المجتمع في كثير من القضايا التي لم تظهر في عهد واضعي النص الدستوري (Eskridge Jr & Philip P., 1990: 332-339).

وهذا الاتجاه لا ينكر النص التشريعي أو النص الدستوري ولكنه لا يتقيد به، فيحاول إنشاء مقصد أو تلمس المقصد من العبارات المنصوص عليها ومن ثم الوصول إلى نتيجة جديدة قد تخالف النتيجة أو طريقة تطبيق المحاكم سابقاً لنفس النص. فهو يعتبر النص الدستوري هو الملزم وليس فهم واضعيه، لاختلاف السياق والظرف التاريخي، بل يجب تنزيل النص على الواقع المعاصر وفهمه في ضوء متطلبات العصر. وينتقد على هذا الاتجاه أنه قد يتناقض مع نفسه أحياناً لا سيما حينما تواجه المحكمة الفيدرالية العليا الأمريكية قضايا حول القيم التي أسسها الدستور الأمريكي ولا يزال يحافظ عليها المجتمع، فلو أراد أحد ما مناقشة هذه القيم فإن المحكمة تعرض عنه وترفض ذلك وتطلب الالتزام بالنص الدستوري لاستخراج المقصد دون غيره من الوسائل.

ويناقش القاضي سكاليا هذا الاتجاه بشدة لأنه الغريم لمنهج النصيين، فيضرب مثالاً لإشكالية المقاصديين فيقول: "لو أن نظاماً في البلد يمنع مجاوزة الإشارة الحمراء، وقام شخص ما بقطعها في ساعة متأخرة من الليل حيث لا يوجد أحد في التقاطع، فيمكن لقاضي يفترض مقصداً للمشرع بأن المقصد من هذا النظام؛ الحفاظ على السلامة العامة، وحيث لا يوجد سيارات ولا مشاة في التقاطع في الساعة المتأخرة من الليل، فإن قاطع الإشارة لم يخالف مقصد المشرع، ومن خلال هذا الاتجاه يفلت قاطع الإشارة من العقوبة. بينما قد يكون القاضي السابق قد حقق مقصداً مفترضاً، إلا أنه أهمل مقصداً عاماً وشاملاً وهو الوقاية؛ بحيث يجب الوقوف عند الإشارة الحمراء دائماً، نحن لا نثق بتقديرك بمتطلبات السلامة العامة. بينما لو قامت البلدة أيضاً بإصدار قانون يمنع دخول السيارات للحدائق

العامة حفاظاً على سلامة المتنزهين، فإن المقصد العام للقانون ممكن أن يتجاوز النص ليستثني الإسعاف في الدخول للحديقة لنقل الحالات الطارئة"

(Scalia & Garner, Reading Law: The Interpretation of Legal Texts, 2011: 20-21).

العبارات المنصوص عليها في التشريع أو الدستور يجب أن تعطى حقها من التحليل والتعريف، وإن كانت السلطة التشريعية لا تقصد العبارات التي نصت عليها في التشريع، فيجب أن تقول ذلك. (نفس المصدر السابق: ٢١)

مثال لقضية واجهت حكمين من خلال المنهجين المقاصدي والنصي

وفي ختام استعراضنا لاتجاهات مناهج التفسير، سنستعرض مثالاً لقضية من القضايا الساخنة في المجتمع الأمريكي من السبعينات الميلادية للقرن الماضي وحتى يومنا هذا، حيث كانت هذه القضية من الانتصارات التي حققها المقاصديون في تفسير الدستور الأمريكي حسب تغيرات المجتمع، حين أصدرت المحكمة العليا الفيدرالية الأمريكية الحكم فيها وصار حكمها قانوناً سارياً إلى النصف الأول من هذا العام ٢٠٢٢م حيث أعيدت القضية من جديد على السطح وتصدت لها المحكمة العليا الفيدرالية الأمريكية مرة أخرى ونقضت حكمها السابق الذي حكمت به.

القضية هي (Roe v. Wade) عام ١٩٧٣م عندما تقدمت امرأة اسمها روي لترفع قضية ضد ولاية تكساس الأمريكية التي ينص قانونها على تجريم الإجهاض إلا في حال دعت الضرورة لحماية حياة المرأة الحامل من أي خطر أثناء الحمل (Roe v. Wade, 1973). وقد كانت هذه المرأة حاملاً من غير زواج، وأرادت الإجهاض في ولاية تكساس ولكن الطبيب لم يرَ هناك أي خطر على حياتها لتقوم بالإجهاض، فحكم ضدها في محاكم تكساس ثم رفعت القضية للمحكمة العليا الفيدرالية الأمريكية ضد الولاية بكاملها مدعية أن قانون ولاية تكساس غير دستوري ومخالف للحريات الشخصية وغيرها من الحرية المنصوص عليها في الدستور الأمريكي وتعديلاته، ولكن المحكمة لم تنظر إلا في حق الحريات الشخصية.

حكمت المحكمة حينها بأن قرار الإجهاض هو من الحريات الشخصية المكفولة في الدستور، ولا يوجد في السوابق القضائية ما يجرم الإجهاض في بدايات الحمل قبل تكون الجنين، ولكن من حق الولاية تقييد الإجهاض حسب مراحل الجنين والسماح به في المراحل الأولى وهي الثلث الأول من الحمل، وترك القرار لرأي الطبيب في الإجهاض من عدمه حسب الخطر المحدق بالأم الحامل أو الجنين قبل

نهاية الثلث الأول، ثم في المرحلة الثانية تنظم الولاية الإجهاض حسب صحة الأم والصحة العامة كما تقدره الولاية، ثم في المرحلة الأخيرة تركت المحكمة للولايات إمكانية حظر الإجهاض في المراحل الأخيرة من الحمل.

صدر هذا الحكم بالأغلبية واعترض عليه قاضيان، حيث نصا في اعتراضهما أن الإجهاض غير مقبول عالمياً؛ وعليه يكون الإجهاض ليس حقاً شخصياً وغير متضمن في الدستور، وقال القاضي المعترض الآخر أن المسألة سياسية وخاضعة لرغبة الناس ويجب أن تترك الولايات لتشريع ما يراه الناس مناسباً.

عارض كثير من القانونيين النصيين من القضاة والأكاديميين حكم المحكمة وصاروا يضربون به مثالاً على أن الدستور حين وضعه كان يجرم الإجهاض وهذا هو الذي يجب أن يكون القانون وهذا هو الدستور، وأي تغيير لهذا الحكم يجب أن يكون من خلال التعديلات الدستورية أو التشريع، ودار الحديث عن إمكانية نقض الحكم وعدم الالتزام بالسابقة القضائية وغيرها من المسائل التي أثارها الحكم (Scalia & Garner, Reading Law: The Interpretation of Legal Texts, 2011: 345, 413). (Scalia, A matter of interpretation, 2018: 132).

كان ذلك الحكم انتصاراً لأنصار الإجهاض من النساء والحركات النسوية واليسارية، وأصبح موضوع الإجهاض ورقة سياسية بين المحافظين والليبراليين تطرح دائماً في الإعلام والحملات الانتخابية، حتى أعيدت قضية الإجهاض مرة أخرى في قضية أخرى ضد ولاية ميسيسيبي الأمريكية التي كانت تحظر جميع أنواع الإجهاض بعد الأسبوع الخامس عشر من الحمل، ولكن بسبب وجود قضاة محافظين في هذه الفترة من ورود هذه القضية للمحكمة، قامت المحكمة بنقض حكم (*Roe v. Wade*) الشهير في السبعينات الذي أسس لحرية الإجهاض، ونصت في حكمها أن الإجهاض ليس حقاً دستورياً منصوصاً عليه في الدستور ولا حرية شخصية وليس من ضمن حقوق المساواة بين الرجل والمرأة على الإطلاق، ويجب ترك الأمر في تجريم الإجهاض أو تقييده للولايات لتقوم بذلك

(Dobbs v. Jackson Women's Health Organization, 2022).

العجيب أن أحد القضاة المؤيدين لرأي الأغلبية (توماس) راح أبعد من ذلك، حيث ذكر أن على المحكمة بعد نقض هذه السابقة (*Roe v. Wade*) يجب أن تراجع أحكامها بخصوص موانع الحمل والسماح بالشذوذ وزواج المثليين! فهل نلحظ تحولاً على يد المحافظين في أحكام المحكمة العليا الفيدرالية الأمريكية؟! وهل هي عودة للمنهج النصي وأفول العقود الذهبي للمقاصديين؟!

الخاتمة

يتميز أصحاب المنهج النصي (Textualist)، الذين يلتزمون بحرفية النص ويرون أن النص هو الحاكم على الأفعال لا شيء سواه ويتفرع عنهم النصيين ما يسمى بالنصي ذوي الفهم الأصلي (Originalists) الذين يبحثون عن فهم واضعي النص وطريقة تطبيقهم للنص في ذلك الزمن وكيف كان النص يعمل لاسيما في القضايا الغير متغيرة مثل: عقوبة القتل، تفتيش المنازل واقتحام الحريات بلا إذن، الإجهاض والشذوذ وغيرها، مثل ما ينص عليه سكاليا وغيره، يتميزون بمنهجية منضبطة وقواعد للتفسير ورواج وتأثير في الآونة الأخيرة لا أدل عليها سوى حكم المحكمة العليا الفيدرالية في عدم دستورية حكم المحكمة العليا عام ١٩٧٣م بحماية الدستور الأمريكي لحق الإجهاض. ومنطلق هذا المنهج الذي يعتبر هو الأشهر ومن أكثر المناهج انضباطاً هو منطلق الحفاظ على الديمقراطية وعدم فرض حكم قانوني ملزم من أعضاء المحكمة العليا الغير منتخبين (المعينين من قبل رئيس الدولة بعد مصادقة الكونجرس) على رغبة الأكثرية التي قامت بالتصويت على الدستور. إلا أن النقد الموجه لهذا المنهج من حيث الحرفية والشكلية وعدم التجديد ظاهر في التزام النص وتقديس النص التشريعي والدستوري، فالضغط من قبل المقاصديين قوي ويلقى قبولاً واسعاً لاسيما في تبني التغيرات المجتمعية التي يتصادم معها النصيون. إلا أن المقاصديون يفتقدون للأدوات والمنهجية المنضبطة في التفسير، فلا يمكن أن تكون النصوص التشريعية أو الدستورية مطلقةً بلا خطام يقودها ولا إلى بر أمان الوضوح والمعنى الراسخ المنطقي، مما أدى ببعضهم إلى انتقاد كل المناهج والترويج لعدم الحاجة إلى منهجية للتفسير مطلقاً، فضمير القاضي وإحساس العدالة ومتطلبات المجتمع والوضع السياسي هي من يحتم توجه التفسير ولا داعي لوضع منهجية فكل منهجية فيها إشكال.

فنجد مثلاً أن عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة من القضايا الساخنة كذلك، والبديل بطبيعة الحال هو السجن المؤبد لأن عقوبة الإعدام هي عقوبة وحشية لا يليق بالمجتمع المتحضر أن يقترفها، هذا توجه المقاصديون ويرون أن منع عقوبة الإعدام حكم متوافق مع الدستور من غير منهجية منضبطة أوصلتهم لهذه النتيجة سوى تغير المزاج الاجتماعي في عدم تقبل هذا النوع ن العقوبات. في المقابل، أصحاب المنهج النصي يجيبون عن هذه العقوبة من خلال منهجيتهم في الرجوع لفهم واضعي النص حين وضعه وطريقة تطبيق المحاكم من خلال منهجية واضحة، فيذكرون أن الدستور الأمريكي لم ينص على أن عقوبة الإعدام عقوبةٌ وحشية بل غاية ما في الأمر أن الدستور الأمريكي في التعديل الثامن نص على أن" العقوبة يجب أن لا تكون قاسية ولا وحشية ..."

وفي حقيقة الأمر كانت كل الولايات في السياق الزمني لوضع الدستور تعترف وتطبق عقوبة الإعدام لجريمة القتل بل كان الإعدام هو تعريف الجناية (felony)، ولذلك فإن سكاليا يقول إن أغلب القضاة الآن يعتقدون أن عقوبة الإعدام هي عقوبة وحشية وقاسية وغير دستورية فهذا خطأ، لأن الدستور لم ينص على ذلك ولم يكن ذلك مفهوم واضعيه بقرينة تطبيقهم لهذه العقوبة. ثم يستدل أيضاً بالدلالة اللغوية من الدستور نفسه، حيث نص الدستور في التعديل الخامس والرابع عشر في الفقرة الخاصة بالإجراءات القانونية العادلة التي هي حق للجميع بدون استثناءات أن لا يجوز سلب حياة أي شخص من غير الإجراءات القانونية العادلة (Scalia, A matter of interpretation, 2018: 46). فهذا يدل على عقوبة الإعدام بنص الدستور عقوبة مترف بها ولا يعتبرها الدستور عقوبة قاسية ولا وحشية، إذ لو كانت كذلك لما نص عليها.

ولو كانت المحكمة الآن ترى أنها عقوبة قاسية ووحشية، فهذا ليس قرارها ولا يجب أن تتدخل فيه، بل يجب علي المشرع أن يصدر تشريعات (مثل ما فعلت بعض الولايات) بمنع عقوبة الإعدام ثم بعد ذلك تقوم المحاكم بتطبيق هذا التشريع وهذا القانون.

النتائج

من خلال ما تم استعراضه يمكننا الوصول لأبرز النتائج التالية:

1 - أغلب المناهج التي تتجاذب القضاة في الدول الأنجلوسكسونية تندرج تحت المنهجين النصي والمقاصدي.

2 - كان المنهج النصي هو السائد قديماً ثم أفل نجمه في الخمسين سنة الماضية، وها هو يعود الآن من خلال انضباطه وقواعده التي يلتزم بها في التفسير والمنهجية الواضحة وقوة حججه في مقابل المنهج المقاصدي.

3 - المنهج المقاصدي برز مع التغيرات المجتمعية التي حصلت بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح مستنيراً في تفسيره للدستور، ولكنه أصبح يتماهى مع تغيرات المجتمع بلا انضباط، مما أدى به إلى مجاوزة الدستور والمنطق وفتح الباب على مصراعيه لتفسير التشريعات والدستور من غير منهجية واضحة منضبطة، وهذا خطر على العملية التفسيرية للقانون فيجب معالجتها وتحليلها بشكل أعمق للوصول إلى آلية منضبطة في فهم مقاصد القانون.

4 - يحتاج المنهج النصي إلى نظرة مستنيرة في فهم التشريعات والدستور من خلال منهجيته وأدواته والتخفيف من تقديس النص التشريعي والدستوري واعتماد المصادر الأخرى للقانون كالدين والعرف

وغيرها، فيمكن التوفيق بين المنهجين من خلال الوصول إلى أهداف ومقاصد القانون وروحه من خلال نصه وسياقه ومجموع نصوصه الأخرى وعدم تهميش دور الدين والعرف ليصل إلى تفسير أنضج وأعمق ومتطور غير جامد.

5 - قواعد البناء "cannons of construction" المستخدمة من قبل أصحاب المنهج النصي هي أشبه ما تكون بعلم أصول الفقه والقواعد الفقهية التي هي من أهم ما يميز العلوم الإسلامية التي كتبت عبر أكثر من ١٢ قرن ونضجت بشكل كبير ومفصل أكثر بكثير من ما ذكر في قواعد البناء التي جمعها القاضي سكاليا أو قوانين التفسير الإنجليزية والكندية. علم أصول الفقه والقواعد الفقهية استفاد منها الفقهاء والقضاة في الكثير من أحكامهم، ويمكن القول بأن المنهج النصي لا بد له من هذه الأدوات التي من خلالها يستطيع تفسير النص تفسيراً صحيحاً منضبطاً.

6 - نستطيع أن نقول بأن علم أدوات التفسير من أصول الفقه أو قواعد البناء هي من المشترك الإنساني الذي طوره عقلاء كل أمة وأحتاج إليه في تفسير النصوص، والذي يبدو أن هذا العلم كان له الحظ الأوفر من النصيب في البحث والتحرير والتفصيل في علوم الإسلام والقضاء الإسلامي.

التوصيات

1- محاولة المزج ونشر المنهج النصي المرن المتفهم للواقع والناظر لمقصد المشرع من خلال النص والاستفادة من المنهج المقاصدي المنضبط في التجديد وحسن التفسير من غير الخروج عن مقصد المشرع أو الخروج عن السلطة القضائية وانتزاع سلطة التشريع.

2- إبراز قواعد أصول الفقه ومحاولة تفعيلها في القضاء كمصدر ثري معين لكلا المنهجين النصي والمقاصدي يفيد في ضبط الإشكال الحاصل لدى أرباب المنهجين في عدم حرفية النصي وعدم انحراف المقاصدي.

3- المزيد من حركات الترجمة للبحث العلمي القانوني الغربي وما يقابله من ترجمة للأعمال العربية والإسلامية تدعم جهود تحسين توجهات المفسرين للقانون وتوجد بيئة خصبة في المشترك الإنساني في الفهم القانوني وآلية تفسيره.

المصادر

1.الغزالي، أبو حامد (١٩٩٣). **المستصفى من علم الأصول**، مج٣، المدينة المنورة: المملكة العربية السعودية.

2.الزركشي، محمد بهادر (١٩٩٤). **البحر المحيط في أصول الفقه**، مج٤، دار الصفوة ، الكويت.

3.البورنو، محمد صدقي (١٩٩٦). **الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلي**ة، مؤسسة الرسالة.

4.باوند، روسكو (٢٠٢١). **مدخل إلى فلسفة القانون**، مركز نهوض للدراسات ، الكويت.

5.الطيار، مساعد (٢٠١٠). **فصول في أصول التفسير**، ابن الجوزي، الدمام، المملكة العربية السعودية.

6.دريدجر، إلمار (٢٠٢١). **تفسير القوانين –النص والسياق والتفسير المقاصد**، مركز نهوض للدراسات ، الكويت.

7.القانون المدني الأردني (١٩٧٦

8- Balkin, J., & Sanford, L. (1998). **The canons of constitutional Law**, Harvard law Review, 968.

9- Brudney, J., & Corey, D. (2005). **Canons of Construction and the elusive quest for neutral reasoning** . Vanderbilt Law Review, 1.

10- Dobbs v. Jackson Women's ,**Health Organization**, 19-1392 (2022).

11- Eskridge Jr, W., & Philip P., F. (1990). **statutory interpretation as practical reasoning.** Stanford Law Review, 321-384.

12- Interpretation Act, 1978. (2022, 8 25). **Retrieved from Legislations**: https://www.legislation.gov.uk/ukpga/1978/30/contents

Roe v. Wade ،410 (U.S. 1973).

13- Scalia, A. (2018**). A matter of interpretation. Princeton University Press**.

14- Scalia, A., & Garner, B. (2011). **Reading Law: The Interpretation of Legal Texts**. West Group.

مجلة أكاديمية شمال
أوروبا المحكمة للدراسات
والبحوث التربوية والإنسانية
ـ الدنمارك .

العدد ـ 19
13/04/2023

قياس وتحليل الجدوى المالية والاقتصادية والاجتماعية لمصنع المواد الحرارية في بغداد

Measuring and analyzing the financial, economic and social feasibility of the refractory materials factory in Baghdad

إعداد

د. محمود عبد المحسن على
مدير حسابات الشركة
العامة للزجاج والحراريات

د. رياض جواد كاظم المعموري
كلية المعارف الجامعة
ryadh.Kadhem@uoa.edu.iq

أ.د. خميس خلف موسى الفهداوي
كلية المعارف الجامعة
Khames.Khalaf@uoa.edu.iq
009647800384516

Abstract

The study aims to measure and analyze the financial, economic and social feasibility indicators for operating the refractory materials factory in Baghdad during the period 2024/2033.
The results of measuring each of the financial feasibility indicators (simple rate of return, payback period, financial profit, dinar return rate, Costs of Production unit, gross profit margin, Rate of capital turnover, rate of return on invested capital, Break-even point), and economic feasibility indicators showed (Net Present Value, Present Value of Revenue / Costs, Internal Rate of Return), as well as Social Feasibility Indicators (Value Added, Employment Cost, Utilization of Foreign Exchange), Commercial Profitability and Significant Economic and Social Benefits Resulting from Operating the Said Factory, Which Encourages and Enhances the Initiation Process In its operation being of great financial, economic and social feasibility.
key words : Project evaluation Economic feasibility Refractories Factory

المستخلص

تهدف الدراسة الى قياس وتحليل مؤشرات الجدوى المالية والاقتصادية والاجتماعية لتشغيل مصنع المواد الحرارية في بغداد في غضون الفترة 2024 / 2033.
وأظهرت نتائج قياس كل من مؤشرات الجدوى المالية (معدل العائد البسيط ، فترة الاسترداد , الربح المالي ، معدل عائد الدينار ، كلفة الوحدة المنتجة ، هامش الربح الاجمالي ، معدل دوران رأس المال , معدل العائد على راس المال المستثمر ، نقطة التعادل) , ومؤشرات الجدوى الاقتصادية (صافي القيمة الحالية ، القيمة الحالية للعائد / التكاليف ، معدل العائد الداخلي) , وكذلك موشرات الجدوى الاجتماعية (القيمة المضافة , كلفه التوظيف , الاستفاده من النقد الاجنبي) , حجم الربحية التجارية والمنافع الاقتصادية والاجتماعية الهامة المترتبة على تشغيل المصنع المذكور مما يشجع ويعزز عملية الشروع في تشغيله كونها ذات جدوى مالية واقتصادية واجتماعية كبيرة .

الكلمات المفتاحية: تقييم مشاريع جدوى اقتصادية مصنع الحراريات

المقدمة

تحظى صناعة المواد الحرارية بأهمية كبيرة في تعجيل زخم النشاط الاقتصادي بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة نظراً لتعدد انماط استعمالات منتجاتها من الطابوق الحراري والمواد الحرارية في مجالات توليد الطاقة وانتاج الوقود والبناء التحتي والسكني في البلاد .

اهمية الدراسة

تنبع اهمية الدراسة من الدور الحيوي لصناعة المواد الحرارية في توسيع قاعدة الانتاج الصناعي والخدمي للاقتصاد الوطني , الى جانب تحقيق الوفورات الاقتصادية الناجمة عن تشابك ارتباطاتها الامامية والخلفية بسائر القطاعات الاقتصادية حتى يمكن ان تغدو تلك الصناعة بمثابة القوة الدينامية المحركة والدافعة لعجلات التنمية الاقتصادية للبلد.

مشكلة الدراسة

تواجه عملية تأهيل وتشغيل خط انتاج الطابوق الحراري وانشاء خطي انتاج الخرسانة والمونة الحرارية مشاكل فنية واقتصادية جمة كالحاجة لمنظومة خدمات وبنى تحتية متكاملة التجهيز المياه و الكهرباء والوقود والاطفاء ، علاوة على حاجتها لمسقفات خطوط الانتاج والافران والبنايات والمخازن مما يستدعي كل ذلك تأمين التخصيصات المالية اللازمة لتغطية نفقات التأهيل والتشغيل لخطوط انتاج المصنع كافة .

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة فى فرضية مفادها : ان تتشغيل خطوط انتاج مصنع المواد الحرارية في بغداد سيحقق مردودات مالية واقتصادية واجتماعية هامة سواء على صعيد المصنع المذكور ام على صعيد الاقتصاد القومي ككل.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل مؤشرات الجدوى المالية والاقتصادية والاجتماعية لتشغيل مصنع المواد الحرارية في بغداد ، للوقوف على حجم الربحية التجارية والمنافع الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك ، بما يتسنى لنا في ضوءها التوصية بالشروع في تأهيل وانشاء و تشغيل الخطوط الانتاجية للمصنع أو من عدمها ؟

المدة الزمنية للدراسة

تغطي الدراسة المدة 2024 – 2033 بأعتبارها تمثل العمر الانتاجي لمصنع المواد الحرارية في بغـــداد وذلك اعتماداً على نسبة الاندثار السنوي للمكائن والبالغة 10 ٪ وللابنية والبالغة 5 ٪ (وزارة الصناعة والمعادن ، 2021 : 7) كذلك الأخذ بنظر الاعتبار ان عامي 2022 و 2023 هو الزمن المتوقع لتأهيل خط انتاج الطابوق الحراري ولانشاء خطي انتاج الخرسانة والمونة الحرارية.

منهجية الدراسية

تبنت الدراسة المنهج التحليلي من خلال قياس مؤشرات الربحية التجارية والاقتصادية والاجتماعية لتشغيل مصنع المواد الحرارية في بغداد للفترة 2024 – 2033. وعليه تم تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور: انصرف المحور الاول الى اعطاء نبذة عامة عن المصنع ، فيما تناول المحور الثاني قياس وتحليل مؤشرات الجدوى المالية , وانصب المحور الثالث على قياس وتحليل مؤشرات الجدوى الاقتصادية ، بينما عرج المحور الرابع على قياس وتحليل مؤشرات الجدوى الاجتماعية ، ومن ثم استعرضت الدراسة في محورها الاخير الاستنتاجات والتوصيات .

الدراسات السابقة

تعد دراسة وزارة الصناعة والمعادن / الشركة العامة للزجاج والحراريات ((دراسة جدوى مصنع المواد الحرارية / بغداد 2021)) , الدراسة الوحيدة المتوفرة حول الموضوع والتي حاولت توظيف بعض مؤشرات دراسة الجدوى الاقتصادية للمصنع المذكور ولسنة واحدة فقط ومن ثم توصلت في ضوء ذلك. الى الجدوى المالية لتشغيل المصنع .

في حين تميزت دراستنا عن الدراسة اعلاه بالشمولية في القياس والتحليل ، اذ لم يقتصر الاهتمام على الجانب المالي فحسب انما انصرفت لتشخيص المنافع الاقتصادية و الاجتماعية طيلة فترة العمر الانتاجي للمصنع قيد الدراسة .

1- نبذة عن مصنع المواد الحرارية

تأسس مصنع المواد الحرارية في بغداد كأحد مصانع الشركة العامة لصناعة الحراريات عام 1994 لغرض انتاج الطابوق الحراري على اختلاف اشكاله وأنواعه (طابوق الاشكال الخاصة ، طابوق الشاهوت، طابوق القرميد) وذلك لسد حاجة السوق المحلية بدلاً من استيراده من الخارج . وقد شرع المصنع بالانتاج منذ عام

1995 غير انه توقف في عام 2003 لتعرضه إلى أعمال سلب ونهب أبان العمليات العسكرية التي شهدها العراق آنذاك .

وتسعى وزارة الصناعة والمعادن حالياً ليس لأعادة تأهيل وتشغيل خط انتاج الطابوق الحراري فحسب وانما لانشاء خط لانتاج الخرسانة الحرارية وخط لانتاج المونة الحرارية ايضاً في عضون سنتان (وزارة الصناعة والمعادن ، 2:2021) . ومما يعزز نجاح تلك المساعي جملة قضايا فنية واقتصادية هامة : اولها ، توفر المواد الدولية التي يحتاجها المصنع محلياً عبر تجهيزها من مصانع الحراريات في الفلوجة. وثانيها، امتلاك مصانع الشركة المذكورة كوادر فنية متخصصة تمتلك خبرات كافية في التشغيل والصيانة واعمال التبطين وبناء العوازل والافران الحرارية ، وثالثها ، استيعاب السوق المحلي لكامل كميات الانتاج للمصنع فضلاً عن التوقعات بوجود زيادة في الطلب على الانتاج من قبل الشركات الصناعية وقطاعات حكومية اخرى كمحطات توليد الكهرباء ووحدات تركيز الانتاج النفطي وغيرها (وزارة الصناعة والمعادن ، 2:2021 : 4).

2- التحليل المالي للمصنع

ينصب التحليل المالي للمشروعات الاستثمارية على قياس المردودات المالية او الربحية التجارية (Commercial proftbility) لتلك المشروعات طيلة عمرها الانتاجي ومن وجهة نظر اصحابها . ولغرض الوقوف على المردودات المالية لتشغيل مصنع المواد الحرارية في بغداد سوف نستعين بالمؤشرات الاتية:

(2-1) معدل العائد البسيط : (Simple Rate of Return)

معدل العائد البسيط هو عبارة عن النسبة المئوية بين صافي الربح السنوي للمشروع وقيمة الاستثمار الأولي (المعموري , 2022 : 70) . ويتم احتساب معدل العائد البسيط طبقاً للصيغة الرياضية الآتية (زودة ، 2017 : 27) :

$$SRR = \frac{-\sum_{n=0}^{N} Cn -}{I_{\circ}} * 100$$

حيث ان :

SRR = معدل العائد البسيط

C = صافي الربح

$I_{\circ}$ = كلفة الاستثمار الاولي

N = مدة الاستثمار

وعند الاستعانة بالصيغة الرياضية اعلاه وببيانات الجدول رقم (1) نجد ان معدل العائد البسيط لمصنع المواد الحرارية في بغداد بلغ 76% خلال الفترة 2024 – 2033 . وهذا يعني ان الدينار العراقي الذي يستثمر في المصنع المذكور سوف يجني ربحاً مالياً كبيراً ما يؤكد ذلك على الجدوى المالية المناسبة لتأهيل وبناء وتشغيل الخطوط الانتاجية للمصنع قيد البحث. علاوة على ذلك ، نلاحظ ان معدل العائد البسيط آنف الذكر هو أعلى بكثير من متوسط معدلات الفائدة السائدة في السوق مما يدل على العائد المتوقع من تشغيل المصنع المذكور أعلى بكثير من نظيره فيما لو تم الاستثمار في الفرصة البديلة.

جدول رقم (1)

معدل العائد البسيط لمصنع المواد الحرارية في بغداد

للفترة 2024–2033 (ألف دينار)

المصنع	صافي الربح	مدة الاستثمار (سنة)	راس المال المستثمر	معدل العائد البسيط
مصنع المواد الحرارية	**61060000**	**10**	**8000000**	**% 76**

المصدر : الجدول رقم (3) والجدول رقم (4) في الملحق الاحصائي

(2-2) فترة الإسترداد (Payback Period)

تشير فترة الاسترداد إلى المدة الزمنية التي يستغرقها المشروع الاستثماري لاسترداد الاموال المستثمر فيه ، حيث يتم مقارنتها بالفترة التي يمكن خلالها قبول مدة الاسترداد والتي تسمى فترة القطع (cut-off period) اي فترة الاسترداد القصوى، ويعد المشروع مقبول من الناحية المالية عندما تكون فترة استرداده اقل من فترة القطع (قندوز, 2022 : 8). وفي هذا الصدد، نجد أن مؤشر فترة الاسترداد يحقق قدراً من الأمان للمشروعات التي تتأثر اعمالها بالتقلبات الاقتصادية والتكنولوجية والفنية السريعة ، اذ يحرص المستثمر عادةً على استرداد قيمة الاستثمارات بأسرع وقت ممكن لتجنب المخاطر المحتملة في المستقبل (كداوي , 2008 : 75) .

ويتم احتساب فترة الاسترداد طبقاً للصيغة الرياضية الاتية (المعموري , 2022 : 67) :

$$\text{Payback Period} = \frac{Costs\ of\ Investment}{Annual\ net\ profit}$$

وعند الرجوع الى بيانات الجدول رقم (2) فأن فترة الاسترداد لمصنع المواد الحرارية في بغداد بلغت (1.3) سنة، وهذا معناه ان هذا المصنع سوف يسترد راس المال المستثمر فيه خلال فترة قصيرة امدها سنة وثلاثة اشهر .

جدول رقم (2)

فترة استرداد راس المال لمصنع المواد الحرارية في بغداد

للفترة 2024–2033 (ألف دينار)

المصنع	راس المال المستثمر	صافي الربح السنوي	فترة الاسترداد (سنة)
مصنع المواد الحرارية	**8000000**	**61060000**	**1.3**

المصدر : الجدول رقم (3) والجدول رقم (4) في الملحق الاحصائي .

(2–3) الربح المالي (Financial Profit)

يتجلى الربح المالي للمشروع الاستثماري بصافي الدخل بعد خصم اجمالي التكاليف من اجمالي الايرادات للمشروع (معروف , 2004 , 73) .

اي ان:

Net Profit = The total Revenues - The total Costs

ويتضح لنا من الجدول رقم (3) ، ان اجمالي الايرادات المتوقعة لمصنع المواد الحرارية في بغداد بلغ (127500 000) ألف دينار ، فيما بلغ اجمالي التكاليف نحو (66 440 000) ألف دينار في غضون الفترة 2024–2033 . وعليه سيجني المصنع ربحاً مالياً مقداره (61 060 000) ألف دينار طيلة فترة عمره الإنتاجي الامر الذي يشير إلى الجدوى المالية لتشغيل المصنع المذكور.

جدول رقم (3)

الربح المالي لمصنع المواد الحرارية في بغداد

للفترة 2024–2033 (ألف دينار)

المصنع	اجمالي الايرادات	اجمالي التكاليف	الربح المالي
مصنع المواد الحرارية	**127500000**	**66440000**	**61060000**

المصدر : من اعمال الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (3) في الملحق الاحصائي

(2 – 4) معدل عائد الدينار(Rate of Return Dinar)

ينظر إلى مؤشر معدل عائد الدينار الواحد كأحد المؤشرات المالية الهامة للوقوف على الأداء المالي للمشاريع الاستثمارية المختلفة . ويتم التوصل لمعدل عائد الدينار بأستخدام الصيغة الآتية:

Rate of Return Dinar = The Total Revenues / The total Costs

وطبقاً للمؤشر اعلاه ، يكون المشروع مجدياً مالياً عندما تكون قيمة معدل عائد الدينار أكبر من واحـــد وعند الرجوع إلى بيانات الجدول السابق فأن معدل عائد الدينار لمصنع المواد الحرارية بلغ (1.9) دينار . وهذا معناه ان الدينار الذي يستثمر في مصنع المواد الحرارية في بغداد سوف يجني عائداً سنوياً مقداره (1.9) دينار وهذا يعد مجدياً ، ويؤكد في الوقت ذاته على الجدوى المالية لتشغيل المصنع.

(2 – 5) تكاليف وحدة الانتاج : (Costs of Production unit)

يقدر مؤشر تكاليف وحدة الانتاج كلفة الوحدة المنتجة للمشروع وطبقاً للصيغة الآتية :

costs of Production unit = total Costs / value of Production

وعلى النحو المبين في الجدول الآتي :

جدول رقم (4)

تكاليف وحدة الانتاج لمصنع المواد الحرارية في بغداد

للفترة 2024–2033 (ألف دينار)

المصنع	اجمالي التكاليف	قيمة الانتاج	كلفة الوحدة المنتجة
مصنع المواد الحرارية	**66440000**	**127500000**	**0.52**

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول رقم(1) والجدول رقم (3) في الملحق الإحصائي.

يظهر لنا من الجدول اعلاه , ان تكاليف الوحدة المنتجة لمصنع المواد الحرارية بلغت (0.52) دنيار. وفي ضوء ذلك ، فان تحقيق انتاج بواقع (100) دينار يحتاج الى تكاليف مقدارها (52) دينار , ومن هنا يمكن لنا أن نستنتج مدى الجدوى المالية المناسبة لتشغيل المصنع المذكور وفقاً لهذا المؤشر.

(2-6)هامش الربح الإجمالي (Gross Profit margin)

يشير مؤشر هامش الربح الاجمالي إلى فاعلية وكفاءة المشروع الاستثماري في تحقيق المبيعات المستقبلية ووفقاً للصيغة الآتية :

Gross Profit margin = total Profit / Sales

ويظهر لنا الجدول رقم (5) ، بأن معدل هامش الربح الاجمالي لمصنع المواد الحرارية بلغ (0.478) خلال الفترة 2024-2033.

جدول رقم (5)

هامش الربح الاجمالي لمصنع المواد الحرارية في بغداد

للفترة 2024-2033 (ألف دينار)

المصنع	الربح المالي	قيمة المبيعات	هامش الربح الاجمالي
مصنع المواد الحرارية	**61060000**	**127500000**	**0.478**

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول رقم(1) والجدول رقم (3) في الملحق الإحصائي.

(2 - 7) معدل دوران راس المال(Rate of capital turnover)

يستخدم مؤشر معدل دوران راس المال لقياس كفاءة المشاريع الاستثمارية في توظيف رأس مالها المستثمر لدعم مستويات معينة من المبيعات. بعبارة اخرى ، يعبر هذا المؤشر عن مدى مقدرة وكفاءة تلك المشاريع في استغلال رأس المال لتوليد المبيعات وبالتالي توليد الارباح او العوائد . ويتم تقدير معدل دوران راس المال وفقاً للصيغة الآتية :

Rate of capital turnover = Sales value / capital invested.

وبناء على ذلك ، يكشف لنا الجدول رقم (6) بأن معدل دوران راس المال المستثمر لمصنع المواد الحرارية يقدر بنحو (15.937) ، مما يدل على الكفاءة العالية لقدرة المصنع في استخدام راس المال المستثمر فيه لتوليد المبيعات والارباح .

جدول رقم (6)

معدل دوران راس المال المستثمر لمصنع المواد الحرارية

في بغداد للفترة 2024–2033 (ألف دينار)

المصنع	قيمة المبيعات	راس المال المستثمر	معدل دوران راس المال
مصنع المواد الحرارية	**127500000**	**8000000**	**15.937**

المصدر: من عمل الباحثين وفقاً لبيانات الجدول رقم(3) والجدول رقم (4) في الملحق الإحصائي.

(8-2) معدل العائد على راس المال المستثمر (Rate of Return on invest capital)

يستخدم مؤشر معدل العائد على رأس المال المستثمر لتقييم وقياس كفاءة المشروع في تخصيص راس ماله في استثمارات مربحة . ويتم احتساب هذا المعدل باعتماد الصيغة الآتية :

Rate of Return on investment = Profit margin * rate of capital turnover

وفي ضوء بيانات الجدول رقم (7) , نجد ان معدل العائد على رأس المال المستثمر في مصنع المواد الحرارية بلغ (7.617)

جدول رقم (7)

معدل عائد الاستثمار لمصنع المواد الحرارية في بغداد

للفترة 2024–2033 (ألف دينار)

المصنع	هامش الربح الاجمالي	معدل دوران رأس المال	معدل عائد الاستثمار
مصنع المواد الحرارية	**0.478**	**15.937**	**7.617**

المصدر: الجدول رقم(5) والجدول رقم (6) .

(2-9) نقطة التعادل (Break - Even Point)

نقطة التعادل هي النقطة التي يتحقق عندها التساوي بين الايرادات الكلية والتكاليف الكلية عند مستوى معين لناتج المشروع الاستثماري . ويركز مؤشر نقطة التعادل على تحديد اقل مستوى انتاجي تغطي فيه الإيرادات التكاليف الكلية مما يجعل المشروع لا يحقق اي ربحاً او اية خسارة . ويتم احتساب نقطة التعادل بطرق عديدة ، ولكن لاغراض دراستنا وفي ضوء البيانات المتوفرة سيتم استخدام الصيغة الآتية (وزارة الصناعة والمعادن ، 2021 : 8) :

$$\text{نقطة التعادل} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{قيمة الانتاج – التكاليف المتغيرة}}$$

وبالاستعانة بالبيانات الواردة في الجدول الآتي:

جدول رقم (8)

نقطة التعادل لمصنع المواد الحرارية في بغداد

للفترة 2024-2033 (دينار)

المصنع	التكاليف الثابتة	قيمة الانتاج	التكاليف المتغيرة	نقطة التعادل
مصنع المواد الحرارية	**1654000000**	**12750000000**	**4990000000**	**0.213**

المصدر: الجدول رقم(1) والجدول رقم (2) في الملحق الاحصائي.

يتبين لنا من الجدول اعلاه ، ان نقطة التعادل لمصنع المواد الحرارية بلغت (0.213) وهذا معناه ان المصنع المذكور يحقق نقطة التعادل عند استغلال 21.3% من طاقته الانتاجية المخططة اي ما يعادل 1491 طن / السنة . ويدل ذلك على الجدوى المالية لتشغيل خطوط انتاج المصنع قيد الدراسة وذلك لارتفاع هامش الامان له

حيث ان :

هامش الامان = الطاقة الانتاجية المخططة – كمية نقطة التعادل

هامش الامان =7000 – 1491

هامش الامان =5509 طن / سنة .

وهي تمثل كمية الانتاج التي ستدر ارباحاً سنوياً للمصنع .

3 – التحليل الاقتصادي للمصنع

يهتم التحليل الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية بقياس المردودات الاقتصادية او الربحية الاقتصادية (Economic Prefitability) لتلك المشاريع على صعيد الاقتصاد الوطني بهدف المفاضلة بين البدائل المتاحة لاستخدام الموارد الاقتصادية واختيار البديل الافضل. ويعتمد التحليل الاقتصادي في تقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع على اسعار الظل(Shadow Price)عند احتساب مؤشراتها الآتية(السامرائي،

: (45 : 1982

(3–1) صافي القيمة الحالية:(Net Present value)

يعد مؤشر صافي القيمة الحالية من المؤشرات شائعة الاستخدام في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية . ويمكن تعريفه على انه الفرق بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الداخلة للمشروع ومجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الخارجة من المشروع منذ بداية فترة الانشاء وحتى نهاية عمر المشروع (معروف , 2004 : 125) وكما في الصيغة الرياضية الآتية

$$NPV = \sum_{n=0}^{n} = \frac{CF_n}{(1+r)^n}$$

حيث ان :

NPV = Net present value
CF = cash flow
Y = Discount Rate
N = Years

وللتعرف على هذا المؤشر لمصنع المواد الحرارية نستعين بالجدول الآتي:

جدول رقم (9)

القيمة الحالية الصافية لمصنع المواد الحرارية في بغداد

للفترة 2024–2033 (ألف دينار)

المصنع	مجموع القيمة الحالية للعائد	مجموع القيمة الحالية للتكاليف	صافي القيمة الحالية للتدفق النقدي
مصنع المواد الحرارية	**61466461**	**44161165**	**17305296**

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (5) في الملحق الإحصائي .

يتضح من الجدول اعلاه , أن صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية لمصنع المواد الحرارية بلغ (17305296) ألف دينار خلال الفترة 2024–2033 مما يعكس ذلك الجدوى الاقتصادية المناسبة لعملية تشغيل المصنع المذكور . فضلاً عن ذلك ، يمكن لنا من خلال الاستعانة بالمؤشر اعلاه التوصل للقيمة الحالية الصافية لارباح المصنع وعلى النحو الآتي (قندوز , 2022 : 17) :

$$\text{NPV of profit} = \sum_{n=0}^{n} \frac{CF_n}{(1+r)^n} - I_0$$

حيث ان : I_0 = تكلفة الاستثمار الاولية

اذن فان :

NPV of profit = 17305296 - 8000000 = 9305296 thousand dinnar

وبالنظر لكون صافي القيمة الحالية للارباح للمصنع قيد الدراسة موجبة يتم قبول فكرة تشغيل خطوطه الانتاجية حيث يتوقع ان يكون الفائض النقدي في نهاية مدة حياته الانتاجية حوالي 9.3 مليار دينار .

(3–2) القيمة الحالية للعائد / التكاليف:(Benefit cost Rate)

يقصد بمؤشر القيمة الحالية للعائد / التكاليف، وهو ما يطلق عليه احياناً بدليل الربحية ، نصيب كل دينار من القيمة الحالية للتكاليف الاستثمارية من صافي القيمة الحالية التي يحققها المشروع وبالتالي اعطاء فكرة عن الايراد من كل وحدة نقدية مستثمرة (زودة , 2018 : 42) .

بعبارة اخرى ، ان نسبة العائد/ التكاليف هي حاصل قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة للمشروع اي ان:

$$B/C\ Rato = \frac{\sum_{i=1}^{n} \frac{Bi}{(1+r)^n}}{\sum_{i=1}^{n} \frac{Ci}{(1+r)^n}}$$

حيث ان :

B/C= Benefit / cost.
Bi = annual benefits.
Ci = annual costs.
Y = discount Price
n= number of project years

وفي هذا الصدد , نلاحظ عند الرجوع الى بيانات الجدول السابق بأن نسبة القيمة الحالية للعائد / التكاليف لمصنع المواد الحرارية بلغت (1.391) خلال الفترة 2024-2033 مما يدل على ان المصنع المذكور مربح وذو جدوى اقتصادية مناسبة نظراً لكون تلك النسبة أكبر من واحد .

(3-3)معدل العائد الداخلي :(Internal Rate of Return)

يشير معدل العائد الداخلي إلى معدل الخصم الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة للمشروع . بعبارة اخرى هو معدل الخصم الذي يكون عنده صافي القيمة الحالية للمشروع مساوياً إلى الصفر. وبموجب هذا المؤشر يتم الحكم على الجدوى الاقتصادية للمشروع عندما يكون هذا المعدل اعلى من سعر الفائدة السائد، او تكلفة راس المال ، او تكلفة الفرصة البديلة. ويتم احتساب معدل العائد الداخلي طبقاً للصيغة الآتية (معروف، 2004 :130)

$$IRR = r1 + (r2-r1) * [\frac{NPVr1}{NPVr1-NPVr2}]$$

حيث ان :

IRR= Internal Rate of Return.
r_1 = Minimum discount rate
R_2 = Highest rate of deduction
$NPVr_1$ = Net Present value at minim rate.
$NPVr_2$ = Net Present value at highest rate

وعند تطبيق الصيغة الرياضية اعلاه على بيانات الجدول رقم (10) يظهر لنا بأن معدل العائد الداخلي لمصنع المواد الحرارية بلغ (38.2 %) مما يعكس وبشكل واضح الجدوى الاقتصادية لمصنع المواد الحرارية لكونه أعلى من تكلفة الفرصة البديلة لاستثمار راس المال والتي يمثلها سعر الخصم الأعلى.
وبما ان معدل العائد المطلوب 20% في حين حقق المصنع المذكور معدل عائد داخلي مقداره 38.2 % اذن سيحقق هذا المصنع عائداً سنوياً صافياً مقداره 18.2% .

جدول رقم (10)

معدل العائد الداخلي لمصنع المواد الحرارية في بغداد

للفترة 2024-2033 (ألف دينار)

المصنع	r 1	r 2	NPVr1	NPVr2	IRR
مصنع المواد الحرارية	**%6**	**%20**	**44941377**	**25599400**	**%38.2**

المصدر : من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (6) في الملحق الإحصائي .

4 - التحليل الاجتماعي للمصنع

ينصرف التحليل الاجتماعي للمشروعات الاستثمارية إلى قياس آثارها الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر المجتمع بهدف التعرف على ربحيتها الاجتماعية (Social Profitability) الى جانب تقدير آثارها غير المباشرة كخلق فرص العمل وتوفير العملة الاجنبية وذلك بأستخدام المؤشرات الآتية (الشماع ،1992 : 38) :

(4-1) القيمة المضافة (The added value) :

لقد ازداد في الأونة الأخيرة استخدام مؤشر القيمة المضافة (VA) لقياس آداء المشروع الاستثماري وتأثيره على حجم الدخل القومي . ويتم احتساب هذا المؤشر كالآتي:

The total added value = The total value of production - The value of production supplies

وانطلاقاً من نتيجة القيمة المضافة نستنتج :

- اذا كانت VA > 0 ففي هذه الحالة يمكن القول ان المشروع ناجح وذو جدوى اجتماعية وله قيمة مضافة موجبة .
- اما اذا كانت VA = 0 فهذا يعني ان المشروع قد انتج بقدر ما استثمر فيه من اموال .
- وعندما تكون VA < 0 هذا يعني ان المشروع حقق قيمة مضافة سالبة ، اي انه لا يحقق ارباحاً اجتماعية بل يستنزف الدخل القومي من خلال الهدر في الموارد الاقتصادية وتآكل في ثروة البلاد .

وفي هذا الخصوص ، يوضح الجدول رقم (11) بأن القيمة المضافة الاجمالية لمصنع المواد الحرارية بلغت نحو (7760 000) الف دينار ، فيما بلغت القيمة المضافة الصافية (7090000) الف دينار وعليه فأن نسبة القيمة المضافة للمصنع تقدر بنحو 88.6 % في عام 2024 .

جدول رقم (11)

تقدير القيمة المضافة الاجمالية والصافية

لمصنع المواد الحرارية في بغداد لعام 2024 (ألف دينار)

المصنع	قيمة الانتاج	قيمة مستلزمات الانتاج	القيمة المضافة الاجمالية	الاندثارات	(**) القيمة المضافة الصافية
مصنع المواد الحرارية	**12750000**	**4990000**	**7760000**	**670000**	**7090000**

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداًعلى بيانات الجدول رقم(1) والجدول رقم (2) في الملحق الإحصائي .

(*) نسبة القيمة المضافة = القيمة المضافة الصافية / الكلفة الاستثمارية

(**)القيمة المضافة الصافية = القيمة المضافة الاجمالية – الاندثارات .

(4 – 2) كلفة التوظيف (Employment cost)

يحظى مؤشر كلفة التوظيف بأهمية كبيرة في دراسة وتحليل الجدوى الاجتماعية للمشروع الاستثماري ولا سيما في الاقتصاديات التي تشكو من تفاقم مشكلة البطالة ومنها الاقتصاد العراقي . اذ يساعد هذا المؤشر على تقدير الكلفة الاستثمارية اللازمة لتوفير فرصة عمل جديدة وطبقاً للمعادلة الآتية:

Rate of Employment = value Investment / staf group Cost

واستناداً للمعادلة اعلاه ، يظهر الجدول رقم (12) بأن كلفة خلق فرصة عمل واحدة لمصنع المواد الحرارية تقدر بنحو (80000) ألف دينار في عام 2024 .

جدول رقم (12)

تقدير معدل كلفة فرصة العمل في مصنع المواد الحرارية في بغداد

لعام 2024 (ألف دينار)

المصنع	قيمة الاستثمار	عدد العاملين	كلفة فرصة العمل
مصنع المواد الحرارية	**8000000**	**100**	**80000**

المصدر : من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات :

- وزارة الصناعة والمعادن , الشركة العامة للزجاج والحراريات ,دراسة جدوى مصنع المواد الحرارية / بغداد , 2021 , ص 64 .
- الجدول رقم (4) في الملحق الإحصائي .

(4-3)الاستفادة من النقد الاجنبي (Foreign Exchange Benefit)

لا شك ، ان اغلب البلدان النامية تعاني من مشكلة النقص الحاد في النقد الاجنبي والتي باتت تشكل نقاط اختناق (Bottlenecks) في طريق تطورها الاقتصادي نظراً لضيق قاعدة انتاجها السلعي من زاوية ، وتدهور طاقتها التصديرية من زاوية اخرى ، وتأسيساً على ذلك ، صار الاهتمام بالمشروعات الاستثمارية التي تدر أكبر قد ممكن من العملات الاجنبية سواء عن طريق تصدير منتجاتها او احلالها محل المنتجات المستوردة من اولويات التنمية الاقتصادية لتلك البلدان.

ويتم احتساب ذلك طبقاً للمعادلة الآتية:

Foreign Exchange Benefit = Production quantity * Selling Price

وفي ضوء المعادلة اعلاه ، يبين الجدول رقم (13) بأن مجموع العملة الاجنبية المتوقع توفيرها سنويا للمصنع قيد الدراسة تبلغ نحو (8498000) دولار.

جدول رقم (13)

الاستفادة من النقد الاجنبي لمصنع المواد الحرارية في بغداد لعام 2024 (دولار)

المصنع	كمية الانتاج		(*) السعر (طن / دولار)	الاستفادة من النقد الاجنبي
	المادة	طن / سنة		
مصنع المواد الحرارية	المونة الحرارية	**1000**	**500**	**500000**
	الخرسانة الحرارية	**3000**	**1333**	**3999000**
	طابوق حراري	**3000**	**1333**	**3999000**

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداًعلى بيانات الجدول رقم(1) في الملحق الإحصائي .

(*) تم اعتماد سعر الصرف الرسمي والبالغ 1500 دينار للدولار الواحد .

الاستنتاجات والتوصيات :

(5 - 1) الاستنتاجات:

(5 - 1 - 1): أظهرت لنا نتائج قياس مؤشرات الربحية التجارية بأن تشغيل مصنع المواد الحرارية في بغداد سوف يحقق معدل عائد بسيط مرتفع يبلغ (76 %) مما يساعد ذلك على استرداد المصنع لكامل راس المال المستثمر فيه بفترة قصيرة لا تتجاوز السنة وثلاثة اشهر الى جانب جني المصنع المذكور

لأرباح مالية طائلة مقدارها(61) مليار دينار خلال الفترة 2024 – 2033, وارتفاع معدل عائد الدينار الواحد مبلغ (1.9) دينار , وايضاً ارتفاع معدل هامش الربح الاجمالي والبالغ (0.478) . ومن الناحية الأخرى ، تميزت كلفة الوحدة المنتجة بالانخفاض ومقدارها (0.52) دينار ، فضلا عن انخفاض مستوى نقطة التعادل حيث سيصل المصنع الى نقطة التعادل عند استغلال 21.3% من طاقته الانتاجية المخططة مما يدل على اتساع منطقة الربح العائدة له .

(5 – 1 – 2): كذلك اوضحت نتائج قياس مؤشرات الربحية الاقتصادية الآثار الايجابية الهامة التى سيتركها تشغيل المصنع قيد الدراسة على صعيد الاقتصاد الوطني والتي تجسدت بارتفاع صافي القيمة الحالية للارباح والبالغة (9.3) مليار دينار خلال الفترة محل الدراسة ، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة القيمة الحالية للعائد / التكاليف والتي تقدر بنحو (1.391) ناهيك عن ارتفاع معدل العائد الداخلي والبالغ (38.2%) الامر الذي يكشف عن تحقيق الاستخدام الامثل لعناصرالانتاج للمصنع مقارنةً بالاستخدامات البديلة الاخرى .

(5 – 1 – 3): ويسري نفس منطق التحليل على نتائج قياس مؤشرات الريحية الاجتماعية حيث اظهرت هي الأخرى نتائج إيجابية لا تقل اهمية عن سابقتها ، اذ بلغت القيمة المضافة الصافية التي سيولدها المصنع نحو (7090000) الف دينارسنوياً , كذلك سيوفر هذه المصنع نحو (100) فرصة عمل في غضون السنة الاولى لتشغيله وبكلفة مقدارها (80000) الف دينار للفرصة الواحدة ، فيما تقدر العملة الاجنبية التي سيتم الاستفادة منها بتشغيل المصنع نحو (24498000) دولار سنوياً .

وخلاصة القول، تعد عملية تشغيل مصنع المواد الحرارية في بغداد خلال الفترة 2024 – 2033 , ذات جدوى مالية واقتصادية واجتماعية هامة وهو ما يثبت صحة فرضية الدراسة .

(5 – 2) التوصيات:

في ضوء كل ما تقدم ، توصي دراستنا بضرورة تولي وزارة الصناعة والمعادن مهمة تشغيل مصنع المواد الحرارية في بغداد بأطار زمني لا يتجاوز السنتين وطبقاً لكشوفات المسح الميداني والعناية الفائقة لمتابعة التنفيذ على ان يقترن ذلك بتولي المؤسسات الحكومية الأخرى ذات العلاقة عملية فك اختناقات شبكات الماء والكهرباء والوقود والاتصالات لاتمام عملية تشغيل الخطوط الانتاجية للمصنع محل الدراسة وعلى الوجه الأكمل .

المصادر

أولاً : الكتب

1. كداوي، طلال (2008). **تقييم القرارات الاستثمارية** ، دار اليازوري العلمية للنشر ، 2008، عمان.

2. معروف ، هوشيار (2004). **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات** ، دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان .

3. المعموري , رياض جواد كاظم (2022). **دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية ما بين النظرية والتطبيق** ، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان .

4. الشماع , خليل محمد حسن (1992). **الإدارة المالية** ، مطبعة الخلود .

ثانياً :البحوث العلمية :

5. السامرائي , هاشم علوان (1982). ***النظرية الاقتصادية لجدول الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع*** ، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ، العدد(111) .

ثالثاً : المطبوعات والابحاث الصادرة عن الجهات الرسمية :

6- زودة , عماد (2018). **مطبوعة مقياس تقييم المشاريع (محاضرات مع حالات تطبيقية)** , الجزائر، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

7- قندور، عبد الكريم (2021). **التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية ا** ، صندوق النقد العربي – 2022، أبو ظبي .

8- وزراة الصناعة والمعادن (2021). **الشركة العامة للزجاج والحراريات** ، دراسة الجدوى(مصنع المواد الحرارية /بغداد) .

جداول الملاحق الاحصائية

جدول رقم (1)

تقدير الانتاج السنوي لمصنع المواد الحرارية / بغداد لعام 2024

المادة	كمية الانتاج (طن / سنة)	السعر (طن / دينار)	قيمة الانتاج (دينار)
المونة الحرارية	**1000**	**750000**	**750000000**
الخرسانة الحرارية	**3000**	**2000000**	**6000000000**
طابوق حراري	**3000**	**2000000**	**6000000000**
المجموع	**7000**		**12750000000**

المصدر : وزارة الصناعة والمعادن ، الشركة العامة للزجاج والحراريات ، دراسة جدوى مصنع المواد الحرارية / بغداد , 2021 ، ص 5

جدول رقم (2)

تقدير تكاليف الانتاج السنوية لمصنع المواد الحرارية / بغداد لعام 2024

عناصر التكاليف	المبلغ (دينار)
التكاليف المتغيرة وتشمل :	**4990000000**
المواد الاولية	**3940000000**
الوقود والماء والكهرباء	**1000000000**
الخدمات التشغيلية	**50000000**
التكاليف الثابتة وتشمل :	**1654000000**
الرواتب والاجور	**984000000**
اندثارات المكائن والمباني	**670000000**
التكاليف الكلية	**6644000000**

المصدر : وزارة الصناعة والمعادن ، الشركة العامة للزجاج والحراريات ، دراسة جدوى مصنع المواد الحرارية / بغداد , 2021 ، ص 8 .

جدول رقم (3)

تقدير الإيرادات والتكاليف السنوية لمصنع

المواد الحرارية / بغداد للفترة 2024 – 2033

السنوات	الايراد السنوي	التكاليف السنوية	صافي الربح
2024	12750000،	6644000	6106000
2025	12750000،	6644000	6106000
2026	12750000،	6644000	6106000
2027	12750000،	6644000	6106000
2028	12750000،	6644000	6106000
2029	12750000،	6644000	6106000
2030	12750000،	6644000	6106000
2031	12750000،	6644000	6106000
2032	12750000،	6644000	6106000
2033	12750000،	6644000	6106000
المجموع	**127500000**	**66440000**	**61060000**

المصدر : من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١) والجدول رقم (2) في الملحق الاحصائي .

جدول رقم (4)

تقدير التكاليف الاستثمارية في لتأهيل وتشغيل

مصنع المواد الحرارية / بغداد

فقرات التاهيل والتشغيل	المبلغ التخميني (مليون دينار)
مكائن وآلات ومعدات	**2800**
مسقف مع كرين جسري	**2000**
افران حرق وتجفيف	**1300**
اعمال مدنية خاصة بالتنصيب مع القضيب	**750**
مخزن البضاعة الجاهزة وابنية الادارة والمختبرات	**600**
منظومة تعبئة وتغليف للمواد الجافة	**300**
آليات	**150**
نواقل واحزمة ناقلة	**100**
المجموع	**8000**

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن ، الشركة العامة للزجاج والحراريات , دراسة جدوى مصنع المواد الحرارية , 2021 , ص 6 .

جدول رقم (5)

القيمة الحالية للعوائد والتكاليف لمصنع المواد الحرارية / بغداد

للفترة 2024 – 2033 (ألف دينار)

السنوات	الايراد السنوي	التكاليف السنوية	(*) سعر خصم 6%	القيمة الحالية للايراد السنوي	القيمة الحالية للتكاليف السنوية
2024	12750000	6644000	0.9434	12028350	6267949
2025	12750000	6644000	0.8900	11347500	5913160
2026	12750000	6644000	0.8396	10704900	5578302
2027	12750000	6644000	0.7921	10099275	5262712
2028	12750000	6644000	0.7473	9528075	4965061
2029	12750000	6644000	0.7050	8988750	4684020
2030	12750000	6644000	0.6651	8480025	4418924
2031	12750000	6644000	0.6274	7999350	4168445
2032	12750000	6644000	0.5919	7546725	3932583
2033	12750000	6644000	0.5584	7119600	3710009
المجموع				**61466461**	**44161165**

المصدر : من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (3) .

- تم اعتماد سعر خصم 6% باعتباره يمثل سعر الفائدة لقروض المصرف الصناعي .

جدول رقم (6)

القيمة الحالية للارباح لمصنع المواد الحرارية / بغداد .

باستخدام سعر خصم 6% و 20% للفترة 2024 – 2033 (ألف دينار)

السنوات	الربح السنوي	(*) سعر خصم 6%	NPVr1 القيمة الحالية للارباح عند سعر خصم 6%	(**) سعر خصم 20%	NPVr2 القيمة الحالية للارباح عند سعر خصم 20%
2024	6106000	0.9434	5760400	0.8333	5088129
2025	6106000	0.8900	5434340	0.6944	4240006
2026	6106000	0.8396	5126597	0.5787	3533542
2027	6106000	0.7921	4836562	0.4823	2944923
2028	6106000	0.7473	4563013	0.4019	2454001
2029	6106000	0.7050	4304730	0.3349	2044899
2030	6106000	0.6651	4061100	0.2791	1704184
2031	6106000	0.6274	3830904	0.2326	1420255
2032	6106000	0.5919	3614141	0.1938	1183342
2033	6106000	0.5584	3409590	0.1615	986119
المجموع			**44941377**		**25599400**

المصدر : من عمل الباحثين

(*) تم اعتماد سعر فائدة 6% كسعر فائدة ادنى وهو مايمثل سعر الفائدة لقروض المصرف الصناعي .

(**) تم اعتماد سعر فائدة 20% كسعر فائدة اعلى وهو مايمثل اعلى سعر فائدة لدى المصارف العراقية للاستثمارات الثابتة طويلة الاجل .

مجلة أكاديمية شمال
أوروبا المحكمة للدراسات
والبحوث التربوية والإنسانية
ـ الدنمارك
العدد ـ 19
13/04/2023

العوامل المؤثرة على أداء ميزان المدفوعات السوداني
خلال الفترة (2000 – 2015)

Factors affecting the performance of the Sudanese balance of payments During the period (2000-2015)

إعداد

أ.م.د. سعيد جلال سعيد
كلية العلوم الإدارية – جامعة دنقلا
ت : 00249910009820

المستخلص

تناولت الدراسة العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (2000 – 2015) وأسباب فشل السياسات التي تم إنتهاجها في سبيل إعادة التوازن إليه ، كما أوضحت الدراسة أهم العوامل التي أثرت على ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة ، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الإحصائي القياسي لإثبات فرضيات الدراسة من خلال نموذج الدراسة بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews)

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ومنها أن المتغيرات الإقتصادية النقدية والمتمثلة في عرض النقود ، سعر الصرف والتضخم والديون الخارجية ذات أثر كبير على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة .

أوصت الدراسة بإتخاذ السياسات الإقتصادية المناسبة لمعالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات والعمل على تحقيق معدلات تضخم متدنية وإستقرار سعر الصرف لتحسين وضع ميزان المدفوعات

الكلمات المفتاحية

ميزان المدفوعات ، التضخم ، سعر الصرف ، الدين الخارجي ، السياسات الاقتصادية

Abstract

The study dealt with the factors affecting the Sudanese balance of payments during the period and the reasons for the failure of the policies that were adopted in order to (2015 – 2000) restore balance to it. The study also showed the most important factors that affected the balance of payments during that period. The study hypotheses through the study model using (Eviews statistical analysis program). The study reached several result, including that the monetary economic variables represented in the money supply, exchange rate, inflation and foreign debt have a significant impact on the balance of payments during the study period.

The study recommended that appropriate economic policies be taken to address imbalances in the balance of payments and work to achieve low inflation rates and exchange rate stability to improve the balance of payments situation.

key words

Balance of payments, inflation, exchange rate, external debt, economic policies

المقدمة

إنطلقت كل نظريات وأراء الإقتصاديين من أن الأساس في الإقتصاديات هو التوازن والإستقرار وأن الإستثناء هو الأزمات ، ولكن تعارض الواقع العملي مع ذلك حيث أصبح الاستقرار الاقتصادي في أي دولة من المستحيلات وأن القاعدة في أي إقتصاد هي الأزمات والإستثناء هو الاستقرار ، ويعتبر ميزان المدفوعات المرأة التي تعكس وبصورة واضحة مدى التطور التي توصلت إليه الدولة من خلال النتائج التي تتضح من مكوناته ، وهذا يقوده إلى متابعة ومعرفة مدى ثبات البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية .

فالإختلال في ميزان مدفوعات بلد ما يعد من أهم المؤشرات الإقتصادية خطورة على الإقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك البلد في المعاملات الإقتصادية الدولية، حيث تلعب معظم العوامل والسياسات الاقتصادية في معظم الإقتصاديات دوراً بالغ الأهمية في معالجة الإختلالات الخارجية ، وتحقيق التوازن فيها .

_مشكلة الدراسة

إن وجود إختلال في ميزان مدفوعات أي دولة يقود إلى تشوهات أخرى من خلال تأثيره على متغيرات إقتصادية ذات أهمية، فالإختلالات المتكررة لميزان المدفوعات والمتزايدة فيها إشارة واضحة إلى أن الإقتصاد يعاني من مشاكل كثيرة خاصة فيما يتعلق بالديون الخارجية مع العالم الخارجي .

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي :

(ما هو أثر كل من عرض النقود، سعر الصرف، التضخم، الصادرات، الديون الخارجية على وضع ميزان المدفوعات؟)

أهمية الدراسة

يستمد البحث أهميته من الأتي :

1- إن توازن ميزان المدفوعات يعتمد على كفاءة مكوناته الأساسية لذلك يجب الإشارة إليها والإهتمام بها.

2- ميزان المدفوعات يوضح مدى التقدم الإقتصادي للدول ويساعد في تحقيق التنمية الإقتصادية .

3- إن التعرف على العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات من شأنه إمكانية تلافي المشكلة أو تقليل حجمها .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الأتي :-

1- توضيح العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات السوداني خلال فترة الدراسة بإعتباره المؤشر الأهم في أداء الإقتصاديات الدولية والمحلية .

2- التعرف على السياسات والأليات التي يمكن من خلالها معالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات .

3- التعرف على أداء ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة.

فروض الدراسة

1- زيادة عرض النقود في الإقتصاد تؤثر سلبا على وضع ميزان المدفوعات.

2- إرتفاع سعر الصرف يؤدي لإنخفاض العجز في ميزان المدفوعات.

3- زيادة حجم الصادرات يؤدي لإنخفاض العجز في ميزان المدفوعات .

4- تؤدي الزيادة في معدلات التضخم إلى زيادة إختلال (عجز) ميزان المدفوعات.

5- هنالك علاقة طردية بين حجم الديون الخارجية وميزان المدفوعات.

منهجية الدراسة

إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات، ثم الإعتماد على المنهج التحليلي والأسلوب الإحصائي في تحليل دالة ميزان المدفوعات كميا لتأسيس علاقة بين متغيرات الدراسة بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وإثبات تلك العلاقات . وقد قامت الدراسة على النموذج الإفتراضي الخطي الأتي :

$$Y= B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4 X_4 + B_5X_5 + B_6 X_6 + \mu_i$$

Y = ميزان المدفوعات

X_1 = عرض النقود

X_2 = سعر الصرف

X_3 = التضخم

X_4 =الصادرات

X_5 = الدين الخارجي

X_6= نسبة الإحتياطي النقدي القانوني

μ = المتغير العشوائي (الخطأ في القياس)

مصادر بيانات الدراسة

تم جمع بيانات ومعلومات الدراسة من المصادر الثانوية (العربية والأجنبية) والمتمثلة في المراجع والدوريات والمجلات على الجانب النظري للدراسة بالاضافة إلى الشبكة المعلوماتية العالمية (الإنترنت) .

أما على الجانب التطبيقي فقد إعتمدت الدراسة على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء ووزارتي المالية والإستثمار.

حدود البحث

إعتمدت الدراسة على الفترة (2000– 2015م) و ذلك لتتبع مسار أداء ميزان المدفوعات السوداني والعوامل المؤدية للإختلال في ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة .

أولا / الإطار النظري

الدراسات السابقة

بالرغم من كثرة الدراسات التي أجريت في هذا المجال إلا أنها إفتقدت العديد من الجوانب التي تم إهمالها وهي من الأهمية بمكان .

أهملت بعض الدراسات جانب التحليل الكمي لدالة ميزان المدفوعات الشيء الذي يدعو الى ضرورة الإهتمام بذلك الجانب، وفيما يلي نستعرض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة .

1/ (دراسة أحمد، 2012م)

تأتي أهمية الدراسة في أن السودان كغيره من الدول النامية التي تعاني من العجز في ميزان المدفوعات الذي يعكس مدى فعالية السياسة الإقتصادية للدولة، وتكمن أهمية البحث في تحليل وإختبار أفضل الطرق لمعالجة هذا العجز من خلال التركيز على تحليل السياسة النقدية خلال الفترة(2000 – 2011م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة النقدية وموقف ميزان المدفوعات وتقييم مدى فعالية السياسات النقدية في إصلاح العجز في ميزان المدفوعات السوداني خلال فترة الدراسة، ومن أهم فرضيات الدراسة أن السياسة النقدية خلال فترة الدراسة تؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات، تصحيح العجز في ميزان المدفوعات من خلال الأهداف النهائية للسياسة النقدية، ومن أهم نتائج الدراسة أن إستخدام أداة رفع سعر الخصم يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وبالتالي تقليل الطلب على الإئتمان مما يساعد على تشجيع الصادرات وتخفيض الطلب على السلع الخارجية وقد أوصت الدراسة بالعمل على تقوية البنية الإقتصادية في السودان وذلك بزيادة النشاط الإنتاجي في قطاعي الزراعة و الصناعة . (دراسة أحمد ، 2012م)

2/ (دراسة الطاهر،2009)

تناولت الدراسة العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات خلال الفترة 1978 – 2007م، وقد إفترضت الدراسة وجود علاقة بين كل من الصادرات، الواردات، التضخم، الديون الخارجية وميزان المدفوعات، وقد تم إستخدام المنهج الوصفي والأسلوب الإحصائي القياسي لإثبات تلك العلاقات . (الطاهر ، 2009)

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها الأثر السلبي الذي نتج عن إتباع سياسة التحرير الإقتصادي على ميزان المدفوعات وإيجابية إكتشاف البترول وتصديره، ولقد أوصت الدراسة باللجوء إلى سياسة تغيير الإنفاق من خلال السياسة المالية والنقدية وإتباع سياسة تخفيض قيمة العملة لمعالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات .

3/ (دراسة عبد العاطي،2008)

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر صادرات البترول على ميزان المدفوعات وتقييم التغيير الذي حدث في بنود الميزانية المختلفة بعد تصدير البترول، وتعتبر الدراسة مقارنة في طبيعتها إذ أنها تتناول أداء ميزان المدفوعات قبل تصدير البترول مقارنة بالأداء بعد التصدير للفترة (1999 – 2004) من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن عائدات صادرات البترول أدت إلى تحسن في الميزان التجاري وبالتالي إنعكس ذلك على ميزان المدفوعات حيث أظهر فائض في بعض السنوات نتيجة للتراكم الرأسمالي من الإستثمار في قطاع البترول والقطاعات الأخرى .

وقد أوصت الدراسة بالإستغلال الأمثل لعائدات البترول لينعكس ذلك على بقية القطاعات الأخرى، كما أوصت الدراسة بتنمية الصادرات غير البترولية وإيجاد الوسائل التي تؤدي لتحسين مستوى المنتجات الزراعية وتطوير قطاع الصناعة والقطاع الخدمي، إعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي. (عبدالعاطي ، 2008)

4/ (دراسة الفكي، 2005)

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه ونسبة لوجود الطلب الزائد على العملات الأجنبية فقد ظهرت مشكلة زيادة أسعارها أمام العملة المحلية (الوطنية) مما أثر سلباً على الصادرات السودانية وبالتالي عجز ميزان المدفوعات ، أما فرضيات الدراسة فقد أشارت إلى أن سياسة تخفيض سعر الصرف تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات وأن سياسة التحرير الإقتصادي التي إنتهجتها البلاد أثرت بصورة سالبة على ميزان المدفوعات، إضافة إلى أن سياسات صندوق النقد الدولي تجاه ذلك لم تأتي بنتائج إيجابية.

وأكدت نتائج الدراسة أن سياسة سعر الصرف سياسة فاعلة إذا صاحب ذلك بزيادة في الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد العاطلة مع إستخدام سياسة مالية ونقدية مناسبة، وأن سياسة تخفيض سعر الصرف لمعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات لا تكون في صالح معظم الدول النامية وقد تنجح في معظم الدول المتقدمة . (الفكي ، 2005م)

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

معظم الدراسات التي تم إجراؤها إهتمت فقط بالميزان التجاري بإعتباره المؤثر المباشر في إختلال ميزان المدفوعات مع الإشارة إلى إمكانية حدوث توازن في ميزان المدفوعات حتى في حالة عدم توازن الميزان التجاري أو إختلال في ميزان المدفوعات في حالة توازن الميزان التجاري، وإن أهم ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه من جانب إحصائي وقياسي و إقتصادي، كما أن الفترة التي إستهدفها الباحث شهدت العديد من التغيرات الإقتصادية التي أثرت على وضع ميزان المدفوعات السوداني، مثل الأزمة المالية العالمية (2007- 2008 م) وانفصال الجنوب (2011م)

1/ المفاهيم المتعلقة بميزان المدفوعات

العلاقات الإقتصادية الدولية هي علاقات تبادل فيما بين الدول وهذه العلاقات يترتب عليها قيام مديونيات على دول لمصلحة دول أخرى، فهي تنشئ حقوقا وديونا دولية حيث أن تصدير سلعة من دولة لإخرى ينشئ حقا يقابله دين، هذا الحق أو الدين يتم تقويمه بالنقود ويستحق الدفع في تاريخ محدد .

لكن ذلك تهتم كل دولة سواء كانت دائنة أو مدينة أن تعرف حقوقها أو ديونها، بإعداد بيان بجميع حقوقها وبيان بجميع ديونها الناشئة عن علاقاتها الإقتصادية الدولية حتى تحدد مركزها في ميزان التبادل الدوّلي، وهذا البيان المزدوج يطلق عليه ميزان المدفوعات

مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة .(يونس ، محمد ، 2000م :381)

ويبغي أن يكون واضحا من هذا التعريف ما يلي

1- ينصب إهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوقا لغير المقيمين يتعين على المقيمين أداؤها، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شان لميزان المدفوعات بها.

2- يعتبر الوطنيون هم المقيمون عادة على إقليم الدولة.فالأشخاص الذين يقيمون بصفة عرضية على ارض الدولة لا يعتبرون من الوطنيين، كالأجانب الوافدين بغرض السياحة.

3- يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والأعتباريين(بنوك، شركات، مؤسسات) الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياهها الإقليمية ومجالها الجوي . يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها .

4- لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان . فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول يناير وتنهيها في أخر ديسمبر، فإن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية شهر ابريل من كل سنة لتنتهي في أخر شهر مارس من العام التالي .

بالإضافة إلي ذلك فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازين مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة (كل ثلاثة أشهر)، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة إقتصاديا، وذلك لمساعدة السلطات المختصة علي معرفة حقيقة الوضع الإقتصادي الخارجي ومن ثم العمل علي إتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام

ويقوم إعداد ميزان المدفوعات علي مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما، بمعني أن تكون المديونية والدائنية متساوية في جميع الأحوال. وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود إختلالات من الناحية الواقعية، إذ قد ينطوي توازنه الحسابي الكلي علي إختلالات في بنوده المختلفة. (مندور ، 1999م : 159)

ومن الجدير بالذكر، أن موازين المدفوعات في الدول المختلفة تخدم العديد من الأغراض، أهمها :

أ - تتبع التغيرات في مركز الدولة، بالنسبة للتجارة العالمية من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية، وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة في ضوء نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني .

ب- تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل الوطني، ولذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار، التغيرات في أحجامها النسبية عند وضع السياسات التي تؤثر على الدخل والتوظيف.

ج- تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي للنقود، ومن ثم على السياسات المالية و النقدية الواجب إتباعها.

د-إن عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن.

أهمية ميزان المدفوعات

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية . (الحسيني ، 2002 : 115)

أ- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته و درجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و المنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف، و مستوى الأسعار و التكاليف وغيرها

ب-إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملات الأجنبية و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية .

ج- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية، و لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية .

د- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي و بذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

وظائف ميزان المدفوعات :

أ/ تقديم بيانات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها إقتصاد الدولة مع بقية إقتصاديات الدول الأخرى في العالم، حيث يبين حجم وإتجاهات المعاملات الإقتصادية مع الدول المختلفة (سلع أو خدمات أو أصول مالية) تصديرا و استيرادا، وبذلك يعتبر مقياسا لدرجة الإنفتاح Openness .

ب/ تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير لكثير من الظواهر الإقتصادية المرتبطة بالإقتصاديات العالمية .

ج/ يمكن إستخدام إتجاهات هذه الأرقام كأساس للتنبؤات بالتغيرات المستقبلية في ميزان المدفوعات .

عناصر ميزان المدفوعات والشكل العام لميزان المدفوعات

نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة و المتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي، فإنه من الصعوبة حصرها و تدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات و لذلك يمكنه إعطاء بيان موجز لهذا الحكم من المعاملات و تدوينها في فترات و أقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة و المتقاربة الأهداف، لذلك فإن ميزان المدفوعات يتركب من خمسة حسابات هي:

1-الحساب الجاري

يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع و الخدمات و الذي يتألف من عنصرين:

أ/الميزان التجاري: يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع وارداتها خلال الفترة محل الحساب و هو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات، و سمي أيضا ميزان التجارة المنظورة.

ب/ميزان الخدمات: تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل و التأمين و السياحة و الملاحة و الخدمات المالية، و يسمى بميزان التجارة غير المنظورة (تجدر الملاحظة أن 70% من التجارة الدولية هي تجارة خدمات).

2- حساب التحويلات من طرف واحد

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة و الخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد و تشمل الهبات و المنح و الهدايا و المساعدات و أية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

3- **حساب رأس المال:**(العمليات الرأسمالية)

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية و المديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر، و التي تنقسم إلى نوعين:

أ/ رؤوس الأموال الطويلة الأجل: و هي التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل، و الاستثمارات المباشرة، و الأوراق المالية (أسهم و سندات) أي بيعها و شرائها من و إلى الخارج.

ب/ رؤوس الأموال القصيرة الأجل: و التي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية و العملات الأجنبية و الأوراق المالية القصيرة الأجل، و القروض القصيرة الأجل .

و تتم حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية و حساب رأس المال الطويل الأجل.

و تعد هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية بالنتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس، أي أنها قد تضيق أو تنقص تلك الحقوق أو الديون للبلد على العالم الخارجي .

كما تجدر الإشارة إلى أنه عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية و ميزان التحويلات من طرف واحد و حركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل مجتمعة لميزان المدفوعات الأساسي و لقد أخذنا بالتقييم السابق فقط من أجل التوضيح و التبسيط.

4- ميزان حركة الذهب و النقد الأجنبي

تقييم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، و الذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض.

و الذهب الذي يسوي العجز و الفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي، و هذا الميزان لديه جانب دائن و جانب مدين تقيد فيهما حركة الذهب و النقد الأجنبي.

5- فقرة السهو و الخطأ

تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات يكون تبعا لطريقة القيد المزدوج، و تستخدم هذه الفقرة أيضا في الحالات التالية :

- الخطأ في تقسيم السلع و الخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.

- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة و عتاد لذلك تم إدراجها بفقرة السهو و الخطأ.

6-طريقة تسجيل البيانات في ميزان المدفوعات

كما قلنا سابقا أن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقا لطريقة القيد المزدوج أي تسجل مرتين في الجانب الدائن و في الجانب المدين .

بالنسبة للجانب المدين : يأخذ الإشارة السالبة (-) و يشمل :

1- الاستيرادات من السلع و الخدمات

2- الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة للأجانب (التحويلات من طرف واحد)

3- رؤوس الأموال الطويلة و القصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج

فهذا الجانب يأخذ إما زيادة الأصول الوطنية في الخارج أو تقليل الأصول الأجنبية في الداخل .

أما الجانب الدائن : يأخذ إشارة موجبة (+) و يشمل:

1- الصادرات من السلع و الخدمات

2- الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد)

3- رؤوس الأموال القادمة من الخارج

جدول يوضح تصميم ميزان المدفوعات

نوع الحساب	مدين (–) أو مدفوعات	دائن (+) أو متحصلات
حساب التجارة السلعية	الواردات السلعية من الأجانب	الصادرات السلعية إلى الأجانب
حساب الخدمات	الخدمات المقدمة من الأجانب	الخدمات المقدمة إلى الأجانب
حساب التحويلات من طرف واحد	المنح والإعانات المقدمة من الأجانب	المنح والإعانات المقدمة إلى الأجانب
حساب رأس المال	تدفقات (صادرات) رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل . واردات الذهب للإغراض النقدية إلى رصيد العملات الأجنبية الأصول المقدمة للإجانب	تدفقات (واردات) رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل صادرات الذهب للإغراض النقدية من رصيد العملات الأجنبية الأصول المحولة للإجانب
حساب المدفوعات النقدية	المدفوعات النقدية المحصلة من الأجانب	المدفوعات النقدية المحولة للإجانب
إجمالي المديونية والدائنية		
الخطأ والحذف أو السهو		

(إبراهيم، 2006 : 460 – 461)

التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات ميزان دائم التوازن فالجانب الإيجابي يساوي الجانب السلبي فيه . وتلك حقيقة لاتزال تثير التساؤل . فلماذا يكون ميزان المدفوعات متوازن دائما ؟ الواقع أن هذا الميزان متوازن بمعنى التساوي. فالتوازن قد يكون معناه أن الميزان في حالة زيادة أو حالة تساوي. والسبب الأساسي لتساوي ميزان المدفوعات هو أن جانب الإيرادات يمثل شراء للعملات الأجنبية بعملة وطنية وكل شراء يقابله بيع، وكل بيع يقابله شراء، ومن هنا كانت كل المبيعات تساوي المشتريات وتلك بديهية ولكنها لاتزال بحاجة إلى إيضاح .

فالواقع أن ميزان المدفوعات ميزان متوازن من الناحية الحسابية، ومعنى هذا أن ما صدّر يساوي ما استورد من سلع وخدمات وأوراق ونقود . فإذا كان ميزان العمليات الجارية قد حقق مثلا فائضا، أي أن متحصلاته أكبر من مدفوعاته

. فإن هذا الفائض يمثل حقوقا للدولة على الخارج يجب إستلامها . وعندئذ يأتي ميزان العمليات الرأسمالية فيقيد هذه المبالغ في جانب مدفوعاته، إما بوصفها رأس مال للبلد من الخارج وإما بوصفها ذهبا نقديا مستوردا لهذا البلد وهذا يعني أن ميزان المدفوعات يبين رصيد العمليات الجارية ثم يبين أيضا كيفية إستعمال هذا الرصيد وبالتالي يكون الميزان في مجموعه متوازنا دائما توازنا حسابيا بحيث يجب أن يكون مجموع المتحصلات مساويا لمجموع المدفوعات .

(حشيش و شهاب ، 1959 :169) ويمكن لنا التمييز بين نوعين من التوازن في ميزان المدفوعات

أولا/ التوازن الحسابي لميزان المدفوعات

إن القرارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير السلعي، وكذا حركات رؤوس الأموال، إما تصدر عن العديد من الأفراد والمؤسسات والهيئات، مما يجعل من الصعب أن تتلاقى أهداف المصدرين مع المستوردين، وكذا أهداف مستوردي ومصدري رؤوس الأموال، وبالتالي فإنه من الصعب تساوي أن تشهد الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات توازنا بين الجانب الدائن والمدين.

بالرغم من صحة القاعدة السابقة والمتعلقة بعدم توازن الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات، إلا أن القيمة الكلية للجانب الدائن لابد أن تساوي القيمة الكلية للجانب المدين لميزان المدفوعات، وهذا التساوي يتم بفضل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وحركات الذهب، فإذا كان حساب العمليات الجارية يحقق فائضا فإن حساب رأس المال يحقق عجز بنفس القيمة وحتمية التوازن الحسابي ما هي إلا انعكاس لنظرية القيد المزدوج "رصيد الميزان التجاري + ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال".

وتعتمد حتمية التوازن الحسابي كما سبق على مبدأ القيد المزدوج وذلك بقيد كل عملية إقتصادية مرتين : مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين، لذلك تقيد طبقا لذلك المبدأ قيمة كل سلعة أو خدمة تقدمها الدولة إلى الخارج في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، وتقيد في الجانب المدين المدفوعات التي تتلقاها الدولة سدادا لقيمة هذه السلعة أو الخدمة من الخارج .

أما الخدمات التي تتلقاها الدولة من الخارج فتقيد قيمتها في الجانب المدين من ميزان المدفوعات ويناظرها في الجانب الدائن المدفوعات التي تؤديها الدولة وفاء بقيمتها إلى الخارج . ومن هنا كان لابد أن يتساوى المجموع الكلي للجانب الدائن مع المجموع الكلي للجانب المدين، أو بتعيين متكافئ فلابد أن يتساوى المجموع الكلي للإيرادات مع المجموع الكلي للمدفوعات – بعد إضافة بند السهو والخطأ .(إبراهيم ، 2006 :157 – 158)

ثانياً: التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات

إن فكرة التوازن الحسابي لميزان المدفوعات لا يعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس، فالتوازن الحقيقي (الاقتصادي) لميزان المدفوعات يستلزم فئات معينة من البنوك الدائنة والمدينة، فالفائض والعجز يعرف بدلالة مجموعة معينة من البنود، ولكي نتعرف على هذه البنود لابد من التمييز بيم نوعين من العمليات:

النوع الأول: ويعرف بالعمليات المستقلة وهي التي تنشأ من تلقاء نفسها وليس لظهور عجز أو فائض في ميزان المدفوعات (وتتمثل في عمليات الحساب الجاري، وحساب رأس المال طويل الأجل، وحركة رأس المال قصيرة الأجل بغرض المضاربة فقط، وحساب التحويلات من جانب واحد وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط).

النوع الثاني: ويعرف بعمليات الموازنة أو التسوية ويعرف كذلك بالعمليات التعويضية أو الوقائية وتظهر عند ظهور فائض أو عجز في ميزان المدفوعات بقصد الموازنة (... وتتمثل في حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية، وفي حركة الذهب للأغراض النقدية).

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما تؤخذ بالحسبان العمليات التلقائية أو المستقلة أي إذا كان جانبها الدائن والمدين متساويين يعتبر متوازنا، أما إذا زاد الجانب الدائن أو المدين على الآخر يعتبر ميزان المدفوعات مختلا، وللاختلال صورتان هما:

الفائض: وذلك عندما يزيد الجانب الدائن لهذه العمليات عن الجانب المدين، ويوصف الميزان بأنه موجب في صالح الدولة.

العجز: وذلك عندما يزيد الجانب المدين لهذه العمليات عن الجانب الدائن، ويوصف الميزان هنا بأنه سلبي في غير صالح الدولـة.

ثالثاً: الإختلال الإقتصادي لميزان المدفوعات

يلجأ عادة إلى تقسيم بنود ميزان المدفوعات وفقا لعناصره التي يمكن اتخاذها كأداة لقياس حالة التوازن الاقتصادي أو عدمه إلى قسمين:

معاملات اقتصادية فوق الخط: حيث ينظر إليها كمصدر الخلل في ميزان المدفوعات وهذا طبعا في حالتي الفائض والعجز.

معاملات اقتصادية تحت الخط: حيث ينظر إليها كمجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية لمعالجة الخلل، وهذا بناء على العمليات الاقتصادية فوق الخط. (المصدر السابق :158)

إن المعاملات الإقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء اكان في صورة فائض أو عجز . أما المعاملات الإقتصادية التي تقع تحت الخط تستخدم لإعادة التوازن (فائض أو عجز) للمعاملات الإقتصادية فوق الخط

رابعاً: معايير تقدير الخلل الإقتصادي لميزان المدفوعات

هناك عدة طرق لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

أ- الميزان الصافي للسيولة

ويعتبر أقدم المعايير في قياس مقدار العجز والفائض في ميزان المدفوعات، وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الإقتصادية الواقعة فوق الخط تشتمل على كل من الأتي :

- الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (ميزان المعاملات الجارية)
- التحويلات من جانب واحد سواء أكانت في صورة متحصلات أو مدفوعات .
- حساب رأس المال طويل وقصير الأجل (حقوق وإلتزامات البنوك التجارية) .

أما المعاملات الإقتصادية الواقعة تحت الخط فتشتمل على الأتي :

- الإحتياطات المركزية من الذهب النقدي والصرف الأجنبي.

وطبقا لهذا المعيار فإن ميزان المدفوعات يكون به فائض عندما تزداد الإحتياطات المركزية من الذهب النقدي والصرف الأجنبي أي يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات إذا كانت المعاملات الإقتصادية الدائنة أكبر من المعاملات الإقتصادية المدينة للبنود فوق الخط مع إستبعاد تحركات الذهب النقدي والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة (تحت الخط)، وبطريقة مماثلة يمكن القول أن هنالك عجزا في ميزان المدفوعات إذا كانت المعاملات الإقتصادية المدينة أكبر من المعاملات الإقتصادية الدائنة فوق الخط مع إستبعاد تحركات الذهب النقدي والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة (تحت الخط) .

ويتم معادلة ميزان المدفوعات حسابيا عن طريق تغييرات مناظرة في الإحتياطي المركزي من الذهب النقدي والصرف الأجنبي. (المصدر السابق :159)

ب. الميزان الشامل للسيولة

يعتمد هذا المعيار على الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الإحتياطات النقدية للبنوك التجارية من الذهب النقدي والصرف الأجنبي بإعتبارها إضافة هامة لإحتياطات البنك المركزي من الذهب النقدي والصرف الأجنبي . ويطلق على هذين النوعين من الإحتياطات إسم الإحتياطات النقدية الكلية للدولة أو السيولة الشاملة، وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الإقتصادية الواقعة فوق الخط هي :

– الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة .

– التحصيلات من جانب واحد .

– تحركات رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل مستبعدا منها الحقوق والإلتزامات الخارجية للبنوك التجارية

أما المعاملات الإقتصادية الواقعة تحت الخط والتي يتكون منها الميزان الشامل للسيولة هي :

– إحتياطيات البنك المركزي من الذهب النقدي والصرف الأجنبي

– إحتياطيات البنوك التجارية من الذهب النقدي والصرف الأجنبي

ويكتسب هذا المعيار أهميته الخاصة عندما تخضع إحتياطيات الذهب النقدي والصرف الأجنبي لرقابة البنك المركزي من خلال أدوات السياسة النقدية

ج. الميزان الأساسي

يعتمد هذا المعيار على التفرقة بين نوعين من المعاملات الإقتصادية . المعاملات الإقتصادية التي لها صفة الدورية والتكرار، والمعاملات الإقتصادية التي ليست لها صفة الدورية والتكرار . وتعرف بإسم بنود الموازنة .

وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الإقتصادية التي تقع فوق الخط تشمل الأتي :

– الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة .

– التحويلات من جانب واحد

– تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل

أما المعاملات الإقتصادية التي تقع تحت الخط تشمل الأتي :

– تغيرات رؤوس الأموال قصيرة الأجل

– تغييرات في الإحتياطي المركزي من الذهب النقدي والصرف الأجنبي .

على ضوء هذا المعيار يمكن إستنتاج أن رصيد ميزان المدفوعات يتطابق مع رصيد الميزان الأساسي .

د. ميزان المعاملات الإقتصادية المستقلة

يعتمد هذا الأسلوب الذي اقترحه صندوق النقد الدولي عام 1949م على التفرقة بين مجموعة المعاملات الاقتصادية المستقلة ومجموعة المعاملات الاقتصادية التابعة أو التعويضية .

ويقصد بالمعاملات المستقلة تلك المعاملات التي تتم بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية فوق الخط تشمل حساب المعاملات الجارية وحساب رأس المال الخاص طويل الأجل،وبعض حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بهدف المضاربة مثلا أو هروبا من عدم الاستقرار، بينما المعاملات الاقتصادية تحت الخط فتتمثل في حساب رأس المال الطويل والقصير الأجل التابع وكذا حساب الذهب والصرف الأجنبي.

يتم وضع المعاملات الإقتصادية المستقلة فوق الخط، والمعاملات الإقتصادية التابعة تحت الخط

تقدير الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات بإستخدام المعاملات الإقتصادية المستقلة

رصيد الميزان التجاري	(±)
رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد	(±)
رصيد رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل	(±)
4. رصيد ميزان المعاملات الإقتصادية المستقلة	(±)
رصيد ميزان روؤس الأموال قصيرة الأجل	(±)
رصيد ميزان الذهب النقدي والصرف الأجنبي	(±)
7. رصيد ميزان المعاملات الإقتصادية التابعة	(±)

(إبراهيم، أحمد ، 2006م)

وكقاعدة عامة يمكن القول أن ميزان المدفوعات به فائض إذا كان مجموع المعاملات الإقتصادية المستقلة الدائنة (المتحصلات المستقلة) أكبر من مجموع المعاملات الإقتصادية المستقلة المدينة (المدفوعات المستقلة) وبطريقة أخرى مماثلة يمكن القول أن الدولة تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها إذا كانت المعاملات الإقتصادية المستقلة المدينة (المدفوعات المستقلة) أكبر من المعاملات الإقتصادية الدائنة (المتحصلات الدائنة) . هذا المعيار وجد بعض الإنتقادات من الناحية التطبيقية لإن التفرقة بين المعاملات الإقتصادية المستقلة والمعاملات الإقتصادية التابعة تقوم على أساس الدافع أو الحافز من وراء المعاملة الإقتصادية .

خامساً: التوازن السوقي لميزان المدفوعات :

ظهر هذا المعيار في ضوء الانتقادات الموجهة إلى المعايير الأربعة السابقة، حيث يقترح كبديل عن المعايير السابقة، أن تخضع التوازن الاقتصادي لمعايير قوى السوق ممثلة في الطلب وعرض الصرف الأجنبي.

حيث أن ميزان المدفوعات يكون متوازنا اقتصاديا عندما يتساوى أو يتطابق عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه خلال الفترة محل الدراسة.

سادساً: أسباب إختلال ميزان المدفوعات :

لقد قلنا أنفا أن ميزان المدفوعات يكون متوازنا محاسبيا نظرا لإتباع طريقة القيد المزدوج . إذن كيف يحدث الخلل في الوقت الذي يكون فيه الميزان متوازنا؟

إن الخلل يكون في أقسام معينة من الميزان و عادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات و الذي يؤدي عجزه إلى إضرار في الاقتصاد الوطني، مما سيؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف

الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها لذلك تستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية و المالية لمعالجة الخلل.**و توجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل و لعل أهمها:**

1- التقييم الخاطىء لسعر صرف العملة المحلية: توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و سعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي دلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها و بالتالي سيؤدي دلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات .

إما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الإختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية و التي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان. (الحجاز ، 2003 : 64)

2- أسباب هيكلية : و هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية و بأساليب فنية متقدمة، و هذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أسلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية)، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين و انصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

3- أسباب دورية : و هي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج و الدخول و الأثمان و تزداد معدلات البطالة، فتنكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، و في فترات التضخم يزيد الإنتاج و ترتفع الأثمان و الأجور و الدخول فتقل قدرة البلد على التصدير و تزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات و يلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى و تنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى(الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، و تتأثر بالتالي موازين مدفوعات هده الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار و الدخول فيها.

4- الظروف الطارئة : قد تحصل أسباب عرضية لايمكن التنبؤ بها و قد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة الكوارث الطبيعية و اندلاع الحروب و التغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا و دوليا فهذه الحالات ستؤثر على صادرات القطر المعني الشيء الذي ينتج عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات

المقدرة بالنقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب دلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

5- أسباب أخرى : من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات كانخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج، لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات و التجهيزات الفنية و مستلزمات الإنتاج و غيرها من سلع التنمية لفترة طويلة و تهدف هده البلدان من هدا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري، و يترتب عن هدا التفاوت بين مستوى الاستثمار و مستوى الادخار اتجاه نحو التضخم، وهو اتجاه مزمن إذ أنه سنة بعد سنة و نتيجة لهذا التضخم و نظرا لزيادة واردات هذه الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان مدفوعاتها و تمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل معقودة مقدما.

سابعا: أنواع الإختلالات في ميزان المدفوعات

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الإختلالات حسب الأسباب التي أوجدتها وهي كما يلي:

1- الإختلال العارض : وهو الذي ينجم عن حدث عارض لايتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الإقتصادية الحقيقية للدولة . ومثال ذلك العجز الذي يحصل في الدول الزراعية، نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بآفة زراعية على سبيل المثال، مما يؤدي إلى وجود إختلال سالب في الميزان التجاري بسبب إنخفاض المتحصلات من العملات الأجنبية، ومثلما يؤدي الحدث العارض إلى إختلال سلبي في الميزان التجاري، فقد يؤدي أيضا إلى إختلال إيجابي ومثال ذلك ما قد تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على المواد الأولية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري قد يؤدي إلى إختلال إيجابي في ميزان المدفوعات في مجموعه.

2- الإختلال الموسمي : يتوقف هذا النوع من الإختلال على المدة المأخوذة في الإعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات. كلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر حجم إحتمال وجوده والعكس صحيح، ويظهر هذا الإختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الإقتصادي فيها على الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر العام، فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز.

ومثل هذا النوع من الإختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الإختلالات الموسمية على مدار السنة.

3- الإختلال الدوري : تجتاح النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائضا وتارة أخرى يحقق عجزا.وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الإختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية .ومثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة إلى أخرى من خلال التجارة الخارجية .

فالرواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداتها من الدول الأخرى ومن شأن هذه الزيادات في الواردات زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع، مما ينعكس أثره على موازين مدفوعاتها، و العكس يحدث في حالة الكساد.

4- الإختلال الإتجاهي : وهو الإختلال الذي ظهر، في الميزان التجاري بصفة خاصة، خلال إنتقال الإقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة.أما السبب في زيادة الواردات، فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الإقتصادي.

5- الإختلال النقدي : يعتبر التضخم المحلي في الواقع أحد مصادر إختلال ميزان المدفوعات، فمن المعروف أن الزيادة في الدخول النقدية في دولة ما تولد، في ظل ظروف معينة، طلبا متزايدا على الواردات في هذه الدولة. بل وقد تقلل من السلع المتاحة لديها للتصدير، أضف إلى ذلك، أن إرتفاع مستوى الأسعار داخليا قد يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج المحلي حيث تكون أسعارها رخيصة نسبيا إذا ما قورنت بأسعار المنتجات المحلية وهذا بطبيعة الحال يتوقف على مرونة على مرونة الإحلال بين الواردات والمنتجات الوطنية، أيضا، فإن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة، بسبب إرتفاع الأسعار فيها، قد يتحول إلى الدولة المنافسة ومن شأن كل هذا أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات.

6- الإختلال الهيكلي: هو ذلك الإختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض، مما يؤثر في هيكل الإقتصاد القومي وفي توزيع المواد بين قطاعاته المختلفة، وهو يرجع إلى أحد أو بعض العوامل التالية:

أ-إحلال عنصر متوفر نسبيا محل عنصر آخر نادر نسبيا مما يؤدي إلي إنخفاض تكلفة الإنتاج ومن ثم إلى زيادة إمكانية التصدير.

ب-التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج. وذلك بسبب إستثماراتها الدولية، وهو مايؤدي إلى تغيير العائد الذي تحصل عليه من هذه الإستثمارات.

ج-تحسن مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير.

ومثل هذا النوع من الإختلال (الإختلال الهيكلي) لا يصلح لعلاجه تغيير سعر الصرف و لا تغيير سياسة الإنفاق أو السياسة الأسعار، مثل الإختلال النقدي أو الدوري، وإنما يلزمه الإرتقاء بالفن الإنتاجي والتنظيمي حتى تختلف تكاليف الإنتاج في الداخل، وكذا الإتجاه نحو فروع الإنتاج الجديدة. كما يلزم أيضا إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للإقتصاد القومي، وتجديد شامل للطاقات الإنتاجية تدعيما لقدرة الدولة التنافسية.

ثانيا/ ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (2000 – 2015م)

أولا:- أداء ميزان المدفوعات في السودان في الفترة من 2000م – 2015م

حقق ميزان المدفوعات في عام 2002م فائضا قدرة 300.03 مليون دولار و 422.56 مليون دولار في عام 2003 و 730.18 مليون في عام 2004 ويعد ذلك بصفه أساسية لانخفاض العجز في الحساب الجاري إلي 962.70 مليون دولار و 938.58 مليون دولار و 18.23 مليون دولار في الأعوام 2002- 2003 – 2004 على التوالي:

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض قدرة 530.5 مليون دولار في عام 2005م إلي عجز قدرة 208.6 مليون دولار في عام 2006 وقد انعكس ذلك سلباً بنفس القدر على الأصول الاحتياطية بالنقد الأجنبي (تدفق) لدى البنك المركزي ويرجع ذلك لارتفاع العجز في الحساب الجاري من 2.7691 مليون دولار في عام 2005 إلي 4.338.2 مليون دولار في عام 2006م بمعدل 56.7% بالإضافة إلي مدفوعات غير مبوبة بمبلغ 353.1 مليون دولا في عام 2005م إلي 4.428.7 مليون دولار ف عام 2006م بمعدل 84.7%.

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز بمبلغ 282.5 مليون دولار في عام 2007م إلي فائض بمبلغ 21.1 مليون دولار في عام 2008م نتيجة لزيادة الفائض في الميزان التجاري من 1.156.8 مليون دولار في عام 2007 إلي 3.44.1 مليون دولار في عام 2008م بمعدل 1197.5% وبالرغم من الانخفاض في الحساب المالي والرأسمالي 2.925 مليون دولار في عام 2007م إلي 1.465.9 مليون دولار.

انخفض العجز في ميزان المدفوعات من 502 مليون دولار في عام 2009م الي 54.2 مليون دولار في عام 2010م وذلك للتحول الكبير في الحساب الجاري من عجز بمبلغ 2.177.4 مليون دولار في عام 2009م إلي فائض بمبلغ 2.564.9 مليون دولار في عام 2010م بمعدل 1046.8 على الرغم من ارتفاع العجز في حساب الخدمات والتعديلات بمعدل 21.1% وانخفاض التدفقات في الحساب المالي والرأسمالي بمعدل 80.4%%.

يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلي ارتفاع العجز من 54.2 مليون دولا في عام 2010 إلي 644.5 مليون دولا في عام 2011م.

على الرغم من تحس فائض الحساب الرأسمالي والمالي من 661.1 مليون دولار في عام 2010 إلي 1.882.8 مليون دولار في العام 2011م بمعدل 184.8 ويعزي ارتفاع العجز في الميزان الكلي إلي تراجع الفائض في الحساب الجاري من 157.2 مليون دولار في عام 2010م إلي 86 مليون دولار في عام 2011م نتيجة لانخفاض الفائض في الميزان التجاري من 2.564.9 مليون دولار في عام 2010م إلي 1.470.9 مليون دولار في عام 2011م بمعدل 42.6% وارتفاع بند الأخطاء وأداء خدمات (مدفوعات غير ميدانية) م 872.5 مليون دولار في عام 2010م إلي 2.804.2 مليون دولار في عام 2011م.

يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلي انخفاض العجز من 24.1 مليون دولار في عام 2012م إلي 17.6 مليون دولار في العام 2013م ويعزي ذلك لتحسن العجز في الحساب الجاري.

والجدول التالي يوضح أداء ميزان المدفوعات والميزان التجاري في السودان خلال الفترة (2000– 2015م)

الميزان التجاري في السودان وميزان المدفوعات خلال الفترة

(2000- 2015م)

العام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	ميزان المدفوعات(مليون دولار)
2000	1806.7	1366.4	440.3	-114.43
2001	1698.7	2024.8	326.1 -	162.30
2002	1949.11	2152.83	302.72 -	300.00
2003	2542.17	2536.10	6.07	422.60
2004	3777.75	3586.18	191.57	730.20
2005	4824.28	5945.99	- 1121.71	530.50
2006	5656.56	7104.69	- 1448.13	- 208.60
2007	8879.2	7722.4	1156.8	-282.00
2008	11670.5	8229.4	3441.1	21.10
2009	8257.1	8528.0	270.9-	-555.70
2010	4404.3	8839.4	2564.9	-26.80
2011	9655.7	8127.6	1528.1	-68.10
2012	3367.7	8122.7	4755.0-	-24.10
2013	478.7	8727.9	3938.2-	-17.60
2014	4350.2	8105.9	3755.7-	-3.30

المصدر: بنك السودان المركزي، إدارة البحوث، 2015م

يلاحظ أن الميزان التجاري وخلال الخمسة عشر عاما الأخيرة (منذ العام 2000 – 2014) لم يحقق فائضا الإفي خمسة أعوام فقط هي 2000، 2003، 2007، 2008، 2010 ، ويمكن القول أنه وبالرغم من إستخراج البترول وتصديره إستمر العجز في الميزان التجاري في معظم السنوات التي تلت ظهوره الشئ الذي يؤكد تزايد الواردات بصورة كبيرة لم تستطيع الصادرات على مواكبتها

- ❖ الإشارة السالبة في قيم ميزان المدفوعات تعني العجز في الميزان الكلي .
- يوضح الجدول أعلاه كذلك ملخصا لأداء ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، حيث شهد العام 2000م عجزا في ميزان المدفوعات بلغ 114.43 مليون دولار، وقد شهدت الأعوام 2001، 2002، 2003، 2004، 2005 فائض في الموقف الكلي لميزان المدفوعات وكان السبب الرئيسي وراء ذلك هو الإستقرار في مؤشرات الإقتصاد الكلي (معدلات

التضخم، أسعار الصرف) خلال تلك الفترة، ثم بدأ ميزان المدفوعات في التراجع منذ العام 2006 حيث بلغ العجز مبلغ 208.6 مليون دولار

- شهد العام 2009 عجزا كبيرا في ميزان المدفوعات حيث كان العجز مبلغ 555.70 مليون دولار، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية وإنفصال الجنوب وخروج البترول من الميزانية العامة للدولة
- أخيرا تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز بمبلغ 3.3 مليون دولار في عام 2014م إلى فائض بمبلغ 38.40 مليون دولار في العام 2015م

ثانيا : مدى امكانية تطبيق المدخل النقدى لمشاكل ميزان المدفوعات السوداني

تتميز مشاكل ميزان المدفوعات السودانى – كسائر معظم مشاكل موازين مدفوعات الدول النامية – فى كونها مشاكل ذات طابع هيكلى ترتبط بالاقتصاد الكلى اكثر من كونها مرتبطة فقط بظاهرة محددة لاحدى مكونات الاقتصاد الكلى. ولذلك فان الاختلال المتواصل فى ميزان المدفوعات السودانى لا يمكن تفسيره فقط من ناحية التأثير فى عدم التوازن بين العرض والطلب فى سوق النقود. قد يقودنا هذا المفهوم الى ان المشاكل فى ميزان المدفوعات السودانى هى فى الاصل ناتجة من الاختلال النقدى وبالتالى فان مجمل التصحيح يقع على عاتق الجانب النقدى كشرط ملازم للتوازن الداخلى والخارجى للاقتصاد السودانى. التركيز على هذا النوع من المفاهيم قد يعطى بعداً غير صحيحاً وبالتالى عدم امكانية الوصول الى حل متكامل للمشكلة الاساسية لميزان المدفوعات السودانى. صحيح ان هنالك حلولاً مختلفة (من ضمنها الحلول النقدية) لمعالجة الاختلالات فى موازين المدفوعات لكثير من البلدان وذلك من خلال وصفات معينة . فهنالك الدول التى ترى ان مشاكل ميزان مدفوعاتها هى فى الاساس دالة عكسية للتحركات فى الاسعار النسبية والتى يمكن حلها عن طريق التسويات فى اسعار الصرف، وبعض الدول ترى ان التوازن فى ميزان المدفوعات يمكن ان يأتى عن طريق ارتفاع وتيرات معدلات النمو فى الدخل القومى (بعوامله المختلفة) وبالتالى فان اى محاولة لتخفيض او اى تآكل (Depreciation) متواصل للعملة قد لا يساهم فى حل المشكلة برمتها.

ان البعد النظرى للمدخل النقدى ومحاولة طرحه كحل اساسى لمشكلة الاختلالات فى ميزان المدفوعات السودانى قد لا يعكس الاسباب الاخرى والرئيسية التى تساهم فى هذه الاختلالات المتواصلة للميزان. هذا ونجد ان الافتراضات المطروحة فى نموذج " هاهن" السالف الذكر قد لا تستوعبها قوالب نموذج ميزان المدفوعات السودانى، فاذا نظرنا الى الفرضية الثانية والمتعلقة بالتوازن فى العمالة التامة فى الاقتصاد فاننا نجد ان تركيبة ودنياميكية الاقتصاد السودانى ليست قى مقدورها الاستيعاب التام للعمالة وذلك لظروف البنيات التحتية الضعيفة والتى هى الاساس فى تطوير العملية الانتاجية برمتها. اما الفرضية المتعلقة بتقارب مستوى الاسعار وسعر الفائدة المحلية (هنا نسميها بمتوسط هوامش الارباح) مع المستوى العالمى فى المدى الطويل، قد لا تكون هذه الفرضية تتطابق مع واقع لحال فى

اقتصادنا نسبة لأن سعر الفائدة يمثل عاملاً هاماً فى مسألة التأثير على سعر الصرف ومستوى الاحتياطيات النقدية لاقتصاديات الدول الرأسمالية مقارنة باقتصادنا مع ملاحظة محدودية التحركات الكبيرة فى رؤوس الاموال الاجنبية ومحدودية سوق النقد الاجنبى داخل السودان والتى لها تأثيراتها السالبة فى توازن ميزان مدفوعاتنا.

ان الرؤية النظرية للمدخل النقدى ومحاولة طرحها لحل مشكلة الاختلالات فى ميزان المدفوعات السودانى قد لا تعكس ايضاً الاسباب الاخرى الرئيسية التى تساهم فى هذا التفاقم المتواصل للميزان وبالتالى فان الطرح النظرى لهذه الرؤية قد لا ينجح فى حل هذه المشكلة من جذورها . عليه فاننا نطرح رؤيتنا حول ميزان المدفوعات السودانى فى الآتى:-

1) ان تكون نظرتنا الى ميزان الدفوعات فى جانب الحساب الجارى وذلك لان الحساب الجارى يعكس امكانية الاقتصاد السودانى من خلال قسمة الدخل القومى (الاستثمار والاستهلاك) لانجاح التوازن فى ميزان المدفوعات عن طريق نمو الصادرات بوتيرة اسرع من نمو الواردات. إ ضافة لذلك فان عوامل بنود حساب رأس المال المؤثرة على ميزان المدفوعات السودانى تعتبر معظمها خارجية (Exogenous factors) مما يعنى التأثير السلبى على الميزان، كما ان الاعتماد على حساب رأس المال فى توازن الميزان قد تكون له تبعاته المستقبلية والمتمثلة فى عدم التوازن فى هذا الحساب نفسه والناتج من النمو المتواصل لحجم الدين الخارجى وما يشكل ذلك من التزامات لمقابلة هذه الديون من دفعيات فى حساب رأس المال وحساب الخدمات (خدمة الدين).

2) خصوصية مشاكل ميزان المدفوعات السودانى – كسائر الدول النامية – والتى تختلف عن الدول المتقدمة فى ان المشاكل الهيكلية للاقتصاد السودانى تفرض عليه اتخاذ سياسات اقتصادية حقيقية ذات طابع هيكلى وبالتالى الحوجة الى هذا النوع من الحلول لمشاكل ميزان المدفوعات والمتمثلة فى التنويع المتعدد للصادرات (تغيير نوع الصادرات من مواد خام الى صادرات صناعية والذى يتطلب تطوير البنيات الانتاجية ...الخ) وربطها بالنوعية وامكانية ايجاد الاسواق لها. عليه ومن هذا المنطلق فان اى حلول قد توضع لاقتصاديات الدول المتقدمة قد لا تكون تلقائياً" وصفات جاهز" لاقتصاديات الدول النامية خاصة فى ما يخص مسألة التسويات فى اسعار الصرف وذلك للتباين الواضح فى تركيبة الصادرات.

3) بصفة عامة، فان رأينا فى السياسات المتعلقة بتسويات ميزان المدفوعات عن طريق اسعار الصرف لا يمكن ان يكتب لها النجاح التام فى تحسين التوازن الا اذا كان هنالك قدراً معقولاً لهذه السياسات فى توازن سوق النقود. وعليه فان سياسات الاسعار فى التخفيض والانفاق يمكن ان تصحح العجز وذلك فى حالة تقليل او ارتفاع الطلب مقارنة بعرض النقود. علاوة على ذلك، فان نجاحات سياسات تغيير اتجاه الانفاق (التخفيض كمثال لذلك) تشكل فى حد ذاتها مسكنات وقتيه وليست دائمة وذلك للآتى:-

أ) التخفيض لا يغير الاسعار بالنسبة لسلع الصادر (Traded goods) وذلك لان الاسعار المحلية سوف ترتفع بقدر مستوى التخفيض. اضف الى ذلك، فان خاصية سلع صادرات الدول النامية تعتمد فى الاساس على استيراد مدخلات الانتاج والتى ترتفع اسعارها بمستوى التخفيض.

ب) التخفيض أيضاً لا يؤثر فى الأسعار النسبية والمقيمة بالعملة المشتركة فى المعاملات الدولية (مثلاً الدولار الامريكى) وذلك للبدائل المرتفعة بين الصادرات، كما ان الدول جميعها تحدد مستوى اسعارها متأثرة بمستوى الاسعار العالمية.

ج) إنطلاقاً من مفهوم المدخل النقدي المحلي (عكس مفهوم المدخل النقدى العالمى) لميزان المدفوعات فان التخفيض لا يحسن من وضع ميزان المدفوعات بطريقة مستدامة وذلك لان اى زيادة فى الطلب على النقود والناتج من التخفيض سوف يتوافق مع الزيادة المتساوية فى عرض النقود عن طريق التراكم فى الاحتياطيات وبالتالى فان الاسعار سوف تزداد مقارنة بالزيادة فى مخزون النقود تاركين بذلك ميزان المدفوعات كما هو عليه الحال بدون تغيير.

وأخيـراً :

لقد كان الحديث عن اهم ملامح نظرية المدخل النقدى لميزان المدفوعات والتى ارتبطت بمسألة تسويات الميزان عن طريق مفهوم الظواهر النقدية. هذا وقد تعرضنا ايضاً للنموذج المتعلق بهذه النظرية وعن رؤيتنا للجانب النقدى لهذه النظرية وعن مدى مواءمتها لواقع ميزان المدفوعات السودانى. هنالك سؤال هام يطرح نفسه من خلال طرحنا لمفهوم هذه النظرية والذى يتمثل فى الرؤى المختلفة لميزان المدفوعات وذلك فى ضوء او من خلال هذه النظرية ; هل ستختلف رؤيتنا الكلية المتعلقة بالميزان فى ظل هذه الاطروحات ؟! الاجابة بالطبع سوف ترتبط بالشكوك المختلفة تجاه الميزان خاصة فى ما يتعلق بمسببات العجز الخاصة بميزان المدفوعات. فاذا كان العجز فى الاساس ناتج للظواهر النقدية فقد لا يكون ذلك سبباً قوياً للعلاقة بين التغيرات فى الاحتياطيات والتغيرات فى عرض النقود لان التغيرات فى عرض النقود لا تضمن ازالة الاختلال فى سوق النقود خاصة فى حالة عدم استقرار الطلب على النقود صحيح ان نظرية المدخل النقدى تعطى اشارات للسلطات النقدية للاستفادة منها فى كبح الفائض الناتج من التمدد النقدى وما له من تبعات فى الاقتصاد، ولكن مثل هذه الظواهر معروفة ومعلومة للسلطات النقدية ولا تحتاج لنظرية جديدة ليتم عن طريقها فهم هذا المدخل.

ثالثا / توصيف وتقدير نموذج الدراسة

تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على أداء ميزان المدفوعات السوداني في الفترة (2000 – 2015 م)، وقد إفترضت الدراسة النموذج الإقتصادي المذكور أدناه والذي يمثل ميزان المدفوعات السوداني دالة في كل من عرض

النقود بإعتباره الأداة الأساسية والمهمة للسياسة النقدية بالإضافة إلى سعر الصرف ومعدل التضخم وحجم الصادرات وحجم الديون الخارجية ونسبة الإحتياطي النقدي القانوني . كما يبين ذلك النموذج التالي :

$$Y= B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4 X_4 + B_5X_5 + B_6 X_6 + \mu_i$$

1/ توصيف النموذج

سنتحدث في هذا المبحث عن التعريف بمتغيرات النموذج وتحديد الشكل الرياضي و الإشارات المتوقعة لمعالم النموذج

أ- **التعريف بمتغيرات النموذج** : النموذج عبارة عن مجموعة من المعادلات التي تشرح التركيب الهيكلي لقطاع معين أو للإقتصاد ككل ويعد ترجمة للنظرية الإقتصادية مستعينا بالإدوات الرياضية والإحصائية أو أنه معادلة أو مجموعة من المعادلات يتم إيجاد تقديرات لمعاملاتها . (الرشيد،ب ت:4)

وتتمثل متغيرات النموذج في الأتي :

(i) المتغير التابع: وهو المتغير الذي تتحدد قيمته تبعا للقيم التي تتخذها متغيرات أخرى تسمى المتغيرات المستقلة وهو ميزان المدفوعات (Y)

(ii) المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات التي تحدث تغيير أو تؤثر في المتغير التابع ولا تتأثر بقيمة المتغيرات الأخرى في المعادلة وتتمثل في :

- عرض النقود X_1
- التضخم X_3
- حجم الصادرات X_4
- الدين الخارجي X_5
- نسبة الإحتياطي النقدي القانوني X_6

ب- تحديد الإشارات المسبقة للمعالم

1/ الثابت : وهو يمثل قيمة ميزان المدفوعات عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة في النموذج تساوي صفر ومن المتوقع أن تكون إشارته سالبة نسبة للعجز في ميزان المدفوعات

2/ المعاملات : B_1 : من المتوقع أن تكون أشارة المعلمة سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين عرض النقود وميزان المدفوعات

B_2: من المتوقع أن تكون اشارة المعلمة موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

B_3 : من المتوقع أن تكون الأشارة موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين معدل التضخم وعجز ميزان المدفوعات

B_4:من المتوقع أن تكون الإشارة موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين حجم الصادرات وميزان المدفوعات

B_5: من المتوقع أن تكون إشارة المعلمة سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين حجم الديون الخارجية وميزان المدفوعات

B_6: من المتوقع أن تكون إشارة المعلمة موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين نسبة الإحتياطي النقدي القانوني وميزان المدفوعات

ثانيا : تقدير وتقييم نتائج النموذج :-

أ- تقدير النموذج :

جدول رقم (3- 1) نتائج تحليل النموذج الإقتصادي لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع خلال الفترة (2000 - 2015م) :

Variable	Coefficient (B)	Std Error	T-Statistic	Sig
Constant	-850. 38	1872. 01	0.454	0.66
X_1	- 0.001	0.008	- 0.177	0. 86
X_2	32. 576	384. 43	- 0.85	0.93
X_3	18.608	52.032	0.358	0.73
X_4	- 0.16	0.74	- 0.219	0.83
X_5	31.382	62. 987	- 0.498	0.63
X_6	-10.629	55.716	0.191	0.85

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews

حيث أن :

Coefficient (B) : يعبر عن المعالم المقدّرة للمتغيرات المستقلة للنموذج (توضح إذا كانت إشاراتها مطابقة للنظرية الإقتصادية أم لا)

Std Error : يعبر عن الخطأ المعياري للمتغيرات .

T- Statistic : إحصائية (T) ويعبر عن الفحص الإحصائي لمعالم المتغيرات المستقلة

Sig : يعبر عن إختبار معنوية المتغيرات المستقلة

جدول يوضح بعض الإحصاءات الخاصة بنموذج الدراسة

R	0.56
R- Square	0.31
F	0.670
Sig	0.678
D.W	1.937

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews

حيث أن :

R : معامل الإرتباط وهو يعبر عن مدى الإرتباط وقوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

R- Square : معامل التحديد ويعبر عن مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

F : إختبار تحليل التباين (معنوية النموذج ككل) .

ب- تقييم نتائج التقدير (تقييم النموذج) :

أولا : تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار الإحصائي :-

بإجراء الفحص الإحصائي يتضح الأتي :

1- عدم ثبوث معنوية جميع معالم النموذج المقدّر حيث جاءت القيم الإحتمالية لجميع معالم النموذج أكبر من 5% .

2- كما لم تثبت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F حيث نجد أن القيمة الإحتمالية (Sig = 0.678)

3- يوضح قيمة معامل الإرتباط R وهي 56% إن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع علاقة طردية متوسطة

4- يوضح قيمة معامل التحديد R2 أن 31% من التغيرات في المتغيرات التابع تفسر بواسطة المتغيرات المستقلة

5- من معنوية الإرتباطات نلاحظ وجود إرتباط خطي قوي بين معاملات المتغيرات المستقلة وعليه فإن النموذج يعاني من مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد .

جدول يوضح معاملات الإرتباطات بين المتغيرات المستقلة للنموذج :

	X_6	X_2	X_4	X_1	X_5	X_3
X_6	1.000	-.177-	-.097-	-.038-	.526	-.162-
X_2	-.177-	1.000	.475	.001	-.100-	-.700-
X_4	-.097-	.475	1.000	-.208-	-.674-	.158
X_1	-.038-	.001	-.208-	1.000	-.054-	-.154-
X_5	.526	-.100-	-.674-	-.054-	1.000	-.596-
X_3	-.162-	-.700-	.158	-.154-	-.596-	1.000

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من جدول والتي توضح معاملات الإرتباطات بين المتغيرات المستقلة أن هنالك علاقة إرتباطات بين المتغيرات، فنجد ان هنالك علاقة قوية بين المتغيرين (X_4، X_6) يعني أن هنالك علاقة قوية بين حجم الصادرات

ونسبة الإحتياطي النقدي وإشارة السالب تعني عكسية العلاقة، وأن هنالك علاقة أيضا بين الصادرات (X_4) والدين الخارجي(X_5)، وهنالك علاقة بين عرض النقود (X_1) وسعر الصرف(X_2) .

نستنتج من مصفوفة الإرتباطات أعلاه أن هنالك علاقة بين المتغيرات المستقلة وهذا يؤكد أن نموذج الدراسة يعاني من مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد .

عند الإعتماد على طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير معادلة الإنحدار الخاصة بدراسة المتغير Y تم التوصل إلى النموذج ذو الصيغة الأتية :

$$\mathbf{Yi = 850.378 - 0.001X_1 - 32.576X_2 + 18.608X_3 - 0.116X_4 - 31.382X_5 + 10.629X_6}$$

نلاحظ من نتائج التحليل أن النموذج لايستطيع تفسير أي من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع Y بالإعتماد على مجموعة المتغيرات المستقلة Xi عند التقدير بالطريقة الإعتيادية حيث نلاحظ أن قيمة معامل التحديد 31% بالإضافة إلى صغر إحصاءة التباين F حيث تبلغ قيمتها 0.678، هذا إضافة إلى ظهور مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد المتعدد بالإعتماد على معيار معامل تضخم التباين VIF كما موضح في الجدول رقم (3-3) نجد أن المتغيرات X2 , X3 , X4 , X5 كل معاملات VIF لها أكبر من 5 الأمر الذي يشير إلى وجود هذه المشكلة، وتحدث مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد عندما تكون هنالك علاقة خطية بين أثنين أو أكثر من المتغيرات التفسيرية، وتتمثل أهمية دراسة هذه المشكلة إذا كان هدف تصميم النموذج إيجاد تقديرات لمعلمات النموذج تصف التغيرات المستقبلية حيث تؤدي المشكلة المذكورة إلى عدم إستقرار معلمات النموذج كما تؤدي إلى حدوث خطأ المعاينة .

لتجاوز مشكلة الإرتباط الخطي تم الإعتماد على طريقة إنحدار المركبات الأساسية (PCR) حيث تقدم هذه الطريقة قدرا كبيرا من المعلومات عن مشاهدات المتغيرات الأصلية فيما يتعلق بالإرتباطات والمجموعات التصنيفية التي تحتويها هذه المتغيرات، عادة يتم ترتيب المكونات الرئيسية وفقا لمقدار التباين حيث تكون المركبة الأولى ذات التباين الأكبر ومن ثم يتم إعتماد عدد قليل من المكونات التي يتوقع أن تفسر أكبر قدر من التباين ويتم إهمال المكونات ذات التأثير الأقل .

تعتبر عملية إيجاد المكونات الرئيسية خطوة مهمة لإزالة الإرتباط الخطي، فإذا كانت (X1 , X2 ..... X6) متغيرات تفسيرية فيمكن تعريف توليفة متعامدة منها وفقا للمعادلة الأتية

$$Z = XA$$

حيث تمثل Z مصفوفة المكونات الرئيسية من الرتبة (n* p) بينما المصفوفة A عبارة عن مصفوفة متعامدة . ويعتمد تحليل المركبات الأساسية على دراسة مصفوفة الإرتباطات بين المتغيرات التفسيرية كما موضح بالجدول التالي :

	X1	X2	X3	X4	X5	X6
X1	1	0.68	0.73	0.32	0.76	-0.42
X2		1	0.96	-0.22	0.78	-0.14
X3			1	-0.007	0.89	-0.30
X4				1	0.38	-0.61
X5					1	-0.59
X6						1

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews

من الجدول نلاحظ أن الإرتباطات العالية بين المتغيرات (X2 , X3) و (X3 , X4) و (X3 , X5) و (X2 , X5) و (X4 , X5)

تشير إحصاءة KOM إلى كفاية حجم العينة لإجراء نموذج تحليل المكونات الأساسية حيث تبلغ قيمة الإحصاءة 0.724 وهي أكبر من 0.3 الأمر الذي يدل على أن حجم العينة الذي تمت دراسته كافي لتطبيق نموذج المكونات الأساسية .

يوضح الجدول التالي إرتباطات العوامل بالمتغيرات التفسيرية درجة إرتباط كل متغير مع عامل معين ويتم إعتماد معيار أن درجة الإرتباط بين العامل والمتغير يجب أن لاتقل عن 70% لإعتماد تسمية المتغير ضمن العامل كما بالجدول الأتي :

المتغيرات	العوامل	
	(1)	(2)
X1	0.865	-0.049
X2	0.827	0.536
X3	0.926	0.344
X4	0.306	-0.886
X5	0.978	-0.069
X6	-0.572	0.764

نلاحظ من الجدول السابق أن العامل الأول F1 يضم المتغيرات (X1 , X2 , X3 , X5)، بينما يضم العامل الثاني F2 المتغيرات (X4 , X6)، حيث أن الإرتباطات لجميع المتغيرات مع العوامل أكبر من 70%، ونلاحظ أننا إستبعدنا المتغيرات التي لم تبلغ درجة إرتباطها مع العامل 70%، وعند إعادة إنتاج المصفوفة الخاصة بإرتباطات المتغيرات التفسيرية بإعتبار العوامل المستخلصة نجدها كما يلي :

	X1	X2	X3	X4	X5	X6
X1	0.75	0.69	0.78	0.31	0.85	-0.53
X2		0.97	0.95	-0.22	0.77	-0.12
X3			0.98	-0.02	0.88	-0.30
X4				0.88	0.36	-0.76
X5					0.96	-0.61
X6						0.77

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من مصفوفة الإرتباطات أعلاه أن درجة الإرتباطات عالية بين المتغيرات (X3 , X2) و (X5 , X3) و (X1 , X5)

وعند إعادة حساب مصفوفة التشبعات (إرتباطات المتغيرات مع العوامل) تتلخص كما يلي :

المتغيرات	العوامل	
	(1)	(2)
X1	0.776	0.384
X2	0.971	-0.169
X3	0.987	0.046
X4	-0.065	0.936
X5	0.873	0.446
X6	-0.266	-0.835

الملاحظ أن الإرتباطات الموضحة لعدد المتغيرات المتضمنة للعامل وما هيتها هي نفسها قبل إعادة تشبع العوامل وذلك لإعتمادنا على معيار Varimax .

مما سبق نتوصل إلى صياغة النموذج الخاصة بالمركبات الأساسية كنموذج لإنحدار المتغير التابع Y على المتغيرات التفسيرية Xi كما يلي :

$$F_1 = 0.77X_1 + 0.971X_2 + 0.987X_3 + 0.873X_5$$

$$F_2 = 0.936\ X_4 - 0.835\ X_6$$

حيث أن مجموع العاملين F2 , F1 تمثل جملة الأثار والتغيرات التي تطرأ على نموذج الإنحدار المتعدد وبصياغة النموذج العام بالإعتماد على العاملين يصبح شكل النموذج كما يلي:

$$Y_i = 0.92\ F_1 + 0.392\ F_2$$

حيث أن : F_1 **العامل الأول** ويعرف بـ **(العامل النقدي)** وتشمل المتغيرات (عرض النقود X1، سعر الصرف X2، معدل التضخم X3، الدين الخارجي X5)

F_2 **العامل الثاني** ويعرف بـ **(العامل الإقتصادي)** وتشمل المتغيرات (حجم الصادرات X4، ونسبة الإحتياطي النقدي القانوني X6)

وبغرض إنتاج نموذج إحصائي يتم من خلاله التنبؤ بقيمة المتغير التابع Y تم الإعتماد على طريقةFMOLS (طريقة المربعات الصغرى المعدّلة) وهي طريقة تصحيح لامعلمية لطريقة المربعات الصغرى العادية OLS تعمل على تخليص النموذج من التحيزّات من الدرجة الثانية، إذ تعد مشكلة التداخل الخطي أساس هذا النمط من التحيزات وتقوم الفكرة الرئيسية لهذه الطريقة على الحصول على وسيط غير متحيز ومتقارب للتوزيع الطبيعي .

من خلال البيانات السابقة تم التوصل إلى نموذج الإنحدار الأتي :

$$Yi = -2966.284 - 0.001X_1 + 158.899X_2 - 44.617X_3 - 0.044X_4 + 59.663X_5 - 75.639X_6$$

ثانيا/ تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار الإقتصادي :

- إشارة الثابت سالبة وهي تتفق مع فروض النظرية وهي تمثل ناتج ميزان المدفوعات عندما تكون جميع المتغيرات في الدالة تساوي الصفر أي تمثل الحد الأدنى لناتج ميزان المدفوعات .
- إشارة معامل عرض النقود (X_1) سالبة وتعني وجود علاقة عكسية بين التغير في عرض التفود والتغير في ميزان المدفوعات وهي تتطابق مع فروض النظرية الإقتصادية القائلة بإن زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات .
- إشارة معامل سعر الصرف (X_2) موجبة وهي تتفق مع فروض النظرية الإقتصادية القائلة بإنه كلما زاد سعر صرف العملة لبلد ما وإنخفضت قيمتها أثر ذلك إيجابا على ميزان مدفوعاتها
- إشارة معامل التضخم (X_3) سالبة وهي تتفق مع فروض النظرية الإقتصادية وهذه دلالة على وجود علاقة عكسية بين التغيرات في معدلات التضخم والتغير في ميزان المدفوعات، حيث تؤدي زيادة معدلات التضخم إلى زيادة حجم الواردات مما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات .
- إشارة معامل حجم الصادرات (X_4) سالبة وهذا يدل على أن زيادة حجم الصادرات يقلل من العجز في ميزان المدفوعات. وهي تتفق مع فروض النظرية الإقتصادية والتي تؤكد على وجود علاقة طردية بين حجم الصادر وميزان المدفوعات أي أنه كلما زادت حجم الصادرات أنخفض العجز في ميزان المدفوعات

- إشارة معامل الدين الخارجي (X_5) موجبة وهذا يدل على أن العلاقة بين حجم الدين الخارجي والعجز في ميزان المدفوعات علاقة طردية وهي تتفق مع فروض النظرية الإقتصادية، كلما زادت حجم الديون الخارجية زاد العجز في ميزان المدفوعات
- إشارة معامل نسبة الإحتياطي النقدي القانوني (X_6) سالبة وهي تتفق مع فروض النظرية الإقتصادية حيث تؤدي زيادة نسبة الإحتياطي النقدي القانوني إلى إنخفاض عرض النقود مما تؤثرإيجابا على وضع ميزان المدفوعات .
- نلاحظ من نموذج التحليل العاملي (Factor Analysis) الخاص بتحليل المركبات الأساسية أن عناصر العامل النقدي والتي تشمل (عرض النقود – سعر الصرف – التضخم – الدين الخارجي) أكثر تأثيرا على وضع ميزان المدفوعات من العامل الثاني والتي تشمل العناصر الأتية : (الصادرات – نسبة الإحتياطي النقدي القانوني)
- نلاحظ من النموذج أن العاملين (النقدي والاقتصادي) والتي تشمل المتغيرات المتضمنة في نموذج الدراسة تفسر حوالي 88% من التغيرات التي تطرأ على ميزان المدفوعات

ثالثا /تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار القياسي

– يختبر وجود الإرتباط الذاتي من عدمه من خلال إختبار (Durbin-Watson)

حيث أن: D.W = 1.94

بما أن قيمة الإختبار تساوي 1.94 فهي تقع في المنطقة الخالية من الإرتباط الذاتي أي أقرب إلى القيمة القياسية (D.W =2) وبالتالي النموذج خالي من الإرتباط الذاتي .

– كما ذكرنا أن النموذج يعاني من مشكلة الأرتباط الخطي المتعدد وذلك نتيجة للعلاقة الموجودة بين متغيرات النموذج، وتم حل مشكلة النموذج عن طريق التحليل العاملي

– لم يختبر النموذج مشكلة إختلاف التباين وذلك لان مشكلة إختلاف التباين يهتم بالمتغيرات العشوائية والتي لم يتطرق لها الباحث أثناء الدراسة .

النتائج و التوصيات

أولا / نتائج الدراسة

توصلت الدراسة للنتائج التالية :

1- الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى الزيادة في عجز ميزان المدفوعات وهذا يتطابق مع الفرضية الأولى

2- الزيادة في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار وإنخفاض قيمته تؤدي إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات السوداني وهذا يتطابق مع الفرضية الثانية .

3- الزيادة في معدلات التضخم تؤدي إلى الزيادة في عجز ميزان المدفوعات وهذا يتطابق مع الفرضية الرابعة .

4- إستقرار معدلات التضخم وسعر الصرف الذي شهدته الفترة 2002 – 2005م أدى إلى أن يكون هنالك فائض في ميزان المدفوعات السوداني .

5- الزيادة المستمرة في معدلات التضخم وإنخفاض سعر صرف الجنيه السوداني خلال الفترة (2009 – 2015م) كان بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية، وإنفصال الجنوب، وخروج البترول من الميزانية العامة للدولة ، أدى لإنخفاض الصادرات البترولية وغير البترولية وأثر سلبا على ميزان المدفوعات السوداني حيث كان في حالة عجز متزايد خلال تلك الفترة وهذا يتطابق مع الفرضية الثالثة .

6- تؤثر الديون الخارجية إيجابا على ميزان المدفوعات السوداني خلال فترة الدراسة وهذا يتطابق مع الفرضية الخامسة .

ثانيا / التوصيات

توصي الدراسة بالإتي :

1- إتخاذ السياسات الإقتصادية المناسبة لمعالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات والتركيز على الميزان التجاري وذلك بزيادة الصادرات وتقليل الواردات ما أمكن .

2- العمل على تحقيق معدلات تضخم متدنية وذلك عن طريق السياسات التي تساعد على إنخفاض التضخم والسياسات التي تقلل من عرض النقود وذلك بإتباع سياسة إنكماشية

3- العمل على إستقرار سعر الصرف بتوفير العملة الصعبة وذلك عن طريق تشجيع رأس المال الأجنبي للإستثمار في السودان، وذلك لتقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي، وتوفير إحتياطي كافي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي .

4- إصدار سياسات من قبل البنك المركزي تتحكم في صرف النقد الأجنبي للحد من نشاط السوق الموازي مما يعمل على إستقرار سعر الصرف .

المصادر

1- إبراهيم ، أحمد (2006) . **الإقتصاد الدولي بين التقليدي والإلكتروني،** دار بوترا للنشر .

2ـ أحمد ، زينب (2012م) . **دور السياسة النقدية في معالجة العجز في ميزان المدفوعات السوداني)** ، رسالة ماجستير – جامعة الزعيم الأزهري.

3- بن علي، بلعزوز (2004م). **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

4- حاتم ، سامي (1994). "**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**"، الدار المصرية اللبنانية .

5- ساموبلسون ، بول (1993). **العلاقات التجارية والمالية والدولية**، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .

6- سيجل، باري (1982م) . **النقود والبنوك والإقتصاد**، ترجمة طه عبدالله وأخرون، دار المريخ للنشر، الرياض.

7ـ مصطفى و حسين (2000) . **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

8- مندور ،أحمد (1999). **مقدمة في الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية للنشر، مصر .

9- عبد الخالق ، جودة و كريم ، كريمة (1992) . **محاضرات في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة.

الرسائل و الأطاريح :

10ـ الطاهر، أحمد (2009م) . **العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات واليات التكييف خلال الفترة 1978-2007م)** ، ماجستير – جامعة السودان .

11ـ عبدالعاطي ، فتحية (2008) . **أثر صادرات البترول على ميزان مدفوعات السودان للفترة 1999 – 2004م)** ماجستير، جامعة الخرطوم.

12ـ الفكي ، مأمون (2005) . **سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة 1996 – 2003)**، ماجستير، جامعة النيلين.

التقارير والمنشورات الرسمية :

13 ـ التقرير السنوية لبنك السودان المركزي للعام 2000 م.

14 ـ التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2004م .

15 ـ التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2006م.

16 ـ التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2010م.

17 ـ التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2015م.

18 ـ بنك السودان المركزي – الجهاز المركزي للإحصاء، 2015.

19 ـ بنك السودان المركزي – وحدة الدين الخارجي، 2015 .

20 ـ بنك السودان المركزي – إدارة البحوث، 2016.

21 ـ منشورات بنك السودان المركزي، دراسة توثيق سعر الصرف في السودان في الفترة 2000 – 2015م .

22 ـ تقرير أداء الإقتصاد السوداني للفترة من 2000- 2004 – وزارة المالية والإقتصاد الوطني .

مجلة أكاديمية شمال
أوروبا المحكمة للدراسات
والبحوث التربوية والإنسانية
ـ الدنمارك .

العدد ـ 19
13/04/2023

The Image of a Female Character in the African Novel: A Feminist Reading of Zaynab Alkali's "The Stillborn".

Prepared by

Asso.Prof.Dr.Khaleel Bakheet Khaleel Ismail
Department of English language and Literature,
College of Science and Humanities,
Prince Sattam ibn Abdulaziz University, KSA
k.ismail@psau.edu.sa
00966537493033

Abstract:

Over the last decades, African literary criticism has witnessed the contributions of female novelists the invigoration of the African literature; especially those female writers whose works that questioned patriarchy, women's role, household issues, and gender based discrimination in the African traditional societies. It is notices that most female writers have embraced feminism in spite of the thematic essence of their individual narratives. Thus, this paper's objective is to examine the images of female characters in Zaynab Alkali's "The Stillborn" from feminist perspective. It is a critical exploration of how Alkali's creative visions as a female writer have pinpointed some social realities which relegate womanhood to gender roles. It also explains the aesthetic value of Zaynab Alkali's works with a special attention on her idiosyncratic use of language in portraying female characters in her fictional narrative. The paper concludes that, the persistent gender inequality, patriarchy, and societal look at the female, which Alkali's works portray, have contributed in subordinating women's role in African traditional societies. Hence, Alkali however, advocates and tries to project womanhood in a positive light, by arming her female characters with intensity of visions to stand for their equal rights, speak of themselves, lead independent lives, and end up all sort of patriarchal domination.

Keywords: Feminism, patriarchy, Stillborn, Womanism, Oppression, subjugation.

Introduction

The Africa fictional narrative especially novel genre nowadays reflects a variety of female images in those mostly patriarchal communities. Hence, the African novelists like China Achebe, Wole Soyinka, Chimamanda Adichie, Flora Nwapa, Buchi Emecheta, Amos Tutuola, Ben Okri, Altayeb Saleh and many others; make use of the African environment and landscape in depicting and presenting female characters, for the authenticity and originality of their literary productions. In fact, it is clear that African societies are predominantly masculine. However, the feminine role as represented in fictional narrative is quite dominant. In native spiritual local religions and traditional folklores; the chief goddess of Earth is quite present, such as "Mawu" the moon (female) and "Lisa", the sun (masculine) in Ewe community in Ghana. In Africa in general and West Africa in specific; people's daily routines are immensely influenced by the female deities. In most African traditional societies, although women are not paid much care, they are acknowledged as the mothers of mankind worldwide. Mother Africa is mostly described as the main source of fertility purity, divine providence and source of comfort to the clan. Moreover, some communal practices such as discrimination, family restrictions, gender based violence, subordination and social constrains on women are notably prevailing in the African patriarchal societies. On the other hand, the role of women as caretakers, teachers, and source of joy, family supporters, housekeepers and coziness providers is also glorified in their personal life. The role of the female in traditionally conservative societies is mainly running the household. Thus, this research paper intends to depict the image of female character in the African novel in general, and the West African novelist Zaynab Alkali's works; namely her novel "The Stillborn" in particular. It tries to shade light on feminist manifestation as a literary framework from different perspectives and how it has been exploited in the African narrative prose fiction.

Portrayal of Women in the African Novel:

In most African societies; especially in the rural/remote areas, women; being imbibed with their spiritual experiences and knowledge usually stay in their shrines of the earth goddess and

practice traditional rituals which are believed to instill norms, traditions and social values. For instance, Flora Nwapa's (who was called mother of modern African literature) most striking guiding principles of feminism are demonstrated in her novel "The Lake Goddess" (2020). By reading this novel one will encounter Nwapa's feminine viewpoints and visions as she postulated them directly via her female characters. The feminine principal in the novel is the female character, Lake Goddess Ogbuide, who is considered the mother of Ugwuta Community. In her other novel Idu (1970), she tried to portray the main character 'Idu' submissively intimate female who believed in male's dominance. Although her husband Adiewer has interest in second marriage, she insisted on him to get a second wife. Eventually,when he gets sick, Idu takes a good care of him and nurses him tirelessly she even dies after one month after his death. In Buchi Emecheta's novel, "The Second class Citizen" (1974), the main female character Adah who is educated feels superior, and thinks that a free woman is the one who surpasses the traditional norms and live according to her own conventions. She believes that a woman is created for more than just getting married and produces children and raises them up in the custody of her husband. Again Flora Nwapa's main female character Efuru also represents woman's struggle and protest in her novel Efuru (1966). Efuru is a representation of a female character who decides to live without needing a man in her life; by breaking all her social conventions. Despite the anger and criticism of other fellow females in her community, she insists on her decision to remain as such. She tells them that, although she wants to be nurtured and maintains her culture, she intends to make a difference and to make a breakthrough of change in her society concerning female independence.

In Chinua Achebe's "*Thing Fall Apart*" (1958), female character "Cheilo" is the only respected female in Umuofia village, just because she is the priestess of the oracle of the hills and the caves. That is; she is the spokesperson of the deity, and she is the only person who defies and screams at the tough main male character; the warrior Okonkwo when he makes an offense. She is the one who shouts at him as he takes his own daughter and son to the shrine:

> *"Beware Okonkwo!" she warned. "Beware of exchanging words with Agbala. Does a man speak when a god speaks? Beware!"* Chapter 11 (p. 95)

In Buchi Emencheta's novel "*The Joys of Motherhood" (1979*), the female character Adaku depicts the female's resistance and struggle to set herself free from the dogmatized social restrains which causes her suffering. She does not want to have a lifelong commitment but prefers transient relations with male to get money and satisfy her desires and physical gratification. On the other hand, Nnu Ego another female character in *The Joys of Motherhood* who is portrayed as naïve girl filled with hope and ambition of the expected joys for being a mother. She has painfully struggles and sacrifices her life for rearing her children and taking care of their welfare. She measures her womanhood only by having children and raising them up. Thus, Buchi Emecheta in all her novels tries to describe and represent the female image as independent being who could stand for her rights and capable of leading a successful life.

Moreover, the main female character Esi in Ama Ata Aidoo's novel *Changes (1991)* represents an independent working female who protests against the social stereotypical viewpoints on woman as a dependent being in her community. In Esi's point of view African woman is not born just to fulfill the role of mother, wife, daughter, whore, prostitute and a grandmother, she also fits to be a professional community leader, politician, and do whatever a man can do.

Thus, over many years; although all the postcolonial feminist literary attempts to represent female character as being independent, but the African traditional outlook at a woman has a long way to change. It is noticed that, despite the awareness of the African elites about the dynamic nature of art, this dynamism has not hastened and fostered the African fictional narrative to cope up the social norms and communal practices. The reason simply lies upon the colonial views about whatever belongs to the ancestral traditional heritage which is sometime seen as an obstacle to modernity and progress. Hence, most of the contemporary African narratives are seen through the colonial lenses.

Feminism in Literature: The Concept of Feminism

As an ideological and literary movement, it is the sociological fact that the inequality, domination and other societal ills imposed on women in our various societies that has graduated into a struggle best known as feminism. This feminism as a movement, is an ideology and socio-economic and political movement earlier dated as far as the 16th century from which we have the earlier records of females' struggle (Waziri, 1981:2 in Ismail, 1994:3)

> *It is now known from these records that women the world over irrespective of race, religion or times, have always struggle in one way or the other to transform their socio-political and economic position which have always been less favorable in relation to that of men. Men on the other hand have throughout history used every available weapon including the misinterpretation of religion to ensure male dominance and to keep women ignorant of their rights and responsibilities (Ismail, 1994:3)*

In literary discourse it is a term used to denote the agitation for emancipation of women as they are dominated by men socially, culturally economically and politically as well, as expressed in different literary genres.

Historical Perspective of Feminism

It is obvious fact and widely recorded in literary works, especially feminist, that the first feminist manifesto was marry Wollstonecraft's vindication of the right of woman in 1972(Ibrahim 2002, Ismail 1994 etc) This indeed, marked the birth of women's writing which is formally known as feminist literature. Thus, this writing as academic discipline came into existence in 20th century. This emancipation started from the west and much later widely accepted in other places around the world including Africa. Abdul (1983 :160) says that:

> *Feminism has found warm acceptance in Africa especially among the highly educated women and their sympathizers. It has shaped the vision, perception and preoccupation of writers like Miriam Ba, Ama Aita Aido, Zulu sofola, Nawal el Sa'adawi, Chioma opera, Buchi Emecheta, Flora Nwapa, Hauwa Ali, Mairo Habibu, Maria Hamdana and Zaynab Alkali to mention but a few.*

Thus, Chindaya (2012) also tries to pin point when feminism was started as a movement:

> *The concept of this women emancipation started with the contemporary of Jean Paul satire, a French philosopher, psychologist and poet. It was perpetuated after the French revolution and as per the revolution the*

movement was spread all over the world through the colonialism and after the 1st and 2nd world wars (Chindaya 2011:209-10)

Western Feminist Theory

It is obviously fact and widely recorded in western literary works especially feminist, that the first feminist manifesto was marry Wollstonecraft's vindication of the right of a woman in 1972 see Ibrahim 2002, Ismail 1994 etc) this indeed marked the birth of women's writing which is formally known as feminist literature. Although, this writing as academic discipline in the west came into existence since 20th century.

To Ann and Carole (1986:707): True feminist is negating male's supremacy, protection, living an independent resourceful life. This inequality of sex is what marked the feminist struggle over centuries. This has gradually developed into a largely complex ideology and social movement that has been concerned with the basis of all forms of social domination as well as the underlying causes for inequality treatment by society.

Chodorow Naney (1989) posits that, the feminist theory emerged from feminist movement in the west with the aim of understanding the true nature of sources of the unequal living conditions based on gender inequality to examining women's social roles and lived experience; has also set forth some interdisciplinary theoretical frameworks to address issues related to social gender constructions. Thus, Churis (2007) in his *Key Issues in Post-Colonial Feminism: A western perspective*, opines that; some of the earlier forms of feminism in literary works were highly criticized because of their focus on the white western and middle class viewpoints. This trajectory and biased perspective has contributed in creating discriminatory and ethnocentric forms of feminism.

Liberal Feminist Theory

It is quite obvious that, in the ideology of the liberals; freedom is a fundamental right of the individuals in any society. Hence, liberal feminist has the same view with more emphasis on the freedom of women. In fact, there are some conflicting ideas and disagreement about the definition of freedom among the liberals, that is why the liberal feminists are of two groups: the first group are the liberal feminists who think of freedom as personal autonomy), and political autonomy (participating on creating the conditions under which one lives). He second group are the classical liberal feminists who conceive of freedom as freedom from coercive interference. As the result of these conflicting views about freedom among the two groups, there is a dispute on which group might best represent liberal feminism?

Generally, liberal feminists are of the view that, the personal and political autonomy of women is not fully acknowledged in their everyday lives, and that their basic needs and interests are not fully recognized in their living conditions; because they are inadequately represented legitimately in their quest for self-determination and self-realization. They believe that, these deficits are due to, as Okin (1989:89) names it, "the gender system". For them, it is the patriarchal system which imposed upon the social institutions and the inherited traditions which aggravated these situations. That is why women need to strife hard to first identify these deficits and uproot them.

The liberal feminism calls for protective laws that ensure the promotion of equal citizens' autonomy, and that; the state most effectively protect women from violence regardless of where

that violence takes place (Cudd 2006:85 -118, 209; Rhode 1997:1193- 95.). They consider the existence of paternalistic and moralistic laws place control over women's lives. These feminists are supporting the autonomy of women working conditions and legislative regulations that guarantee their rights and safety; (Cornell 1998:57), and (Cudd 2006:154).

Radical Feminist Theory

The basic tenant of the radical feminism resides in the idea that, patriarchy often causes women oppression; and that the male autonomous system does not only manifest itself in personal relations, sexuality and family construction, but it goes further to include all the areas of the male-domination

The term radical feminism in literary theory discourse refers to the tendency that emerged out of the civil rights movement during the 60s and up to the 80s. The main cause that contributed in getting this radical label has been the radical feminists' views about women oppression as exceeding the boundaries of ethnicity, traditional culture, and socio-economic class. The most important texts which depict the history and the fundamental views of radical feminism movement are Alice Echol's *Daring to Be Bad: Radical Feminism in America 1967-1975*, (1989) and an anthology edited by Anne Koedt, entitled *Radical feminist* (1972)

Thus, it is quite obvious that radical feminism has been a bulwark of theoretical thought in feminism in general. It has laid a solid foundation for the rest of 'feminist flavors' seen by many as the "undesirable element of feminism.

On the other hand, radical feminism also of the view that men and women's differential roles have to acknowledged as well as they are supposed to be equally valued. It calls for revolutionizing and dismantling all the repressive institutions. However, Radical feminism in many critical studies has been criticized for not including some identities by focusing on some races rather than others. Thus, in her book: "Radical Feminism Writing, and Critical Agency: *From Manifesto to Modem"* Jacqueline Rhodes (2005) confirms that:

> "*For contemporary feminist oppositionists, it appears that radical second-wave feminism consists of consciousness-raising and a problematic tendency to universalize personal experience; in each case, radical feminism, in all its complication and division, exists only insofar as it justifies the present-tense of feminism and composition."*

Social Marxist Feminist Theory

Socialist feminism is another tendency in feminism which primarily concentrates on the public and private life of women's life and tries to liberate women from the economic, social, and cultural. Social feminism theory has two lines of arguments: The Marxist feminism which focuses on the role of capitalism in women oppression, and the radical feminism which emphasize the role off gender and the patriarchy in women oppression. Finn Mackay (2015) asserts that:

"Socialist feminism is typically identified by its emphasis on how capitalism oppresses women and all other people. A key departure from radical feminism is the claim that capitalism should be seen as the world's primary oppression and that it consequently predates patriarchy. Socialist feminism (like radical feminism) frequently emphasizes the home as the fundamental site of

women's oppression, perceiving women as laborers to the laborer, drawing theory from, for instance, the significant work of Marx, Engels, and Babel. Through their caring and reproductive work, women preserve the current labor force, produce the future workforce, and serve as a reserve army of labor who may be called upon whenever and wherever needed in the formal wage economy".

Nevertheless, Social Marxist feminists sometimes oppose and reject radical feminism's main claim about patriarchy as the only or source of females' subjugation. Believing on women's inability to financially and economically free themselves from men particularly in conservative third world communities. Therefore, they claim that for the massive necessity of socioeconomic political justice, women need to be liberated and lead their own dependent livelihood.

Social Marxist feminism claim that class relations with regard to capitalism, sociocultural and political female exploitation based socially assigned roles are the main reasons behind women's oppression. Therefore, social Marxist feminism believes that, by dismantling capitalism and disintegrating class –based society, gender based inequality will be vanished as well.

Ironically, this view has been refuted, because of the fact that in most African societies women usually play key roles in all walks of daily life, from household duties, to their participation with men in war, farming, and bringing up the children. Some studies specially which were conducted in socialist countries in the 1970s and 1980s concluded that females in these communities were subjugated and repressed and their entire lives was subordinated till recent times.

Feminism in African Literature

Generally, feminism is a literary movement that propagates political, social and economic equality of women with men and gives them privileges to seek for emancipation from such vices. Ojo-Ade, (1983:1), has this to say: "*feminism is a movement which seeks to eliminate gender inequality for the female gender socially, economically and politically*".

However, in a more specific way, "feminism in African literature provides the African female writers the platform and opportunity with which to address the women question and how to uplift and propagate its emancipation. Womanhood is important, according to Kolawole (1997), and for African women, this is not debatable nor contentious. Therefore, they do not necessarily want to act like males or appear like guys.

African feminism theory is not like western feminist theory because Africans do have their own customs, norms, cultural traditions and beliefs of the black race, which greatly featured in their literature.

Thus, African feminism is always concerned with family affairs and marriage institution because it runs contrary to the norms and customs of their communities. These instances are clearly reflected in most African novels and other fictional genres. For example, in the Nigerian novelist Zaynab Alkali's writing it is clearly shown that, family affairs and marriage institution are held in high esteem. So, for African feminists, marriage, family construction, motherhood, childhood, women's social roles, and gender issues in general are very much important in the African literary ethnic, racial, and folkloric and tradition discourse. This is the reason that let Walker (1983) to suggests "Women Rights' theory' instead of "Womanism or Feminism", because of the dichotomy between the European and African views or concepts; as each of them has a different

approach to the term. Moreover, Ogunyemi (1988) argues that 'Woman Right' theory is mostly in favor of a thorough research on the men that are proponents of feminism in such way that it will benefit both men and women.

It is noticed that despite of all kinds of feminism studies in the African literary and critical discourse, men remain the heads of their families. And that 'women have societal roles and they also somehow authorize the society to control them in some aspects, especially when it comes to dependency, household support, protection, children discipline in addition on how to uplift and better the societal lots for the benefits of all and sundry.

African Feminist Theory

With the peculiarity of the African contexts, the African feminist theory needs not to stereotype African women as mere 'problems to be solved', but as human beings who are able to setup their own goals, within the confines of their traditional societies. That is why most of the African feminist like Chimamanda Ngozi Adichie, Nwapa, Buchi Emecheta, Zaynab Alkali and others have distinctively portrayed African female character in the fictional narrative as strong, innovative agent and decision makers in their specific contexts and social environments.

Thus, the idea of "Africa and feminism theory" compared to its European counterpart has brought different debates as it puts scholars who have different theoretical and ideological backgrounds and of different classes, races, culture and experiences in a dilemma of coming to a unified conceptual meaning. Just as the African continent which is geographically of varying ethnic groups with huge diversity in all walks of life, and different colonization experiences.

African Feminism also tend to include all African descends even if they are living or raised up out of the African continent. Thus, all the strands African feminism have emerged and developed strong movements which are highly in favor of women by ascertaining their rights and solidify their great roles in all aspects of human endeavors.

Moreover, Steady (1981) seeks to reverse the western ideologies inherent in both Feminism and Womanism. She offers her theory of African Feminism to project the peculiarities of the African woman. According to her:

> "*Whatever one's viewpoint, the ramifications of the feminist movement for black women are nuanced... The black woman stands out as having a different priority list for a number of reasons. She is oppressed not only because of her gender but also, for the most part, primarily, because of her ethnicity and class. Women do not constitute a general category; instead, they are members of many socioeconomic groupings. Due to the fact that many black women are low-income, there may be some alienation from the middle-class feminism that views feminism as an attack on males rather than a system that encourages inequality."*

Richard (1980) believes that some social problem in Africa such as famish usually concentrate on the systematic economic injustice which is experienced by women is basically prevail as the result of their gender. Whereas according to Oakley (1981) African feminism is about putting women first, prioritizing their interest and representation those interest in every share of life for smith (1982) famish is the political theory and practicing that seeks to free women of all colors, classes, abilities, sexual orientations and ages from all forms of oppression. Thus, feminism in

African context attempts to influence politically and socially and tries to exercise some power on the current events so that women may gain more leadership powers in their communities.

The Role of Women in African Feminist Fiction

The African feminist fiction tries to examine the literary creation of a woman writer whose concern for and understanding of the experiences and fate of woman has won her an international acclaim. Feminist theory has to do with the propagation of political, social and economic equality of women with their male counterparts. Feminist writers in the African context try their best in their writings to propagate women emancipation. Women in African society are culturally and traditionally disallowed in the societal provisions, which should in effect, empower women socially, politically and economically through a dynamic and effectual weapon that is education.

The leading African exponents, who based their writings on feminist, are: Zaynab Alkali, Mariama Ba, Flora Nwapa among others. As we popularly known "True feminism is an abnegation of male protection and a determination to be resourceful and reliant" (Anne and Carole 1986:), the basic outlines of feminist literary movement are towards wiping women's marginalization, discrimination, oppression, deprivation, restriction and inferiority complex which is culturally and socially exercised.

Thus, the strong points of the feminism are that as a literary movement and as it moves toward propagating political, social and economic privileges to seek for emancipation, it has the following:

Marginalization: Women in all fields of human endeavors are marginalized and considered weak etc.

Discrimination: Female sex is considered generally dependent on male and less productive. They are not employed and even if employed are less paid.

Oppression: Women at their work places and matrimonial homes are oppressed and intimidated. They receive enormous hatred, curse, beating etc. From their family members and laws.

Deprivation: Women are derived their rights, privileges and freedom. They are economically deprived and disallowed the chances to elevate educationally.

Restriction: Women are restricted and denied the juicy realized in social interactions especially in African societies through traditional taboos and superstitions beliefs.

Inferiority complex: Is another strong point of feminism which attempts to show that women are inferior to their male counterparts. The proper place for women is kitchen, because they are weak, subservient naive etc. Compared to male sex which is considered as a symbol of strength authority etc.

These are the strong points which feminism theory tries to emphasis and make them viable in the patriarchal communities. While on the other hand, the weak points of the feminism are mostly derived from radical feminism as they deviate from the moderate posture of the earlier movements. Hence this paper tries to analyze these points in the Nigerian feminist novelist Zaynab Alkali's novel "The Stillborn"

Alkali's Background

Zaynab Alkali was born in Borno state, Nigeria. She was educated at Queen Elizabeth Secondary School in Ilorin, Nigeria, Ahmadu Bello University, Zaria and Bayero University, Kano. She is married with six children and considered as the first woman novelist in northern Nigeria and the first female to advocate openly about the female status in the northern Nigerian patriarchal society. She taught in different universities in Nigeria, such as University of Maiduguri, Nasarawa State University, and Bayero University, Kano in addition to her work at The National Primary Health Care Development Agency in Abuja. Here first novel "The stillborn" which was published in (1984) marks her debut as a novelist. The novel won the association of Nigerian Authors prize for prose fiction in 1985 after its publication in 1984 at Longman Nigeria Limited. The stillborn is a story that tells a narration of Li, a major and female character who faced deprivation and restriction from Baba her father who used to be a disciplinarian and rules his family with an Iron hand:

> *"After a few weeks at home, Li began to find the atmosphere in her father's compound suffocating. She felt trapped and unhappy already she missed the kind of life she had lived at primary boarding school, fries and gay. At home the little ones were too young to understand the restriction and the older ones too dull to react" (Alkali 1984:3)*

Portrayal of Female Character in Alkali's Works

As regard to the portrayal of women in Alkali's works it is noted that; Amase and etal (2014) emphasize' she "*has utilized female characters to further a cause higher than any feminist grudge that a female character might harbor against the broader community*". Alkali's subject woman, but her treatment of it indicates remarkably new emphasis which is different in different in degree, if not in kind, from the feminist position made familiar by novelists like Flora Nwapa and Buchi Emechita. Thus, it is clear that when reading her novels from feminist point view, an ascetic vision of truly liberated woman informs the themes as well as the styles of narrative world; specially her novel "The Stillborn" which openly manifest the status of woman in north Nigerian society. There is hardly a trace of excess of self-indulgence in Mrs. Alkali's prose; and this austere style effectively underscores the central argument of the novel because the stillborn shows a fully formed independent woman, not a stillbirth, the genealogy of such new woman is imprinted throughout with the ethical ideals of "independence" and "moral rectitude."

In her works, Zaynab Alkali educates her reading public about the woman's experience in a predominantly Muslim society. The major problems faced by Alkali's women seem to be that of man's struggle with nature. As women in Africa are reduced to male enslavement, Europe in the 14^{th} -18^{th} century witnessed a mass burning of witches whose parallel powers threatened the power of the aristocracy and the church. The experience in the Middle East was also traumatic as women were kept in confinement from puberty to menopause and derived the right to education. These oppression, deprivation and enslavement have found expression in many pages of African Literature as writers' present characters whose pathetic stories give their readers cause for concern and a challenge to women. In "The stillborn", Alkali uses Li, the principal character as a symbol of courage and determination, the two virtues that help her to became "the man of the house".

The Analysis of the Female Images in Alkali's The Stillborn

The stillborn can be described as culture based as Alkali delves into the cultural norms of her society where children were made to dance to the dictates of tradition. She uses Li and Sule to mirror the lamentable desecration which culture was subjected to and which parent found difficult to break.

Li is presented as a young woman seeking to escape from the oppressive societal restrictions. She therefore, insists doing things, even the simplest things her own way. Alkali's portrayal condemns the unfair and oppressive treatment of the African women trapped in the ability of women to become economically independent, through determination and hard work. Li and her brother Sule are so harassed in their household that Sule reveals to Li:

Can't wait to get out (p.4)

Commenting on "The Stillborn", Odia Ofeimum (1975) says that the stillborn is of particular importance because it is written by a woman who is giving voice to womankind in Nigeria's North "beyond the whisper and muffle scream" which has been subjected to for centuries. Ofeimu's comment gives an insight in to what the novel is preoccupied with: it tells the story of a girl from youth to puberty and woman hood and her struggles to give meaning and validity to her existence. In the course of these struggles, she is brought face to face with the harsh realities of life. But through determination, she in the end is able to overcome these social restraints and parental harassment.

Thus, in the novel, the female characters; and due to their exposure to western education, Li, Awa; Fiama, and Habu envision marriage as a successful union of one man and one woman, wherein they both contribute to the prosperity of the married family and live joyfully forever in love, as summarized in Li's beliefs.

She was planning to become an effective Grade I teacher, and Habu was going to become a renowned physician like the white guys who worked in the village mission hospital. Before her, a picture of a large European home filled with houseboys and maids appeared. Li grinned inside. The overgrown stream, the prickly hillside, and the dusty market would soon become distant memories. (p. 55)

Alkali condemns, though her protagonist, the suffocating atmosphere of many homes in urban and traditional settings. Baba's home, for instance is so suffocating that Li and Sule see it simply as "*worse than a prison*" (P.3)

The unloving and domineering attitude of Baba and the unpleasant behavior of their mother make Li misses her kind of life at the boarding school. Hence, her determination to escape and her insistence in doing things her own.

"*Without someone constantly bugging me about where I've gone, (P.3)"*

Just as Li is presented as a determined young Lady out to free herself from their "home prison", Alkali also presents Awa as Li's opposite humility make her submit to the cruelty of her parents. At 18, Awa is still the "workaholic" of the house. She is so afraid of her parents that she dared not raise a dissenting voice against their cruelty.

Alkali here postulates that young girls like Awa suffer similar fate and they leave it too late by the time they finally free themselves. Awa allows herself to be used and controlled by her parents to the extent that Sule expresses fear for his 18-year old sister whom he fears might grow older than age if things continued like that. He wonders how a man of her age will continue to cage herself in the confines of the kitchen, cook, fetch water and do all sorts of house cores without thinking of her own future. She becomes the most oppressed. Alkali postulates that for women to liberate themselves, they must be disciplined and determined. Women Liberation is rooted in these two virtues and not any violent and aggressive rhetoric.

Li, the protagonist, is Alkali's embodiment of courage and self-discipline. She demonstrates the fact that the African woman could become someone if determined enough. Her self-discipline enables her to wait for such a long period as tradition demands. It helps her, during that period of waiting, to keep the likes of Alhaji Bature at bay. Her decision not to remarry even such a benefactor as Alhaji Bature who sees them through rainy days, demonstrates her self-discipline. She tactfully frustrates Awa's effort to forget Habu and marry AlhajiBature.

> *How can I forget the father of my child, big sister? You yourself said, just now that to break up a home is like breaking a child (P.85).*

What the passage implies is that Alkali discourages any form of divorce. She encourages women to stick to their husbands, especially if they were blessed with children. Li's self-discipline cautions her to keep her experience with Habu and his exploits to herself in order not to give room for gossip. Her resolve to become economically self-reliant and the importance she attaches to women education. With her education Li becomes "the man of the house". Education provides her the economic means to cater for the entire family without the help and protection of a man. Li becomes the symbol of the Western Education Women. In spite of the neglect and hardship, Faku survives in Garba's house through courage. Like Li, she keeps the sad experience of her marriage to herself, refusing to confide even in Li when she pays her a visit. Out of sheer determination, Faku carves out a new life for herself in the city. Initially the going is rough and:

> *"For four years Faku, drifted without a proper sense of direction. Then three years ago, she had been befriended by a kind elderly woman who interested herself in social welfare work. Now Faku was in the way of becoming a social welfare officer herself (P.102).*

She finds fulfillment at last through self-determination and hard work. The three female characters in the stillborn are unfortunate to be subjected to traumatic marriage experiences. Alkali uses them to articulate the importance she attaches to the marriage institution. Some of the issues she handles in the stillborn include restrictions imposed on women by tradition and betrayal, which determines the fate of the protagonists.

Li marries Habu as the ideal husband to make her dream of city life comes true. Faku too married Garba for the same reason, while Awa marries Dan Fiama who, she thinks, will become the principal of the new school of her dream. But neither of them finds love or peace contrary to their expectations. Faku, the only victim of polygamy, finds neither love nor peaceful co-existence in Garba's household contrary to what the Holy book says about equality of love in marriage. And like Alhaji Usman in Tahir's The Last Imam whose preference for his

concubine's son alienates and frustrates his wives, Garba frustrates and subjects Faku to hardship and neglect.

What Alkali intimates here is that strained relationship creates a wide gap between couples and makes harmonious living difficult. She thinks polygamy contributes more to the subjugation of women. Marriage for her women becomes a mirage. Even Awa, who decides to remain in the village, is not spared for Dan Fiama becomes so frustrated that he becomes an alcoholic and abandons all responsibilities to her.

Li waits for Habu in the village for some years in keeping with tradition. In spite of all his shortcomings, Li decides to go back to the crippled Habu Adams in the belief that their destinies were tied together. The point Alkali makes here is that marriage to a good, honest, conscientious and God-fearing husband is bound to be successful in the words of Faku:

What was this love about which the others were scratching their heads? What was it, if not love, when a man took care of his household, fed and dressed them properly? Who was she to protest if a guy would provide for twelve other wives? (P.46)

However, when Li goes to town to meet her husband, after four years of being abandoned in the village, she meets a totally different Habu:

> "*Hot tears rolled down her cheeks as she bowed her head. Silently, she cried out, "Where is my man? That boyish man with an amazing smile and a wicked sparkle in his eye?" Where is my proud, self-assured, bikini-clad sweetheart who walked the entire length and breadth of the town against the jeers of the people just to see me? (p. 70)*

Alkali posits here that there could be peace and harmony in polygamous homes when the husband meets all the need of the family. And where the reverse is the case like that of her protagonist, there is bound to be a failure.

Alkali is concerned with the disorder that permeates her society. One of the disorders in **The Stillborn** is gossip, which she sees as a social malaise that can easily dislocate the fabric of societal living. To sensitize her reading public, Alkali presents a selected group of characters who often associate themselves with rumor mongering, people who keep their eyes and their ears open to gossip.

The gossips about Faku's family make life unbearable for her in the village. Gossips have it that her mother is a witch and was responsible for the drowning of her three sons shortly after her husband's death. Faku is thus treated with mixed feelings. Her marriage to Garba becomes a welcome venture that provides her an escape from the depression. She becomes a victim of social injustice by no offence of hers.

But Li's family is the most gossiped in the village. So many detractors praise Mana's fortune for the impending marriage of her two daughters. Some disqualify Li as unfit for Habu and condemn her relationship with Alhaji Bature. The gossips about Alhaji Bature turn into an open confrontation between Li and his wives. The incident decides Li; she leaves the village to further her education in the city.

Alhaji Bature is seen as every woman's dream of a son in law. Dan Fiama is gossiped for taking up residence in his wife's house. There is also gossip about Kaka being a witch.

> *Who uses infants to promote the growth of his crops ... and how a man of forty years (my senior) could grow more corn (P.61).*

Another misnomer that Alkali points out in the stillborn is the negative influence of traditional norms on the young. Baba Garu's highhandedness, for instance, instills fear in his family. That is why returning home after her primary education; the thought of home dampens Li's spirits.

> *When she considered her parents, a menacingly gloomy notion threatened to overshadow her joy. She swiftly repelled it. It was not appropriate to think negatively at this moment. (P.1)*

Her hasty decision to marry has been born out of the suffocating atmosphere in the village.

The imposition that a married woman must wait for her husband to come and fetch her when visiting is another societal disorder. Li thus waits for four years before she is finally taken to Habu in Lagos. During her father's funeral, she again waits for Habu in vain until the encounter with Alhaji Bature's wives. Because of the constraints imposed on her by Baba, Awa still remains single at 18, always adhering to the traditional courtship that forbids a woman from taking undue interest in men. In her unfettered loyalty, Awa thus discourages Li from taking undue interest in Habu and makes abortive attempts to keep him away.

Against this background, Alkali's women could be said to be women of sound moral virtues. In spite of the long period of waiting for Habu, Li refuses to give in to pressure from Awa and Alhaji, thus preserving her moral virtue. Faku remains faithful to Garba despite the neglect. And Awa continues to accommodate Dan Fiama in spite of his irresponsible attitude and drunken stupors.

Alkali her points an interesting picture of village life. Its calmness and quietude punctuated only by the sound of the village generators, the second of which is

> Signaling the hour of sleep and releasing the night to the walking witches and discontented spirits. (P.2)

One very interesting thing that dominates the lives of Alkali's female characters is the dream factor. Some of their dreams turn out to be mere illusions even though they end up marrying men of their choice. In their innocence, Li and Faku dream to marry well-to do men setting up home as contented wives and members of the emergent middle class. But their dreams become **The Stillborn**.

Some dreams bring the dreamer in terms with events of the day. Some deal with hidden anxieties while others try to resolve problems which stretch back many years. Some are revelatory while some others come as a warning of danger or disaster as in the case of Li.

The dream factor in **The Stillborn** is very much peculiar to Li. All her dreams become meaningful except that concerning Habu and the city. Her first dream warns Baba of the impending danger if he traveled. But he treated it as a child's anxiety. Li, in the dream, sees some sort of a vision in which she seen what would be invisible and unattainable to natural sight. In the first dream, the accident that awaited Baba Garu and the other members of the church

congregation. And during the intervening year's dreams becomes Li's regular source of encouragement and inspiration.

As a young lady, there were times when Li's lack of wisdom caused her father to react negatively. Her first dreams leave him weary of Li. Baba ignored her advice not to travel that day because something dreadful would happen to him. And the worst did happen. A sudden thunderstorm caused the prayer house to cave in leaving in hundred causalities and Baba seriously wounded.

In the city, Li dreams of her ancestral house in the dream:

> *"Li discovered her ancestors' house vacant and in ruins, along with all of the dwellings. A number of the huts were falling apart, whereas others had roots and doorways that had collapsed in. … she moved to where her father's hut had been and saw a heap of red soil… (P.74).*

The dream informs her of her father's death, which also becomes a reality. Li has two dreams in Faku's house. First, she sees Faku enter the house, naked and Garba enters shortly after, banging the door after him; secondly, she crosses a desert land and meets Faku tilling dry, unyielding land. And all her attempts to talk to Faku fail. The two dreams reveal Faku's pathetic situation in Garba's house. Her physical look is enough testimony for Li to realize the going was rough for Faku.

Li's dream of marrying a medical doctor and of the city that will "make her body smooth" and where "she would keep her hair long" becomes an illusion. She says of the city that:

> *"The city would continue to provide endless comforts. They held the key to the future. There were many amazing and extraordinary things in the world. And weren't they young, enthusiastic, and prepared to live their life to the fullest? (P.5)".*

But the luxurious life she anticipates with Habu in the city becomes a life of regret, nightmares and distress.

Li's dream comes when she falls into a reverie during which she witnesses her granddaughter's marriage. Li advises her to make the best of her marriage and that it was her daughter, shuwa's turn to dream. Li makes Shuwa aware that she'd spent her whole life dreaming and reminds her that:

> "*Children, it is good to dream since everyone passes away, and as long as we are alive, we will keep dreaming. However, it's also crucial to keep in mind that, unlike newborns, not all dreams come true. Some are stillborn, while others are aborted. (P.104)"*
>
> *"Li is convinced by this dream that the connection that had bound her to Habu, the baby's father, hadn't been cut. (P.104)."*

Alkali educates young people about the intricacies in life. She uses the dream factor to remind Li of her days gone by and of the Joys and excitements she'd had with Habu. This last dream projects Li into old age recreating in Shuwa her youthful exuberance; tall; graceful, and good-looking with a beautiful gap between the upper row of her teeth.

Awa dreams and looks to the future with optimism. She looks forward to seeing the primary school become a secondary school with Dan Fiama as principal and herself as head of adult education classes. But when the new school finally becomes a reality, Dan Fiama and she are made to serve in junior positions. They both become disappointed and frustrated. Dan Fiama becomes an alcoholic and Awa resigns herself to fate.

And for Faku, the city in her dreams becomes a paradise. She marries Garba not only to escape the suffocating atmosphere in the village created by gossips about her mother but to enjoy an easy life in the city. Like Awa and Li, Faku's dreams become Stillborn.

Most women see Alkali as a breakthrough in artistic creation on the part of women and the publication of her novels as an important event coming as it does at a time when Nigerian women were "taking horns". Other critics frown at what they regard "as unfair treatment of her male characters" but commend her in her attempt and determination to use the pen to fight the prevailing social problems eating deep into the fabric of the continent of Africa.

Like her contemporaries from the south, Alkali makes immense contributions to the creative female tradition of Nigeria writers which has predominantly been a southern affair. Again, like per percussions, Alkali is deeply conscious of the fundamental conflicts and frustrations confronting the African woman in the city and the rural area.

The more reason why she creates female characters with forceful personalities that help them realize themselves in society, in spite of their **stillborn** dreams, disappointment and frustrations. Alkali demonstrates in her writings creative potentials and acute sensitivity to female problems and experiences.

Conclusion

Deduction can be made that the results of the findings of this present paper revealed the real picture of the role of woman in Alkali's The Stillborn in which *feminist* literary criticism is used as the approach for the vindication of such role. The paper showed the negative influence of traditional norms on the youth in African societies. Thus, still the study showed the reason why the writer creates female characters with forceful personalities which will inevitably help them to realize themselves in male-dominated society, in spite of their the stillborn dream, disappointment and frustrations as clearly depicted in Li. Alkali also in this text- The Stillborn demonstrated creative potentials and acute sensitivity to female problems, which if they heed they can even contribute to the societal development much more than their counterparts. This similitude of course was portrayed especially through the main character Li, and her friend Faku.

Finally, reading novels including other genres of literature, especially those written by *female* writers is very much important for they add value to our understanding of the nature, style and how the portrayal of their characterization is assigned to women. Hence, learners should be encouraged to analyze the works by *female* writers using *feminism* as a theory towards the vindication of their world view regarding *male* domination we witness in our various societies.

References

1. Abdulraheem, O. (1990), (ed), *Essays on Nigerian Literature*. Zaria: Hamdam press.
2. Achebe, Chinua (1958) **Things Fall Apart.London**: William Heinemann Ltd.
3. Adinuba(1987).**The novels of Zaynab Alkali",In the Guardian**. Saturday,August 1st
4. Alkali, Z. (1984). **Stillborn, Longman Lagos**. All pages references to this edition.
5. Amase, E. L., Tsavmbu, A.A., Kaan, A T. (2014***). Is Zaynab Alkali Merely A Feminist Writer? An Appraisal of the Stillborn and the Virtuous Woman***. International Journal of Applied Linguistics & English Literature, 3(3). doi:10.7575/aiac.ijalel.v.3n.3p.188
6. Ann E. Cudd (2006) **Analyzing Oppression**. USA, New York: Oxford University press
7. Bashir, B. A. (1987). **The changing times of women**" in The Sunday Triumph
8. Chodorous, N. (1980). **Feminism and psychoanalytic theory**. New Haven, Conn: Yale University Press ISBN 978-0-300 05116-2
9. Carole, B. D. and Ann, A. G. (1986). **Ngambika: Studies of Women in African Literature**. Trenton, NJ: African World Press
10. Drucilla Cornell (1998) **At the Heart of Freedom**: Feminism, Sex, and Equality. Princeton: Princeton University Press
11. Finn Mackay (2015).**Radical Feminism: Feminist Activism in Movement**. UK: Palgrave Macmillan.
12. Gilligan Carol (1977) .**In a different Voice: Women's Conceptions of Self and Morality**. Harvard Educational Review
13. Gray, Eve, Will Mers, Michelle (2009) **"Case Study 2: Feminist Africa"**. Opening scholarship project. Retrieve 31 October 2012.
14. Groves Sharon (2003) .**News and Views" Feminist Studies** 29(3) : 673-675.
15. Iris Berge (2008***). Feminism, Patriarchy and African Women's History***, Journal of Women's History 20(2)
16. Ladele (1987), **"The novel of Zaynab Alkali: Another view" in The Guardian Sunday**, August 29th.
17. Rhodes, J. (2005) .**Radical Feminism Writing, and Critical Agency**: From Manifesto to Modem. New York : State University of New York Press,
18. Kolawole, M. E. M. (1997). **Womanism and African consciousness**. Trenton: Africa World Press.
19. Ogunyemi, O. (1988). **Women and Nigerian Literature**. **Urbana and Chicago**: University of Illinois Press.
20. Ojo-Ade, F. (1983). **Female writers, male critics**. In African Literature Today, 13,158-179.

21. Oakley, A (1981**) Interviewing women**: A contradiction in terms? In: Roberts, H (ed.) Doing Feminist Research. London: Routledge and Kegan Paul, 30–61
22. Smith, DE (1982**) A sociology for women. In: Sherman**, JA, Beck, ET (eds) The Prism of Sex. Madison, WI: University of Wisconsin Press, 135–187.
23. Steady, F. Ch., (1981) **The Black Woman Cross-Culturally**. Cambridge, Mass.: Schenkman Publishers.
24. Trostly, Leon (1970), **Education and Art**, New York
25. Walker, A. (1983). **In Search of our Mother's Garden Womanist Prone**. San Diego Barcourt Brace Jovanovioh.
26. Warren, H. (1998**). Feminism**: Southern Oregon University.
27. Weedon, C. (2002**). Key issues in postcolonial feminism–a Western perspective**. Gender Forum: An International Journal of Gender Studies.
28. Wilmot Patrick (1987).***Culture, imperialism and Liberation in New Nigeria***, Newspaper, November 14th.

مجلة أكاديمية شمال
أوروبا المحكمة للدراسات
والبحوث التربوية والإنسانية
ـ الدنمارك
العدد ـ 19
13/04/2023

Iraq's food security between implementation reality and implementation constraints after 2003

Prepared by

A.Prof-Dr. Mostafa Kazemi Najaf
Research institute
of Howze and university
Islamic republic of Iran
mostafakazemi@rihu.ac.ir

Najlah shamoon shlaymoon
Economic Researcher
nashch70@gmail.com

Ahmed Jabbar Shaye
Economic Researcher
ajab98512@gmail.com

Abstract

The problem of food security has worsened for many years, and has caused many challenges for many countries. Because of the inability of some States to secure food for their people, the problem of food security was one of the most serious problems in most political systems. Because these do not pose a challenge to the economic system, but to all the social, political and security systems of the State, The lack of adequate food for the population of any country leads to an actual crisis. security, political and food instability ". Iraq is one of the countries concerned with food security. Iraq's origin is an agricultural country, so it has all the possibilities and capabilities to reach self-sufficiency. But the wars that have been going through and the internal and external conflicts over three decades have made Iraq a scene of war and liquidation of the political wishes of both the great Powers and the regional States. Instead of being an arena for the development and development of the agricultural sector, Those conflicts generated a collapse in most infrastructure, leading to food security deficits. The research found weak competitiveness of agricultural crops in domestic markets versus imported agricultural commodities, as most national agricultural commodities are characterized by high prices due to high production costs and poor quality.

Keywords: Food security, self-sufficiency, food gap.

Introduction

Food security is an important issue of great global concern that is growing day after day as a result of many of the factors surrounding food supply and demand. Food is no longer just economic, but is mixed and overlapped with political trends, strategies and international repercussions.

This global food security dilemma emerged in the early 1970s when the world was alerted to the risk of a growing gap between food demand and production rates. a gap that suffers primarily from the countries of the developing world, Among them are, of course, the Arab countries, and the issue of food security is in fact part of Arab national security, especially after the expansion of the concept of security and its transition from the traditional approach based on the military concept, which was viewed primarily from the perspective of national power by both decision makers and strategists to a broader concept to include the dimensions: economic, human political, and food.

Iraq is one of the developing countries that has been facing the food crisis and its problems since the early 1970s, despite enormous agricultural potential and resources, especially abundant water, fertile soil, vast plains, many manpower at that time, etc.

However, the mismanagement of these capabilities and resources has prevented its investment in achieving Iraq's lost food security, which is the basis of the research problem and the misinvestment of oil revenues in agricultural development and development, It has led rural

people to migrate to cities, leaving their fields and villages for jobs in the service sector and emerging light industries and the provision of services lost in the countryside such as schools, health centres, paved roads, quality housing and high and guaranteed income.

Research Problem: -

The problem of research is determined by the existence of challenges in Iraq's food security structure in the absence of its basic components in the Iraqi economy.

Research Objective: -

The research aims to focus on the causes of degradation in dietary requirements locally, and the causes of food security problems in Iraq by studying many internal, external and environmental factors.

Research hypothesis: -

Iraq's food security faces great challenges. Its achievement requires the search for the best possible solutions to major internal, external and environmental problems and challenges through a strategic development vision that mobilizes all available capacities and capabilities.

Research methodology: -

The study relied on combining the two extractive approaches with the descriptive analytical approach to the fact that the nutritional phenomenon required a description when studied, and to demonstrate the relative weight of the nutritional factor, as well as that some of the study's issues needed to be analysed.

1st. conceptual framework

1. **Food security concept and its determinants:**

There are many concepts that have addressed the issue of food security that vary according to the tendencies of their authors. Food security is a concept that helps to promote an integrated approach to solving food and nutrition problems.
However, the widely accepted definition at present, as it reflects the spirit of the concept, which was put forward by the World Bank in 1986: "Food security is the access of all people, at all times, to adequate food for an active and healthy life.".(Mansour Al-Rawi ,1993:75) Its elements are essential: food abundance, food attainment capacity and therefore food security is the lack of food attainment capacity have put forward several versions of this concept, which differ slightly in interpretation, but there seems to be consensus on the basic principles of food security, and these principles, as embodied in the World Bank's definition, can distinguish as follows:

- Emphasize the collection of food, not its offer.
- Affirming the attainment of food by all people, including that the overall outlook is insufficient, and that the situation of vulnerable individuals and social groups is critical.
- The definition refers to the abundance of food, and the ability to obtain it.

However, this definition does not indicate how this food is obtained from national production, or through international exchange, nor does it take into account one country's level of economic development.

The definition shows that, in the International Foundation's approach to resisting the subjectivity of the concept of food security and pushing increasingly for the liberalization of international trade, this is the role now being played by the World Trade Organization (WTO) as a distortion of international trade.(Daniel Mohsen,et al,2009:110)

The second definition of food security: the ability of the production apparatus to secure a basic food ration for the entire population, taking into account society's level of development. While developed countries consider that the amount of food produced exceeds the amount necessary to maintain existing habits and patterns, developing countries consider that: it is sufficient to provide food of all kinds, which is commensurate with their level of guaranteeing minimum survival.(Muhammad Ali,1985:13)

At this level, food security relates to the level of economic development as a whole and the capacity of the national agricultural production apparatus, without forgetting the country's financial capacity to cover the deficit through import.

2. **Food security indicators**

In addition to the concept of food security, several concepts have emerged that are linked to the issue of food security.(Al-Quraishi,et al,1993: 20-34)

- Concept of self-sufficiency:

This concept consists of the situation in which food self-sufficiency is achieved locally, based on the community's ability to provide for the needs of all its inhabitants of goods and foodstuffs through national production, to the extent required, and of the different types of multi-source, and on the dates when such substances are required. Self-sufficiency is measurable by the ratio of domestic production to national consumption as follows:

Self-sufficiency = **National food production/available foodX100**

The concept of self-sufficiency can therefore be viewed as a narrower concept than food security, where the former seeks not to resort to the outside world. and attempting to abandon imports, while the second sought the State's ability to provide adequate food to its citizens through national production, or import, and there are examples of such cases as India and Indonesia and Saudi Arabia, where they have only produced nationally, especially in the grain field in the first case and Japan, For example, in the latter case, Norway has high food security, even though it has local food production. Thus, self-sufficiency is often not a guarantee of food security, more a political than an economic concept.

3. **Food Gap Concept:**

is the difference between domestic production and net imports of various food commodities, the reasons for which are the result of higher demand growth rates than production rates, and the fact that consumption rate is about twice as high as production has resulted in a widening food gap,

decreased self-sufficiency rates and increased dependence on external markets to secure food needs.

Available for consumption = only domestic product + imports - exports

Food gap = available for consumption - domestic production. Or it = imports - exports

A. Agricultural economic efficiency.

It is an indicator of the importance of agricultural activity's contribution to GDP, measured by the breakdown of agricultural output from GDP/employment in agriculture from total employment. The higher the share of agriculture's contribution to GDP, and the lower the proportion of agricultural employment in total labour, the higher the value of agricultural economic efficiency.

B. Food security determinants:

The quantities and quality of food supply are affected by many determinants affecting the performance of the agricultural sector, including:

- Food demand is rising due to the rapid increase in the population in most countries, and is estimated to grow by 3% annually, which exceeds the growth rate of the world's population by 1% and the growth rate of the population of developed countries by 2%.
- Natural determinants (water, drought): The Arab country is characterized by scarcity, low rainfall and inadequate surface water resources, which have adversely affected the quantities and quality of groundwater resources in many Arab States.
- Economic policies: Since their liberalization, many developing countries, especially in the 1960s and 1970s, have adopted models of development that prioritize industry and urban populations, believing that industry is the sector that makes economic progress investment expenditures ", while agriculture was neglected within its domestic, or regional, framework in terms of both the proportion of investment expenditures allocated to it social services ", or in terms of pricing policies for agricultural and food goods, or in terms of the provision of social and economic services in rural areas.

2nd. The reality of Iraq's food security crisis

This research focuses on analysing some of the manifestations of Iraq's food crisis, focusing on the low level of self-sufficiency, the size and development of the food gap and the volume of food aid, as well as the causes of the crisis by focusing on factors, nature and economic development options and their impact on the escalation of the crisis.

1. Iraq's food security reality

Developing countries, including Iraq, were exporters of foodstuffs in the first half of the twentieth century, owing to the small size of the internal market and the colonial policy that depended on their colonies to meet their food needs. as well as the fact that most of these countries' inhabitants are rural people who provide their own food. But after the independence movements and freedom from colonial domination, significant economic structural changes have

occurred as a result of political, economic and social reasons, One of the most noteworthy is the farmer's freedom from disruption and to move towards city centres where there are jobs in trade and light industries and the availability of services as well as expulsion factors in rural Iraq, which were overburdened by the manifestations and factors of underdevelopment and service and cultural degradation, During the 1950s and 1960s, a large abandonment to the cities led to a large vacuum in the countryside, the source of food. food demand in cities has increased dramatically, giving rise to the food problem within its broad framework, so that the Iraqi State is losing its ability to produce the most important food commodities and is beginning to rely on the outside to meet its food needs, especially strategic ones, such as cereals.

The agricultural sector has been severely shaken by the Iraqi State's exposure to unstable security, political and economic conditions after 2003 due to the disruption of the US occupation forces which demolished the Iraqi State's fragility and did not destroy the former regime's security and intelligence structure which caused the occupying forces to make grave mistakes that were recognized by United States officials after 2005, since they did not plan well for the post-occupation or so-called reconstruction of Iraq (economic, political, development, etc.).

This exacerbated the problem of terrorism after the two Americans planned to confront terrorism in Iraq and nowhere else in the world. security conditions, paid for by the Iraqi people whose social and economic life had been affected in all its details The agricultural sector has been neglected because of the occupation's preoccupation with the implementation of its plans, Instead of importing fertilizers, pesticides, machinery, equipment and modern irrigation devices, the borders were opened wide to import food and agricultural goods from (vegetables, fruits, legumes, tuberculosis, etc.) are cheap prices and good quality compared to local goods that have lost value because of their production, storage, packaging and transportation process, as well as their high market price, as well as their poor quality due to their lack of disease control and poor quality seeds.

It should be noted that Iraqi society has negative dietary habits, most notably waste, mismanagement, excessive disposal of food. This is reflected in the fact that large quantities of food are damaged and diverted unfit for consumption. Excessive eating is not done on the basis of reasonable limits.

The depth of Iraq's food security problem is reflected in the difficulty of natural and human challenges facing the agricultural sector. under the difficult political, economic and social conditions of the Iraqi State, Economic shifts towards a market economy, and the State does not possess weapons on this path. This requires a carefully considered gradual transition so that agriculture and other economic sectors do not face external competition to prepare for and kill them in the absence of the protectionist role that a State in its most vulnerable situation should play.

In a report prepared by FAO and WFP in Iraq s Food Programme (WFP) Country Manager in Iraq (5) confirmed that Iraq has some 6.4 million Iraqis suffering from food insecurity and that some 930 thousand Iraqis face a very significant problem of food shortage, and this report confirms that last year's indicators are (2007) indicates an improvement in acute malnutrition rates and a slight change in chronic nutrition rates, but there are still stunting rates among

children in many areas of Iraq. The report also underscores the suffering of some 1.5 million migrants in Iraq's interior who are experiencing a real problem of food shortages and access.

2. Food security constraints in Iraq

There are many factors and constraints that have contributed to the emergence of Iraq's food problem:

A. Climatic Conditions:

In the light of global climate changes, Iraq's location in subtropical regions and in the warm temperate zone, Provide an opportunity for a large number of crop varieties if they have water Because more than 75% of Iraq's area is desert and semi-desert areas and the remaining area is marginal or humid areas, The amount of rainfall ranges from 400 to 1000mm and most of this area is a suitable place for rainy agriculture in wet years. The rest of Iraq depends on irrigation for agriculture. The changes in the world's climate, caused by global warming, make climatic conditions a major challenge to Iraqi food security.

B. Desertification:

Desertification emerged as a serious global problem in the 1960s and 1970s land and arable land, transformed into desertified and arid areas owing to irrational investment of land resources, Desertification is defined as the desert's susceptibility and desert and semi-desert conditions from stretching across its borders, sweeping green and fertile belts and transforming them into arid and megabudge.10 and defined by the United Nations as land degradation in arid, semi-arid and dry and semi-arid areas, Producers of various factors, including irresponsible and considered human activities (11) land ", desertification could be defined as any conversion of arable land to arable land or decrease in its productive capacity and degradation of arable land.

Ecosystems, as a result of human activities and natural factors that have led to soil drift and erosion, or as a result of soil salinization or the creep of dunes or the extension of desert conditions over wet and non-desert areas.

The total area of Iraq is estimated at 174.020,000 dunums, the area of water bodies 4404,000 dunums The area of arable land up to the fourth item is a problem about 26% of the total area of Iraq, distributed according to the type of soil and its suitability for agriculture as follows

-Storming class for agriculture 283,800 dunums constitutes 0.6% of the total arable area.

- The good variety of agriculture and its determinants are simple and its area is 17509892 and represents 38.7% of the total arable area.

- The average quality item and the determinants of the quality are severe and the area of 19455436 dunums constitutes 43% of the total arable area.

- The item with limited agriculture potential is 8008400 dunums and is 17.7%. (Ministry of Planning)

Water scarcity.

Water is the source of life and the backbone of agricultural activity everywhere. Water is increasingly important and influential in desert and semi-desert areas, where rainfall is scarce, and where evaporation and plant disposal rates are high, making the quantity and quality of water available a factor in Iraq's agricultural production.

The problem of future waters will be the greatest obstacle to Iraq's food security, decreasing its quantity and deteriorating its quality threaten a great risk that can only be avoided through the following actions:

- Coordination with neighbouring countries, especially Turkey, to ensure the flow of quantities required for Iraq's development in accordance with international law and the division of quotas between countries bordering the Djilah and Wafrat rivers Not only does it require further coordination with Turkey by bridging strong economic relations so that Turkey is supplied with cheap sources of oil and natural gas from which billions of cubic metres are breached and without benefit, To remove part of Turkey's pretexts in its desire to provide the electricity that causes reservation of river water in southeastern Turkey because Turkey does not rely heavily on water reserved for irrigation, It also has a huge surplus of water pouring into adjacent seas. Turkey's association with Turkey with economic relations and interests will not make it think of using water as a political weapon against Iraq.
- The waste of water used in agriculture due to practically primitive irrigation and transportation is more than 23.1 billion cubic meters (15), which requires the adoption of modern methods of irrigation and water transport to reduce water wastage, and these methods have important economic food returns, because the productivity of dunums, which adopt modern methods of irrigation, is higher than the productivity of dunums, which is watered by rudimentary methods of water waste. (16) In this regard, the State must take down all its weight and potential by supporting the private sector to manufacture spray irrigation and drip equipment, tools and pipes by supporting these industries and exempting them from taxes.
- Treatment and recycling of wastewater and agriculture in economic fields again in agriculture or watering of artificial plants to combat desertification... etc.

C. Low agricultural economic efficiency.

It is an indicator of the importance of agricultural activity's contribution to GDP, measured by the breakdown of agricultural output from GDP/employment in agriculture from total employment.

The higher the share of agriculture's contribution to GDP, and the lower the proportion of agricultural employment in total labour, the higher the value of agricultural economic efficiency, unless it indicates Iraq's agricultural economic efficiency during the years 2004-2015, accounting for about 0.57 per cent in 2004. It rose slightly and reached about 1.14% in 2015. It continues to be an indicator of low agricultural economic efficiency.

Interestingly, Iraq's countryside has become a food consumer, and much of it is unable to meet its own basic and secondary food needs. as a result of the neglect of this vital sector, as well as the difficult natural and human conditions faced by the agricultural productive process s disadvantaged agricultural work at all stages of its production, as well as the flooding of the Iraqi market with various types of foreign food goods and goods.

The agricultural sector is an important productive sector that drives Iraq's economy as an important influence on income diversification and the provision of food commodities to the population, as well as the provision of raw materials to the industrial sector, as well as the inclusion of a large proportion of farmers and farmers in Iraq's population, which is one of the

main employment-generating sectors, Iraq's agricultural employment is estimated at about 20% of the total labour force .(Ministry of Planning and Development ,(2013-2017),:55)

Iraq's agricultural capacities and potential, if fully exploited, would be encouraged by the transformation of Iraq from a food-importing country into a source of food. It would promote the realization of the agricultural sector by means of production from a wide land, whether it be a dynamic or rainy, as well as by the presence of good quantities of water sources with other human and material potential:

A. Natural resources.

- Agricultural land: the arable area is estimated to be approximately (44.46) million dunums, of which no more than 1 million dunums is used (29.7%) of the arable area, i.e. (70.3%) of which is not independent, This gives the potential for widespread exploitation of plant production with a diverse crop composition that contributes significantly to the country's food security In addition to this large area, there is a variety of agricultural land. land ", there is clay, sandy and mixed land, as each type of land is suitable for specific and different varieties of agricultural crops. (Ministry of Planning and Development ,(2010-2014),:54)
- Water resources: Good potential from Iraq's main water sources is the surface water of the Tigris and Euphrates rivers and their tributaries and its quantities are estimated at 35 billion cubic metres, of which (27.5) billion cubic meters, from the Tigris River and its tributaries and the rest (7.5) billion cubic meters, from the Euphrates River and groundwater and rainfall, on which most of the land in northern and north-eastern Iraq depends and groundwater is a source of wealth and natural aquifer that can be used for economic and human development.(Kazem:23)
- Climatic nature: Iraq has a varied climate throughout the year, making it suitable for the cultivation of various types of crops. Each region is characterized by the cultivation of certain types of agricultural crops according to the appropriate climatic conditions. The northern regions are characterized by the cultivation of grains, vegetables and fruits, while the central regions are characterized by the cultivation of the majority and variety of crops.(Ministry of Planning and Development ,(2010-2014):70)

B. **Human resources:** The labour force is one of the important components on which the agricultural sector relies as a factor of production, and Iraq's 2014 population is estimated to be around 36 million people make up 30% of Iraq's total population. In this regard,(Ministry of Planning,2015:5) it should be noted that a significant proportion of these resources amount to approximately (30%) of Iraq's population is not used to engage in agricultural activity in an efficient manner, with the need to develop and rehabilitate for developing and sustainable agricultural activity with efficient agricultural scientific capacities.(Arab Organization,2015:2)

C. **Livestock:** a major source of agricultural production along with the provision of raw materials to local industries Iraq possesses a large and varied herd of animal varieties, most notably cows, buffalo, sheep, goats and camels, which are an essential source of animal protein, as well as possibilities for the development of poultry and fish husbandry, the production of table eggs, Especially since the experience of previous decades, it has

achieved important results in the field of poultry breeding and egg production, There are also foundational pillars of the agricultural sector's legislation and regulations, which need to be developed and modernized to keep pace with a future comprehensive agricultural renaissance, in which the private sector is instrumental.

Table 1 shows some indicators of Iraq's agricultural sector. The agricultural sector accounts for a modest proportion of GDP, as they do not correspond to the strategic importance of this sector. Perhaps one of the main reasons for this decline is the agricultural sector's reliance on traditional methods, despite attempts in Iraq to introduce technology for this sector, it remains modest, particularly in the area of statistical techniques, improved seeds and chemical fertilizer.(Ministry of Planning, (2010-2014):70)

Table 1
Some indicators of Iraq's agricultural sector for 2004-2015

Cultivated Area (Elf Dunum)	Agriculture Contribution %to GDP	Value of output in the agricultural sector million 1) (dinars	GDP Current Prices million 1) (dinars	Year
13643	10.9	**4521**	**41607.8**	**2004**
14701	13.7	**5939.6**	**43438.8**	**2005**
14059	12.9	**6195.9**	**47851.4**	**2006**
14249	9.2	**4479.7**	**48510.6**	**2007**
14237	7.5	**3889**	**51716.6**	**2008**
10517	7.3	**4020.7**	**54721.2**	**2009**
12043	7.0	**4063.7**	**57751.6**	**2010**
13023	7.4	**4739.7**	**63650.4**	**2011**
12746	6.9	**4941.4**	**71680.8**	**2012**
14055	6.6	**5017.8**	**75685.8**	**2013**
15526	6.9	**5036.2**	**72736.2**	**2014**
6255	6.8	**4835.3**	**70990.3**	**2015**

Sources:

- Ministry of Planning, Central Statistical Organization, National Accounts, for different years.
- Ministry of Agriculture, Department of Planning and Follow-up, Department of Agricultural Statistics, annual statistical data of agricultural activity for different years.

Agricultural production, which is the most important source of human food and plays a significant role in achieving self-sufficiency, can be identified through an account of developments in plant and animal production as follows:

1. **Plant production**: Plant production is of great economic importance and this importance is derived from the importance of agricultural crops included in plant production by contributing to the daily food ingredients available for consumption and production of Iraq's

most important plant-based crops can be reviewed through the table (2), which does not meet Iraq's need for these crops, shows that the overall reality of production of these crops remains volatile and below the required level. Despite Iraq's natural and human resources and potential, their levels are fluctuating.(Khalaf& et al, 2016:10)

Table 2

Production of vegetable crops in Iraq for the period 2004-2015 (1,000 tons)

oil crops	industrial crops	fodder crops	Tubers and bulbs	fruits	vegetables	legumes	Grain crops			year
							the rice	barley	wheat	
74	**37**	**---**	**769**	**1361**	**4099**	**45**	**250**	**805**	**1832**	**2004**
82	43	1789	1062	**877**	4276	47	**328**	**754**	**2228**	**2005**
69	38	1842	941	**1211**	4195	52	**363**	**919**	**2286**	**2006**
57	29	1902	779	**897**	3746	49	**392**	**748**	**2203**	**2007**
34	12	1698	502	**1004**	3543	29	**248**	**404**	**1255**	**2008**
29	24	1668	298	**1045**	3442	20	**173**	**502**	**1700**	**2009**
31	45	1406	306	**1128**	3496	23	**155**	**1137**	**2749**	**2010**
38	**45**	1747	**662**	**1185**	**3746**	**23**	**235**	**820**	**2809**	**2011**
21	**37**	1611	**722**	**1287**	**3758**	**20**	**361**	**832**	**3062**	**2012**
17	**36**	**1872**	**785**	**1418**	**3736**	**23**	**452**	**1003**	**4178**	**2013**
9	**10**	**1987**	**484**	**1374**	**4099**	**14**	**403**	**1278**	**5055**	**2014**
3	**12**	**707**	**187**	**965**	4276	**7**	**109**	**330**	**2645**	**2015***
39	**31**	**1519**	**625**	**1146**	3868	**29**	**289**	**794**	**2667**	**average period**

Source: Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Directorate of Agricultural Statistics, for different years. The governorates (Nineveh, Salah al-Din and Anbar) were not included for the year 2015 due to the ISIS invasion.

D. Livestock production: Livestock production is the second branch of agricultural production, as well as its importance in agricultural national income and plays a significant role in strengthening the Iraqi economy as a vital complement to plant production in achieving and providing population food by providing raw materials for manufacturing industries and livestock production in Iraq includes the production of white and red meat, table eggs, marine and river fishing, etc., and through consideration of the table (3) which reflects fluctuating production of white meat, fishing and eggs, averaging production during the study period (99.4), (55.6) and (878.4) respectively, and red meat production is on the rise, averaging 149.6 tons during the study period.(Ali, 2012:19)

Table 3

Iraq's production of red and white meat, table eggs and fish for the period 2004-2015

Fishing (1000 tons)	Eggs (1 million	White Meat (1000 tons)	Red Meat (1000 tons)	Year

	eggs)			
18.4	**964**	**64.7**	**132**	**2004**
34.7	**1034**	**94.3**	**134**	**2005**
56.8	**932**	**112.4**	**136**	**2006**
54.4	**808**	**94.7**	**139**	**2007**
47.9	**916**	**84.8**	**150**	**2008**
53.0	**705**	**87.1**	**152**	**2009**
55.9	**926**	**108.7**	**155**	**2010**
48.8	**1019**	**135.9**	**158**	**2011**
67.9	**1104**	**153.0**	**161**	**2012**
110.5	**1194**	**101.1**	**163**	**2013**
84.0	**374**	**70.2**	**166**	**2014**
34.7	**565**	**86.4**	**---**	***2015**
55.6	**878.4**	**99.4**	**149.6**	**Average period**

Source: Ministry of Planning, Central Statistical Agency, Directorate of Agricultural Statistics, for various years.

* The governorates (Nineveh, Salahuddin and Al-Anbar) were not included in 2015 due to the incursion.

Table 4 shows that Iraq remains below the level of self-sufficiency for strategic crops. (spelt, rice), legumes and fruits, also for animal production (red meat, white meat, fish, table egg) and that the decline in agricultural production in both vegetation and livestock, was clearly reflected in the inability of the agricultural sector to meet the population's food needs which requires the application of sound economic policies, the provision of more modern agricultural production requirements and the adaptation of scientific progress to serve the development and improvement of production, Raising the level of self-sufficiency, and obtaining at least self-sufficiency in agricultural products is of the utmost importance, helping to achieve food security, which is necessary to avoid any variable, externally or internally. This is in order to close the gap between available consumption and domestic production in order to achieve food security.

Table 4

Self-sufficiency rate and food gap for some crops in Iraq for plant and animal production Period (2004-2015)

Food Gap	**Self-sustainment ratio**	**Available consumption**	**Local Food Production**	**Crops**
1153	70%	3820	2667	Spigot
301	48%	590	289	Rice

20	%59	49	29	Legumes
324	%77	1470	1146	Fruits
1	%99	150	149	Red Meat
78	%55	177	99	White Meat
812	%51	1690	878	Table eggs

Sources: Prepared by researchers based on:

- Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, National Accounts, for different years.
- Arab Organization for Agricultural Development, Annual Book of Agricultural Statistics, for various years.
- Calculated according to the following equation ((self-sufficiency ratio = $\frac{\text{domestic food production}}{\text{available consumption}} * 100$

((available consumption = domestic food production + net foreign trade (exports - imports))
Food Gap = Available for Consumption - Local Food Production

Conclusions

1. Weak competitiveness of agricultural crops in domestic markets versus imported agricultural commodities. Most national agricultural commodities are characterized by high prices due to high production costs and poor quality.
2. Weak financial, technical, technological, informatics and marketing potential of the private agricultural sector, which constitutes the largest proportion of total agricultural activity.
3. A significant deficit in food security insurance as production remains below the level of self-sufficiency for strategic crops (wheat, rice) and also for livestock production.
4. Iraq's reliance on foreign markets to supply most of its production inputs from agricultural machinery, pesticides, fertilizers and improved seeds, which are difficult to obtain due to financial and technical considerations and high prices, as well as the reluctance of international companies to export them to Iraq under the principle of protecting intellectual property rights.
5. A large proportion of agricultural land has been affected by the problem of salinization and sunken groundwater, particularly in the southern and central regions. Statistics indicate that 75% of traffic land suffers from salinity owing to poor operation and maintenance and the lack of an integrated miscellaneous system. This has had a negative impact on the quantity and quality of production.

Recommendations

1. All available means should be undertaken to develop a strategic plan to introduce the elements of modern agriculture using mechanization, fertilizer, pesticides and modern irrigation methods in order to increase the productivity of dunums, and to work on vertical

rather than horizontal expansion to reduce expenditures on the infrastructure of the added areas of agriculture.

2. The Ministries of Agriculture and Water Resources should provide a database on climatic conditions, water resources and desertification, food production and self-sufficiency ratios, and data on goods entering the country, quantities and quality. This information will make those responsible for food safety aware of the developments of this file, which is not accurate in the data available, making it difficult to diagnose the problem and its real dimensions.
3. Protection and support for the agricultural sector should be provided. Because high agricultural production costs raise the prices of domestic agricultural goods and commodities, making them unable to compete with foreign agricultural goods, support should be provided for all types of crops, especially those with ideal conditions. Support should be gradually reduced when the private sector is able to stand on its feet and produces good quality and low-priced agricultural goods and goods.
4. The need to practise sonic farming, especially in marginal areas where rainfall is scarce, because it reduces desertification, saves water and provides 50% of the peasant's efforts in traditional farming.

References

1. Al-Rawi ,Mansour(1993). **Arab Food Security**, Concept and Reality, Arab Affairs, No. 75, September.
2. Al-Quraishi Saleh Turki et al(1993). **Principles of Economics**, Ibn al-Ether Printing and Publishing House, Mosul.
3. Al-Qureshi,Medhat(2007). **Economic Development Theories**, Policies and Themes, Wael Publishing House, 1, Jordan.
4. Al-Shindi ,Adib Kassem(2015). **Outlook for the Future of Iraq's Economy**, First Edition.
5. Ali ,Muhammad(1985**). Food Problem in the Arab World and Global Economic Crisis**, Kuwait.
6. Arab Organization for Agricultural Development, **Annual Book of Agricultural Statistics**, for various years.
7. Arab Organization for Agricultural Development, **Yearbook of Agricultural Statistics**, vol. 35, Khartoum, 2015.
8. Ammar, Mandanyal & Khalif ,Matir (2009). ***Alaman Al-Arabi Food and his relationship to food aid*** The magazine Truth The first penalty of 2009.
9. Ghailan,Badr(2009). **They, Iraq's Monetary and Financial Marke**t, Dar al-Bookshed, Baghdad 2009.
10. Khalaf ,Blasim Jamil(2011). ***The Reality of the Iraqi Economy and the Challenges of FDI***, Journal of Accounting and Financial Studies, vol. 6, No. 15.
11. Khalaf ,Blasim Jamil & Dragge ,Jabar Saadoun(2016). ***Impact of Price Policy on Agricultural Production in Iraq for the Period (1993-2013),*** Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, No. 23.
12. Ministry of Finance**, Iraq's agricultural sector causes of disruption and reform initiatives**.
13. Ministry of Planning, **Central Bureau of Statistics, National Accounts**, for different years.
14. Ministry of Planning and Development Cooperation, **National Development Plan for the Years (2010-2014**).
15. Ministry of Planning, Central Statistical Agency, **Agricultural Statistics Directorate**, Water Resources Report 2015.

مجلة أكاديمية شمال
أوروبا المحكمة للدراسات
والبحوث التربوية والإنسانية
ـ الدنمارك
العدد ـ 19
13/04/2023

How learning attitudes influence students' academic motivation in ICT-integrated EFL learning practices

Prepared by

A.Prof.Dr.Abbas Hussein Abdelrady Altaher
Department of English and Translation
College of Science and Arts at Al Asyah
Qassim University, Saudi Arabia
Ab.altaher@qu.edu.sa
00966558595137

Abstract

Motivation is one of the main factors that affect EFL learners' success and performance in the language learning environment. Following the global trend, the use of ICT in teaching-learning practices has become a popular way of English language learning due to the evolution of technology, which has increased interest in the subject of academic motivation. At the same time, students' learning attitudes in an EFL learning environment play a key role in enhancing their motivation to learn English. Thereby, the current study was conducted to explore the role of students' attitudes in promoting their academic motivation to learn in ICT-integrated EFL learning environments. To collect the data, questionnaires were used to guide the study. The collected data was then analyzed using various statistical tests. The results indicated that all the identified components of students learning attitudes, i.e., cognitive, behavioral, and emotional aspects contribute significantly to strengthening their academic motivation in ICT-integrated EFL learning environments. The implications of this study suggest that all aspects of the students learning attitudes should be taken into consideration while designing activities, curriculum, and policies for ICT-integrated EFL instructional practices to enhance their academic motivation to learn English.

Keywords: EFL learners; ICT-integrated learning; academic motivation; learning attitudes; self-determination theory; English learning

Introduction

Students' academic motivation is widely acknowledged as a crucial factor in their learning effectiveness. Accordingly, a considerable proportion of educators believe that children with higher academic motivation are more likely to succeed in school (Wu, 2019). In any educational setting, teachers strive to increase students' academic satisfaction and motivation (Abdelrady & Akram, 2022).

Students' academic motivation has remained a mystery to many teachers, especially those who teach English as a foreign language (EFL) (Wang, 2022). According to Dornyei and Ushioda (2013), academic motivation refers to the students' beliefs, aspirations, and values that determine which academic or school-related activities they will pursue and remain engaged in. It's the educators' job to foster academic motivation in preteens and adolescents and make sure educational institutions can meet their students' needs through the methods they use in the

classroom (Ryan & Deci, 2020). It has been observed that students who devote more time and energy to their learning responsibilities tend to outpace their peers who do not devote enough time to their educational responsibilities in an English as a foreign language (EFL) learning environment, (Yu et al., 2019). According to Daggol (2020), it has been shown that students who actively participate in class activities and tasks are more likely to succeed in their classes.

In addition, many students look for different ways to learn English. Among these ways, following the global trend, the use of ICT in teaching-learning practices has become a popular way of English language learning due to the evolution of technology. Moreover, as a result of the technological advancements of the past few decades, ICT is becoming a cruial part of teaching and learning practices, which are becoming an essential part of our educational system. (Akram et al., 2021). Technology-based instructional methods not only contribute to innovation in pedagogical approaches (Al-Adwan et al., 2022), but also help improve students' academic satisfaction (Abdelrady & Akram, 2022) and enhance students' cognitive abilities (Akram et al., 2022), and improve academic performance (Cofini et al., 2022). Similarly, the Saudi Arabian Ministry of Education recommends that educational institutions maximize ICT use in order to meet international requirements (Saudi Arabia Ministry of Education, 2021). Al-Asmari & Khan (2014) assert that learning technologies have enabled all Saudi Arabian educational institutions to successfully integrate ICT in education. For increasing student engagement and learning outcomes at different educational levels, WhatsApp (Ali & Bin-Hady, 2019), Socrative (Alharbi & Meccawy, 2020), Gallery Run (Abdulaal, 2021), and Kahoot (Zhang & Yu, 2021) have emerged as effective applications.

In spite of this, it remains a challenge for EFL teachers to select, adapt and integrate technology into their teaching practices in a way that energizes students both in the short term and throughout their studies (Nugroho et al., 2021). In relation to barriers, low academic interest has emerged as one of the key issues with ICT-integrated teaching and learning practices (Atmojo & Nugroho, 2020). It has been shown that students are dissatisfied with their e-learning experience due to a number of academic (Akram & Yang, 2021), technological, and communication challenges, which make them unable to remain motivated in an EFL learning environment (Sepulveda-Escobar & Morrison, 2020). Clearly, academic motivation is an important factor in determining the effectiveness of educational programs, allowing students to succeed in their studies (Ryan & Deci, 2020). Furthermore, it's a popular way to measure the

effectiveness of computer-based learning (Gustiani, 2020). As a consequence, it is considered essential to identify the academic motivation of students to engage with their learning experiences in this context.

Students' academic motivation in computer-based learning practices has been shown to be influenced by a variety of factors, including teacher-related factors (Dwijuliani et al., 2021), contextual factors (Nguyen et al., 2022) , as well as individual student factors that influence motivation to study (Pawlak et al., 2021). Less research has been conducted on the influence of students' learning attitudes on their academic motivation in ICT-embedded EFL contexts.

At the same time, students' learning attitudes in an EFL classroom plays a key role in enhancing their motivation to learn English as a foreign language (Orfan, 2020) and have also been seen as a key factor that influences language learning outcomes (Visser, 2010).

Thereby, learning attitudes and academic motivation are seen as extremely significant and important determinants in language learning environments, and several studies on these emotional aspects and their influence on learning have been conducted. However, it has been difficult to determine how students' learning attitudes affect their academic motivation in ICT-integrated EFL learning contexts. This study attempted to fill these gaps by examining the following objectives.

- Examine students' academic motivation in ICT-integrated EFL classrooms.
- Explore the relationship between student attitudes and academic motivation to learn English in ICT-integrated EFL learning environments.

Theoretical Framework

Following theories serve as the theoretical foundation to examine students' attitudes and academic motivation to learn English in ICT-integrated EFL learning environments.

Academic Motivation

Fostering students' intrinsic motivation to learn is one of the most crucial foundations of effective teaching (Harandi, 2015). Learners who are driven to participate in and profit from their educational experiences because of their own personal interests are deemed to have high levels of motivation (Rahm et al., 2021). According to the self-determination theory, students' levels of

intrinsic motivation increase when their demands for competence, autonomy, and relatedness are met within a given learning activity or setting (Deci & Ryan, 1985), which was developed in the context of the self-determination theory. Being competent in one's activities and social relationships is what competence entails (Deci & Ryan, 2000), and students satisfy their competence need when they learn how to achieve goals (for example, through rules or feedback) (Baard et al., 2004). For instance, when students complete a task and receive favorable feedback on their performance, they satisfy their demand for competence while also increasing their intrinsic motivation. The term "autonomy" refers to the idea that one is the causative agent of one's own life, and students satisfy their need for autonomy need when they obtain more control over external academic circumstances. For instance, when students find themselves unable to deal with exam deadlines, it decreases their motivation upon unfulfilling the need of autonomy.

Lastly, the term "relatedness" refers to the emotional connections and group activities, and students satisfy their need for relatedness when they work together with their teachers and peers in a collaborative learning environment. For instance, when students get engaged with their teachers and peers in collaborative learning activities in the EFL classroom, it satisfies their demand for relatedness while also increasing their intrinsic motivation.

Attitudes

Attitudes, according to Banaji and Heiphetz (2010), are the beliefs concerning the results or attributes of carrying out the conduct (behavioral beliefs), weighted by judgments of those outcomes or features, and shape the individual's attitude toward the behavior. Therefore, a positive attitude toward the activity can be expected from a person who strongly believes that the behavior will lead to the desired outcomes. On the other hand, a negative attitude will be held by a person who is firmly convinced that unfavorable, personally-valued consequences will follow from engaging in the conduct in question (Briñol & Petty, 2012). Language acquisition is a complex process that involves not only the intellectual but also the psychological and social perspectives, and it is mostly determined by the motivation and attitude of the learners toward the target language learning process (Padwick, 2010). It has been argued by Gardner and Lambert (1972) that your students' ability to master a second language is not just a function of their innate intelligence or linguistic aptitude, but also of their perceptions and attitudes towards the language that they are trying to master. Furthermore, they suggested that the concept of

attitude may contribute to the improvement of the language acquisition process by affecting the nature of students' behaviors and beliefs regarding the other language, as well as the culture and community of the other country. This will determine the students' propensity to learn that language. Additionally, the learning process not only entails cognitive aspects, but also social and psychological aspects as well. Thereby, the concept of attitude can be viewed from these three dimensions, i.e., behavioral, emotional, and cognitive aspects of attitude.

Cognitive Component

The cognitive aspect of attitude deals with the learners' expectations of their own knowledge and comprehension during the language acquisition process. The cognitive mindset can be broken down into four stages: integrating the new information with one's existing body of knowledge; developing and testing this information; and finally, using it in a variety of contexts (Wenden, 1991).

Behavioral Component

A person's behavior and reactions in specific situations constitute the behavioral aspect of attitude. It is important to note that successful language acquisition involves learners identifying with native speakers of the target language and acquiring or adopting specific behavior characteristics that set them apart from other members of the target language group (Wenden, 1991).

Emotional Component

This component of attitude is concerned with the emotional factors that influence an individual's cognitive development. Attitude may assist students in conveying how they feel about certain objects or situations around them. It is well acknowledged that EFL learners' inner sentiments and emotions influence their perceptions and emotions about the target language (Choy & Troudi, 2006).

Using these three components to understand the students' learning attitudes in ICT-integrated EFL learning environment, the study measured their academic motivation with the help of these posited hypotheses:

- Cognitive component of attitude positively affects students' academic motivation to learn in an ICT-integrated EFL learning environment.
- Behavioral component of attitude positively affects students' academic motivation to learn in an ICT-integrated EFL learning environment.
- Emotional component of attitude positively affects students' academic motivation to learn in an ICT-integrated EFL learning environment.

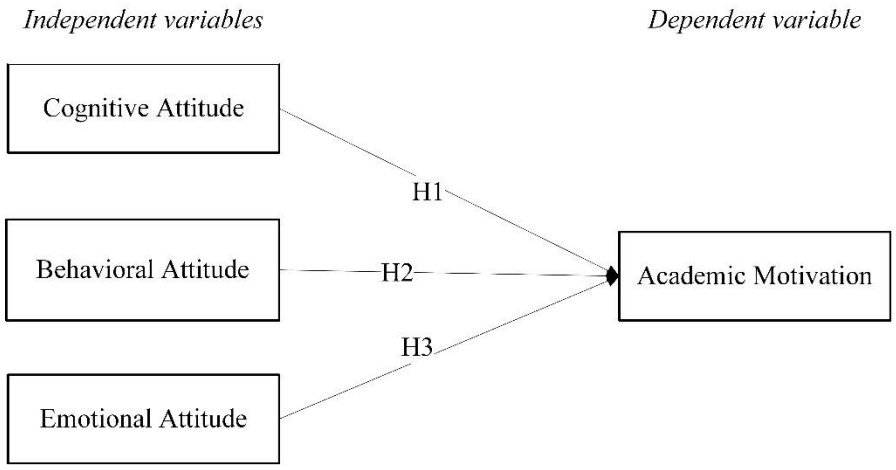

Figure 1. Research model

Methodology

Research design

This study used a quantitative design proceeded by surveys to investigate Saudi EFL students' attitudes and level of motivation toward English language learning in an ICT-integrated learning environment. Following the given resources and objectives of the study, a quantitative design was considered most appropriate because this approach allows a researcher to acquire accurate data by recruiting a wider group of participants in a short period, which also help in the generalization of results most advantageously (Gorman & Johnson, 2013).

Participants

For the purpose of generalizing the results of this study, all secondary school students enrolled in different cities of Saudi Arabia were included in the study in order to increase the

generalizability of the findings. To collect data, the researcher distributed questionnaires to each school using targeted sampling and requested good cooperation from administrators. In order to collect data, 680 students were given questionnaires as part of the data collection process, but only 324 of them responded to the survey.

Instrumentation

The information was acquired from the students using a questionnaire that included two scales: English language learning attitude (ELLA) and the Intrinsic Motivation Inventory scale (IMI).

Students' English language learning attitudes were measured using a scale, namely English language learning attitude (ELLA), established by Abidin et al. (2012) based on the mandated indicators of the attitude. A total of forty-five items were included in the ELLA scale, and they were assessed on a Likert scale of five points, from 'Strongly disagree' to 'Strongly agree'. A questionnaire of 11 items was adapted from McAuley et al (1989)'s Intrinsic Motivation Inventory scale (IMI), which was developed to identify the academic motivation of students, and was then adapted from the Intrinsic Motivation Inventory scale. On the (IMI) scale, the first point represents "Strongly disagree" and the fifth point represents "Strongly agree."."

Pilot Study and Reliability of the Instrument

The face validity of the questionnaire was evaluated by a professor in the English department of the university; however, the professor's identity was concealed in order to protect their anonymity. After this, the pilot study was carried out with a total of fifty students, which opened the way for the dependability of the questionnaire. The reliability outcomes of the calculations of the pilot study with the help of the Cronbach Alpha Reliability Coefficient for each of the items are shown in table 1 below. Because all of the Cronbach Alpha coefficients (CAC) values for the items of the questionnaire were greater than 0.71, the results yielded significant results since all of the CAC values were greater than 0.71 on every item of the questionnaire., 2018).

Table 1. Questionnaire Relibility

Variables	No of Items	Standard alpha value	Current study alpha value
English language learning attitude scale	45	.80	.81
Academic Motivation Scale	11	.79	.80

Data analysis

In order to investigate the proposed research hypotheses of the study, an inferential and descriptive statistical approach was used by applying the structural equation modeling (SEM) technique via smart Pls software. One of the advantages that structural equation modeling (SEM) provides is the opportunity to investigate several models, each of which may have a unique combination of variables at each level (Mueller & Hancock, 2018).

Descriptive statistics and correlations

In order to examine the degree to which Saudi students remain motivated to learn in an ICT-integrated environment, we performed descriptive statistical tests, i.e., Mean and Standard deviation. The results showed a good prevalence, which indicates that EFL students had a moderate level of motivation to learn English, as the mean values were greater than 3, as shown in table 2 (George & Mallery, 2018). Regarding learning attitudes, all the domains of students' learning attitudes showed a positive attitude towards learning English in an ICT-integrated EFL environment, as the mean values of all the components of attitude were greater than 3. On comparison, the cognitive aspect of attitude showed the highest mean value, i.e. ($M = 3.33$), whereas the behavioral aspect of attitude yielded the least mean value, i.e. ($M = 3.01$).

Pearson's correlation analysis was used in order to determine the relationship between all variables. The results of the study revealed that student academic motivation was significantly correlated with all three domains of learning attitudes in ICT-integrated EFL environments (Conner & Johnson, 2017), where there was no evidence of multi-collinearity, as all correlation coefficient scores (r) were within the specified threshold value range (Cleophas & Zwinderman, 2018). The highest relationship between academic motivation was found with the cognitive aspect of attitude ($r = 0.62$, $p < 0.01$), while it showed a minor correlation with the emotional component of attitude ($r = 0.55$, $p < 0.01$).

Furthermore, a discriminant validity test was conducted to examine how the study's constructs differed from each other, explaining significant scores, as yielded values were higher than the recommended value, i.e., > 0.7 (see bold inclined values in table 2) (Hair et al., 2017)

.

Table 2. Descriptive and discriminant validity statistics

		Mean	SD	1	2	3	4	5	6
1	Gender	1.92	0.9	1					
2	Age	1.8	1.2	0.21	**0.86**				
3	Academic Motivation	3.21	1.31	0.14*	0.29*	**0.84**			
4	Cognitive attitude	3.33	1.02	0.07	0.10	0.62**	**0.85**		
5	Behavioral attitude	3.01	1.14	0.13	0.08	0.59*	0.44**	**0.82**	
6	Emotional attitude	3.12	0.91	0.21*	0.21*	0.55**	0.41**	0.36**	**0.83**

*Significant at: *p < 0.05, **p < 0.01.*

Structural model assessment

A structural model approach was used to analyze the proposed research model. The results indicated that the degree to which EFL students remain motivated was significantly influenced by all of the three components of learning attitudes at the 0.05 level, with a significant variance, i.e. (R^2= 0.51), as shown in figure 2. In this regard, the findings support all the proposed hypotheses of the research model. By comparing the three components of learning attitudes, students' academic motivation was found to be highly influenced by the cognitive aspect of attitude (β= 0.46, p < 0.01), while showed least influenced by the emotional component of attitude (β= 0.21, p < 0.01).

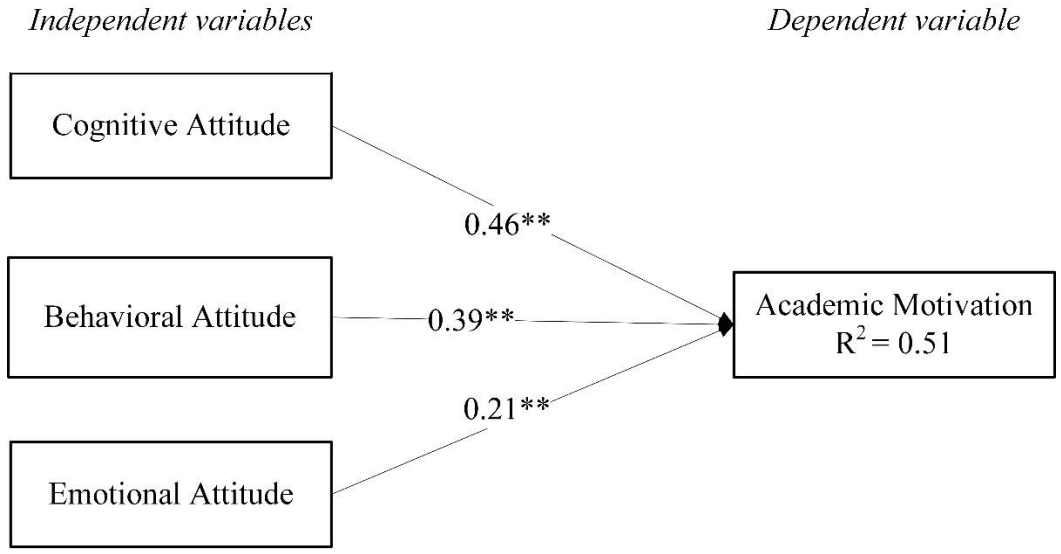

Figure 2. Structural model statistics

Discussion

In today's EFL learning classroom, educational success highly depends upon learners' active engagement. In this regard, students' academic motivation plays a leading role in enhancing their active engagement, which enables them to accomplish their learning outcomes efficiently. Keeping this in mind, the current study attempted to achieve two distinct objectives simultaneously. Beginning with an examination of the level of students' learning attitudes and academic motivation to learn the English language in EFL learning environments, the study investigated the level of students' learning attitudes and academic motivation. Secondly, a four-factor hypothesized model was evaluated to explain the relationship between students' learning attitudes and their academic motivation to learn the English language and determine the most crucial aspects of the process and the most effective approach. Based on the findings of this study, statistical evidence can be generated to support the conceptualization of Saudi EFL secondary students' academic motivation mechanisms. The findings revealed a satisfactory level of academic motivation among students, which shows consistency with the findings of Jiang et al. (2018), who highlighted the role of expectation, task value, and cost in enhancing students' academic motivation.

Regarding learning attitudes, all the domains of the learning attitudes of students showed a positive attitude towards learning English. This finding coincides with the finding of Orfan (2020), where respondents of the study showed a positive learning attitude in all the components, i.e., cognitive, affective, and behavioral aspects of attitude towards learning English in an EFL learning environment. By contrast, this finding contradicts the findings of Abidin et al. (2012), who revealed a negative attitude of the participants towards learning English in all three components of attitude. It was also speculated that some students' negative reactions to their English classes stemmed from their teachers' reliance on outdated methods of teaching the language. Thereby, EFL teachers are advised to foster a favorable environment in their classrooms in order to foster positive attitudes among their pupils regarding language learning. They should also encourage pupils to study English by emphasizing its significance. This can be accomplished by utilizing the latest and interactive approaches and activities for teaching English, such as integration of game-based interactive platforms, i.e., the ClassPoint tech tool (Abdelrady & Akram, 2022). On the one hand, it would aid in capturing students' attention, while on the other, it would create positive attitudes among students about language learning.

In terms of relationship, the results indicated a significant influence of all three components of learning attitudes on the academic motivation of students in an EFL learning environment. This result is also aligned with the study of Pourfeiz (2016), who signified a reciprocal relationship between learning attitudes and academic motivation to learn English in light of the self-determination theory of motivation.

The level of academic motivation of students with respect to their three types of learning attitudes also varied in the present study. Correspondingly, their academic motivation was found to be highly influenced by the cognitive aspect of attitude. This result matches results of Abidin et al. (2012), where a cognitive aspect of attitude yielded the highest mean score of attitudes toward learning English. In addition to the cognitive aspect of attitude, the data also revealed that majority of the students find learning English interesting. Such finding shows consistency with the findings of Zulfikar et al. (2019), where pupils regarded learning English as an enjoyable activity as a reason to learn.

In terms of the least influencing factor, the academic motivation of students was found least influenced by the emotional aspect of attitude. This finding coincides with the finding of Orfan (2020), where Afghan undergraduate students' attitude toward learning English was showed least influenced by the emotional component of attitude. In addition to the emotional aspect of attitude, the data also demonstrated that most of the students do not find learning English enjoyable, and they prefer studying in their mother tongue. This finding shows how important it is to encourage students to take part in collaborative conversations and activities that help them learn the language well. This can help EFL students track and evaluate their progress in learning English.

Conclusion

The learning attitude of students plays a leading role in strengthening their academic motivation to learn English efficiently. The sustainability in their learning attitudes is imperative to enable them to remain motivated to learn English in an EFL learning environment and acquire desired learning outcomes. Findings of the study also confirm that all the identified components of students learning attitudes, i.e., cognitive, behavioral, and emotional aspects contribute significantly to strengthening their academic motivation. It is, therefore, essential for concerned educational authorities to consider all aspects of the learning attitudes of students while

formulating an English curriculum and classroom activities in order to meet their needs and strengthen their academic motivation to learn English. Furthermore, EFL teachers' pedagogical competencies should be reinforced by taking into account all aspects of students' learning attitudes in order to increase their academic motivation to learn English.

References

1.Abdelrady, A. H., & Akram, H. (2022). **An empirical study of ClassPoint tool application in enhancing EFL students**' online learning satisfaction. *Systems*, *10*(5), 154.

2.Abdulaal, M. A. A. D. (2021). **The Effectiveness of Gallery Run Technique on Saudi EFL Upper-Intermediate Students' Speaking Skill**: Learners' Attitudes in Focus.

3.Abidin, M. J. Z., Pour-Mohammadi, M., & Alzwari, H. (2012). **EFL students' attitudes towards learning English language:** The case of Libyan secondary school students. *Asian social science*, *8*(2), 119.

4.Akram, H., & Yang, Y. (2021). ***A critical analysis of the weak implementation causes on educational policies in Pakistan***. International Journal of Humanities and Innovation (IJHI), 4(1), 25-28.

5.Akram, H., Abdelrady, A. H., Al-Adwan, A. S., & Ramzan, M. (2022). **Teachers' perceptions of technology integration in teaching-learning practices**: A systematic review. Frontiers in Psychology, 13, 920317.

6.Akram, H., Yingxiu, Y., Al-Adwan, A.S., Alkhalifah, A. (2021**). Technology Integration in Higher Education During COVID-19:** An Assessment of Online Teaching Competencies Through Technological Pedagogical Content Knowledge Model. Frontiers in Psychology, *12*, 736522.

7.Al-Adwan, A. S., Nofal, M., Akram, H., Albelbisi, N. A., & Al-Okaily, M. (2022***). Towards a Sustainable Adoption of E-Learning Systems***: The Role of Self-Directed Learning. Journal of Information Technology Education: Research, 21.

8.Al-Asmari, A. M., & Khan, M. S. R. (2014). ***E-learning in Saudi Arabia: Past, present and future***. Near and Middle Eastern Journal of Research in Education, 2014(1), 2.

9.Alharbi, A. S., & Meccawy, Z. (2020***). Introducing Socrative as a tool for formative assessment in Saudi EFL classrooms***. Arab World English Journal, 11(3), 372-384.

10.Ali, J. K. M., & Bin-Hady, W. R. A. (2019). ***A study of EFL students' attitudes, motivation and anxiety towards WhatsApp as a language learning tool***. Arab World English Journal (AWEJ) Special Issue on CALL, (5).

11.Atmojo, A. E. P., & Nugroho, A. (2020). ***EFL classes must go online! Teaching activities and challenges during COVID-19 pandemic in Indonesia***. Register Journal, 13(1), 49-76.

12.Baard, P. P., Deci, E. L., & Ryan, R. M. (2004***). Intrinsic need satisfaction: a motivational basis of performance and well-being in two work settings 1***. Journal of applied social psychology, 34(10), 2045-2068.

13.Banaji, M. R., & Heiphetz, L. (2010). **Attitudes**.

14.Briñol, P., & Petty, R. E. (2012). **A history of attitudes and persuasion research**. In Handbook of the history of social psychology (pp. 283-320). Psychology Press.

15.Bujang, M. A., Omar, E. D., & Baharum, N. A. (2018). ***A review on sample size determination for Cronbach's alpha test: a simple guide for researchers***. The Malaysian journal of medical sciences: MJMS, 25(6), 85.

16.Choy, S. C., & Troudi, S. (2006). ***An Investigation into the Changes in Perceptions of and Attitudes Towards Learning English in a Malaysian College***. International Journal of Teaching and Learning in Higher Education, 18(2), 120-130.

17.Cleophas, T. J., & Zwinderman, A. H. (2018***). Bayesian Pearson correlation analysis***. In Modern Bayesian Statistics in Clinical Research (pp. 111-118). Springer, Cham.

18.Cofini, V., Perilli, E., Moretti, A., Bianchini, V., Perazzini, M., Muselli, M., ... & Necozione, S. (2022). ***E-learning satisfaction, stress, quality of life, and coping: A cross-sectional study in Italian university students a year after the COVID-19 pandemic began.*** International Journal of Environmental Research and Public Health, 19(13), 8214.

19.Conner, B., & Johnson, E. (2017). ***Descriptive statistics.*** American Nurse Today, 12(11), 52-55.

20.Daggöl, G. (2020). ***Perceived Academic Motivation and Learner Empowerment Levels of EFL Students in Turkish Context***. Participatory Educational Research, 7(3), 21-37.

21.Deci, E. L., & Ryan, R. M. (1985). ***The general causality orientations scale: Self-determination in personality.*** Journal of research in personality, 19(2), 109-134.

22.Deci, E. L., & Ryan, R. M. (2000). ***The" what" and" why" of goal pursuits: Human needs and the self-determination of behavior***. Psychological inquiry, 11(4), 227-268.

23.Dörnyei, Z., & Ushioda, E. (2013). **Teaching and researching: Motivation. Routledge**.

24.Dwijuliani, R., Rijanto, T., Nurlaela, L., & Basuki, I. (2021, March***). Increasing student achievement motivation during online learning activities***. In Journal of Physics: Conference Series (Vol. 1810, No. 1, p. 012072). IOP Publishing.

25.Gardner, R. C., & Lambert, W. E. (1972**). Attitudes and motivation in second-language learning.**

26.George, D., & Mallery, P. (2018***). Descriptive statistics***. In IBM SPSS Statistics 25 Step by Step (pp. 126-134). Routledge.

27.Gorman, K., & Johnson, D. E. (2013). **Quantitative analysis**.

28.Gustiani, S. (2020). ***Students' motivation in online learning during COVID-19 pandemic era: a case study***. Holistics, 12(2).

29.Hair, J., Hollingsworth, C. L., Randolph, A. B., & Chong, A. Y. L. (2017***). An updated and expanded assessment of PLS-SEM in information systems research***. Industrial management & data systems.

30.Harandi, S. R. (2015***). Effects of e-learning on Students' Motivation***. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 181, 423-430.

31.Jiang, Y., Rosenzweig, E. Q., & Gaspard, H. (2018). **An expectancy-value-cost approach in predicting adolescent students' academic motivation and achievement.** Contemporary Educational Psychology, 54, 139-152.

32.Mueller, R. O., & Hancock, G. R. (2018). **Structural equation modeling**. In The reviewer's guide to quantitative methods in the social sciences (pp. 445-456). Routledge.

33.Nguyen, N. H., Tran, T. L. N., Nguyen, L. T., Nguyen, T. A., & Nguyen, M. T. (2022). **The interaction patterns of pandemic-initiated online teaching**: How teachers adapted. System, 105, 102755.

34.Nugroho, A., Ilmiani, D., & Rekha, A. (2021***). EFL teachers' challenges and insights of online teaching amidst global pandemic. Metathesis****:* Journal of English Language, Literature, and Teaching, 4(3), 277-291.

35.Orfan, S. N. (2020). **Afghan undergraduate students' attitudes towards learning English**. Cogent Arts & Humanities, 7(1), 1723831.

36.Padwick, A. (2010). **Attitudes towards English and varieties of English in globalizing India**. University of Groningen, Newcastle, England.

37.Pawlak, M., Derakhshan, A., Mehdizadeh, M., & Kruk, M. (2021***). Boredom in online English language classes: Mediating variables and coping strategies***. Language Teaching Research, 13621688211064944.

38.Pourfeiz, J. (2016**). A cross-sectional study of relationship between attitudes toward foreign language learning and academic motivation**. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 232, 668-676.

39.Rahm, A. K., Töllner, M., Hubert, M. O., Klein, K., Wehling, C., Sauer, T., ... & Schultz, J. H. (2021). **Effects of realistic e-learning cases on students' learning motivation during COVID-19**. PloS one, 16(4), e0249425.

40.Ryan, R. M., & Deci, E. L. (2020). **Intrinsic and extrinsic motivation from a self-determination theory perspective:** Definitions, theory, practices, and future directions. Contemporary educational psychology, 61, 101860.

41.Saudi Arabia Ministry of Education (MOE). (2021). **Ministry of Education. Available online**: www.moe.gov.sa (accessed on 22 Nov 2022).

42.Sepulveda-Escobar, P., & Morrison, A. (2020***). Online teaching placement during the COVID-19 pandemic in Chile***: ***challenges and opportunities***. European Journal of Teacher Education, 43(4), 587-607.

43.Visser, P. S. (2010**). Attitudes**. The Corsini Encyclopedia of Psychology, 1-2.

44.Wang, X. (2022). **Enhancing Chinese EFL students' academic engagement**: The impact of L2 enjoyment and academic motivation. Frontiers in Psychology, 13.

45.Wenden, A. (1991). **Learner strategies for learner autonomy**.

46.Wu, Z. (2019). ***Academic motivation, engagement, and achievement among college students***. College Student Journal, 53(1), 99-112.

47.Yu, S., Zhou, N., Zheng, Y., Zhang, L., Cao, H., & Li, X. (2019**). Evaluating student motivation and engagement in the Chinese EFL** writing context. Studies in Educational Evaluation, 62, 129-141.

48.Zhang, Q., & Yu, Z. (2021). A literature review on the influence of Kahoot! On learning outcomes, interaction, and collaboration. *Education and Information Technologies*, *26*(4), 4507-4535.

49.Zulfikar, T., Dahliana, S., & Sari, R. A. (2019). An Exploration of English Students' Attitude towards English Learning. *English Language Teaching Educational Journal*, *2*(1), 1-12.

مجلة أكاديمية شمال
أوروبا المحكمة للدراسات
والبحوث التربوية والإنسانية
ـ الدنمارك
العدد ـ 19
13/04/2023

Analysis of the developmental impact of participatory yield formulas (reality and challenges)

Prepared by

A.Prof-Dr. Mohamad Bidar
Department of Economics
Al-Mustafa International University
Islamic republic of Iran
bidar.mohamad@yahoo.com

Najlah shamoon shlaymoon
Department of Economics
Al-Mustafa International University
Islamic republic of Iran
nashch70@gmail.com

Ahmed Jabbar Shaye
ajab98512@gmail.com

Abstract

Participatory financing formulas are among the most important financing formulas in development, as it is the basic investment formula embodying the objectives and principles of Islamic economics and achieving justice between the two parties to the transaction (the bank and its customers). Using this formula helps achieve economic and social balance among citizens. Financing participates on the basis of the Islamic bank providing the financing required by the customers without stipulating a fixed interest, as is the case in financing in conventional banks. The bank and the dealer Through this axis, the different definitions of the partnership contract will be addressed in order to highlight its characteristics, types, and developmental impact..

Keywords: Participation formulas, economic development, financing, Islamic banks

Introduction

The financial transactions dealt with by Islamic banks in conjunction with the financing contract is a legitimate financial transaction in Islam, which has been approved to facilitate people in the operation of their finances and earn a living Halal. The customer who offers to deal with this transaction must identify the content of its contract, its legitimacy, as well as the legal regulations and conditions relating thereto.

Research problem:

Economic development often requires steady growth in the monetary bloc. If the amount of money is reduced in relation to the requirements of economic activity, this leads to an economic recession. Therefore, the need to finance economic activity in non-traditional Islamic formats is necessary in order to drive economic growth..

Research Hypothesis

Participation is one of the means available for economic development in both the positive and Islamic economy and as a form of financing.

Search objective

The research aims to identify what forms of participation and their developmental role are through selected economic indicators and the constraints they face and their risks..

Research Methodology

The inductive analytical approach was followed, relying on Arab and foreign sources and websites.

1st. Participatory formats (concept and approach)

1. **Concept of participatory formats**

The essence of the system of modes of participation in Islamic banks means that the parties to the contracts of economic activity are partners - in certain proportions - by the results of this activity, profit or loss, i.e. partners in sheep and fine. This system results in various and different organizational contracts, depending on the nature and type of activity it governs. Speculation - such as farming and bargaining - is a partnership contract based on the capital of one side and the work and management of the other, and is rewarded - under this contract - the capital of the human (labour) capital of cash. On this basis, the parties are partners in profit according to the agreement, the financial loss is on the owner of the capital because the worker (speculator) will lose his business unless he is in default.

This decade has evolved and its development has covered the following aspects (Munther, 2004):

A. The contract of speculation is not limited to an individual transaction between the owner of the money and the speculator, but has become permissible for multiple owners of the money in one speculation, which can be called collective speculation.
B. The personality of speculators shall not be limited to the natural person, but may be a moral person such as a company or enterprise.
C. The subject of speculation should not be limited to trade but should include all investment activities that do not contravene Islamic sharia (agriculture, industry... and others).
D. Speculators may combine the rackets with the head of money in a single speculation. In each case, he has the rights and obligations guaranteed by the project and determined by the agreement.
E. More importantly, the Lord of Money could authorize speculators to pay money to another speculator.

There is an agreement between the bank and the entrepreneur whereby both parties submit capital requirements, and share profits and losses in the proportion of each other's contribution, taking into account the human effort in a special share, given a percentage of the profits to the entrepreneur (Safwan Qusay Abdul Halim, 2019).

While both speculation and participation are based on the principle of partnership in return and, as a result, each partner has a common relative share in profit, And the loss of the capital ratio, you differ in the fact that the money is from one side and the work from the other side in the first, In other words, there is a complete disconnect between the capital's ownership and management, the employer may not work. While all partners contribute to the money of participation, they may work from each other or from one of them, the speculation is safe, acting as a proxy and profit is a partner and the contract is corrupted as a tenant. Participation is based on both the agency and the secretariat. Each partner is a trustee of his partner's money and an agent in the conduct of the conduct of the company's capital in accordance with the terms of the contract.

2. Law governing agreement or participation contract and the form of participation contract

A. Participation Contract Act

An agreement contract is often a civil contract and it is subject to the provisions and rules of the Civil Code. A partnership contract is often a commercial contract that is subject to the provisions and provisions of the Commercial Code. If one of the parties to the contract is a public moral person, such as an institution, ministry or government body, he or she is subject to the provisions of the Administrative Code and is competent by the Administrative Court (Ibrahim).

B. Format of a participating contract

Mr. (first party):.....
It carries a National ID number:.....

Mr. (second party):.....
It carries a National ID number:.....

The parties have agreed as follows:

- The introduction to this Agreement is an integral part of it.
- Their type of business shall be written.
- The parties agreed that the company's capital..... was paid from the partners.
  Each partner's share (each partner's share is then written as follows):

  Share of First Partner.....%

  Share of second partner.....%
- Partners' shares are transferable to their legitimate heirs, and no party may waive its shares in compensation or without compensation except with the consent of the other partner.
- Both parties, Mr. I and Mr. II, are fully responsible for the management of trade in the place of this partnership and are the first and last responsible to official and informal bodies.
- Taxes are deducted and net profits are divided into 3 sections of the first partner, the second section of the second partner and the third section of the profits in the company's account.
- The Party undertakes..... Prepare books of accounts on a daily basis and periodically.
- The company shall be dissolved if any unlawful incident occurs not to dissolve the company due to death but to pass on to the heirs of the deceased partner, No party has the right to withdraw from the company before one year has passed since its presence as a partner, provided that it gives a written warning of its desire to withdraw one month prior to leaving the company.
- If intentional losses occur on the part of a partner, the partner is obliged to compensate the other partner for the damage suffered.
- In cases of disputes and disputes, recourse is made to a court.....
- The duration of the partnership agreed upon by the parties shall be written, when and when it begins and may be renewed if necessary.

- The contract is signed and acknowledged by the parties and they have signed it in their full mental capacity and in front of the restored witnesses with the date of conclusion of the contract.

3. Legitimate adaptation of co-financing

Participation contract refers to multi-party participation in money, work and management and everyone has the right to participate in the results and returns of the participatory process, The scholars included a series of contracts within the process of participation company, such as Mudaraba Company, Annan Company, Bargaining Company, Facial Company, Al-Abdan, Farmer and Al-Masaqah, etc., But the interest of scholars in this issue focuses on Mudaraba and Al-Anan companies and the legitimate adaptation of co-financing appeared on three different opinions:

- According to the first opinion, the contract for co-financing falls under the content of the Mudaraba company in which the funds are allowed to be mixed.
- In the opinion of the second opinion, the contract for trade financing falls within the concept of Al-Anan in the funds.
- The third view is that co-financing combines the concepts of Mudaraba and Al Anan.

Modern scholars agreed to adapt the co-financing process as Annan, depending on the similarity of elements and content, until the doctrinal rules of co-financing were based on the jurisprudence of Annan. Al Annan Company is a legitimate financial contract in Islam, as it realizes the interest of the people and contributes to the investment and development of funds, and its judgment is fixed based on the provisions of the Holy Koran, the Prophet's Sunna and the Consensus (htt).

2nd. Developmental Advantages of Participating

1. Raising marginal efficiency and reducing investment risk

The Islamic Bank invests its available resources through the speculative and participatory systems, i.e., it is a partner in the investment process. In the case of profit, the bank has a share according to the agreement and loss according to the ratio of the capital, thus reducing the risks that the entrepreneur will encounter, as the Bank will share them (Abu Al-Saud, 1989). The bank's share of the actual profit resulting from the use of the supplier was seen as the cost of obtaining financing But it's not like the rest of the cost, it's a special cost and it's not like that in all cases. cost of profit and aid in loss, although it would be a reason to reduce the investor's share of the yield earned However, at the same time, it caused the bank to charge part of the realized loss according to the amount of the contribution. This description is not the cost of obtaining financing from traditional banks (interest), which the entrepreneur pays in the case of profit or loss. The introduction of such a funding system would increase investment's marginal efficiency and reduce risk.

To demonstrate these results, let's assume that an investor needs as much money as he has, to invest in a particular project. It has two banks, one of which is traditional and takes interest (16%) on the amounts it lends. The other is Islamic, entering as a partner in profit and loss, taking into account the right of the partner (investor) to work and manage a certain amount of

profit and to be (25%). The high marginal efficiency of investment by dealing with the Islamic Bank compared to the traditional Bank can be illustrated by the following table:

Table (1)
Net profit of the trader (partner) with the traditional and Islamic bank in different hypothetical cases of profit and loss

Net profit or loss of partner with Islamic Bank		What a partner takes for a currency of 25% %	Net profit or loss Customer with Bank % Traditional	Profit Ratio or % Loss	Situation
% Partner	% Bank				
Losses 3	Losses 3	-	Losses 22	Loss 6	**A**
None	None	-	Losses 16	None	**B**
Profit 5	Profit 3	2	Losses 8	Profit 8	**C**
Profit 10	Profit 6	4	None	Profit 16	**D**
Profit 12.5	Profit 7.5	5	Profit 4	Profit 20	**E**
Profit 17.5	Profit 11.5	7	Profit 12	Profit 28	**F**

Source: Dr. Muhammad Kamal Attia, "Accounting of companies and banks in the Islamic system, 1st edition, Manshaat Al-Ma'arif, 1998, p. 70.

Table 1 indicates the high marginal efficiency of an Islamic Bank partner's investment, as compared to that of a traditional bank, in all cases of presumptive profit or loss; When the result of the activity is a loss of (6%), if this investor is borrowed from the traditional bank, the total losses will be (22%) - (6% + 16% interest) - whereas if he were a partner of the Islamic bank, his total losses would be (3%), because the bank bears half of the losses, i.e. (3%) as well. In the event that the project does not make a profit or loss, the dealer of the traditional bank shall pay interest (16%), i.e. its losses will be (16%), while the Islamic Bank partner shall not incur any losses. When the result of the investment activity is a profit of (8%), the net loss of the borrower investor from the traditional bank will be (8%), while the participant with the Islamic Bank earns a net profit of (5%) - (2% against currency + 3% share of Ras Maleh)... Thus, when the project makes a profit of 28%, the partner of the Islamic Bank earns a net profit of 17.5%, while the profits of the trader of the traditional bank do not exceed 12%. In this case, the marginal efficiency of the investment increases by 5.5% as a result of dealing with the Islamic Bank, compared to the same as the traditional bank.

One can conclude that investment financing in Islamic banking financing formats based on the principle of partnership in the outcome of investment activity increases investment's marginal efficiency.

2. **Supporting economic development**

The partnership system makes an effective contribution to economic development by:

- Ensure the cooperation of the head of money and work or management in the establishment of economic projects, some of them may have more funds, but they do not improve their investment. Others may have experience and skill in work and management, but they lack the head of money. The partnership system also provides the regulatory framework within which small capital can be invested in large and profitable areas, which cannot be accompanied and accessed in private owing to the large volume of financing or administrative burdens it requires (Ibrahimi, 1997). This has the effect of expanding the productive capacity of the national economy. The partnership system is a business curriculum suited to all economic activities, agricultural, industrial, commercial... and others.
- The participation of Islamic investors' banks entails the recruitment of all its potential and technical expertise in the feasibility study of the proposed projects to accurately assess their return, with a view to seeking the best investment opportunities. As long as it receives depositors' funds on this basis, it is concerned with investing and employing them for the benefit of all parties. For this purpose, it combs economic development programmes to capture appropriate investment opportunities and subjects them to such studies for the same purpose. Contrary to what happens in traditional banks, which are not involved in this role, they are not concerned with the choice of investment opportunities nor with the feasibility of these projects, but with loan recovery guarantees and interest, whatever the nature of this project and whether it makes a profit or a loss. This role of Islamic banks based on the partnership system will have a range of important development consequences, including (Abu Al-Saud, 1989): -

- Better allocation of available economic resources, preserving society's wealth of waste and use in areas that are not beneficial or morally prejudicial.
- The efficiency of the use of these resources, as the partnership system, entails that profit is a potential return that is not stable, nor is verification guaranteed and depends on the project's success; Islamic banks perform their activities in a risky field, and on this principle, the bank is involved in the risks and benefits of financing. It has a direct interest in monitoring how money is used and the nature of the projects in which it is used. For that reason, it will be more cautious in providing funding, paying great attention to the selection of the project and partners and supervising, following up and advising the partner where necessary, thereby making good use of resources and decreasing profligacy, and more resources available for investment and development (Al-Ahi, 1998).

  Effective control over the use of funds in Islamic banks is a step forward in the operations of traditional banks, which are less interested in how the loan is used and followed up, as long as it is documented as guaranteed and interest is paid at its time. The lender has no direct financial interest in how the loan is used and whether it is used in development or non-development projects, or in areas approved by Islamic law.

  - As a result, these banks' developmental role is more effective.

- Islamic banks based on the partnership system engage savings of Muslims who avoid dealing with traditional banks, thereby increasing the level of total savings that affect the need for mechanized economic development.
- By contributing to one of the scarce resources that every country seeks to encourage, it is important for investment activity in particular and economic development in general. This type of resource is a prerequisite for real production sector investment projects.
- Adopting a participation system and dropping the interest rate of dealing, reduces production costs. Interest is an important item of cost, with low commodity prices increasing demand, thus increasing investment, increasing employment and exploiting available economic resources, contributing to the process of economic development.

3. Maintaining price stability

In a previous field, traditional commercial banks have the ability to create credit and control the offer of cash by creating credit money or deposit money, to get more interest that is the main source of their profits. However, borrowers' liquidity as a result may not be accompanied by a real increase in the production of goods and services. The creation of cash will then increase the supply of cash more than the flow of goods and services and as a result of higher prices (inflation).

Islamic banks invest real money in their possession, not doubling credit and creating deposits. As a result, the injection of cash will go into the field of real productive investment and exchanges, only when there is capacity to increase production of goods and services, and if investors fail to do so, investment tunnel flows will cease, thus financing flows will be accompanied by real flows of goods and services, and as a result prices will be more stable (Ibrahimi, 1997).

Traditional banks' treatment of interest, in itself, will increase prices by the rate of interest - being one of the production costs - resulting in continued price increases as a result of the deterioration of the real value of deposits and the exposure of depositors to losses. Inflation thus consumes interest rates and perhaps even a portion of deposits in these banks.

While uncertainty in traditional banks is motivated by the difference (increase) in the inflation rate that was expected at the time of deposit, the interest rate is constant - the problem arises - the uncertainty in Islamic banks is linked to the factors of the partnership's expected profit rate - which is unknown - and the rate of inflation. Since the sources of uncertainty (profit and inflation) are not independent, price rises

(Inflation) is often accompanied by an increase in yield (profit) and when unforeseen variables in yield tend to be commensurate with unexpected variables in the rate of inflation, this will preserve the real value of deposits.

4. Ability to deal with economic crises

1. At the banking institution level

The return partnership system achieves greater resilience, resilience and absorption of banking crises, compared to traditional banks. While we hear from time to time, old commercial banks declare bankruptcy and collapse in the face of the financial shocks they face, we have not yet heard that one Islamic bank has declared bankruptcy, which is evidence of the robustness of the Islamic banking system.

To prove the validity of this assumption, let's assume that there are two banks that are Islamic and the other that run an interest system, pay for deposits (10%), and that Ras Mal each (50 million dinars). The laws allow banks to accept fifteen times as much deposits as heads of money. This means that the resources available to each bank are (800) million dinars. If we assume that each bank makes a net profit of 11% on its total resources. That is, each bank makes a profit of 88 million dinars. In this case, the traditional bank must pay interest in the amount of (75) million dinars to depositors and the remainder (13) million to shareholders. This will bring the bank's total capital to 63 million dinars. At the Islamic Bank, depositors and shareholders have won 88 million dinars. Assuming that the bank - under the speculative contract with depositors - (50%) of the total profit earned, means that it will receive a profit of (44) million, i.e. its capital will become (94) million dinars (Ahmed, 1998).

Assuming that both banks suffered a loss - not a profit - of 40 million dinars per 1, due to some debtors' inability to pay their debts. In this case, the traditional bank must pay interest on deposits amounting to 75 million and the amount of the loss, i.e. its total loss will be 115 million dinars, exceeding the capital by 65 million dinars. As a result, the bank will be bankrupt in accordance with banking regulations and regulations. While the Islamic Bank will transfer this loss to the investment deposit accounts, the capital will remain the same.

2. At the macro level

The effectiveness of the partnership system in addressing some macroeconomic problems, particularly inflation and contraction, is highlighted by the system's derived methods, which can serve as effective monetary policy instruments; In the case of inflation, monetary authorities could increase Islamic banks' share of the speculative contract on the share of financiers, which would mean an increase in the cost of credit and lower demand for it, thereby reducing the level of liquidity in trading. Unlike Deflation, where these authorities reduce speculative shares and increase management's share of the participation contract, facilitating the credit outcome and increasing Monetary Current. Investment expenditure is employment or employment (Al-Kuraidi, 2003).

The mechanism (Mechanism) can be adopted in the sectoral allocation process (Sectoral Allocation), with the aim of concentrating activity in a particular sector and not in other sectors of the national economy, by increasing investors' gains in this sector by increasing their share in the speculative contract.

On the other hand, the benefit system has always been one of the causes of the financial and economic problems of individuals (businessmen and consumers), institutions and nations. Indeed, the debt disaster - which has plunged politicians and economists - in many countries - especially developing countries - is one of the products of this system. From time to time, a new IMF country announces its inability to pay its debt and interest and demands a rescheduling. Political attitudes and interference in internal affairs have become a price (Al-Qahf, 1979).

The debt catastrophe has made it clear that most developing countries' economic resources are being drained, owing to their magnitude and importance; For example, the external indebtedness of 13 Arab countries owed a border $158 billion at the end of 1995. In Somalia (2210.7%),

Sudan (287.6%), Mauritania (230.5%), Yemen (138.3%), Syria (128.3%), Jordan (95.9%), Algeria (78.7%) and Egypt (52.6%) (States, 1997).

In the face of this alarming erosion of the external debt catastrophe of Islamic countries -- which was the result of an interest-based borrowing policy in the context of a domestic savings deficit -- some researchers believe that the key to this crisis is the establishment of participatory, loss-making international financing relationships (Al-Qarnshawi, 1995).

3. Achieving social justice

As long as the Islamic economic curriculum has provided a fair regulatory framework for labour and capital cooperation in the field of production, it has also provided a fair system for distributing returns to these elements, Islam is abhorrent of exploitation and abhorrents man's inequality in income and wealth. Islam does not deny the role of the capital in economic activity and does not limit the price of its contribution, but it does not set a fixed return against it, but rather requires both the capital and the organization -- initially -- to share a share of the activity's expected net return. While at the end of the period each receives this share calculated on the basis of actual rather than anticipated net return, which makes it a potential return for monetary earners, commensurate with their contribution to regulatory efforts. Interest financing, however, involves a substantial injustice to the borrower, by forcing it to pay interest plus the loan amount, especially in the case of loss caused by factors that are irrelevant. Wealth is concentrated in the hands of a few capital owners (Abdullah, 1984).

On the other hand, while traditional banks focus on collateral and borrower's financial solvency, Winning their rich credit facilities, Islamic banks focus on the nature of the project and on the security and reputation of its principals, This leaves room for the participation of small producers, craftspeople and professionals and their contribution to economic development, which is fair in providing the capital for all segments and categories (Aboul Fotouh, Islamic Economics Journal).

In addition, the partnership system broadens the enterprise ownership base, so that quite a few individuals have the opportunity to participate in corporate equity and production units in different sectors, other than the interest system that narrows the base and confines it to a few headers funds (Al-Marzouki).

3th. Risks and constraints of participatory work

Working with the formulas based on this principle - especially speculation - is confined to many risks and obstacles, basically relying on the element of trust, which necessitates the application of a pure Islamic environment, as well as the difficulty of applying some of its conditions, which has led to the reluctance of Islamic banks to adopt them, despite the fact that they constitute the basic alternatives to the working system of interest. These risks and constraints include: -

1. **Entrepreneurs' unwillingness to finance participation.**

Many business enterprises - which used to adopt beneficial financing methods - do not favour the bank's participation for several reasons, including:

- Count it a kind of interference in the secrets of its work.
- To participate in part of its profits, which it accounted for all of them prior to this system.

- Benefiting from their experience with much effort and money.
- Their preference is methods that involve their full control over the investment process.
- Count this method less flexible compared to alternatives available to deal with traditional banks. From the outset, the Bank's contribution is fixed and based on which the dividend distribution ratios are determined, whether partly or entirely exploited. The participatory contract leaves no room for trying to optimize the amount of funding. for example, trying to partially or completely refund it when a partner does not need it (Mansour, 1985).

2. Difficulty in selecting partners and the problem of ethical risks

This problem arises from the lack of adequate information on persons, their areas of work and past dealings, and is compounded by the limited geographical spread of Islamic banks, which can be assisted in this regard. Thus, the information that can be obtained about the participant remains within the limits of the information required to sign the contract and contained in the required investments and assets. Much information remains unacceptable, as each party can show only how much information about itself and its true intentions, capabilities and purposes are needed to persuade the other party to engage in the contract.

Thus, the Moral Hazard problem arises. If the Bank's information about the partner is found to be incorrect or insufficient, the conduct expected of it will not be realized, and the Bank's decision to make an erroneous decision is thus sacrificed and the result of the loss.

More than one researcher has referred to the problem of moral danger involved in partnership contracts, namely, the (funded) partner acting against the Islamic Bank's interest or concealing some information in order to obtain the benefits it does not deserve... and others. Some promised it the fundamental problem of the bank's non-utility model.

If the client's solvency and the quality of the guarantees provided by him is sufficient to complete the correct decision to grant him the loan by the traditional bank. Information about the customer's honesty, honesty and true intentions does not significantly affect the achievement of the final result of loan recovery and interest. These qualities are essential in the Islamic economic curriculum in general and in Islamic banking in particular. In the speculative financing formula, for example, making a profit and sharing it with the bank depends not only on the availability of favourable economic conditions, but also on the speculator's security, good intentions and sincerity, which are difficult to verify when contracting.

This is a major point of difference not only between the Islamic Bank and the traditional Bank, but also between the Islamic system and the capitalist system. The first is to build ethics and values. Therefore, all kinds of relations and contracts brought about by Shari 'a presuppose the availability of this Islamic environment in a society that is more relentless than committed, but we rarely find the likes of these in this time (Siddiqi).

Partners' practices associated with this problem - in terms of the transactions of Islamic banks - take a number of forms, including:

- On the one hand, many partners do not hold regular and timely accounts, keeping contested sets of records for contested purposes, such as reducing profits, inflating

losses and showing fake losses... and others. Participation requires sound and reliable accounting, so as to reveal the true results of joint venture work (Al-Wadi, 2000).

- On the other hand, many partners offer manipulation of accounts, such as:

- Calendar of first-term goods in excess of the value of the last-term goods at a low price.
- Evaluate assets in excess of their value in order to increase their scattered amounts in order to reduce or cancel profit.
- Overpaid by managers who are often relatives of entrepreneurs
- In addition, the nature of the work entails associating with businessmen who work in various ways to get rid of the tax payment, which exacerbates this poor practice by urging legitimate cover.

This problem was triggered by the fact that Islamic banks moved away from financing by speculation and participation, as they were tested by the low level of security of many of their clients. Contrary to the perception of the Islamic Bank's model, speculative and participatory contracts are the real alternative to interest financing.

3. The inadequacy of certain laws to the system of participation

For example, tax laws allow interest to be calculated as part of the deductible costs in determining the tax vessel, while the bank's share of the participant's profits is not treated as the same. Capital gains (*) are not taxed in most laws, but this does not apply to profits held by the bank in the end-of-estate company. The first was to treat it as capital gains because it is intended for the purchase of fixed assets and to encourage a partner who will become a producer after a worker who has the means to produce income.

In all countries, the law protects the lender and assists it in recovering its lending if it finds money at the borrower's disposal, but the law itself does not protect the owner of the money in the speculative contract if the worker claims that the financed enterprise has failed (Abu Al-Saud, 1989).

4. Participation Management Problem

On the one hand, the participation system requires a technical administrative body with a degree of skill and technical expertise to find appropriate investment opportunities for participants, choose the right partner, implement and manage these posts and supervise them, at a time when these emerging banks are not able to build such a device.

A second aspect of the participation system is the problem of monitoring the implementation of the work, especially if the bank's investments are widely distributed geographically, which makes it difficult to supervise and control these operations, which makes the fate of those participants largely dependent on the honesty of the partners.

Third, since the majority of Islamic banks' resources are of a short-term nature, which restricts the bank in choosing long-term private participation processes, limits the bank's ability and freedom to choose appropriate participation and limits it to short-term participation, and reduces its developmental role (Al-Najjar, 1980).

* Profits arising from the sale of a capital asset at more than one purchase price.

CONCLUSIONS

1. The importance of banking participation through investment financing based on the principle of partnership is highlighted in the outcome of investment activity, where it increases the investment's marginal efficiency.
2. Effective control over the use of funds in Islamic banks is an advanced step in the operations of traditional banks that are less interested in how the loan is used and followed up.
3. The partnership system makes an effective contribution to economic development by ensuring the cooperation of the capital, labour or management in establishing economic enterprises and the efficient allocation of available economic resources.
4. Traditional commercial banks have the ability to create credit and control the offer of cash through the creation of credit money or deposit money, to obtain more interest that is the main source of their profits. Islamic banks invest the real money they have, they do not double credit and create deposits. As a result, the injection of money will go to the field of real productive investment and exchanges.
5. The return partnership system achieves greater resilience, resilience and absorption of banking crises, compared to traditional banks.
6. The partnership system broadens the enterprise ownership base, so that quite a few individuals have the opportunity to participate in corporate stocks and production units in different sectors, other than the interest system that narrows the base and confines it to a few headers.
7. The majority of Islamic banks' resources are of a short-term nature, which restricts the bank in choosing long-term private participation processes. This limits the bank's ability and freedom to choose appropriate entries and limits it to short-term entries, and reduces its developmental role.

Recommendations

1. Expanding the role of Islamic banks in financial intermediation so that they can provide financing for economic development projects without interfering with the difficulties and problems of direct investment work.
2. The need to diversify Islamic banks' resources between a short and long-term nature to expand their development role
3. Expanding the role of effective control over the use of funds in Islamic banks
4. Matching the size and time of funding for many projects that may not suit some savers to the risk nature involved Potential

References

1.Abdel-Qader Mohamed Abdel-Qader, I. A. (2003). **Modern in Development**. Cairo: University House, Alexandria.
2.Abdel-Qader Mohamed Abdel-Qader, I. A. (2003). **Trends, Modern in Development**. Cairo: University House, Alexandria.
3.Abdel-Qader Mohamed Abdel-Qader, I. A. (2003). **Trends, Modern in Development**. Cairo: University House, Alexandria.
4.Abdullah, G. (1984). *The Economic* **Problem and Theory of Wages in Islam**. Alexandria: Modern University Office.
5.Aboul Fotouh, N. A.-A. ***The Mechanisms of Fixed Return and Variable Return and Their Comparative Ability to Achieve Fair Distribution of Money Capital Return***. Islamic Economics Journal, p. 13.
6.Abu Al-Saud, M. (1989). **Main Lines in Islamic Economics.** Kuwait: Al-Faisal Press.
7.Ahmed, L. S. (1998). **Banks are a major and effective element in economic development**.
8.Al-Ahi, A. (1998). ***Leasing in Islam***. Journal of Financial and Banking Studies.
9.Al-Kuraidi, R. A.-F. (2003). **System in Islam and Its Characteristics**. Jordan: Juhayna Publishing House.
10.Al-Marzouki, S. S. (n.d.). **The Company Ending with Ownership and its Applications in Islamic Banking**. Faculty of Sharia,Yarmouk University.
11.Al-Najjar, A. (1980, October-November). ***Islamic Banks and their Impact on the Development of the Islamic Economy***. Journal of the Contemporary Muslim(24), p. 164.
12.Al-Qahf, M. M. (1979). **slamic Economics: An Analytical Study of Economic Activities.** King Abdulaziz University.
13.Al-Qarnshawi, H. (1995). ***Economic Stability and How Islam Dealt with Inflation***. Journal of Islamic Economics(169), p. 24.
14.Al-Quraishi, M. S. (2009). **Money, Banks and Financial Institutions. Amman**,: Ithraa for publishing and distribution.
15.Al-Wadi, M. H. (2000). **Public Finance and Financial System in Islam**. Cair: Publishing and Distribution House.
16.Al-Zubaidi, H. M. (2008). **Department of Bank Credit and Credit Analysis**. Amman: Al-Warraq Publishing and Distribution Corporation.
17.***Central Bank Department of Monetary and Financial Stability for different years)***. Annual Report of Financial Stability in Iraq. Baghdad: Central Bank.
18.***Department of Monetary and Financial Stability for different years***). Annual Report of Financial Stability in Iraq. Baghdad: Central Bank.
19.Henderson, R. &. (2010). **the Economic growth. Journal of Economic Literature**, p. 22.
20.Hindi, M. I. (2010). **Commercial Banks Department** *(Decision-Making Entrance).* Alexandria: Modern Arab Office.
21.Ibrahim, M. R. (n.d.). *https://www.elmetr.com/news/6126cc2f356261b7570000a7*.
22.Ibrahimi, A. H. (1997). **Social Justice and Development in Islamic Economics**. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
23.Mansour, A. a.-Q. (1985). **Some Issues of Transitioning to the Non-Usuri Banking System**. Money and Economics Magazine(2), p. 51.
24.Munther, K. (2004). **The Concept of Finance in the Islamic Economy** *(Doctrinal and Economic Analysis).* Jeddah: Fahd National Library.
25.Robinson, M. (2004). **Mobilizing Savings from the Public**: Basic Principles and Practices. USAID-World Banking Corporation Expansion and Development Support Program, Uganda: http://www.microfinancegateway.org/p/site/m//template.rc/1.9.27512.

26.Safwan Qusay Abdul Halim, I. H. (2019). ***The redesign of the accounting system to banks in the local environment in accordance with international Islamic banking applications.*** journal of Economics And Administrative Sciences.
27.Samo Bloon, W. D. (2006). **Economics**. Beirut: Library of Lebanon Publishers.
28.Shlimon, N. S. (2015). **Analyzing the costs of inflation and its impact on living standards in Iraq for the period** 1990-2012.
29.Siddiqi, M. N. (n.d.). **The Problems of Islamic Banks at the Present Time**, "Contemporary Issues in Money, Banking, and Shareholding in Companies. 276.
30.States, G. S. (1997). **Unified Arab Economic Report for the year** *1997.*
31.Yahya, W. Y. (2001). Critical Theory. Baghdad: Ministry of Higher EducationAl-Mustansiriya University.
32.(n.d.). Retrieved from https://e3arabi.com/islam
33.(1990). *Money and Banks.* University of Baghdad. Baghdad: Dar Al-Hikma for Printer Publishing.
34.(2009). Financial Institutions and Markets across Countries and over Time Data and Analysis. The World Bank.

مجلة أكاديمية شمال
أوروبا المحكمة للدراسات
والبحوث التربوية والإنسانية
ـ الدنمارك .
العدد ـ 19
13/04/2023

The impact of the stock market on supporting economic development (Iraq Model) for 2014-2021

Prepared by

A.Prof-Dr.Qassem Askari Ibn Karim
Economic Researcher
qasimaskari@yahoo.com

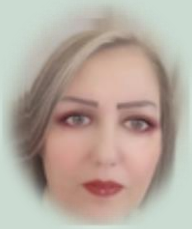

Najlah shamoon shlaymoon
Economic Researcher
nashch70@gmail.com

Ahmed Jabbar Shaye
Economic Researcher
ajab98512@gmail.com

Abstract

Financial markets are an important source of domestic and external finance as the instrument through which savings from surplus economic units are mobilized and directed towards underfunded economic activities, To play a role in stimulating the process of economic development as well as its contribution to various financial and economic functions. The premise of the research is that financial markets are the solid basis for supporting the development process of the national economy while discussing the problem of research that the Iraqi securities market suffers from a weakness in the circulation of its indices The research also aims to measure the relationship between the performance indicators of Iraq's stock market and the economic factors selected through two requirements, The first deals with the description of the measurement model of Iraq's stock market performance indicators the second is to measure and analyse the relationship between these indicators and the economic factors selected, The research found a correlation between GDP growth, trade volume index and market value in Iraq's stock market for 2014-2021, based on the methodology of descriptive and quantitative analysis of available market statistics and indicators and evaluation of results achieved through Eviews10 outputs.

Keywords: Financial Markets, Iraq Stock Market, GDP, Economic Development

Introduction

Financial markets are at the forefront of politicians' and economists' interest in being closely linked to economic and social development, thus becoming central to financial intermediation through its savings mobilization and its role in optimal resource allocation. Capital markets have been established in many developing countries and existing markets have been supported and developed to keep pace with changes in international finances. Iraq is one of the developing countries that have sought to adopt capital markets as a tool dictated by economic conditions through their economic liberalization.

Research hypothesis

Financial markets are the solid basis for supporting the development process of the national economy.

Research Objective

The research aims to clarify how financial markets contribute to supporting Iraq's development process, enabling the economy to grow at rates that contribute to targeting GDP, gaining opportunities for prosperity and raising the level of development with a degree of desirable growth and use.

Research problem:

The Iraqi securities market suffers from weak index trading and means must be found to make it efficient in financing the economy and its relevance to other financial means.

The temporal and spatial boundaries

Search time limits for 2014-2021

Research methodology

Research was based on the methodology of descriptive and quantitative analysis of available statistics and indicators on the market Evaluation of results achieved through Eviews 10 outputs

1st. Securities Markets and Economic Development

1. Financial Market Concept

The topic of stock markets has become a matter of great interest in both developed and developing countries because of the important role played by these markets in mobilizing national savings and channelling them into investment channels that support the national economy and thus increase economic growth rates, which in turn leads to the individual's development and well-being. (Badr Ghaylan and Wham,2009:133)

The function of the Iraqi securities market is determined by the fact that it makes it possible to trade equity and bond equity and that it is necessary as a market to encourage and attract savings and is therefore an effective element and an essential source of new capital by which capital flows from major savings units to investment units. (Ziad Ramadan,2007:16)

From the previous presentation a distinction can be made between financial markets and development. For financial markets, they are defined as "structured markets and institutions dealing with long-term debt instruments, including stocks, government and private bonds, long-term loans, mortgages and savings deposits. In the context of the concept of financial markets, they include two concepts (broad and narrow concept of the capital market) as follows .(Medhat Al-Quraishi,2007:122)

A. The broad concept encompasses the entire financial system consisting of commercial banks and other financial intermediaries, as well as short and long-term non-monetary and indirect financial transactions (bills of exchange, promissory notes and commercial contracts).
B. The narrow concept of the capital market restricts to the regulated market of shares and bonds (exchange) in which the sale and purchase is dealt through the services of intermediaries and allowed to deal in the market and guarantors of underwriting, which is most commonly used.

They are rights arising from financial transactions between people, and these rights can be represented by securities called financial assets, which are documents or documents that demonstrate the holder's right to claim the value or returns of the issuer. The concept of development is the sustainable advancement of society as a whole and the social system towards a better human life (called the broad concept of development).

2. Components of the financial market

The financial market consists of:

A. Capital markets: -This market in which long-term financial investment instruments such as stocks and bonds are traded, its importance lies in encouraging capital investment and

providing long-term financing to projects that do not need a long time. The components of the capital capital market can be summarized as follows: -

- The primary market or the market for new issues, in which a direct relationship arises between the source of the security and the first book therein or between the borrower and the lender; This is a market where private savings are pooled into new investments that never existed before. The relationship in this market is translated by creating securities or financial obligations that were not in place or in circulation before they were created. In other words, the new issuance market serves as the wholesale market in which all issuances of securities created by businesses and government investment agencies that provide coverage, marketing, advice and other services to the issuers of these funds are sold.(Badr Ghaylan and Wham,2009:134-135)
- The secondary market and the trading market are the real market with the concept of the market, in which the values of the different investment instruments are determined naturally. Either it is organized, it takes the form of a stock exchange in which the conditions of membership and trading are determined by certain legal rules, or it is unregulated where it is traded between banks, brokers' offices and bankers.
- Parallel Market, a third exchange to trade securities not listed on the secondary market for one reason or another.

B. Monetary markets: Where debt instruments such as bonds, bonds, instruments or mortgages are traded, they are a contractual agreement between the borrower in which the holder of the instrument is paid a fixed and fixed amount in the duration of payment. (Raed Nasri Abu Moanes:9)

C. Financial Market Jobs

The main objective of financial markets is to finance various economic activities, i.e. to provide the necessary financing needs of various economic agents at an appropriate cost. Financial markets are an engine of economic growth through their sources of financing for productive activity and the conversion of savings into investments, thereby increasing production and increasing GDP growth rates. To achieve these objectives, the market performs two main functions:

- Mobilizing investors' savings
- Optimal resource allocation

In performing the first job, financial markets provide attractive returns to investors by offering encouraging interest rates or offering guarantees about companies' shares, in addition to achieving transparency in transactions by obliging listed companies to provide periodic reports about their activities while ensuring that they combat the diversion of misinformation that could affect investor decisions. With regard to optimal resource allocation, efficient financial markets strive to channel investors' savings to productive enterprises to ensure that they contribute to economic growth.

There is no doubt that long-term economic growth depends heavily on the development of the financial system as a whole, whether it relates to the banking sector or capital markets,

for the financing they provide to different sectors of the economy. and if banks have formed and remain the basis of financing in many of the world's economies, Capital markets are doing the same job and have even outstripped many countries' funding capacities. capital markets ", however, it remains essential to integrate the banking sector with capital markets because expanding the financial sector to include, in addition to banks, capital markets, serves to achieve greater investment efficiency. (Ali Ahmed Bulbul & etc., 2004: 2)

D. The history of the emergence of financial markets in developing countries.

Other companies are spreading and the banking system has evolved with the establishment of central banks and commercial and specialized banks. Financial institutions and savings and insurance agencies have begun to expand and governments in these countries have issued securities to finance their needs, at which point they have adopted several programmes to develop their capital markets.

In the Arab States, in the recent backwardness of most of these countries, their monetary and financial markets have remained non-existent, underregulated or limited in size. Foreign banks have played a negative role in the development of Arab financial markets, focusing their role on servicing foreign trade with their foreign countries. (Badr Ghaylan and Wham,2009:137 -139)

E. Indicators of the degree of development of capital markets

The development of capital markets has been linked to the development of the economy as a whole. At one stage of economic development, commercial banks dominated the financial sector, and with economic development, financial intermediaries' specialization increased and equity and bond markets grew. To determine the extent of capital market development and link it to various economic indicators, economists relied on a set of indicators, the most important being the size of the stock market. (Exchange capitalization or market value of shares Market Capitalization and number of listed companies) and exchange liquidity (value of trading as a proportion of crude GDP, turnover and volatility in securities' returns) Such indicators would allow economists and policymakers to classify and compare their countries according to their level of exchange development. Given the importance of secondary market activity to ensure the continuity of the primary market, following the evolution of these indicators helps to correct the imbalances that may be involved in the secondary market. The most important indicators are presented below: -

- **Size indicators**

Market size is one of the most important indicators of the development of the stock exchange, and this index can be determined by either the market value rate relative to the crude domestic product, or by the number of companies listed on the exchange. In terms of market size as measured by the exchange capitalization rate, it is calculated by comparing the market value of shares credited to the exchange relative to the crude domestic product. This index allows to determine the extent to which the economy is affected by financing through capital markets. This percentage has not exceeded the end of the 1970s in many countries, but this indicator has seen a discrepancy between countries at the end of the century.

This is more than two times the crude domestic product of some countries, such as Honk Konk, Singapore and Malaysia, whereas the proportion is about one in America and Japan. This difference is explained by the degree to which the financial sector relies on banks or securities markets to finance economic operations. One of the deficiencies of this criterion is that it does not take into account certain non-listed stocks that are traded off the stock exchanges despite their role in the economy.

The second index to measure the size of the capital market is the number of listed companies In highlighting this index, the number of listed companies tended to rise in general during the 1990s. According to the World Development Index (WDI) in 2001, the number of domestic companies listed on the stock exchanges was 25121 in 1990, jumping about 10 years later by 49612. The high number of companies listed on the exchanges is due to many factors, most notably the privatization of public companies and the facilitation of many States' stock exchange listing procedures. In addition, the number of foreign companies on domestic exchanges has steadily increased as a result of the recipient countries' improved investment environment and high profit opportunities. When relying on this indicator in determining market size, account must be taken of the degree to which listed companies contribute in terms of exchange-traded capital.

The division of the exchange's capitalization into a diverse number of companies is an important indicator for portfolio holders of the diversification of risks that it gives them in the situation prevailing in the United States exchanges, Japan, Canada and the United Kingdom, where the market value of the exchange is concentrated on a large number of companies. Conversely, some multinational companies dominate the stock exchanges of Switzerland and the Netherlands, meaning that the exchange's activity is concentrated in a specific number of companies, and the degree of concentration of the market value of the exchange is determined by calculating this value for the 10 most active stock companies on the exchange and comparing it with the total market value of the exchange.

- **Liquidity indicators**

Exchange liquidity expresses the ease of trading securities on sale or purchase It is an important indicator of investor lure to engage on the stock exchange and allows the liquidity of the exchange to reduce risk and achieve greater attractiveness for funds as it gives savers the opportunity to collect their assets from securities quickly and sell them at appropriate prices whenever necessary. as if they were willing to recover their savings or change their portfolio components In the event of liquidity of the exchange, companies can raise their capital through new issuances to exceed the long deadlines required for productive investments, reflecting positively the optimal allocation of resources. The provision of information and widespread savings awareness in advanced and emerging financial markets contributed to the rise in the value of the world's equity trading. The high number of listed companies and the diversification of their investment instruments have also affected high trading values. Among the indicators that help calculate liquidity can be focused on the trading rate index that determines the role of the exchange in the economy as a whole and the turnover index that determines the degree of trading activity in the exchange.

For the trading rate, it reflects the value of traded securities (volume) during a given period as a proportion of crude GDP, i.e. the share of listed companies in the country's outputs, i.e. market liquidity in the economy. The trade rate indicator complements the market value index. The results of both indicators need to be taken into account in order for the analysis to be more accurate The size of the exchange may be significant as a result of the number of listed companies or because of the high market value of the exchange, The initial impression if the sizing index is applied individually in this case is that the stock exchange in question is characterized by activity. But deepening the analysis by taking into account the trading index may lead to the conclusion that this index is low, which means that the weight of the exchange in the economy of the country concerned is low, Consequently, there is a lack of exchange activity, which contradicts the first result.

Turnover measures the value of traded papers as a proportion of the exchange's market value, and the high rate indicates lower transaction costs. This indicator, in turn, complements the market value rate, as the large and stagnant stock exchange indicates that although market value has risen, its turnover is low. This index also complements the trading rate relative to crude GDP, because the turnover is linked to the size of the exchange and the trading rate is linked to the size of the economy as a whole. A small stock exchange with high liquidity expresses its high turnover despite the low trading rate.

Indicators of capital market development are particularly important if they are linked to indicators of the development of the banking sector, and therefore the extent to which a country's economy is affected by different financing methods and the impact of each method on economic growth can be determined .(Sami Mubaraki :5 -7)

2nd. Impact of Iraq's Stock Exchange on Supporting Economic Development for 2014-2021

Stock markets provide sound channels and incomes for individuals, especially small investors, and are a key tool for promoting States' economic development and achieving, inter alia, the benefits of tenure, ownership, utilization and appropriate investment return. It is also an incentive for companies whose shares are listed in these markets to follow up on changes in their share prices and drive them to improve their performance and increase profitability, leading to improved share prices and financing economic development by helping Governments borrow from the public for development projects and accelerating their economic growth rates.

1. **The historical development of Iraq's stock market.**

In 1921, Iraq witnessed the first steps in the development of a securities market, where the first joint stock company was established in 1936. (Trade Exchange Act) No. 65 of 1936 establishing a commodity exchange and, in the absence of a stock exchange at that time, shares were traded by some shareholding companies directly between the seller and the buyer and thus registered with the company concerned, In 1955, it was concentrated on Al-Samawal Street, Baghdad. in 1975, the Industrial Bank established an office for the sale and purchase of shares within its administrative organ, This continued until the passage of Baghdad Stock Exchange Law No. 24 of 1991, which regulated stock trading in the financial market In order to regulate equity trading in the financial market and encourage the mobilization of national savings, It has also expanded the trading of shares of shareholding companies among citizens, and has included the market

(99) Joint Stock Company in 2000, including (34) Industrial Company, (34) Service Company, (21) Agricultural Company and (10) Banking Companies, Industrial Companies were at the forefront of the companies trading their shares in the market. However, the market suffered a severe setback due to political conditions, including the blockade and the decline in the exchange rate of Iraqi dinars**. (**Badr Ghaylan and Wham,2009:149 -151)

On 24 June 2014, the Iraqi Stock Exchange officially returned to operation (as a securities exchange) which is an administratively and financially autonomous self-regulated institution that does not target profit owned by members, its dealings with non-traders are not contrary to the Provisional Law (and permanent upon approval) and the rules of procedure of the Iraq Securities Market and instructions issued by the Authority and is subject to the Securities Authority[1], and the Iraqi Stock Exchange has a technically modern trading system All stocks can be traded electronically despite retaining the trading platform of brokerages wishing to use them, Government papers are traded in a separate system operated by the Central Bank of Iraq.(Sahar Nasr:53-55)

Iraq's Stock Exchange aims to: -

1. Organize and train its members and listed companies in the market.
2. Promoting investors' interests with a safe, effective, competitive and transparent free market.
3. Regulate and simplify securities transactions fairly, effectively and systematically, including clearing and reconciling transactions.
4. Regulate the dealings of its members with all its funds related to the purchase and sale of securities and determine the rights and obligations of the parties and the means to protect their legitimate interests.
5. Developing Iraq's financial market to serve the national economy and help companies build capital for investment.
6. Sensitize Iraqi and non-Iraqi investors on opportunities to invest in the market.
7. Communicate with stock markets in the Arab world and international markets with a view to developing the market[2].

[1] The annual report of the Iraqi Stock Exchange 2021, pp. 5-7.
[2] The annual report of the Iraqi Stock Exchange 2021, previous source, p. 8.

The sectors listed in the Iraq Stock Exchange until 2021 are as follows:

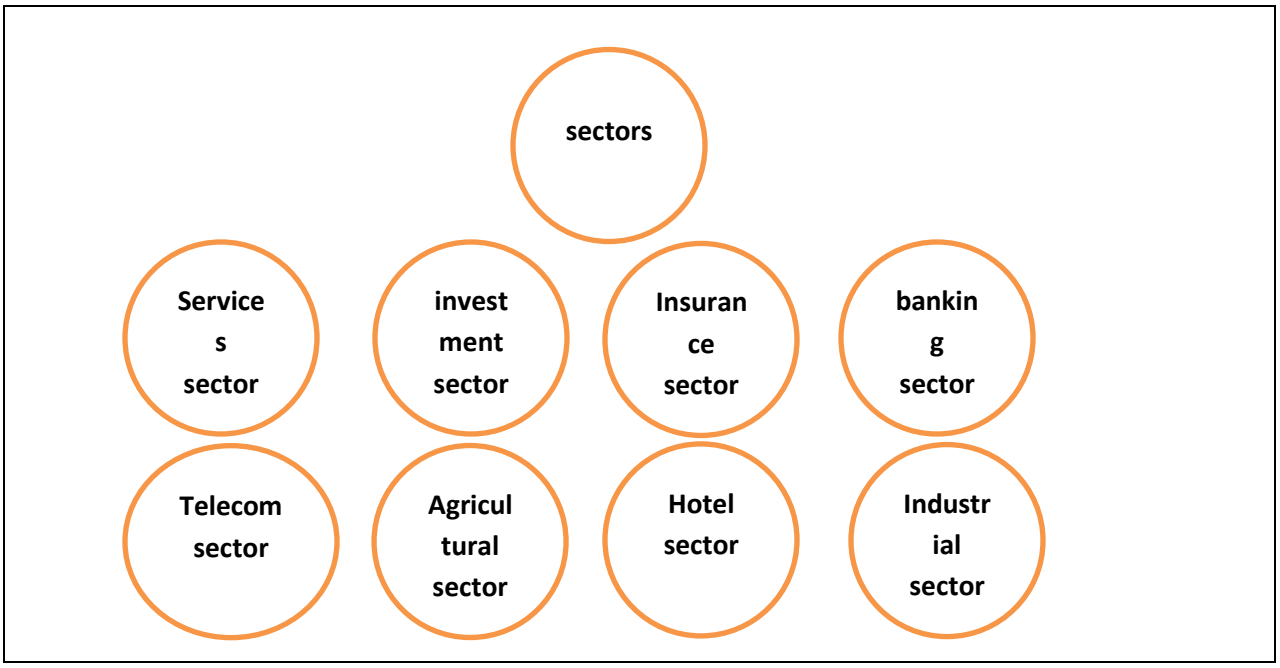

The drawing was prepared by the researcher based on the Iraq Stock Exchange 2021 report.

2. **Measuring the relationship between Iraq's stock market performance indicators and GDP for 2014-2021**

The stock market performance indicators of independent variables are: -

- The general stock price index (ISX60) is expressed in variable (P)

The Domestic Stock Price Index in Iraq has been used to measure the overall performance of the Iraqi securities market, which reflects the overall level of equity prices of companies listed on the regular market.

- Market value (M.C)

This index represents the total market value of the shares of companies listed on the Iraqi Stock Exchange, reflecting the liquidity and activity of the stock market.

- Trading Volume (V)

This index reflects the total value of local stocks traded or exchanged in the financial market within one year. The volume index is also used to measure market liquidity.

Affiliate Variable

- Gross domestic product (G)

I. ESTIMATE THE RELATIONSHIP BETWEEN IRAQ's STOCK MARKET GENERAL INDEX AND GDP

More than one formula (linear and non-linear) has been used to estimate the relationship between the Egypt Stock Exchange General Index and the economic factors selected, and using the multiple linear regression method (micro-square-OLS method) (the non-linear model has been

shown to be the best estimated models representing the studied relationship, the results of the estimate are: -

$$Ln\ gdp = 3.41 - 1.2\ Ln\ p + +1.4 Ln\ M.C. + 1.96 Lnv$$
$$t = \quad (0.94) \quad (-3.45) \quad (4.12)$$
$$S.E.E=0.171 \quad R^2=0.97 \quad R^{-2}=0.96$$
$$F=158.177 \quad D.W=1.9$$

(% 1) * between test)) the morale of the estimated parameters at a morale level (% 1)**.
In standard terms, second-tier tests relevant to the standard have shown that the model is without standard problems, such as self-correlation. (Problem Autocorrelation) and the problem of multiple linear association (Problem Multicollinearity) show test (D.W) The calculated value of the model in the acceptance area falls at a moral level (% 1)*** indicating that there is no self-correlation problem between random residues in the time chain used.

With regard to economic analysis, the economic growth estimate indicated a correlation between GDP and GDP. (G) and market value index (M.C) reflecting variable (G) parameter Flexibility of the GDP index relative to the market value variable, as market value changes by (% 1) GDP changes by 1.41% in the same direction, assuming other factors are stable. An increase in the level of economic activity means an increase in the number of equity issuers, as well as a rise in the level of corporate profits, thereby increasing the percentage of dividends will be reflected in increased investor demand for equities and thus higher prices.
With regard to economic analysis, the estimate of economic activity indicates a correlation between GDP and GDP. (G) and trading volume index (V) reflect variable parameter (v) Flexibility of the resulting variable relative to the volume index, as the volume index changes by (% 1) leads to a change in GDP of (1.96%) in the same direction, assuming the stability of other factors.
A number of economists explain the correlation between economic growth and the high volume index of certain securities (especially stocks), on the basis that GDP growth will have a positive impact on equity demand, as increasing the real incomes of individuals helps them save more money, leading them to invest this surplus Cash (savings) in the purchase of shares, thereby increasing the quantities traded thereof.
On the other hand, fluctuations in economic activity can affect the activity of financial markets. If companies' activities translate into profits or losses, securities values translate the difference between sales prices and cost prices. Thus, the market value of projects restricted in the stock

* F value)) tabular at a level of morale (% 1) and a degree of freedom (13-1) equal to (9.07).
** The value of (t) tabular at a level of morale (1%) and the degree of freedom (13) equal to 2.16).
*** Value (D.W) tabular at a morale level (% 1) and degree of freedom (-2 15) is: (dL = 0.7, du = 1.25)

market is also influenced by the soundness of the financial and economic position of these projects.

The estimate also indicates an inverse relationship between GDP (G) and Market Price Index (p) reflects index parameter (p) Flexibility of the resulting variable relative to the market price index, as the market price index changes by (% 1) leads to a change in GDP of (-1.2%) and reversing the trend, assuming the stability of other factors .(Munir Ibrahim al-Hindi,1988: . 399)

This can be justified by the fact that Iraq's stock market is ineffective or inefficient (In Inefficient Market) Therefore, it is unlikely that economic growth will respond to expectations for equity prices, as well as the low investment awareness of most Iraqi securities market operators, so that securities are dealt with on sale and purchase based on the forecast element, without resorting to technical analysis methods or access to economic data and reports on economic growth rates.

Conclusions

1. The ability of financial markets to provide and recycle an appropriate amount of funds to achieve the liquidity needed for society, and support investments with different timelines.
2. Providing motivation and vital motivation to investors' audiences by achieving the fair price of securities traded on the stock market and protecting mutual parties.
3. The more effective the stock markets are able to achieve their vital mission of supporting and consolidating the State's economic stability by helping to increase production levels in the economy by financing investment opportunities that lead to higher levels of production and thus higher levels of operation or employment and thus achieving better levels of income at both the individual and national levels.
4. The benchmark analysis established a correlation between gross domestic product (GDP), market value and trading volume index in the stock market for the period in question. This confirms the validity of the research hypothesis.
5. The benchmark analysis demonstrated a reverse relationship between GDP and the market price index.

Recommendations

1. Raising public awareness of the importance of dealing in stock markets and transforming them into active investors in the national economy.
2. Create an economic, political, social and cultural environment to mobilize savings.
3. Developing the financial sector as a whole to keep abreast of international developments.
4. Support legislative and regulatory reforms and make them more attractive to investors, such as providing incentives for providers to deal in the financial market.
5. It requires the development of investment in economic sectors to increase their contribution to GDP.

References

1. Badr Ghailan (2009). **They, Iraq's Monetary and Financial Market**, Dar al-Bookshed, Baghdad.
2. Ziad Ramadan (2007). **Mbadi Financial and Real Investment**, Wa 'el Publishing and Distribution House Amman, T4, Jordan.
3. Medhat al-Qureshi (2007) **Economic Development Theories**, Policies and Themes, Wael Publishing House, 1, Jordan.
4. Raed Nasri Abu Mensan, **Stock Exchange and Financial Markets**, Online Search, p. 9.
5. Ali Ahmed Bulbul, Mohammed Mustafa Amran, Aiten Fatah al-Din (2002). **Evolution, Financial Structure and Economic Growth**: Case of Egypt, 1974-2002, Arab Monetary Fund Papers, No. 9.
6. Arab Monetary Fund, Abu Dhabi (2004). **available on the Internet at**: http://www.amf.org.ae/vArabic/storage/other/EPI%20DEPT/PUBLIcations/Econnomic/egypt
7. Sami Mbaraki, **Financial Markets as a Tool for Financing the Economy**, Arab Financial Markets Experience Study, Online Research, pp. 5-7.
8. Sahar Nasr, **Iraqi financial sector, World Bank**, Middle East and North Africa region.
9. Munir Ibrahim Al Hindi (1988). **Fundamentals of Investing in Secur**ities, Knowledge Facility, Tanta.
10. Annual Reports of Iraq Stock Exchange 2014-2021.
11. Iraq Securities Authority reports 2014-2021.
12. Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Directorate of National Accounts.
13. Abdelkader Mansour(1985). ***"Some Issues of Transformation of the Larboy Banking System***", Journal of Finance and Economics, No. 2, 1985.
14. Mohammed Najatullah Siddiqui, **Problems of Islamic Banks at Present** ", Contemporary Issues in Money, Banks and Corporate Contributions.
15. Al-Wadi, Mahmoud Hussein(2000). **Public Finance and Financial System in Islam**, Al-Masirah Printing, Publishing and Distribution House, Cairo, 2000.
16. Ahmad al-Najjar(1980). ***Islamic Banks and Their Impact on the Development of Islamic Economy***, Muslim Contemporary Magazine, No. 24, October 1980.

مجلة أكاديمية شمال
أوروبا المحكمة للدراسات
والبحوث التربوية والإنسانية
ـ الدنمارك .
العدد ـ 19
13/04/2023

Remote control of smart home via the Internet of Things using an Android app.

Prepared by

Dr. Abdalilah Gaafar Ibrahim
Department of Computer Science
College of Science and Arts
Ar Rass, Qassim University
Saudi Arabia.
00966559624972

Abstract

Remote Control for the Smart House project aims to make life easier and more flexible for people with physical limitations, such as the elderly, by providing a remote controller for some of the house's equipment in the form of an Android application. Bluetooth serves as the connection point between the application and these devices; therefore, they must be within the same range. The "Smart House" application allows users to turn lights on and off, adjust their brightness, and change their color. This functionality is one of the many capabilities that are available in the application. In addition, it offers a protection system against fires by detecting gas leaks and providing an alarm for those leaks. A security system, consisting of a door with a password, is one of its features. And a great deal more in just a single application. To construct and develop the application, An Android Studio platform was utilized. In addition, the Arduino Software IDE was used to program the components (home devices).

Keywords— Smart House; Remote Control; Automation System; The internet of Things; Smart Home Applications; House Controller Computer vision.

I. INTRODUCTION

Technology is one of the things that makes the modern world so fascinating, incredible, and exciting to look forward to. When it comes to something as significant as the Smart House (remotely controllable), it attracts all attention, and many considerations can operate the house from a far distance. It is the case when it comes to the Smart House. The Internet of Things (IoT) has rapidly expanded its global reach. It is a system of interconnected electronic devices that can be controlled, monitored, and managed remotely from anywhere in the world using the internet. The concept of IoT has advanced significantly during the past several years. (Debnath, B.; Dey, R.; Roy, S,2019)

Kevin Ashton introduced the idea that would later become known as the IoT at one of his lectures in 1999 (IRMA, 2017). It means members of the following internet generation that enable devices, household appliances, sensors, actuators, and other types of things to connect. Any item can acquire "intelligent" capabilities. The IoT also enables users to exercise control over an object even when they are not physically present at the location where the device is located. With the help of the IoT, controlling equipment conveniently from a distance or up close is now conceivable. Several industries, including cloud computing and smart homes, are currently using it (Spadacini, M.; Savazzi, S.; Nicoli, M.2014;Al Razib, M.; Javeed, D.; Khan, M.T.; Alkanhel, R.; Muthanna,2022). There is far too much connectivity between the Internet of Things and the smart home remote. Actuators and sensors make up the wireless bright house of the network, which can link or exchange resources. The most important technology that may be used in home design and construction is this one. A "smart house" is a concept that aims to encompass the home and is a part of the IoT paradigm (Murthy, A.; Irshad, M.; Noman, S.M.; Tang, X.; Hu, B.; Chen, S.; Khader, G.2022; S. Khunchai and C. Thongchaisuratkrul,2019; L. -D. Liao et al,2019). Consumers can remotely monitor and manage their household appliances by connecting that equipment to the internet. A substantial technological advance has been made with this. Today's market is filled with a wide variety of intelligent gadgets, such as voice-activated light switches that can be controlled from a smartphone (Anandhavalli, D.; Mubina, N.S.; Bharath, P.2015;Baraka, K.; Ghobril, M.; Malek, S.; Kanj, R.; Kayssi, A.2013; R. Kaur, P. Vats, M. Mandot, S. S. Biswas and R. Garg,2021). The intelligent system aims to improve our lives by automating home appliances that we can control with our phones. Table 1 shows the proposals of this research for the virtual devices that we use daily in our lives:

Table 1. Suggested devices and their functions

Device	Function	Device	Function
LED Lights	Switched-on/Off	Fan	Switched-on/Off
	Control, the brightness		Control the speed

	Change the color	Garage	Open and Close
Door	Open and Close		Up and Down
	Secure the door with a password	Pool water temperature	Measure, the water temperature
Fire Alarm	Detect the fire		

The problem with research lies in the fact that most homes use an old-fashioned electrical system, which has issues and difficulties in controlling, managing, and interacting with commands. Additionally, for people who have health problems, it will be difficult for them to turn the device on or off. As a result, a lot of people have to go back home to turn off the electrical device because they forgot to turn it off before they left. Therefore, doing so is a poor use of one's time. When you want to turn on or off your light or open your door, you must use an app on your phone. This is because Remote Control for Smart House application solves the problems that have existed in traditional systems and transfer them to a new technique known as the Smart System. The Smart System interacts with devices and your phone through wireless technology known as Bluetooth. In addition, it alters how we live so that it will become more effective and comfortable while simultaneously reducing the amount of energy consumed. The application is intended to assist users in their day-to-day activities and make their lives easier, particularly those of older adults. Additionally, it's becoming more crucial than ever to protect the environment and keep homes safe, thus remote control offers the following advantages:

1. An intuitive interface for a wide variety of home appliances and electronics.
2. Use the Bluetooth connection to access and control devices in the house from anywhere or outside.
3. Decrease the amount of electricity you use.
4. Provides a high level of security for the home by attaching a password to the front door.
5. Raise the price that the house can be sold on the market.
6. With a single touch, take command of the entire home.

This paper follows: Section 2 and covers related work. Section 3 summarizes the research methods. Section 4 presents the model. Section 5 discusses the results. Section 6 conclusion.

II. RELATED WORKS

First, let's ask, "What makes the house smart?" Is it the way it's built, that it's good for the environment, or that it's in a good spot? If none of those things happen, then the smartness of the house comes from how appliances work together to make the whole place made of technology. Also, what is the history of Smart Houses from the beginning to the present? This section talks about that.

Smart House, at first, was just an idea, but then it developed and expanded through time. Before the concept of Smart House, the house appliances start showing. Between, (1901-1920) house appliances were invented. At that time, it was an outstanding achievement (Mustafa, D. E. M.2022; Katre, S. R., & Rojatkar, D. V. 2017; Ray, A. K., & Bagwari, A.2017) for some of these appliances: in 1907, the first residential vacuum cleaner that was practical, and in 1913, the first home refrigerator(Great achievements, "Household Appliances Timeline".2022) Until nowadays, these house appliances are still invented and developed the existing ones. In (1966), ECHO IV was the first device created with the idea of home automation in mind. It needed lots of room to operate, 3kw (3000 watts) of power, and plenty of technical know-how to use. (Smart Home Technology in 1966.2022;Seo, E., & Yang, W. 2023) Home automation is now more user-friendly and simpler than it formerly was. The popularity of smart homes, or home automation, started to rise in the early 2000s. As a result, new technology started to appear. All of a sudden, consumers could now afford smart homes as a feasible choice. Home networking, domestic technology, and other devices started

to appear in stores. (Seo, E., & Yang, W. 2023). Smart houses today's evolved more than when they first started, so they are not limited to one or two, or even three appliances in the home. We talk about the entire house becoming smart. Also, most of their concepts are about security and saving energy and money. Lately has been added to the intelligent house the idea of remote control from a smartphone. Therefore, it makes it much easier and more flexible. For the future, about making the entire house made of a big screen, you can change the colour of the walls as you want or as your mood, or make your room like you are in the middle of the woods or a garden instead wallpapers(Jadon, Shivani and Choudhary, Arnav and Saini, Himanshu and Dua, Utkarsh and Sharma, Nikhil and Kaushik, Ila,2020). Also, the intelligent kitchen can make your breakfast when you wake up or are out at work and want your dinner ready when you come back, so it's a big help.

Some of the works linked to the proposed work or existing ones have an idea that is either identical to or comparable to the proposed work. It has been put in tabular form (Tables 2,3, and 4) to facilitate comparison. The tables contain the name of the application, the developer, a brief description of the application, and finally, its disadvantages.

Table 2. My Home Plus Application

Application	My Home Plus
Developer	VicinnoSoft LLC.
Description	You can manage every aspect of your home using MYHome Plus. The Nest Thermostat, Nest Protect, Nest Cam, WeMo Switch, WeMo Insight, WeMo Light Switch, and WeMo Motion are just a few examples of accessories that are compatible with Apple HomeKit. To control various items, you are no longer required to switch apps. Extra hardware is not required(myHome Plus Discerption.2020)
Disadvantages	Some of WeMo and Nest's devices are hard to control and don't have enough features, which is a waste of money. They are also not easy to use, and customer service doesn't respond quickly.

Table 3. Vivint Smart Home Application

Application	Vivint Smart Home
Developer	Vivint, Inc.
Description	With Vivint's Smart Home system, you can control doorbell cameras, security cameras, smart thermostats, door/window sensors, smoke detectors, and more from a single app. (Vivint Smart Home Discerption.2022)
Disadvantages	John Carlsen writes about Vivint Smart Home in Top Ten Reviews, "It is not compatible with more advanced home automation hardware. For instance, it cannot operate your home entertainment system or automatically open and close window curtains. (Vivint Smart Protect & Control Review.2022)

Table 4. L.G. Smart ThinQ Application

Application	L.G. Smart ThinQ
Developer	L.G. Electronics, Inc
Description	The LG Smart ThinQ Application will connect all of your smart home appliances, such as your refrigerator, washer, dryer, oven, robot vacuum, hairstyle, etc., to provide you a "better life with IoT. (LG Smart ThinQ Discerption.2022)
Disadvantages	There were problems when the app and devices first tried to connect. (50 Beast Smart Home Apps.2022)

Many systems for intelligent things have been devised and implemented in related works, ranging from simple to complex. Simple home automation is a system that manages everyday items like a fan or light. However, a complex system is one that manages bulky objects, like automatic intelligent doors. The core capabilities of home automation are not sufficiently addressed by several currently available approaches. The majority of home control systems do not give a user-friendly interface. In the current technological era, there is a need for an effective home control system that addresses the issues above. (Mahmood, Y., Kama, N., Azmi, A., & Ya'acob, S. 2020)

III. METHODOLOGY

The protocol used for controlling the house is a Bluetooth protocol, which allows the application to send commands (signals) to devices on the same range. Our application (an Android Application) uses the Android Studio program (Java language). It is possible to analyses, describe, and design the system with the assistance of UML Diagrams. In addition, it improves one's overall comprehension of the system in all aspects.

A. Use-case diagram

How users interact with the system is shown in a well-known use-case diagram. (Figure 1) displays the use-case diagram for the Smart House system. This Diagram represents the range of activities the user can perform with the system.

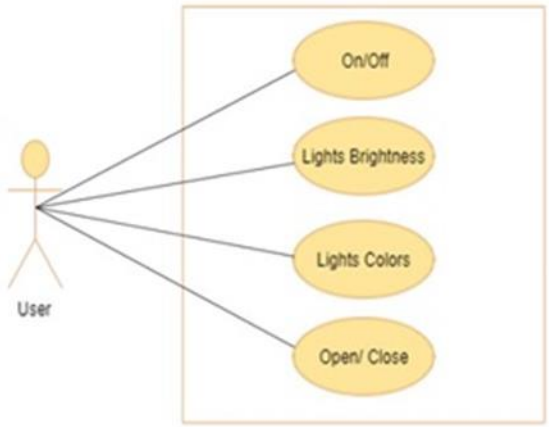

Fig 1. Use-case diagram.

B. Activity diagram

The mobile application's flow and the actions that users take within it are described in the activity diagram. The user's activity diagram within the mobile app is shown in (Figure 2). To demonstrate what the user can do with the house lights, the app opens with the home page before moving on to the first-floor page and the lights page.

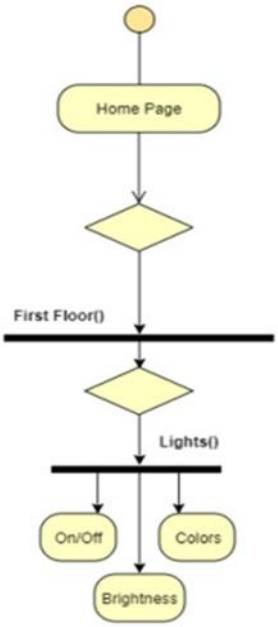

Fig 2. Activity diagram.

C. Sequence diagram

The sequence diagram is one of the most popular interaction diagrams. A sequence diagram demonstrates how different objects interact to form a behavior. Figure 3. shows a flowchart of the commands that users submit to gadgets. The system verifies the device or appliance's status, starting with the first user to ship orders. The machine or device then transmits its position back to the system for display to users.

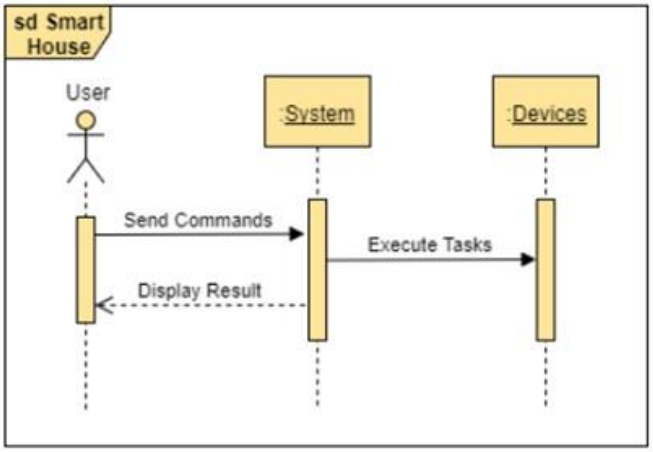

Fig 3. Sequence diagram.

D. Class diagram

The link between objects, classes, attributes, and operations is shown in the class diagram to illustrate the system's structure. The class diagram for the intelligent home system and the connections between kinds are shown in Figure 4. To describe the relationship between the User class and the device's class, the term "association" is used. The device categorizes its parts as sensors, indicating that it cannot function without them.

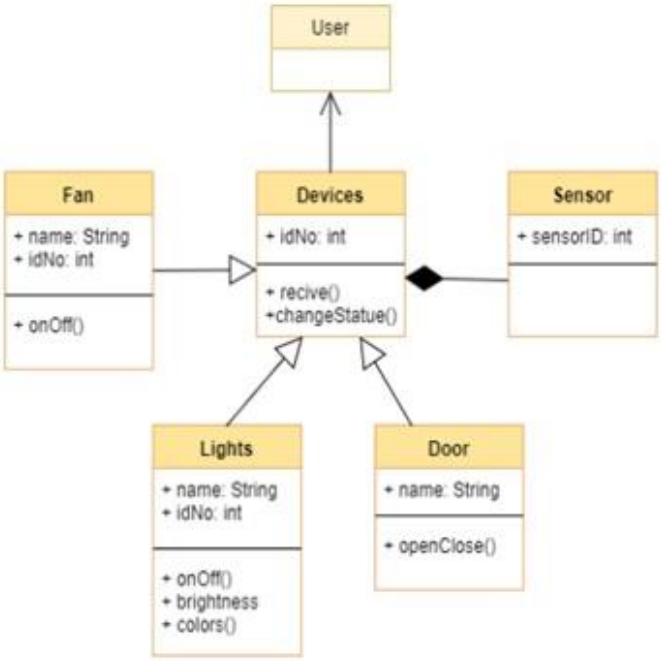

Fig 4. Class diagram.

IV. THE PHYSICAL COMPONENTS

The proposed method offers inexpensive and efficient monitoring using IoT-based devices. (Adiono, T., Fuada, S., Anindya, S. F., Purwanda, I. G., & Fathany, M. Y. 2019) The components of a smart home are shown in Table 5.

Table 5 Show the hardware Components

Component Picture	Component Name	Component Picture	Component Name	Component Picture	Component Name
	Arduino UNO		Breadboard		Gas sensor
	fan		Digital temperature sensor		LCD screen
	Motion sensor		Piezoelectric sounder (Buzzer)		Humidity and temperature sensor

	Stepper motor		Bluetooth module		Resistor
	LED lights		Keypad		

There are a variety of protocols for home automation, which may be broken down into wired and wireless categories. A protocol can be considered a language that enables different devices to communicate. Table 5 shows the protocols used in remote control for an intelligent house application.

Table 6. protocol wireless connection

Protocol	Reasons for choosing
Wi-Fi	Because it is quick, dependable, and long-range, the Wi-Fi protocol makes it possible to communicate with devices located at a great distance.
Bluetooth	The Bluetooth feature, standard on most modern gadgets, allows for cordless phone pairing, although its range is limited.

V. RESULTS AND DISCUSSION

The house model consists of four parts: the first floor, the second floor, the garage, and the garden.

A. Experimental Validation

Figure 5 show application colors. For the application colors, they are:
Maverick - #CAB7C0
Beauty Bush - #E5B9B8
Sweet Pink - #EC9F9C
Hop bush - #C46E9A
Lipstick - #993366
Night Shads - #A04953

Fig 5. Application Colors

On the home page, the five main pages and an "About Us" page are in the title bar figure 6 show home page
.

Fig 6. Homepage

The First Floor and Second Floor pages, has a Lights and Fan sub-pages. figure 7 show first floor page.

Fig 7. First Floor page

The Garden page has a Lights, Door, and Pool sub-pages figure 8 show garden page

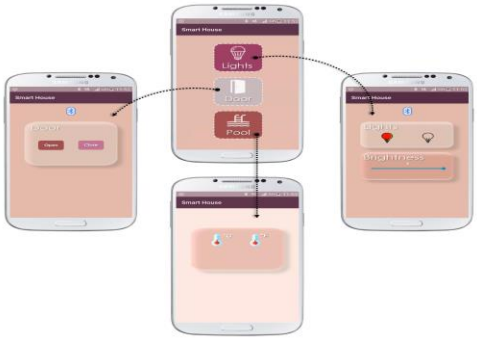

Fig 8. Garden page

To make an android application, it has used the Android Studio Program (version 3.1.4). Also, good knowledge in Java programming language.

B. Android Studio Program:

It's an integrated development environment (IDE) for Google's Android operating system, built on Jet Brains IntelliJ IDEA software and designed specifically for Android development. (P. U. Okorie, A. Abdu Ibraim and D. Auwal.2020) Android Studio supports three programming languages: Java, C++, and Katlin. One of its features it can work in any OS such as Windows and Mac OS. To make the application communicate with the Arduino UNO board, it has used the Arduino IDE (version 1.8.7).

C. Arduino IDE Program:

Its an open-source Arduino Software (IDE) makes it easy to write code and upload it to the board. It runs on Windows, Mac OS X, and Linux. The environment is written in Java and based on Processing and other open-source software. (Create UI test with Espresso Recorder.2022)

D. some codes sample of the application

Table 7. show application codes sample

Description	Code
Code to control the brightness of the first floor lights.	`brightness.setOnSeekBarChangeListener(new SeekBar.OnSeekBarChangeListener() { @Override public void onProgressChanged(SeekBar seekBar, int progress, boolean fromUser) { current= progress + min; textView.setText("" + current); if (current == 1){ bluetooth.send(FIRST1, true); } else if (current == 2){ bluetooth.send(SECOND1, true); } else if (current == 3){ bluetooth.send(THIRD1, true); } else if (current == 4){ bluetooth.send(FOURTH1, true); } } @Override public void onStartTrackingTouch(SeekBar seekBar) { } @Override public void onStopTrackingTouch(SeekBar seekBar) { } });`
Code to open the fan on the First Floor with Toast appears when it open.	`fan_on.setOnClickListener(new View.OnClickListener() { @Override public void onClick(View v) { bluetooth.send(ON, true); Toast.makeText(getBaseContext(), "Fan On", Toast.LENGTH_SHORT).show(); } });`

Table 7 application codes sample

Table 8 show some codes sample of the Arduino UNO

Table 8 Arduino UNO Codes Sample

Description	Code	
	Void Setup()	Void Loop()

Gas sensor: If the smoke reaches threshold value the buzzer sound work.	pinMode(buzzer, OUTPUT);
	pinMode(smoke, INPUT);
		int gasSensor = analogRead(smoke);
		if (gasSensor > sensorThres)
		{
		tone(buzzer, 1000, 200);
		}
		else
		{
		noTone(buzzer);
		}
		delay(100);
		}

Stepper motor: If the letter 'p' entered, it will send a command to open the door through the motor. And if the letter 'c' entered, it will send a command to close the door.	stepper.setSpeed(500);	int value = Serial.read();
		if (value == 'p') {
		int val= 2400;
		stepper.step(val);
		}
		else if (value == 'c') {
		int val2= -2400;
		stepper.step(val2);
		}

4-pin LED light: The RGB color used to show more colors. Here the letter 'w' for white color and 'g' for green color.	pinMode(redPin, OUTPUT);
	pinMode(greenPin, OUTPUT);
		int value = Serial.read();
		if (value == 'w') {
		setColor(255,255,255);
		delay(1000);
		}
		else if (value == 'g') {
		setColor(0,255,0);
		delay(1000);
		}

Temperature and humidity: If '-' sign entered, it will send a command to show the humidity. And if '+' sign entered, it will send a command to show the temperature.	DHT11.attach(3);	int value = Serial.read();
		if (value == '-'){
		int chk = DHT11.read();
		switch (chk)
		{
		case 0:
		Serial.println(DHT11.humidity, DEC);
		break;
		}
		}
		else if (value == '+') {
		int chk = DHT11.read();
		switch (chk)
		{
		case 0:
		Serial.println(DHT11.temperature, DEC);
		break;
		}

E. **In this paper, a lot of hardware had used.**

PC.

Android Phone: Samsung Galaxy S4.

Arduino UNO: contains (Bluetooth, Stepper Motor, Gas Sensor, Buzzer, LED Lights, Fan, Water Temperature, Humidity and Temperature sensor, Keypad, LCD Screen, and Motion Sensor).

Wires.

There are several types of testing, the application was tested in two types of Testing:

Table 9 Explanation Testing the System/Application on two different devices (Android Phone):

Table 9. Device Testing

Device (Android Phone)	Version	Results
Galaxy S4	5.0.1	The buttons fit perfectly with the size of the screen. It also works with no error.
OnePlus 3T	8.0.0	The buttons are small since the screen is big. It works with no error.

Testing the UI with Espresso Test Recorder:
Espresso Test Recorder is a tool lets you create UI tests for your app without writing any test code. By recording a test scenario, you can record your interactions with a device and add assertions to verify UI elements in particular snapshots of your app. Espresso Test Recorder then takes the saved recording and automatically generates a corresponding UI test that you can run to test your app. (. (Create UI test with Espresso Recorder.2022)

To make Espresso Test Recorder in Android Studio from the toolbar:
Run > Record Espresso Test. As shown in Figure 9.

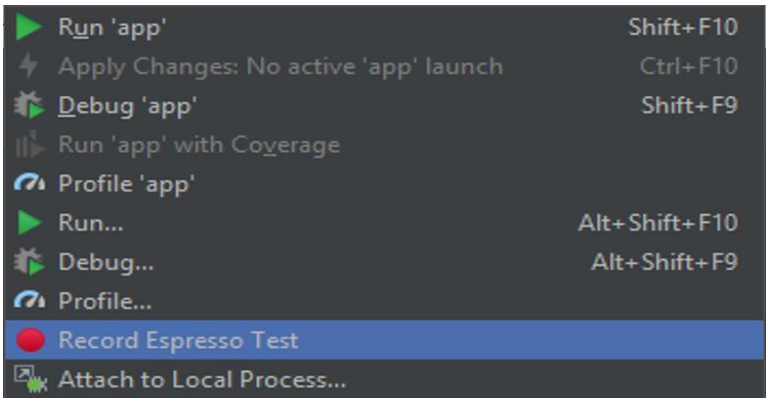

Fig 9. Record Espresso Test

Figure 10 show the Lights on the First Floor testing.

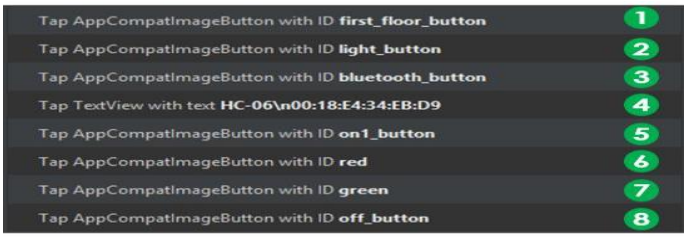

Fig 10. First Floor Lights Testing

Table 10 Explanation of Figure 10

1	2	3	4	5	6	7	8
Open the First Floor page	Open the Lights page.	Press on Bluetooth Button.	Select the Bluetooth.	Open the Light.	Select color Red.	Select color Green.	Close the Light.

Figure 11 show Testing the Fan in First Floor:

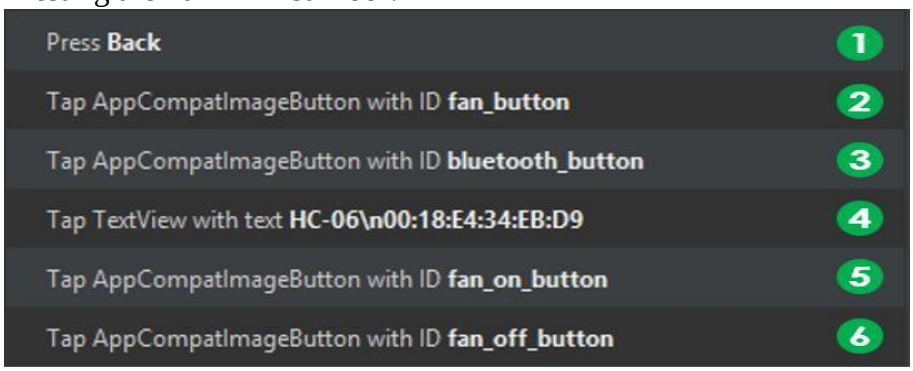

Fig 11. First Floor Fan Testing

Table 11 show the Explanation of Figure 11

Table 11. Explanation of Figure 11

1	2	3	4	5	6
Back from Lights page.	Open the Fan page.	Press on Bluetooth Button.	Select the Bluetooth.	Open the Fan.	Close the Fan.

VI. CONCLUSION

Remote Control for Smart House seeks to help people, especially persons who are physically disabled, by giving them a remote controller for some devices in the house. Therefore, it will be a good choice for people interested in security, comfort, flexibility, and saving energy. The aim of this project; is to offer an easy-to-use application with a simple graphical user interface as a remote controller, serving LED lights, fans, garage, and doors, including multiple functions for each of them. It also offers a reading for the humidity and temperature of the house and a reading water temperature for the indoor pool.

VII. FUTURE WORK

Using Wi-Fi for wide range instead of Bluetooth.

Add new devices to the application.

Use the application on a real house instead of house model.

REFERENCES

1.Debnath, B.; Dey, R.; Roy, S(2019). **Smart switching system using bluetooth technology**. In Proceedings of the 2019 Amity International Conference on Artificial Intelligence (AICAI), Dubai, United Arab Emirates:

2.Al Razib, M.; Javeed, D.; Khan, M.T.; Alkanhel, R.; Muthanna, M.S.A.(2022). **Cyber Threats Detectionin Smart Environments UsingSDN-Enabled DNN-LSTM Hybrid Framework**. IEEE Access, 10, 53015–53026. [CrossRef].

3.Anandhavalli, D.; Mubina, N.S.; Bharath, P. (2015).**Smart Home Automation Control Using Bluetoothand GSM.Int.J.Inf.Futur.Res**. 2547–2552.

4.AppStore, "[online][Accessed:10-sep-2022.]"**myHomePlusDiscerption**Available: https://itunes.apple.com/us/app/myhome-plus-control-for-nest-wemo-and-homekit/..

5.App Store, [online]. [Accessed:10-sep-2022]"**Vivint Smart Home Discerption**".Available: https://itunes.apple.com/us/app/vivint-smart-home/.

6.App Store, [online]. [Accessed:01-oct-2022]."**LG Smart ThinQ Discerption**" Available: https://itunes.apple.com/us/app/lg-smartthinq/.

7.Ali, M., Nazim, Z., Azeem, W., Haroon, M., Hussain, A., Javed, K., & Tariq, M. (2020). ***An IoT based approach for efficient home automation with ThingSpeak***. International Journal of Advanced Computer Science and Applications, 11(6).

8.Adiono, T., Fuada, S., Anindya, S. F., Purwanda, I. G., & Fathany, M. Y. (2019). ***IoT-enabled door lock system***. International Journal of Advanced Computer Science and Applications**,** 10(5), 445-449.

9."AndroidStudio"[online][Accessed:07-oct-2022]..Available: https://en.wikipedia.org/wiki/Android_Studio.

10.Arduino,"Software"[online][Accessed:07-oct-2022]..Available: https://www.arduino.cc/en/Main/Software.

11.Arduino,"Arduino-Introduction."[Online][Accessed:07-oct-2022]..Available: https://www.arduino.cc/en/guide/introduction.

12.Baraka, K.; Ghobril, M.; Malek, S.; Kanj, R.; Kayssi, A.(2013) ***Low Cost Arduino/Android-Based Energy-EfficientHome Automation System with Smart Task Scheduling***. In Proceedings of the 2013 5th International Conference on Computational Intelligence, Communication Systems and Networks, Madrid, pp. 296–301.

13.Debnath, B.; Dey, R.; Roy, S.(2019) ***Smart switching system using bluetooth technology. In Proceedings of the 2019 Amity*** International Conference on Artificial Intelligence (AICAI), Dubai, United Arab Emirates

14.Developer Android, [Online]. [Accessed:07-oct-2022]. "**Create UI test with Espresso Recorder**" Available: https://developer.android.com/studio/test/espresso-test-recorder.

15.Great achievements, [online]. [Accessed: 2022]."**Household Appliances Timeline**" Available: http://www.greatachievements.org/.

16.Harun, M. A., Ruslan, R., Dak, A. Y., Kaur, N., Fauzi, N. F., & Taib, A. M. (2022, November). ***Mitigating Access Congestion in Smart Homes Using Multiple Access Points***. In 2022 International Conference on Computer and Drone Applications (IConDA) (pp. 85-90). IEEE.

17.Information Resources Management Association (IRMA), (2017). **The Internet of Things: Breakthroughs in Research and Practice.** United States of America: IGI Global.

18.IoT, [online]. [Accessed:02-sep-2022]."**History of Smart Homes**" Available: http://www.iotevolutionworld.com/.

19.Jadon, Shivani and Choudhary, Arnav and Saini, Himanshu and Dua, Utkarsh and Sharma, Nikhil and Kaushik, Ila, (April 1, 2020). ***Comfy Smart Home using IoT*** Proceedings of the International Conference on Innovative Computing & Communications (ICICC) 2020, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3565908 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3565908

20.Katre, S. R., & Rojatkar, D. V. (2017). ***Home automation: past, present and future***. International research journal of engineering and technology, 4(10), 343-346.
21.L. -D. Liao et al., (2019)."***Design and Validation of a Multifunctional Android-Based Smart Home Control and Monitoring System***," in IEEE Access, vol. 7, pp. 163313-163322, 2019, doi: 10.1109/ACCESS.2019.2950684.
22.Murthy, A.; Irshad, M.; Noman, S.M.; Tang, X.; Hu, B.; Chen, S.; Khader, G. (2022) ***Internet of Things, a vision of digital twins and case studies. In IoT and Spacecraft Informatics***; Elsevier: Amsterdam, The Netherlands,; pp. 101–127.
23.Mustafa, D. E. M. (2022). **Home Appliances Control via wireless mobile based on speech recognition** (Doctoral dissertation).
24.Mahmood, Y., Kama, N., Azmi, A., & Ya'acob, S. (2020). **An IoT based home automation integrated approach: Impact on society in sustainable development perspective.** Int. J. Adv. Comput. Sci. Appl, 11(1), 240-250.
25.Pujari, Uma and Patil, Prasenjeet and Bahadure, Nilesh and Asnodkar, Manvita, (May 1, 2020) ***Internet of Things based Integrated Smart Home Automation System***. 2nd International Conference on Communication & Information Processing (ICCIP) 2020, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3645458 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3645458
26. P. U. Okorie, A. Abdu Ibraim and D. Auwal,(2020)"***Design and Implementation of an Arduino Based Smart Home***," International Congress on Human-Computer Interaction, Optimization and Robotic Applications (HORA), Ankara, Turkey, , pp. 1-6, doi: 10.1109/HORA49412.2020.9152922.
27.R. Kaur, P. Vats, M. Mandot, S. S. Biswas and R. Garg, (2021)"***Literature Survey for IoT-based Smart Home Automation: A Comparative Analysis***," 9th International Conference on Reliability, Infocom Technologies and Optimization (Trends and Future Directions) (ICRITO), Noida, India, 2021, pp. 1-6, doi: 10.1109/ICRITO51393.2021.9596421.
28.Ray, A. K., & Bagwari, A. (2017, November). ***Study of smart home communication protocol's and security & privacy aspects***. In 2017 7th International Conference on Communication Systems and Network Technologies (CSNT) (pp. 240-245). IEEE.
29.Spadacini, M.; Savazzi, S.; Nicoli, M. (2014**)Wireless home automation networks for indoor surveillance:** Technologies and experiments.EURASIP J. Wirel. Commun. Netw., 2014, 6. [CrossRef].
30.S. Khunchai and C. Thongchaisuratkrul,(2019)"***Development of Smart Home System Controlled by Android Application***," 2019 6th International Conference on Technical Education (ICTechEd6), Bangkok, Thailand, , pp. 1-4, doi: 10.1109/ICTechEd6.2019.8790919.
31.Smart Homes & Smart Offices, [online] [Accessed: 2022].. "**Smart Home Technology in 1966**" Available:https://smartofficesandsmarthomes.com/75.
32.Seo, E., & Yang, W. (2023). **Evaluating Smart Home Services and Items: A Living Lab User Experience Study**. Buildings, 13(1), 263.
33.Top Ten Reviews, [online] /.[Accessed:13-sep-2022].."**Vivint Smart Protect & Control Review**" Available:http://www.toptenreviews.com
34.Think Mobiles, [online]. [Accessed:07-oct-2022]."**50 Beast Smart Home Apps**" Available: https://thinkmobiles.com/blog/best-smart-home-apps/.

مجلة أكاديمية شمال
أوروبا المحكمة للدراسات
والبحوث التربوية والإنسانية
ـ الدنمارك .
العدد ـ 19
13/04/2023

The Impact of Computer-Assisted Translation (CAT) on Translation Quality: A Comparison with A corpus of Saudi Translators' Generated Texts

Prepared by

Nouf Abdulrahman Nami Alshaikh
M.A in Translation Studies
Hull University
Noooufa0@gmail.com
00966546932310

Abstract

Computer-Assisted Translation (CAT) has emerged as an essential component of translation practice due to the developments in technology in recent years. However, CAT tools were always compared with human translation regarding the quality of the output. This research seeks to examine the impact of CAT tools on the quality of translation output compared with human translation in terms of three important aspects: grammaticality, lexical ambiguity, and meaning soundness. The researcher used descriptive analytical approaches to analyze a corpus consisting of (15) texts to be translated from English into Arabic. The research participants consisted of (40) Saudi female translation students who study in the eighth level at the College of Languages and Translation at King Saud University in Riyadh city. For data collection, (20) students were asked to translate the texts using Wordfast software and the other (20) students were asked to translate the same texts manually. The researcher used a translation Quality Assessment Model (QAM) to evaluate the quality of the passages translated by the translators. The quality of the translation in each version was judged by indicating the number of errors in both CAT-based and manually translated texts. The results show that the students who translated manually committed fewer errors than the students who translated by CAT tools. In the two kinds of translations, the higher errors were in grammaticality, lexical ambiguity, and meaning soundness, respectively. The researcher recommended using CAT translation in association with human translation.

Keywords: *Computer-Assisted Translation (CAT), Human Translation, Machine Translation (MT), Saudi Translators, Translation Quality.*

Introduction

The utilization of Computer-Assisted Translation (CAT) tools has increased in recent years due to advances in technology and translation software. Translators and language teachers have found it difficult to disregard the use of CAT tools in translation due to their merits which mainly revolve around the speed of translation, the volume of translated materials, and the quality of translation (Lee, 2022).

With the major advancement in technologies, CAT tools have become a fundamental component of the translation profession (Sin-Wai, 2015). CAT tools are currently used by translators due to major factors which include speedy translation, high-quality translation, and enhanced productivity (House, 2017; Garcia, 2015). Due to the notion that CAT tools help facilitate and manage translation projects, CAT tools have gained extensive popularity. However, the usability of CAT tools among Arab translations is still understudied (Alotaibi, 2020).

CAT Tools have dramatically changed the way translators work and manage translation projects today (Bundgaard et al., 2016). It breaks down large multilingual documents into sections (phrases and paragraphs) that are stored in a database (Koehn, 2016). This is called translation memory which means previously translated material can be reused at any time. Nowadays, it is becoming more and more common for organizations and translators to use computer-aided translation tools to speed up their work and increase their productivity (Zhou & Ma, 2021).

The main obstacles to computer translation remain, as they always have been, linguistic rather than computational (Li & Daihong, 2022). These are problems of lexical ambiguity, grammatical complexity, vocabulary differences between languages, concise ellipses, and incorrect constructs (Lee, 2022). As a result, computer-assisted translation should expect and should continue to rely heavily on advances in linguistic research, particularly those branches that show high degrees of formalization (Garcia, 2015).

Computer-assisted translation has been always compared with human translation (House, 2017). Some researchers (e.g., Tsai, 2022; Lee, 2020) reported that while CAT tools are better in terms of speed and productivity, they are less in accuracy and equivalence selection compared with human translation. On the other hand, human translation was shown to be better in the grammatical and lexical aspects of translation and in the translation of collocations and idiomatic expressions (Sin-Wai, 2015).

In any translation, whether human or computer-based, the meaning of the text in the source (original) language must be fully transferred to its equivalent meaning in the target language translation (Tsai, 2022). While this seems obvious on the surface, it is often more complex. Translation is not just about replacing word for word. The human translator must interpret and analyze all the elements within the text and understand how each word can affect the context of the text. This requires extensive experience in grammar, syntax (sentence structures), semantics (meanings), etc., in both source and target languages, as well as expertise in the field of text (Pietrzak & Kornacki, 2020).

Whereas computer-based translation does have some challenges, if implemented correctly, its users will be able to realize the benefits of economies of scale when translating in areas that computer-based translation is suitable for (House, 2017). While computer-based translation is always placed in a challenge with human translation, this research attempts to compare the quality of translated texts by both CAT tools and human translation in order to see which kind of translation outperforms the other and what aspects of quality must be considered when selecting one kind of translation over the other.

Statement of the Problem

Translation has witnessed since its beginnings, especially in the current era, great developments affecting the way it works and conditions have changed in the world of translation, making it different from what it used to be (Pietrzak & Kornacki, 2020). Computer translation is a tool that is characterized by high efficiency and performance, speed of work, and strong memory, as well as the ability to meet the huge, massive, and accelerating demand for translating practical documents (Tsai, 2022).

Despite the usefulness of CAT tools in translation, many researchers such as House (2017), Garcia (2015), and Bundgaard (2016) reported that CAT translation has flaws in terms of accuracy and in the translation of specific linguistic notions such collocations and idioms compared with human translation. Also, CAT tools are still inefficient in translating texts from complicated languages such as the Arabic language (Mahdi et al., 2022).

In this regard, computer-assisted translation suffers from many problems, especially with regard to the Arabic language (Samman, 2022). There is no computerized Arabic dictionary that

serves the Arabic language in computer-assisted translation with other languages as well as a lack of Arabic texts translated into other languages which can be used as a linguistic repertoire that serves machine translation (Alshaikh, 2022). According to Abufardeh & Magel (2008), the translation of the Arabic language has lagged behind the advances in technology-based translations. Several studies (e.g., Alkhatnai, 2017; Fakhry Tharwa, 2019; Ababneh, 2019) reported that Arabic translators have reluctance to use CAT tools due to the complications that these tools have when training Arabic texts. The Arabic language has unique phonological, phonetic, morphological, and syntactic characteristics that make it complicated for language processing (Fatani, 2009).

In the Saudi context, varying perspectives about the effectiveness of CAT tools were revealed by different studies. For example, Mahdi et al (2022) reported that CAT tools were used by Saudi students to translate collocations and that CAT tools were effective in translating difficult collocations. But Alanazi (2019) reported that Arabic translators face difficulties in the usage of CAT tools in translating Arabic texts due to the phonetic, morphological, syntactic, and lexical differences between English and Arabic languages. Samman (2022) concluded that while Machine Translation Post-Editing (MTPE) assisted students to be away from deletion and technical errors, the volume of errors that relate to grammar, accuracy, and comprehension was higher in Arabic-translated texts.

Like other Arab translators, Saudi translators face difficulties in using CAT tools in translating, especially Arabic texts. Many researchers (e.g., Al-jars, 2017; Alotaibi, 2014; Thawabteh & Territories, 2013; Fatani, 2009) revealed that Saudi translators face the problem of finding the proper equivalents when translating from Arabic to English and vice versa and that most of the Saudi translators are not aware of the capabilities of CAT tools. On the other hand, various studies (e.g., Alkhatnai, 2017; Fakhry Tharwa, 2019; Ababneh, 2019) concluded that there is no sufficient emphasis on the translation practice, the integration of technology into translation instruction, and training the Saudi translators on CAT tools in Saudi universities that offer translation courses.

In light of the above arguments, the current research seeks to examine the effect of CAT tools on the quality of the translation of Saudi translation students in order to elicit the quality aspects of CAT tools compared with the students' human translation and to demonstrate how CAT tools can be best utilized to deliver the optimum outcomes.

Research Questions

This research seeks to answer the following questions:

1. What is the difference between computer-assisted translation and human translation in terms of the grammaticality of the translated texts?
2. What is the difference between computer-assisted translation and human translation in terms of the lexical ambiguity of the translated texts?
3. What is the difference between computer-assisted translation and human translation in terms of the meaning soundness of the translated texts?

Research Significance

The integration of technology into translation practice has become a vital prerequisite in the world of translation. This research is beneficial in delivering new insights into the capabilities of CAT tools in terms of translation quality and the degree that such tools can be dependable. On the other hand, this research provides comparable insights about CAT tools and human translation and determines the aspects in which the CAT tools outperform human translation and vice versa.

Furthermore, this research has much to do with the training of Arab translators in general and the Saudi translators. The research literature showed that there is a gap between the status quo of the translators' training and the requirements of the translation job market and the flaws in Arabic translation via CAT tools that require human intervention. So, the integration of technology into the translators' training is a promising means to close this gap, especially if this is well introduced into the curricula (Lee, 2022; Koehn, 2016). In the current job market, bilinguals who are robust in using CAT tools are preferred for jobs over graduates who lack knowledge in this area.

Lastly, the lack of Saudi studies on CAT tools' usability among Saudi translators is an extra motivator to explore such an area. The findings of this study shall give important implications for the study materials employed in translation classes and the technological skills that should be integrated and utilized in the translators' training programs.

Literature Review

The emergence of computer-assisted translation tools goes back to the global openness that allowed all countries to communicate together and the increased demand for translators and the realization of the importance of their work (House, 2017). It is also said that the idea stemmed from the Cold War between the United States of America and Russia, in order to understand the meaning of words and read them more quickly, as both countries worked on experiments for automatic translation in specialized centers for translation. Since then, Warren Weaver coined the term "Machine Translation" in his note foretelling the existence of translation software in the future (Tsai, 2022).

Indeed, it wasn't long until an American company called "Alpent" invented the first automated translation support system. In the mid and late eighties in Germany, Jochen Hummel and Iko Knyphausen released the "Trados" software. Computer-assisted translation has reached its present form (Pietrzak & Kornacki, 2020).

Translation using translation tools is a complete system that is downloaded to the computer (software) and has a database of terms and translations (loaded translation memory) that the translator himself enters at the beginning and then adds and enriches it every time he translates a new file (Sin-wai, 2015). The software then uses this automatically updated memory to filter the best translation of the text based on the memory it has (Zhou & Ma, 2021).

Computer-assisted translation tools differ from machine translation as they help the human translator do their work more quickly and manage their translation projects as compared to machine translation in which the computer does the translation job as in any well-known translation service such as Google Translator or software (Li & Daihong, 2022).

CAT tools usually contain a translation memory that stores previous sources and target translations for easy reference while working. Terminology grammar is also an integral part of translation tools, giving translators the ability to develop their bilingual skills in their subject areas (Lee, 2020).

There are many advantages of translation with the help of CAT Tools that all revolve around providing the best translation experience, a faster way to translate large and similar files, and ensuring translation quality based on certified translation memory (House, 2017). The reason for this increase, and perhaps the most important feature of computer-assisted translation software is that it maintains a comprehensive database of all foreign vocabulary and sentences and their translations previously chosen by the translator (Garcia, 2015). This data is called translation memory. This memory relies on a simple idea which is that most of what people speak is a repetition of a limited number of vocabulary and linguistic structures. If the software memorizes every sentence chosen by the translator with its foreign origin, it reduces the workload to a large extent, as well as being able to unify the vocabulary and formulas in which it is written. (Koehn, 2016),

Some of the professional CAT programs include excellent features such as assessment of translation quality and grammatical errors, instant access to glossaries and dictionaries to check the meanings of vocabulary, and access to a giant database of translation memories that have been used by hundreds or thousands of translators before, making translation faster and easier (House, 2017).

CAT tools have sparked a growing debate in the literature about their impact on foreign language learning with supporting views for CAT tools and fear of inaccurate translations (Pietrzak & Kornacki, 2020). Nonetheless, as Lee (2020) claims, technological advancements have enabled online translators to improve the output text's grammatical and lexical accuracy. Lee (2020) believes that online translators can be beneficial for language learning when instructors are aware of their limitations and learners are given adequate instruction. According to Doherty (2016), many students use online translators in their written production assignments because of the tools' accessibility, the speed with which the translations are provided, the variety of languages included, and the translations' accuracy.

Both human and computer-based translation have their share of challenges (Lee, 2020). For example, two translators will not produce identical translations of the same text in the same two languages, and it may take several rounds of revision to meet client requirements (Garcia, 2015). CAT tools have difficulties translating the contextual and cultural elements of the text, and their quality depends on the type of system and how it is trained, but they are very effective for certain types of content and use cases, which include, for example, mechanical content related to car users, repetitive text, structured language, and many more (Koehn, 2016).

Some studies, on the other hand, have advised against using these online tools, citing issues with idiomatic expressions (Luton, 2003), lexical and structural ambiguity (Somers, 2011), excessive reliance on CAT tools by lower proficiency learners (Naghdipour, 2022), and learners consulting CAT tools when teachers do not require it (Vardaro et al., 2019). The ambiguity in the linguistic output provided by CAT tools, which can impact the quality of the text, is a frequently

reported issue (Bowker, 2019). It is argued that this ambiguity is not adequately addressed by lower proficiency learners who may not recognize when a translation is incorrect (O'Brien et al., 2017).

Many previous studies have revealed valuable insights about the usability of CAT tools in translation quality and in delivering considerable translation output. Such studies were conducted in various contexts and yielded varying results based on the level of technology used and the skills associated with the use of such tools. For example, Lee (2022) discussed the quality of machine translation outputs by using Google Translate from Korean to the English language for EFL students. Also, the factors within the source text that influence the quality of machine-translation output. The corpus of the study consisted of (104) texts translated by the students and evaluated by five trained assessors. The context, grammar, mechanics, and vocabulary were the areas to be assessed by the evaluators. The findings demonstrated that the texts translated by machine translation were better than the texts translated manually by the students. However, both the areas of punctuation and the complexity of sentences were shown as the most complex areas in the source text. Moreover, no impacts were noted in the areas of grammatical accuracy, lexical accuracy, contextual understanding, and lexical diversity.

Also, Cancino & Panes (2021) investigate the influence of Google Translate on the quality of writing made by Chilean EFL secondary students. (61) students were divided into two groups: a group with access to Google Translate and a group without access to Google Translate. The quality of writing was evaluated based on accuracy, syntactic complexity, and T-unit length. The findings demonstrated that the group that has access to Google Translate was better in accuracy and syntactic complexity compared with the group with no access to Google Translate. The study stressed the need to train all the students on how to utilize Google Translate.

El-Garawany (2021) examined the effect of using the computer-assisted translation tool Wordfast Anywhere on the development of translation skills in English as a foreign language among students of the English Department. The sample of the study consisted of 48 students from the second year in the Department of English at the Faculty of Education, Sadat City University, Egypt, where they were divided into two groups: an experimental group (n = 24) and a control group (n = 24)). The researcher used the translation skills test in English as a foreign language as a pre-test. The experimental intervention took seven weeks, as the experimental group was taught using the Wordfast Anywhere computer-assisted translation tool, while the control group was taught in the usual way. The results of the study showed that the students of the experimental group showed a statistically significant progress in translation skills in English as a foreign language. The researcher concluded that the use of the computer-assisted translation tool Wordfast Anywhere has a statistically significant effect on the development of translation skills in English as a foreign language among students of the English Department.

In Saudi Arabia, some recent studies explored the use of CAT tools by Saudi translators. For example, Alshaikh (2022) examined the translation difficulties experienced by Saudi translation students in the college, especially while translating legal texts. The findings of the study showed that Saudi translation students use CAT tools, Google Translation, and machine translation while translating legal texts.

Khatim & Sir (2022) examined the usage of CAT tools by Saudi students at Majmaah university. Using the interview with (25) undergraduate students from the English language and translation department, the study investigated the merits of using CAT tools in translation and the impact of CAT tools on the quality and productivity of translation. The findings showed that the students have positive attitudes towards computer-assisted translation. Also, it is shown that the students face challenges while translating by CAT tools such as the translation of collocations, the translation of words that have cultural connotations, and the translation of lexical and syntactic ambiguities.

Mahdi et al (2022) investigated the impacts of employing mobile translation applications in order to translate collocations. Using the experimental design on 47 EFL students at the University of Bisha in Saudi Arabia. The experimental group students utilized a mobile App (Reverso) while the control group students used paper-based dictionaries only. It was shown that the translation application was better in translating fixed and medium-strength collocations compared with weak collections from Arabic to English and vice versa.

Alrajhi (2022) examined and compared the quality of Google-translated texts across four writing genres with student–translated texts by Saudi EFL college students. It was shown that the texts translated by Google Translate were better than the texts translated by the students in each of the narrative and descriptive writing. Also, it was shown that the texts translated by Google are better in style, content, and literacy, especially in persuasive, expository, and descriptive writing. On the other hand, Google Translate was favored by the students in terms of grammatical accuracy, quality in general, and lexical alternatives provision.

The above literature shows that CAT tools are evidenced for their effectiveness in translation and in the quality of translation. However, the effectiveness of CAT tools was a point of debate, especially when it relates to the aspects of accuracy, equivalence, and lexical selections. Also, the useability of CAT tools was challenged by the complicated nature of the Arabic language and the skills of the Arabic students. In Saudi Arabia, the use of CAT tools by Saudi translators is still an understudied area and it is still comparable with human translation. So, the current study aims to explore the impact of CAT tools on the quality of translation output in comparison with human translation or the students' generated translation by Saudi university translation students.

3. Methodology

3.1. Research Design

The current study uses the descriptive analytical approach. This approach is used in this research to identify the impact of CAT tools on translation output. The descriptive and analytical approach tries to describe and analyze the quality of CAT tools and human translation.

3.2. Participants & Corpus

This research comprised (40) Saudi female translation students who study in the eighth level at the College of Languages and Translation at King Saud University in Riyadh city, Saudi Arabia. These students studied CAT tools as part of their Translation & Technology course. They were

given classes on the most important CAT tools such as Trados, Wordfast, and memoQ. They studied these CAT tools for at least one semester.

In this research, (20) students were given (15) texts to translate them from English into Arabic language using Wordfast software. The other (20) students are given the same texts to translate them manually without using any CAT tools. The texts were approximately of a similar length (200 – 250 words). Also, these texts were taken from the students' materials that study come across in their translation classes. The selected texts were the texts that were not translated before by the students. All the students' first language is Arabic and their level in the English language ranges from upper intermediate to advanced. The students were given (3) days to translate the texts and to return them by e-mail.

3.3. Instrumentation

To collect data, the researchers used the Translation Quality Assessment (TQA) model. The researcher used a translation quality assessment model to evaluate the quality of the passages translated by the translators. The researcher benefited from the TQA model introduced by Garcia (2015) and House (2017). Below is the TQA model used in this study.

Table 1

Translation Quality Assessment (TQA) Model

S.	Category	Sub-category
1	Grammaticality	Subject-verb agreement
		Tense selection
		Sentence structure
		Word order
		Punctuation rules
2	Lexical Ambiguity	Word spelling
		Word choice/register
		Equivalency
3	Meaning soundness	Comprehensibility
		Appropriateness to context
		Chain of thought

The researcher evaluated the CAT-based texts and the manually translated texts as per the above TQA model. The quality of the translation in each version was judged by indicating the number of errors in each of the above sub-categories in both CAT-based texts and the manually translated texts.

The researcher submitted the TQA model and the translated passages to a group of experts to judge the validity of the research tools. More than half of the experts judged the research tools as being essential to the research goals, and then the research tools are considered valid. In order to achieve reliability in this research, the researcher provided a detailed account of the data collection process and the procedures of the study. This is to replicate the findings of the study under comparable conditions.

7.3. Data Analysis

The researcher used the CAT-translated texts in order to benchmark them with the human-translated texts. Each category and sub-category in the TQA model was assessed and the number of errors was calculated in each category for the two types of translation. The research explained each category and cited examples from the students' translations. Frequency and percentage were used as the basic statistical tools to count the Frequency and percentage of each item in the TQA model.

4. Results & Discussion

The below part shows the results of the study obtained through the TQA sheet. Table 2 shows the results of the study as below:

Table 2

The Volume of Errors in Each of CAT & Human Translation

Category	Sub-category	CAT Tools Translation		Human Translation	
		F	**%**	**F**	**%**
Grammaticality	Subject-verb agreement	39	17%	4	16%
	Tense selection	8	3.5%	6	24%
	Sentence structure	45	19.6%	3	12%
	Word order	17	7.4%	2	8%
	Punctuation rules	33	14.4%	1	4%
Lexical Ambiguity	Word spelling	42	18%	3	12%
	Word choice/register	4	1.7%	0	0%
	Equivalency	12	5.2%	2	8%
Meaning soundness	Comprehensibility	13	5.6%	3	12%
	Appropriateness to context	6	2.6%	0	0%
	Chain of thought	10	4.3%	1	4%
	Total	**229**	**100%**	**25**	**100%**

The above findings show the frequency and percentage of each item in the sheet for both the CAT translation and the human translation. The corpus of the study comprised passages translated by CAT tools (15 translations) and passages translated manually (15 translations).

The above table shows that there are differences between the CAT translation and the human translation in the categories and sub-categories of the TQA sheet used to collect data.

Generally, the results showed that the errors of the CAT translation are higher than the errors of the human translation and this indicates that the quality of human translation is highly better and comparable with the CAT translation. It is shown that (229) errors exist in the CAT translation and (25) errors in the human translation.

In terms of *grammaticality*, the results in table 2 revealed that the most common errors made by the participants who translated by CAT tools were *sentence structure* (45 errors), followed by *subject-verb agreement* (39 errors), and *punctuation errors* (33 errors), then *word order* (17 errors), and *tense selection* (8 errors).

On the other hand, the most common errors made by the participants who translated manually were *tense selection* (6 errors), *subject-verb agreement* (4 errors), *sentence structure* (3 errors), *word order* (2 errors), and *punctuation errors* (1 errors).

In terms of *lexical ambiguity*, the results in the table 2 revealed that the most common errors made by the participants who translated by CAT tools were *word spelling* (42 errors), *equivalency* (12 errors), and *word choice/register* (4 errors). On the other hand, the most common errors made by the participants who translated manually were *word spelling* (3 errors), *equivalency* (2 errors), and *word choice/register* (0 errors).

In terms of *meaning soundness*, the results in the table 2 revealed that the most common errors made by the participants who translated by CAT tools were *comprehensibility* (13 errors), *chain of thought* (10 errors), and *appropriateness to context* (6 errors). On the other hand, the most common errors made by the participants who translated manually were *comprehensibility* (3 errors), *chain of thought* (1 error), and *appropriateness to context* (0 error).

The findings of the study showed that the CAT tools are comparable with the human translation in terms of grammaticality, lexical ambiguity, and meaning soundness. Although CAT tools give a quick output, but the quality of the CAT-based output is less than the human translation output.

Apart from the efficiency of CAT tools, the most important characteristic of a CAT system is its speed. This finding corresponds with the results of Guerberof (2009) and Garcia (2007) who showed that computer-assisted translation is advantageous for the speed of translation, generating a larger volume of translated material, and saving the translator's time.

The findings of this study revealed that the use of CAT tools is in quest of reducing translation time and improvement of translation skills. This finding is supported by Ababneh (2019) and O' Brien et al (2017) who concluded that CAT tools were better associated with translation productivity.

Furthermore, it is shown that CAT is questionable due to their effect on the quality of the translated text. This finding is supported by Alanazi (2019) and Alotaibi (2020). According to House (2017), the quality of translated text is measured by the number of errors made by CAT and the degree of accuracy of the translated material.

It has been shown that CAT tools are better than purely manual translation in terms of speed and time. However, CAT tools were associated with problems such as installation problems, segmentation, and memory (Doherty, 2016). Furthermore, the price and availability were shown to be important factors discouraging the use of CAT tools (Fatani, 2009). CAT tools have become an indispensable and useful aid in the translator´s life and work. These translation systems and programs definitely save time, cost and increase the quality and efficiency of translation. It is clear that CAT tools have a great impact on contemporary translation quality. In addition to the development of computer-assisted technology, the quality of translation has been still progressing.

The above findings correspond with Lee (2022) who showed that the advantages of CAT translation are the production of translation in a limited period of time and the translation of large amounts of material. Also, Mahdi et al (2022) showed that CAT translation has some

disadvantages such as poor quality, the need for revision, and no cultural implication. Also, compared with human translation, CAT translation was better in speed and time, but it was less in quality and accuracy (Ababneh, 2019). The study recommended the use of computer-based translation in association with human translation.

5. Conclusion & Recommendations

The above findings show that the translation students who translated manually committed less errors than the students who translated by CAT tools. In the two kinds of translations, the higher errors were in grammaticality, lexical ambiguity, and meaning soundness, respectively. Although CAT tools outperformed manual translation in terms of speed and volume of translation, human translation outperformed CAT tools in some important linguistic respects.

Such findings imply that translators should benefit from both CAT tools and depend on human translation at the same time. Universities should give specialized training courses for translators on CAT tools so that the translators overcome the problems they face while translating a wide range of text types. If the translators consider buying CAT programs, they should focus on the following features: excellent terminology management, fast database searching, flexibility, robustness (not easy to crash), user-friendliness, and wide support of file formats.

The translators should have the ability to deal with computer technologies and translational tools which are likely to increase their translational productivity, speed up their translation output and help them produce a beer translation quality.

Using CAT translation in association with human translation becomes essential in certain types of translations, especially literary texts and texts that have many collocations and idioms. Human translation is indispensable for the consideration of quality and accuracy. Also, translation students should be trained to use CAT translation tools and to learn how to choose the CAT tool that fits their targets. Finally, translation students should assess the quality of translation based on many standards that include accuracy, style, clarity, and error counting.

References

1.Ababneh, I. (2019). **Errors in Arabic-English translation among Saudi students**: a comparative study between two groups of students. AWEJ for Translation & Literary Studies, Volume3, Number 4.

2.Abufardeh, S., & Magel, K. (2008). **Software localization: the challenging aspects of Arabic to the localization process (Arabization)**. IASTED Proceeding of the Software Engineering SE, 275-279.

3.Alanazi, M. S. (2019). **The use of computer-assisted translation tools for Arabic translation***:* User evaluation, issues, and improvements. Kent State University.

4.Al-Jarf, R. (2017). ***Technology integration in translator training in Saudi Arabia***. International Journal of Research in Engineering and Social Sciences.

5.Alkhatnai, M. (2017). ***Teaching translation using project-based-learning***: Saudi translation students' perspectives. AWEJ for translation & Literary Studies Volume, 1.

6.Alotaibi, H. M. (2014). ***Teaching CAT Tools to Translation Students: an Examination of Their Expectations and Attitudes***. Arab World English Journal, 3(5), 65-74.

7.Alotaibi, H. M. (2020). **Computer-assisted translation tools: An evaluation of their usability among Arab translators**. Applied Sciences, 10(18), 6295.

8.Alrajhi, A. S. (2022). **Genre effect on Google Translate–assisted L2 writing output quality**. *ReCALL*, 1-16.

9.Alshaikh, N. (2022). ***Problems of Translating Legal Contracts: Perspectives of Saudi Translation Students***. J. Pol. & L., 15 (50), 19-33.

10.Bowker, L. (2019**). Fit-for-purpose translation**. In The Routledge handbook of translation and technology (pp. 453-468). Routledge.

11.Bundgaard, K., Christensen, T. P., & Schjoldager, A. (2016). ***Translator-computer interaction in action: An observational process study of computer-aided translation***. Journal of Specialized Translation, (25), 106-130.

12.Cancino, M., & Panes, J. (2021). **The impact of Google Translate on L2 writing quality measures**: Evidence from Chilean EFL high school learners. System, 98, 102464.

13.Doherty, S. (2016). ***Translations| the impact of translation technologies on the process and product of translation.*** International journal of communication, 10(23), 15-40.

14.El-Garawany, M. S. M. (2021). ***Using Wordfast Anywhere computer-assisted translation*** (CAT) tool to develop English majors' EFL translation skills. J. Educ. Sohag Univ, 84, 36-71.

15.Fakhry Tharwa, F. F. (2019***). Using the SCAMPER Model to Develop Translation Skills for Major Students in the Faculty of Education***, Majmaah University, Saudi Arabia. AWEJ for Translation & Literary Studies, Volume3, Number2.

16.Fatani, A. (2009). ***The state of the translation industry in Saudi Arabia***. Translation Journal, 13(4), 1-8.

17.Garcia, I. (2015). **Computer-aided translation: systems**. Routledge Encyclopedia of Translation Technology, 68-87.

18.House, J. (2017). **Translation***:* The Basics. Routledge.

19.Khatim, A., & Sir, M. (2022). ***Exploring Undergraduate Students' Perspectives toward Computer-aided Translation Tools and Machine Translation***: A Case Study of Students of the English Department. Arab World English Journal, 13(3).

20.Koehn, P. (2016, August). **Computer-aided translation**. In Proceedings of the 54th Annual Meeting of the Association for Computational Linguistics: Tutorial Abstracts.

21.Lee, S. M. (2020). **The impact of using machine translation on EFL** students' writing. Computer Assisted Language Learning, 33(3), 157-175.

22.Lee, S. M. (2022). **An investigation of machine translation output quality and the influencing factors of source texts**. ReCALL, 34(1), 81-94.

23.Li, Y., & Daihong, F. (2022, March). **A Comparative Study of Computer-Aided Translation Software Trados and Wordfast.** In CIBDA 2022; 3rd International Conference on Computer Information and Big Data Applications (pp. 1-4). VDE.

24.Luton, L. (2003**). If the Computer Did My Homework**, How Come I Didn't Get an" A"?. The French Review, 766-770.

25.Mahdi, H. S., Alotaibi, H., & AlFadda, H. (2022). ***Effect of using mobile translation applications for translating collocations***. Saudi Journal of Language Studies, 2(4), 205-219.

26.Naghdipour, B. (2022***). ICT-enabled informal learning in EFL writing***. Journal of Second Language Writing, 56, 100893.

27.O'Brien, S., Ehrensberger-Dow, M., Hasler, M., & Connolly, M. (2017). ***Irritating CAT tool features that matter to translators. Hermes****:* Journal of Language and Communication in Business, 56, 145-162.

28.Pietrzak, P., & Kornacki, M. (2020). **Using CAT Tools in Freelance Translation**: Insights from a Case Study. Routledge.

29.Samman, H. M. (2022). **Evaluating machine translation post-editing training in undergraduate translation programs-an exploratory study in Saudi Arabia** (Doctoral dissertation, University of Southampton).

30.Sin-Wai, C. (2015). **The Routledge encyclopedia of translation technology**. Abingdon: Routledge.

31.Thawabteh, M. A., & Territories, O. P. (2013). ***The intricacies of translation memory tools***: With particular reference to Arabic-English translation. The International Journal of Localization, 12(1), 79-90.

32.Tsai, S. C. (2022). **Chinese students' perceptions of using Google Translate as a translingual CALL tool in EFL writing**. Computer-assisted language learning, 35(5-6), 1250-1272.

33.Vardaro, J., Schaeffer, M., & Hansen-Schirra, S. (2019, September). **Translation quality and error recognition in professional neural machine translation post-editing**. In Informatics (Vol. 6, No. 3, p. 41). MDPI.

34.Zhou, X., & Ma, X. (2021***). Research on computer-aided translation***. Scholars International Journal of Linguistics and Literature (SIJLL), 4(7), 213-215.